المنهج التاريخي في كتابي

العلامة الحلي (٧٢٦هـ) وابن داود الحلي (حيا ٧٠٧هـ) في علم الرجال

تأليف

أ.د سامي حمود الحاج جاسم

راجعه وضبطه

مركز تراث الحلة

قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية

المنهج التاريخي
في كتابي
العلامة الحلي (٧٢٦هـ) وابن داود الحلي (حيًا ٧٠٧هـ)
في علم الرجال

العتبة العباسية المقدسة

موسوعة تراث الحلة

محور التراث الفكري

المنهج التاريخي

في كتابي

العلامة الحلي (٧٢٦هـ) وابن داود الحلي (حيًا ٧٠٧هـ)

في علم الرجال

تأليف

أ. د سامي حمود الحاج جاسم

راجعه وضبطه

مركز تراث الحلة

قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية

العتبة العباسية المقدسة
قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية
مركز تراث الحلة
موبايل: 009647602320073
E-mail: hilla@alkafeel.net

جاسم، سامي حمود الحاج، ١٩٧٢-

المنهج التاريخيّ في كتابي العلّامة الحِلّيّ (٧٢٦هـ) وابن داود الحِلّيّ (حيًّا ٧٠٧هـ) في علم الرجال / تأليف أ. د سامي حمود الحاج جاسم ؛ راجعه وضبطه مركز تراث الحِلَّة، قسم شؤون المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة. - الطبعة الأولى. - الحِلَّة، العراق : قسم شؤون المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة، مركز تراث الحِلَّة، ١٤٣٨ هـ = ٢٠١٧.

٤٣٢ صفحة ؛ ٢٤ سم. - (موسوعة تراث الحِلَّة : محور التراث الفكريّ)

المصادر : ٤٠٣-٤٢٠ صفحة

١. الحديث (الشيعة) - الجرح والتعديل. ٢. العلَّامة الحِلِّيّ، الحسن بن يوسف بن المطهَّر، ٦٤٨-٧٢٦ هجري. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال. ٣. العلَّامة الحِلِّيّ، الحسن بن يوسف بن المطهَّر ٦٤٨-٧٢٦ هجري. إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة. ٤. ابن داود الحِلِّيّ، الحسن بن عليّ بن داود، ٦٤٧-حيًّا ٧٠٧ هجري. رجال ابن داود. ٥. الحديث -- تاريخ.

ألف. دراسة لـ (عمل) : العلَّامة الحِلِّيّ، الحسن بن يوسف بن المطهَّر ٦٤٨-٧٢٦ هجري. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال. ب. دراسة لـ (عمل) : العلَّامة الحِلِّيّ، الحسن بن يوسف بن المطهَّر ٦٤٨-٧٢٦ هجري. إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة. ج. دراسة لـ (عمل) : ابن داود الحِلِّيّ، الحسن بن عليّ بن داود، ٦٤٧-حيًّا ٧٠٧ هجري. رجال ابن داود. د. قسم شؤون المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة. مركز تراث الحِلَّة. هـ. العنوان.

BP193.28 J3 2017

مركز الفهرسة ونظم المعلومات

الكتاب: المنهج التاريخيّ في كتابي العلَّامة الحِلِّي (٧٢٦هـ) وابن داود الحِلِّيّ (حيًّا ٧٠٧هـ) في علم الرجال.

تأليف: أ.د. سامي حمود الحاج جاسم.

راجعه وضبطه: مركز تراث الحِلَّة، قسم شؤون المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة.

جهة الإصدار: العتبة العبَّاسيَّة المقدَّسة، قسم شؤون المعارف الإسلاميَّة والإنسانيَّة.

الطَّبعة: الأولى.

المطبعة: دار الكفيل للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع.

سنة الطَّبع: ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٠٠٤) لسنة ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المركز

سبحانَ مَن لبِس البهجةَ والجمال، سبحانَ مَن تردَّى بالنور والوقار، سبحانَ مَن يرى أثرَ النملِ في الصفا، سبحانَ مَن يَرى أثرَ الطيرِ في الهواء، سبحانَ مَن هوَ هَكذا، ولا هَكذا غيره، والصَّلاة والسَّلام على نبيِّ الرحمةِ، وعلى آله الطيِّبينَ الطاهِرين.

وبعدُ..

يبادر مركز تراث الحِلَّة أن يقدّم هذه المرة كتابًا يحمل سمتين مزدوِجتينِ، أَلا وهما: (علم التاريخ، وعلم الرجال)؛ فكلّ واحد منهما يكمّل الآخر، حتى قيل: إنَّ علم الرجال هو جزء من علم التاريخ، ولاسيما من خلال اتِّباع مصنِّفي الرجال الطرقَ نفسها في البحث التاريخيّ.

وفي نفسي نفثةٌ لا بدَّ من تِبيانها، وهي أنَّ هذا الكتاب قد ردَّ ضمنًا على د. محمد العمريّ في كتابه (دراسات في منهج النقد عند المحدّثين) الذي يتَّهم الشيعة الإماميَّة أنَّهم كانوا يعملون بمرويَّات أصحابهم من غير تفتيش أو تمييز بين الرجال، ولم يكن لهم في تاريخ الرواة مؤلَّفاتٌ خاصَّة كما هو الحال من أهل السنَّة!!

فبقيامه بتأصيل علم الرجال عند الإماميَّة؛ الضارب بِجِرَانه في أعماق التاريخ، كفى الباحثين مؤونة الردَّ.

وهذا الكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ كـ(دَبّةِ شبيب) المعروفة عند الفقهاء وأهل العلم.

ولقد بالغ المؤلف في استكناه المنهج العلميّ لدى علمينِ من أعلام التشيُّع عاشا في زمن واحد وكانا معاصرين لبعضهما بعضًا، وقد اتَّسمت كتابتهما بالنضج والدقَّة، بل التمحيص والبحث والتثبّت، ولكنَّ الأمر العجيب أنَّ ابن داود قد ترجم للعلّامة في رجاله، في حين لم يترجم العلّامة لابن داود في خلاصته!!

لا أريد أن أتحدَّث عن العَلَمَينِ موضع الدراسة؛ فقد أغنانا الدكتور سامي حمود الحاج جاسم عن هذا الأمر، وحسنًا فعلَ؛ فبتحليله ودقَّة ملاحظته على المستوى الأفقيّ والعموديّ يجعل منه رائدًا في هذا المجال، نرجو له التوفيق في قابل الأيام.

نأمل- ونحن نُخرج هذه المصنَّفات الى النور- أن نفيد بها الباحثين عن المعرفة، وأن نحظى بنور يسعى بين أيدينا يوم لا ظلَّ إلَّا ظلّه، ولقد قام المركز بوساطة خبرائه العلميين بقراءة هذا الكتاب، إذ قاموا بتنقيحه من الناحيتين العلميَّة واللغويَّة، ونخصُّ بالذِّكر الأستاذ المحقِّق أحمد الحلِّيّ، والدكتور عليّ الأعرجيّ، فالمركز له فضل التقويم حتى نشطَ من عِقال.

وإن كان لا بدَّ من مسكٍ يختم هذا التقديم، فهو الشكر والعرفان للعليِّ القدير الذي منَّ علينا بالسيِّد الصافي المتولي الشرعي للعتبة العبَّاسيَّة المقدَّسة؛ النفس التَّوَّاقة للعلم والمعرفة، أمدَّه الله بالخير والبركة ومتَّعنا بطول بقائه.

والشكر موصول إلى الشيخ عمّار الهلاليّ رئيس قسم شؤون المعارف الأسلاميَّة والإنسانيَّة؛ لِما أبداه من همَّة عالية أصبحت ظاهرة عندنا، وفَّقه الله وسدَّده.

والحمد لله ربّ العالمين.

صادق الخويلديّ

مدير مركز تراث الحِلَّة

١٣ جمادى الآخرة ١٤٣٨هـ

المقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيّئات أعمالنا، من يَهدِ الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له وليًّا مرشدًا.

تعدُّ الدراسات المتعلّقة بمناهج العلماء المسلمين من الدراسات المهمّة، وتقع أهمّية هذه الدراسة في كونها دراسة لمنهج عَلَمَين بارزين في علم الرجال عند الإماميَّة، وهذا يعطيها الريادة في هذا المضمار، لأنّ كتب هذين العَلَمَين: (خلاصة الأقوال، وإيضاح الاشتباه، ورجال ابن داود) تحوي معلومات وفيرة عن كثيرٍ من الرواة الذين كان لبعضهم أثر في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في المجتمع الإسلاميّ، فضلًا عن كونهم محدِّثين، ممَّا يتيح لنا فرصة الإطلال على تاريخ الأمَّة من خلالهم، كما أنّ معرفة هؤلاء الرجال ودراسة أحوالهم المذكورة في كتب الرجال الإماميَّة يمكن أن تنفعنا في تصحيح بعض المعلومات أو الحوادث التاريخيّة تفنيدًا أو تعضيدًا.

واعتمدت هذه الدراسةُ مجموعةً من المصادر والمراجع التي كان لها العَوْن الأكبر في إتمام هذا البحث وإخراجه، فبعد القرآن الكريم كان لكتب الرجال الأثر الكبير في رصد كثيرٍ من المعلومات، ولاسيّما عند الموازنة في المعلومات الواردة في الكتب المدروسة: (الخلاصة والإيضاح ورجال ابن داود)، أو مراجعة موارد هذه الكتب المذكورة آنفًا، ومن أهمّ هذه الكتب الرجالية: رجال النجاشيّ (ت ٤٥٠هـ)، و(الفهرست) للطوسيّ (ت ٤٦٠هـ)، و(اختيار رجال الكشّي) للطوسيّ أيضًا، و(التحرير الطاووسيّ) للشيخ حسن بن زين الدين العامليّ (ت ١٠١١هـ)، فضلًا عن كتب الرجال الخاصَّة بأهل السنَّة، أمثال:

(الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، و(لسان الميزان) و(تهذيب التهذيب) لابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، وأمثالها من الكتب الشبيهة.

وكان لكتب الفهارس أثر كبير في تتبُّع المصنَّفات الرجاليَّة، مثل كتاب (مصفى المقال في مصنِّفي الرجال) للطهرانيّ، الذي ساعدني في رصد المؤلَّفات والمؤلِّفين في علم الرجال بشكلٍ خاصّ، واقتصر مصفى المقال على مصنِّفي الرجال من الإماميَّة فقط.

كما أنَّ هناك مصادر تاريخيّة اقتضت الضرورة أن أستقي منها معلوماتي، مثل كتاب (صورة الأرض) لابن حوقل (ت ٣٦٧هـ)، و(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير أبي السعادات الجزري (ت ٦٠٦هـ)، و(الكامل في التاريخ) لابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، و(تفسير القرآن العظيم) لابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، و(النجوم الزاهرة) لابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، وغيرها.

وأخذت من المعجمات اللّغوية، مثل (كتاب العين) للخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٥هـ)، وكتاب (مختار الصحاح) للرازيّ (ت ٦٦٥هـ)، وكتاب (لسان العرب) لابن منظور (ت ٧١١هـ)، وغيرها، كما كان لقسم من البحوث المنشورة في المجلَّات العربيَّة والعراقيَّة المحكَّمة والدراسات الأكاديميَّة الأثر في توجيهي إلى المصادر الأوَّليَّة.

وكان من الصعوبات التي واجهتني خلال مدَّة البحث ندرة المصادر الخاصَّة ببعض المباحث والفصول، ولاسيَّما في الفصل الخاصّ بعلم الرجال وأهمِّيته، فضلًا عن صعوبة الحصول على الكتاب بسبب تغيير أماكن الكتب في المكتبات وعدم تصنيفها، فضلًا عن فقدان بعضها بعد ٩/ ٤/ ٢٠٠٣م، فاضطررت إلى السفر خارج العراق للحصول على قسم من المصادر، وكذلك الاستعانة ببعض الإخوة في الخارج من خلال المراسلة للحصول على المصادر، فضلًا عن اللجوء إلى أصحاب المكتبات الخاصَّة والعامَّة في النجف الأشرف.

المُقَـدّمَةُ

في سبيل وضع اليد ببصمات واضحة على المنهج التاريخيّ في كتابَيْ علم الرجال لابن المطهّـر وابـن داود الحلّيّين، لا بدَّ من إيراد لمحة تاريخيَّة عـن مناهج التأليف والتصنيف عند مؤرّخي الإسلام، ليقودنا هذا التمهيد إلى موضوع البحث الأساس على وفق ما هو مبيَّن في عنوانه، وكان متن البحث على النحو الآتي:

أمّا المادّة الرئيسة للبحث فقد تكوّنت من أربعة أبواب، عُقِدَ لكلّ باب ثلاثة فصول، مـع المقدِّمة والتمهيد والخاتمة، وقائمة المصادر والمراجع والدراسـات والبحوث، وهي على النحو الآتي:

الباب الأوّل وعنون بـ: علم الرجال عند الإماميَّة.

وجاء **الفصـل الأوّل** منه لبيان ماهيَّة علم الرجال عند الإماميَّة وأهمِّيَّته، فضلًا عن موضوعه وبداياته التاريخيَّة، وأهمّ التعريفات التي حصرت هذا العلم.

أمّـا **الفصل الثاني** فأكّد علاقة علم الرجـال بالعلوم الأخرى، كالتاريخ، والدراية، وعلـم الجـرح والتعديل، وغيرها، ثمّ تطرّق إلى معالم هذا العلـم (علم رجال الإماميَّة) ومناهجه، وذلك من خلال معرفة شروط الراوي، وأهمّ مناهج التصنيف الرجاليَّة عن الإماميَّة.

وجـاء **الفصل الثالـث** ليدرس ويحلّل قِسـمًا من الألفـاظ الجارحـة والمعدِّلة التي استعملها الرجاليُّون، فضلًا عن بعض التوثيقات الخاصّة والعامّة التي هي من مفردات علم الرجال عند الإماميَّة، كما أشـار هذا الفصل إلى أهمِّيَّـة التوثيقات الرجالية الخاصّة بالمتقدّمين والمتأخّرين.

ثـمّ **الباب الثاني** الموسـوم بـ: (منهج ابن المطهَّر الحلِّيّ في الرجـال) متكوِّنًا من ثلاثة فصول أيضًا.

الأوّل يشـير إلى منهج ابن المطهَّر الحلِّيّ في كتابه الرجاليّ (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال)، واستُهِلَّ الفصل بمقدّمة عن سيرة حياة العلَّامة الحلِّيّ العلميّة والشخصيّة، ثمّ بعد ذلك تحليل منهجه في (خلاصة الأقوال) بعد أن ذكرنا موارده لهذا الكتاب.

وجاء **الفصل الثاني** ليدرس منهج العلَّامة الحلّيّ في كتابه الرجاليّ (إيضاح الاشـتباه عن أسماء الرواة)، وحاولت أن اختصر في هذا الفصل، ولم آت بالأمثلة؛ حتّى لا يتكرّر كثـير من المعلومات، فضلًا عن محاولتي اتّباع نمـط الموازنة بين كتابَيْ العلّامة (خلاصة الأقوال)، و(إيضاح الاشـتباه) عند محاولة تحليل منهجيّة الأخير، مع بيان الاختلافات الحاصلة بين الكتابين: الخلاصة والإيضاح.

أمّا **الفصل الثالث** فقد جاء ليسـلِّط الضوء على بعض الأفـكار والرؤى الانتقاديّة لتجاوزات العلَّامة الحلِّيّ عن منهجه في (خلاصة الأقوال).

أمّا **الباب الثالث** فعُنْوِن بـ: منهج ابن داود الحلِّيّ في الرجال.

وجـاء **الفصـل الأوّل** منه لدراسـة منهج ابـن داود في رجاله، وبعـد الترجمة لابن داود وحياتـه العلميّة وذكر مؤلَّفاته تمّ تحليل منهجه في رجاله، من حيث خطّة الكتاب والمعلومات الواردة في المتن، وكيفيّة الإشارة إليها، فضلًا عن ذِكر موارده في الكتاب.

أمّا **الفصل الثاني** فسَـلَّط الضوء على بعض الأفـكار والرؤى الانتقاديّة لتجاوزات ابن داود الحلِّيّ عن منهجه الذي اختطّه وبيّنه في مقدّمة كتابه الرجالي.

أمّا **الفصـل الثالث** فقد جاء ليعقد موازنة بين كتـاب (خلاصة الأقوال) و(رجال ابـن داود) مـن حيث خطّـة التأليف في الكتابين ومـوارد متن الكتاب، وقـد بيّنت من خلالها مواطن الالتقاء والافتراق في المنهجين.

أمّا **الباب الرابع** فجاء لرصد التعليقات والحواشي على كتب الحلّيّين الرجاليَّة.

فعُقِدَ **الفصل الأوّل** حول حاشـية الشـهيد الثاني على (خلاصـة الأقوال في معرفة الرجال).

و**الفصـل الثاني** حول كتاب (نضد الإيضاح) لابن الفيض الكاشـانيّ، وهو تعليقة على كتاب (إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة).

أمّا **الفصل الثالث** فكان حول حاشية الشهيد الثاني على رجال ابن داود.

وخُتِم هذا الباب ببعض الآراء الرجاليّة عن الخلاصة ورجال ابن داود.

ثـمّ بعد ذلك جاءت **الخاتمة** لتشـتمل على قِسْـم من الأفكار المسـتنتجة من خلال البحـث، ثـمّ **الملاحِـق**، وضمّـت ملحقًا واحـدًا ذُكِـرَت فيـه ولادات الأئمّـة الاثني عشر عليهم السلام ووفياتهم، مضافًـا إلى ذكر كُناهم، ومواطن ولادتِهم ووفياتهم؛ وذلك حتّى تسـهل- على قارىء النصوص المقتَبَسـة من الكتب المدروسـة في البحث، وحتّى قراءة الكتـب نفسـها- معرفةُ متى عاش هـذا الراوي، وفي أيّ عـصر كان، من خلال معرفة معاصرته لأحد الأئمّة عليهم السلام، ولاسـيّما أنّ ابن المطهَّر وابـن داود دَأَبا على ذِكْر معاصرة الأئمّة عليهم السلام للكثير من الرواة.

ثمّ بعد ذلك تأتي قائمة **المصادر والمراجع** والبحوث والدراسات.

وهنا لا يسعني إلّا أن أتقدّم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمّـد مفيد راضي آل ياسـين لما بذله من جدّ ومثابرة في متابعـة هذا البحث منذ أن كان بذرة إلى أن استوى على سوقه بالشكل الذي هو عليه، لم يبخل عنه بملاحظاته ولا بآرائه القيّمة التي لولاها لما خرج هذا البحث على هذه الشـاكلة، فجزاه الله عنّي جزاء العلماء العاملين، وأسأل الله أن يطيل في عمره خدمة للعلم والمتعلّمين.

والشكر موصولٌ إلى مركز تراث الحلَّة، على ما يُبديه من اهتمامٍ كبيرٍ في إحياء تراث

علـماء الحلَّة الأفذاذ، وإلى الأسـتاذ أحمد عليّ مجيد الحلِّيّ الذي سـعى في مطالعة الكتاب ونشره.

كـما أتقدّم بالشـكر والثناء إلى الدكتور عـليّ عبّاس الأعرجيّ لمـا قدّمه في مراجعة الكتاب لغويًّا، وإلى الأستاذ مِيثم سويدان الحِميَريّ على ما بَذَلُه من جهدٍ في ضبط بعض نصوصه، وتصويب ما احتاج فيه إلى تصويب.

وفي الختـام أقول: إنَّ هذا الجهد هو محاولـة للتعريف بالجهد العلميّ الذي يقوم به الرجاليّ بُغيَة ضبط رجاله المترجَم لهم من جميع النواحي، الشخصيَّة والعلميَّة والفكريَّة، فضلًا عن الأسـاليب التي يتّبعونها في مناهجهم، فأرجو أن يُغنى بالملاحظات السديدة التـي تقوِّمـه من خلال رصد مواطـن الوهن في البحث وتقويمهـا؛ حتّى يخرج بصورة متكاملة.

وهنا لا بدَّ من الإشـارة إلى ملاحظة مهمَّة، وهـي أنِّي بكتابي هذا لا أعتمدُ منهجيّةَ الاختصار بألفاظ (المصدر السابق) و(المصدر نفسه) عند الإشارة إلى المظانّ في هوامش البحث.

ومـا توفيقـي إلَّا بـالله... ولله الحمـد في الأولى والآخـرة، ونسـأله تعـالى حسـن العاقبة.

الأستاذ الدكتور

سامي حمود الحاج جاسم

التمهيد

لمحة تاريخيَّة عن مناهج التأليف وأشكال التصنيف عند مؤرّخي الإسلام

على الرغم من الغموض الذي ما زال يكتنف بدايات التدوين التاريخيّ عند العرب فإنّه قد نال في أواخر القرن الثالث للهجرة وبدايات القرن الرابع للهجرة تطوّرًا في المنهج والطريقة، واستمرّ على ذلك خلال القرون التالية، غير أنَّ الآراء في منهجيّة الكتابات التاريخيّة ظلّت متضاربة متباينة، فلا يستطيع الباحث تقديم صورة واضحة لهذا الموضوع بالارتكاز عليها، إلّا إذا استقرى المادَّة بنفسه، وأعاد النظر في نتائجها التي توصّل إليها الباحثون[1].

فعَربُ ما قبل الإسلام كانوا بسبب معيشتهم يفضِّلون حفظ أيّامهم وأحداثهم عن طريق الرواية الشفهيّة على هيأة أشعار مقصَّدة، أو أخبار متفرِّدة[2]، فهو في الواقع شيء من الأساطير الشعبيّة والقصص المنقولة بالتواتر، وشيء أُخِذ من هنا وهناك ومُزِج مزجًا، فكان نواة مادّة التاريخ بوصفه عِلمًا، والذي بدأ يظهر في القرن الثاني الهجري، وعندما بدأ الشروع بالتدوين واجهته عقبة التمييز بين المادّة التي يبني عليها المؤرِّخُ أحكامَه التاريخيّة والموادّ التي صنعها الخيال، واقتضتها الأحوال التي مرّت بها تلك الأمّة[3].

(١) علم التاريخ، دائرة المعارف الإسلاميَّة: ٣/ ٢٦.
(٢) تاريخ التراث العربّي: ١/ ٣٩٥.
(٣) موارد تاريخ الطبريّ: ١/ ١١٤.

ومن هذا القبيل التاريخ المأثور عن العرب قبل الإسلام، ولاسيّما التاريخ المنقول بالسّماع والرواية شعرًا أو نثرًا لشبه الجزيرة العربيّة في عهد ما قبل الإسلام، ويُستثنى من ذلك مَن ترك منهم البداوة ونزل حواضر الجزيرة، ولاسيّما أهل اليمن والحيرة، فقد نقش الأوّلون بالخطّ المسند على مبانيهم من أخبار ملوكهم وشؤونهم العامّة، ودوّن الآخرون بخطّهم أخبار مملكتهم، وأودعوها أديرة الحيرة وكنائسها(1).

فلمّا ظهر الإسلام وقامت الدولة الإسلاميّة، ومسّت الحاجةُ إلى معرفة سيرة الرسول صلى الله عليه وآله، واستقصاء السُّنَّة، توافَر رجالٌ على جمع أخبار السيرة وتدوينها، فكان ذلك بدء انشغال العرب بالتاريخ، ولمّا كان الرسول صلى الله عليه وآله هو خاتم الأنبياء والمرسلين كان من الطبيعي لمعرفة تاريخ الرسالة وسيرة الرسول صلى الله عليه وآله، ودراسة أحوال الرسل والأنبياء الذين جاؤوا قبله ونوع رسالتهم، والأقوام الذين اتّبعوا الرسالة أو رفضوها، أن يتوسَّع مجال التاريخ، وبذلك أصبحت هذه الدراسة مقدّمة لدراسة تاريخ الرسول صلى الله عليه وآله والرسالة أو (السيرة)، والتي قيل عنها: (المبتدأ) أو (المبدأ)، التي تبدأ بتاريخ آدم عليه السلام، ثمّ تستمرّ إلى أن تصل إلى السيرة التي تبتدئ بالنسب ونسب النبيّ صلى الله عليه وآله، ثمّ صار يلحق بالسيرة قسم آخر يمكن أن يُقال له: (المغازي)، وقد استُعمِل هذا الأسلوب من قبل المؤرِّخين الأوائل(2).

وقد دلَّ الربط بين السيرة والتاريخ على تطوّر مهمّ في الفكرة التاريخيّة وفي المفهوم التاريخيّ، ودلّ على شعور المؤرِّخين بأنّ التاريخ الإسلاميّ صفحة من صفحات كثيرة مطويّة تكوَّن منها التاريخ العالميّ، وأنّ هذا لا يمكن أن يبقى معزولًا عن تاريخ الشعوب الأخرى(3).

---

(1) مقدّمة ابن خلدون: ٣٧٥.

(2) المغازي الأولى ومؤلِّفوها، المقدّمة.

(3) المنهجية التاريخية في العراق: ١١.

التَّمْهِيـدُ

ولقد ساعدت الدعوةُ الإسلاميّة ونشوءُ الدولة الإسلاميّة الموحَّدة، فضلًا عن حركات الفتح الإسلاميّ على توسيع أفق الفرد العربي فكريًّا وحضاريًّا، ورافق هذه التطوّرات تطوير منهج الكتابة وتوسيع هدفها وفلسفتها، فلم تبقَ الكتابة التاريخيّة الإسلاميّة محصورة بحدود قصص أيّام العرب وأنسابهم وصولاتهم الحربيّة، وإنّما تجاوزت ذلك، وقد شهد القرن الأوّل الهجري ظهور عدد من المؤرِّخين الروّاد، الذين أخذوا على عاتقهم وضع حجر الأساس لكتابة تاريخيّة عربية على وفق مفهوم متطوّر للتاريخ، ومستَنِدة إلى منهج البحث التاريخي[١].

فكان الخبر التاريخيّ يستند إلى الحفّاظ الموثوق بهم، وهو ما يُعرَف بالأسانيد أو الإسناد[٢] الذي يعني الاعتماد، وسند: أي مُعتَمَد، والإسناد في الحديث: رفعه إلى قائله[٣]، والهدف منه -أي الإسناد- التوصُّل إلى حقيقة الخبر أو صحّته[٤].

فنرى أنّ الطريقة التي اتّبعها الإخباريّون كانت فرعًا من علم الحديث، إذ تأثّروا بطريقة المحدِّثين في جمع الرواية التاريخيّة ونقدها، وهذا يدلّ على أنّ التاريخ العربيّ عند نشأته سلك الطريق نفسه الذي سلكه الحديث، فكان الخبر التاريخيّ على هذا النحو من عنصرين: رواة الخبر على التتابع، وهو ما يُعرَف بالسند أو الإسناد، ثمّ نصُّ، الخبر ويسمّى المتن[٥].

وتجلّى الانتفاع المشترَك بين المحدِّثين والمؤرِّخين المسلمين الروّاد في ابتكار عِلم الجرح والتعديل، أو عِلم نقد الرجال، إذ تكلَّموا على كلّ راوٍ، وعرضوا تاريخه وسيرته،

(١) إسهامات مؤرِّخي البصرة في الكتابة التاريخيّة حتّى القرن الرابع الهجريّ: ١٧٣.

(٢) العرب والفكر التاريخيّ: ٨٠.

(٣) مختار الصحاح: ٣١٦.

(٤) ضوابط الرواية عند المحدّثين: ٥٧.

(٥) علم الحديث ومصطلحه: ٣٢.

ووضعوا له قواعد محكمة، وقد اشتهر علماء مختصّون في هذا الباب، مثل: يحيى بن سعيد القطّان (ت ١٨٩هـ)، ومحمّد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)[١].

وقد أفاد المؤرِّخون من نتائج هذا العِلم الذي ساعدهم على تمتين رواياتهم وتوثيقها، وهكذا ظهرت كتب الطبقات وتاريخ الرجال التي تناولت السيرة النبويّة، ونبذًا من سيرة الصحابة والتابعين، ثمّ تابعت انتقال رواية الحديث إلى العلماء والرواة، وممّا يزيد في وضوح هذا التأثير ما نلمسه من جمع نسبة كبيرة من مؤرِّخي الطبقات والتراجم بين الاهتمام بالتاريخ والاهتمام بالحديث، فمعظم هؤلاء المؤرِّخين كانوا أيضًا محدِّثين[٢].

غير أنّ التأثّر بأسلوب المحدِّثين لم يستمرّ؛ بسبب التفاعل الحضاري مع الأمم الأخرى من ناحية، وظهور كثير من الفرق الإسلاميّة واختلافها حول موضوع الخلافة والإمامة من ناحية أخرى، فقد دفعها إلى اللجوء للنقد والتحليل ومحاولة كلّ طرف إثبات رأيه بالحجّة والبيّنة[٣].

ولم يلبث المؤرِّخ المسلم أن تحرَّر تدريجيًّا من طريقة الإسناد التي كانت تُلزِم المؤرِّخ بأن يكون مجرّد إخباريّ أي ناقل للخبر، إلى الكتابة المرسلة التي تعنى بالخبر في ذاته ومناقشته، وبينما كان الطبريّ (ت ٣١٠هـ) في كتابه (تاريخ الرسل والملوك) ومَن سبقه مِن الإخباريّين يعنون عناية خاصّة بالإسناد وتسلسل الرواة، فقد ظهر فريق آخر من المؤرِّخين المسلمين ابتعدوا في كتاباتهم عن طريق الإسناد، واكتفوا بإيراد الأخبار غير المسندة إلى أصحابها[٤].

---

(١) ضحى الإسلام: ٢/ ١٢٩.

(٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ٨٧-٨٨.

(٣) بحث في نشأة علم التاريخ عند المسلمين: ١٨، موارد تاريخ الطبريّ: ١٥٧.

(٤) علم التاريخ عند العرب: ١٦٢.

وبذلـك تميّز المؤرّخون المسـلمون بالضبط في تسـجيل الحـوادث وصحّة الأخبار التـي أوردوها، ولاسـيّما الأحداث الإسـلاميّة، وقد جاءتهم هـذه الصحّة من الطريقة التي عالجوا بها هذه الأخبار، واعتمادهم على مبدأ النقد، وعدم أخذهم إلّا عن العدول الثقات، وفي نقدهم لسلسلة الرواة، وتطبيق مبدأ الجرح والتعديل عليهم، كما كان هناك عناية بالموضوعات التاريخيّة[1].

وسـلك المؤرّخ العـربيّ منهجين امتازا بالدقّـة والحذر في تدويـن الأحداث، هما: المنهج الأفقيّ (المنهج الموضوعيّ)، والمنهج العموديّ (المنهج الحوليّ).

المنهج الموضوعيّ (الأفقيّ)

إنّ كلمـة منهج تعني: الطريق أو السـلك المسـتقيم الواضح، كـما ورد في المعاجم اللغويّة[2]، فالمنهج: الطريق الواضح، وكذلك المنهج والمناهج، كما في قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَـا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[3]. والمعروف عنـد المعنيّين بالتاريخ أنّ الكتابة التاريخيّة حسـب الموضوعات هي طريقة كتابة التاريخ، إمّا للـدول، أو لعهود الخلفاء والحكّام، وإمّـا للتراجم، أو للأنسـاب، أو للتاريـخ المحلّي، وغير ذلـك، وأنّ العوامل التي أدّت إليـه متّصلة بالتطـوّرات الثقافيّة من جهـة، والتيّارات والاتّجاهـات العامّة في المجتمع الإسلاميّ من جهة ثانية[4].

وكانـت أُولى صـور المنهج الموضوعـيّ في كتابـات المؤرّخين العراقيّـين هو تاريخ الدول، ومن الذين ألّفوا فيه الحسن بن ميمون بن نصر البصريّ (من رجال القرن الثاني

(١) علم التاريخ عند المسلمين: ٩٥-٩٦، أصول الحديث التاريخيّ: ٦٩، فجر الإسلام: ٧٨.
(٢) الصحاح: ٢/ ٦١٤ مادّة نهج، لسان العرب: ٢/ ٣٨٣، القاموس المحيط: ١/ ٣٠٩.
(٣) سورة المائدة ٥: ٤٨.
(٤) بحث في نشأة علم التاريخ: ٥٩.

الهجـريّ) وله من الكتب (كتاب الدولـة)[١]، وكذلك عوانة بن الحكم (ت ١٤٧هـ) في كتابـه (تاريخ الدولة الأمويَّـة)[٢]، ومن الذين كتبوا في تاريخ الـدول والعهود ابن قتيبة الدينـوريّ (ت ٢٧٦هـ) في كتابه (تاريخ الخلفاء الراشـدين ودولة بنـي أميَّة) المعروف بكتاب (الإمامة والسياسة)[٣]، وهو منسوب إليه.

أمّـا الأنسـاب والتراجم فيعدّان ضربًـا آخر من ضروب التاريـخ، عني به مؤرِّخو الإسلام، ولـمّا قام الخليفة عمر بن الخطّاب بتأسيس الديوان أعطى هذا العمل للأنساب أهمّية جديدة، وجاءت المعلومات عن الأنسـاب في الشعر وفي تراجم رواة الحديث وفي الروايات القَبَليَّة في سجلّات دواوين الجند[٤].

أمّـا بدايات التاريخ للمـدن والأقاليم فقد ارتبطت بالجغرافيـة والفتوح، لذا فهي ترجع إلى صدر الإسـلام، وهذا الضرب من الكتابة هو تعبير صادق عن ارتباط المؤرِّخ بوطنه واعتزازه به[٥]، ومن المؤلَّفات الرائدة في هذا النوع كتاب (وصف البصرة) الذي ألّفه زياد بن أبيه (ت ٥٣هـ)[٦].

وقـد عـبّر ابن خلـدون عن هذا الاتّجـاه بقوله: «وجـاء مِن بعدهم مَـن عَدَلَ عن الإطلاق إلى التقييد، ووقف في العموم والإحاطة عن الشأو البعيد، فقيّد شوارد عصره، واستوعب أخبار أُفُقه وقطره، واقتصرَ على تاريخ دولته ومصره»[٧].

(١) الفهرست لابن النديم: ١٠٨.
(٢) الفهرست لابن النديم: ١١٣.
(٣) وفيات الأعيان: ٣/ ٤٢.
(٤) تاريخ التراث العربي: ١/ ٤٠٦، المنهجيّة التاريخيّة في العراق: ١٩٤.
(٥) المنهجية التاريخيّة في العراق: ٤١- ٩٢.
(٦) معجم البلدان: ١/ ٩٠٥.
(٧) مقدّمة ابن خلدون: ٥.

أمّـا التاريـخ المحـلّي الدينيّ فقـد اتّبع فيـه منهجًا خاصًّـا يتضمّن عـرض مقدّمة طوبوغرافيّـة، يتلوهـا تعـداد للشـخصيّات التي وُلِدت أو عاشـت أو كان لهـا اتّصال مـا بذلـك المـكان المـؤرَّخ لـه، وكانـت هـذه الشـخصيّات في البدايـة مقصـورة على علـماء الديـن، ثمّ صـارت تشـمل جميع العلـماء والأدبـاء ورجـال الدولـة[1]، وأقدم مـا وصـل إلينا من هـذا النوع هـو (تاريخ واسـط) لبحشـل الواسـطيّ (ت ٢٨٠ أو ٢٩٢هـ)[2].

أمّـا عن التاريخ المحـلّي الدنيويّ فأقدم مـا أُلِّف فيه (تاريخ الموصـل) للمعافى بن عمـران بن نفيل الموصـليّ (ت ١٨٤هــ)[3]، و(تاريخ بغداد) لأحمد بـن يحيى طاهر بن طيفـور (ت ٢٨٨هــ) الذي يعدّ من أقـدم ما كتب عن تاريخ هــذه المدينة، وهو يتناول تاريخ الخلفاء العبّاسيّين وأيّامهم[4].

ومن مزايا هذا المنهج الرجوع بالأحداث إلى مسـيرتها الواسـعة التي تكون داخل الإطـار الأفقي للتاريـخ، وكذلك جعلها متّصلـة من دون تقطّع زمنـي، وجمع الحادثة في موضوع واحد، وهي بهذا تكون متناسـقة يأخذ بعضُهـا برقاب بعض، وذكر تاريخ الـدول من أوائلها إلى أواخرهـا، والمأخذ عليه هو اختصار مؤلِّفـي التاريخ على طريقة الموضوعات للإسـناد، مقتصرين على إشارة موجزة للمصدر، ممّا يجعل بعض الحوادث والأخبار التي لم يعاصرها المؤرِّخ محطّ شكّ لعدم إسنادها[5].

---

(١) التاريخ والجغرافية في الحضارة الإسلاميّة: ٨٤.

(٢) لسان الميزان: ١٢/ ٣٨٨.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة: ٤/ ٩٣، التاريخ والمؤرّخون العرب: ١/ ٨٩.

(٤) تاريخ بغداد أو مدينة السلام: ٥/ ٣٤٥.

(٥) المنهجيّة التاريخيّة في العراق: ٤٦ - ٤٧.

المنهج الحَوْليّ (العموديّ)

الحَولُ لُغةً: يعني السَّنة، كما ورد في المعجمات العربية[1]، وقال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[2].

ويكون منهج التاريخ الحَوليّ شكلًا تخصّصيًّا من علم التاريخ لسنين، وهو- كما يدلّ اسمه- يخضع لتعاقب السنين المفردة، فكانت الحوادث المختلفة تُعدَّد كلّ سنة بعناوين، مثل (في سنة كذا...)، أو (ثمّ جاء في سنة كذا...)، أمّا الصلة بين الحوادث المتعدِّدة التي تحدث في السنة نفسها فكانت في الغالب تبيَّن بطريقة سهلة، وهي إضافة جملة (وفي السنة نفسها)، وغالبًا ما تُختم السنة بذكر بعض التراجم والوفيات، فإذا انتهت حوادث السنة الواحدة انتقل المؤرِّخ إلى حوادث السنة التالية، فيستعمل جملة (ثمّ دخلت سنة كذا...)[3].

ومن المحتمل أن يكون العلماء المسلمون -الذين ربّما تعرّفوا استعمال المعلومات التاريخيّة منذ إدخال التقويم الهجريّ- قد توصّلوا بصورة مستقلّة إلى استنتاج أنّ صورة التاريخ على السنين هي الوسيلة الملائمة للعرض التاريخيّ[4].

أمّا موسى بن عقبة (ت ١٤١هـ) فقد دوّن أسماء المهاجرين إلى الحبشة وأسماء المشتركين في بيعَتَيْ العقبة، وكان يعرض مادّته التاريخية على وفق السنين، وهو منهج كان قد استُعمِل عند عدد من أسلافه، منهم: عبد الله بن أبي بكر بن حزم (ت ١٣٥هـ)[5].

---

(١) ينظر: الصحاح: ١٥/ ٣٠٨، لسان العرب: ١١/ ١٨٤، القاموس المحيط: ٣/ ٣٦٣.

(٢) سورة البقرة: ٢/ ٢٣٣.

(٣) علم التاريخ عند المسلمين: ١٠٢.

(٤) علم التاريخ عند المسلمين: ١٠٥.

(٥) تذكرة الحفّاظ: ١/ ٧٢.

التَّمْهِيـــدُ

وتأسيسًـا على ما تقدّم فـإنّ الكتابة التاريخيّـة على المنهج الحوليّ كانـت معروفةً في النصـف الثاني من القرن الثاني للهجـرة، وفيه ظهرت أوّل الكتب المنشـورة والمعروفة من هذا النوع[1].

ومن المآخذ على هذه الطريقة أنّها تُشتِّت الخبر أو الحادث الذي تستغرق وقائعه أكثر من سنة، وبذلك تتجزّأ الرواية، وهو ما يُفقِد الخبر أهميّته ووحدته، لتُعرَف أسبابه ونتائجه[2]، إلّا أنّ مزايا هذا المنهج تجعل من مؤرِّخيه أوّل الأعلام الذين جاؤوا وأبدعوا في توقيت هذه الحوادث باليوم والشـهر والسنة، مع تنوّع تأليفهم، إذ تشجِّع المؤرِّخين على السرد والروايـة، ويتركّـز الفكـر في إطار محدّد يجعله أكثر التصاقًا بسـير الأحداث، ويسـاعد القارئ على اسـتيعابٍ أسرع بالنسبة للزمان والمكان اللّذَين هما موضع اهتمامه، كما يفيد بوجه خاصّ في ميدان التراجم الذي يربط الواقع بالتاريخ الأدبيّ والفكريّ، ولا يمكن والحالة هذه أن نجرِّده من القيمة والأهمّية[3].

وقـد تميّـزت كتاباتهـم- أعنـي مؤرِّخي الإسـلام- بالوضـوح وسـلامة العبارة وصحّتهـا، إذ كانت الروايات الأولى للإخباريّين فيها علوّ العبارة وارتفاع مسـتواها ممّا يؤكّد أصالة اللغة العربية في نفوس هؤلاء[4]، وهناك مِن مؤرِّخي الإسلام مَن تجنّب في كتاباتـه الزخرفة اللفظيّة والألفاظ الدارجة[5]، إلّا أنّه في العصور المتأخّرة غَزَت الكتابة التاريخيّة ألفاظٌ أعجميّةٌ وعامّية شاعت في كتابات المؤرِّخين[6].

---

(١) الفهرست لابن النديم: ١١٢.

(٢) معالم الحضارة العربيّة في القرن الثالث الهجري: ٣٧٥.

(٣) التاريخ والمؤرّخون في العراق: ١٨٤.

(٤) علم التاريخ عند العرب: ١٣٩-١٤٠.

(٥) محاضرات في تاريخ العرب: ١/ ٢٤٣-٢٤٤.

(٦) التاريخ والمؤرّخون العرب: ٨٩.

أشكال التصنيف التاريخيّ عند مؤرِّخي الإسلام

إنّ تعـدُّد العوامـل والحاجات التـي أوجدت علـم التاريخ هو الـذي يفسّر تنوّع الكتابات التاريخيّة وسـعتها، وقد تناولت أنواع التدوين التاريخيّ وفروعها كافّة، فهناك كتـب عامّة، وكتب في السـيرة والأخبار، وكتب الخلفاء والفتـوح، والفِرَق والبلدان.. إلخ.

ولم يَعـرف العـرب التاريـخ بمعناه الـذي تبلور في نهايـة القرن الثالـث الهجريّ، بل عرفوا فنونًا تاريخيّة سـبقته، وأصبحت مادّته الرئيسـة، ومن أهمّ هـذه الفنون: أيّام العـرب، والقصـص التاريخيّـة التي كان لها أثـر واضح قبل الإسـلام، وكانت مصدرًا خصبًا من مصادر التاريخ؛ بما حوته من الوقائع والأحداث، فتكون بذلك مرآةً لأحوال العرب وعاداتهم، وأسلوب الحياة الدائرة بينهم، ونشأتهم في الحرب والسلم(١)، كما هي مرآة صادقة تُظهِر من فضائلهم وشِـيَمِهم(٢)، وبذلـك تنوّعت صنوف الكتابة التاريخيّة وتوسّـعت، فقـد دُوِّنت أخبار ما قبل الإسـلام؛ وذلك لما حَوَته هـذه الموضوعات من أخبار تتعلّق بخلق الكون- السـموات والأرض-، وبدء الخليقة، وما حدث من أخبار الأنبياء عليهم السلام وصولًا إلى نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله(٣).

وللاطّلاع على أشـهر من ألّف في هذا النوع من الكتابة التاريخيّة يمكن الرجوع إلى المظانّ المعنيَّة بها(٤).

---

(١) الأغاني: ٥/ ٣٩.

(٢) الأغاني: ٥/ ٦٩، أيّام العرب في الجاهليّة. المقدّمة، ويُنظر: مصادر التاريخ الإسلاميّ: ١٢.

(٣) التاريخ العربي والمؤرّخون: ١/ ٥٣.

(٤) يُنظر: المعارف: ٣٠٢، الفهرست لابن النديم: ٥٨، ٩٥، ١٠٧، ١١٢، رجال النجاشـيّ: ٣٤-٣٧، ١٣٤ ١٣٥، ٤٣٤-٤٣٥، فهرسـت الشـيخ الطوسيّ: ٩٣، معالم العلـماء: ٢٨ ٢٩، تاريخ بغداد: ١٤/ ٥٠، وفيات الأعيان: ٥/ ١٤٣ و٦/ ٨٢، معجم الأدباء: ١/ ٩٣، طبقات المفسّرين:=

التَّمهِيـــدُ

ومن أصناف الكتابة التاريخيّة عند المسلمين: الأنساب، وتأتي أهمّيّة هذا النوع من أهمّيّة النسب عند العرب؛ بسبب الطبيعة القَبَليّة للمجتمع في شبه الجزيرة العربيّة، إذ كان يُمَثِّل ميراثهم التاريخيّ، وبعد الإسلام استمرّ الاهتمام بالأنساب؛ وذلك لصيانة الحقوق المشروعة والمواريث[1]... وللاطّلاع على بدايات التأليف به يمكن مراجعة الكتب التي تعنى بهذه المواضيع[2].

أمّا الصنف الآخر فهو الذي يتناول الأحداث التي محورها حياة النبيّ ﷺ، أو ما اصطُلح عليه بـ: السيرة والمغازي[3]، التي ظهر بعضها على لسان القُصّاص في مسجد المدينة[4]، ولقد سُمِّيت هذه الدراسات الأولى عن حياة الرسول ﷺ باسم: السِّيَر والمغازي[5]، التي يمكن الاطّلاع عليها في المصادر المعنيَّة بها[6].

=١/ ٣٧، الأعلام: ٢/ ٢١٥، هدية العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين: ١/ ٣٢٣.

(١) بلوغ الأرب في فنون الأدب: ٢/ ٤٧٦.

(٢) يُنظر: المعارف: ٢٩٨-٢٩٩، الفهرست لابن النديم: ١٠٢، ١٠٦، ١٠٨، ١٢١، رجال النجاشيّ: ٤٣٥ ٤٣٦، وفيات الأعيان: ٩/ ٨٣، معجم الأدباء: ١٢/ ٧٨ و١٩/ ٢٨٧، هدية العارفين: ١/ ٣٤٤، تاريخ التراث العربيّ: ٢/ ٥٣.

(٣) تاريخ الرسل والملوك: ٢/ ٤٧٣.

(٤) المغازي: ١/ ٩ و١/ ١٢٥، الإصابة: ١/ ٣.

(٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ١/ ١٥٠.

(٦) يُنظر: الطبقات الكبرى: ٥/ ٢٥٢، المعارف: ٩٩، ٢٧٥، ٥٠٦، الفهرست لابن النديم: ٩٩، ١٠٣، ١٠٩، ١١٢، ١٤٤، رجال النجاشيّ: ٣٠، ٤٣٥-٤٣٦، الفهرست للطوسيّ: ١٨، تاريخ بغداد: ١٢/ ٣٠ و١٢/ ٢٢٧، وفيات الأعيان: ٦/ ٨٣، تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام: ٤/ ١٣٠، تهذيب التهذيب: ٥/ ٦٧، الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ، طبع مع كتاب روزنتال، علم التاريخ عند المسلمين: ٥٢٧، بغية الوعاة في طبقات النحويّين واللغويين والنحاة: ١٧٧، معجم الأدباء: ١٩/ ٢٩٢ و١٩/ ٣٠٩ و١٧/ ٢٤، هدية العارفين: ١/ ٨٠٤ و٢/ ٥٠٨، الأعلام: ٥/ ٢٧٢، أبان بن عثمان ودوره في بدايات كتابة السيرة النبوية، بحث منشور في مجلّة المؤرّخ العربيّ، ع٥٧ لسنة ١٩٩٨: ١٦٨-١٦٩، التدوين التاريخيّ ومدارسه حتّى القرن الخامس=

كما صنّف المؤرِّخون في الفتوح الإسلاميّة والحروب الداخليّة؛ لأهميّة الأولى، ورصد أسباب الثانية، ولمن يرغب في الاطِّلاع عليها الرجوع إلى مواردها الأصليَّة(1).

ونتيجة لتوسّع رقعة الإسلام، واستقرار الفتوح الإسلاميَّة، وعمليّات التفاعل العلميّ والثقافيّ، وغيرها من التحوّلات، ظَهَرَ اتجاه الكتابة بالتاريخ العامّ(2)، وتميّز هذا الفنّ بأنّ مادّته أكثر ترابطًا وانسجامًا وتماسكًا من غيرها، فضلًا عن وجود ظاهرة الاستمرار التي تُعدُّ جوهر التاريخ، وظهرت المؤلَّفات في التاريخ العامّ منذ القرن الثاني للهجرة(3)، وهناك جمهرة من المؤرِّخين الذين عنوا بالتاريخ العامّ، ليس هنا مجال الحديث عنهم(4).

أسهمت الفتوح الإسلاميّة في نشوء الأمصار، مثل: البصرة، والكوفة، والفسطاط، والموصل، واستقرار العرب في هذه الأمصار، وانتمائهم إلى هذه المدن، ممَّا أدّى إلى تطوّر

=الهجري، بحث منشور في مجلّة المستقبل العربي، ع11، السنة الثالثة، 2005: 142-165.

(1) يُنظر: الطبقات الكبرى: 6/ 246، المعارف: 59، 99، 275، ويُنظر: فتوح البلدان، الفهرست لابن النديم: 109، رجال النجاشيّ: 435- 436، تاريخ بغداد: 12/ 227 و13/ 252، وفيات الأعيان: 3/ 203 و5/ 235-243، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 4/ 155، تذكرة الحفّاظ: 10/ 37، تهذيب التهذيب: 4/ 395، معجم الأدباء: 19/ 154، هدية العارفين: 1/ 412، الأعلام للزركليّ: 3/ 220، فهد محمّد بدري، المدائني شيخ الإخباريّين: 41-44، إسهامات مؤرّخي البصرة: 146.

(2) إسهامات مؤرّخي البصرة: 198.

(3) تاريخ التراث العربيّ: 2/ 121.

(4) يُنظر: الأخبار الطوال: 74، مروج الذهب ومعادن الجوهر: 5/ 34، الفهرست لابن النديم: 112، 127-152، 143، 164، الفهرست للطوسيّ: 121، تاريخ بغداد: 2/ 55، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: 1/ 25 26، إسهامات مؤرّخي البصرة: 213-220، 179، بحث في نشأة علم التاريخ: 39، المدائني شيخ الإخباريّين: 65، 189، موارد تاريخ الطبريّ: 159، 169، 177.

الكتابة التاريخيّة الإسلاميّة من خلال التأليف في التاريخ المحلّي المرتبط بهذه المدن، حتّى قيل بأنّ التاريخ الإسلاميّ خلال القرن الأوّل الهجريّ كان تاريخ مدن أو الأمصار الإسلامية الأولى كالبصرة والكوفة؛ لما تميّزت به من أثر مركزي في الجوانب السياسية والعسكرية والإدارية[1]، ويمكن لمن يرغب بالمزيد الرجوع إلى المصادر التي تبينّ أهمّ ما ألّف في التاريخ المحلي[2].

ونتيجة لما يتمتّع به الخلفاء والأمراء من مكانة في نفوس المسلمين؛ لما لهم من أهمّيّة في إدارة الدولة والأمور العامّة فقد صنّف عَدَدٌ من المؤلّفات المعنية بالميادين السياسيّة والإداريّة والاقتصاديّة المرتبطة بالخلفاء والأمراء، وللاطّلاع على مصنّفات المؤرّخين هذه يمكن الرجوع إلى المظانّ المعنيّة بها والموضّحة لها[3].

وأيضًا صنَّف المسلمون في الطبقات والتراجم، إذ أوجدت الحضارة الإسلاميّة فنًّا فريدًا من فنون التاريخ، وهو التأليف في الطبقات والتراجم، لا نجد له شبيهًا في آداب الأمم الأخرى، فقد نتجت هذه الكتب من أصول إسلاميّة خالصة تمثّلت بالسِّير والمغازي، ونموّ علم الحديث وطول الأسانيد، وظهور حركة الوضع في الحديث، فضلًا عن علم الأنساب الذي ساعد مؤرِّخي الطبقات والتراجم في الوقوف على العلاقات

---

(١) إسهامات مؤرّخي البصرة: ٢٣٣.

(٢) يُنظر: البيان والتبيين: ١/ ٦١، تاريخ خليفة: ١/ ٣٢، صورة الأرض: ٦١٤، الفهرست لابن النديم: ٥٩، ١١٢، ١١٥، ١٢٥، الكامل في التاريخ: ٧/ ٢٦٢، وفيات الأعيان: ٣/ ٤٤٠ و٦/ ١٠٦، معجم الأدباء: ٦/ ٤٨ و١/ ٤٤٠.

(٣) يُنظر: الطبقات الكبرى: ٥/ ٢٧١، المعارف: ٢٨٠، ٢٩٩، الفهرست لابن النديم: ٢١، ١٥٣، ١٦٣، ١١٧، ٨٦، ٢٥٦، ٢٥٧، ١١٢، تاريخ بغداد: ١٢/ ٥٥، وفيات الأعيان: ٣/ ٤٤٠، و٦/ ٣٧٨، معجم الأدباء: ٣/ ٧٠٣ و١٦/ ٦٠ و٦/ ٥٩٥، هديَّة العارفين: ١/ ٤١٣، الأعلام للزركليّ: ٣/ ٢٢٠، التاريخ العربي والمؤرّخون: ١/ ١٦٢، المدائني شيخ المؤرّخين: ٣٥-٣٦، ٤٧، ٥١.

النَّسَبِيَّة التي تربط أبناء الطبقة بعضها ببعض من جهة، ثمّ التي تربطها بالطبقات التي قبلها أو بعدها؛ لغرض تمييز كلّ منها من جهة ثانية[1].

وقد استعمل المؤرِّخون المسلمون منذ مطلع القرن الثالث للهجرة تسمية (الطبقات) في كتبهم، وقد جاء في أحد معاجم اللغة: «كان فلان من الدنيا على طبقات شتّى، أي: حالات»[2]، ويأتي مفهوم الطبقة بألفاظ، منها: الجيل، الأمَّة، الجماعة. قال النحاة: «الجيل كلّ صنف من الناس»[3]. وقال ابن منظور: «كلّ جيل من الناس هم أمّة على حدة»[4].

وفي قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾[5]، التي تعني حالًا بعد حال[6]، ومن هذه المعاني تسمية كتبهم التي يظهر منها أنّهم يعنون بالطبقة فيها: الجيل بعد الجيل.

أمّا من ناحية التحديد الزمني لطول الطبقة فيطلق اللغويّون على الطبقة مجازًا القرن من الزمان، وقد قُدّر بعشرين سنة[7].

أمّا لفظة (التراجم) فإنّها دخيلة معربة، وإنّها قديمة الأصل، إذ وردت في المدوّنات المسماريّة في اللغة الأكديّة (تركمانوا)، والآراميّة (تركمين)، والعبرانيّة (تركوم)[8]، أمّا تاريخ دخول هذه اللفظة واستعمالها في كتب التراجم فيرجع إلى القرن السابع الهجريّ[9]، بينما نجد أنّ مؤرِّخي التراجم في القرن الثالث الهجريّ قد استخدموا تسمية (التاريخ)

(١) التراجم والسير: ٢٨، إسهامات مؤرّخي البصرة: ٤٤-٤٥.
(٢) لسان العرب: ١٠/ ٢١١.
(٣) كتاب العين: ٦/ ١٧٩، لسان العرب: ١١/ ١٣٤.
(٤) لسان العرب: ١٢/ ٢٦.
(٥) سورة الإنشقاق: ٨٤/ ١٩.
(٦) تفسير القرآن العظيم: ٩/ ١٥٣.
(٧) تاج العروس من جواهر القاموس: ٦/ ٤١٤.
(٨) من تراثنا اللغويّ ما يسمّى في العربية بالدخيل: ١٩٢.
(٩) دراسات في كتب التراجم والسير: ٧٠.

في كتبهم، وأوّل من استخدمها البخاريّ[1]، إذ سمّى أحد مؤلّفاته بـ(التاريخ الكبير)، وآخر بـ(التاريخ الصغير).

أمّا أقدم من صنَّف في الطبقات فهو الهيثم بن عدي، ذُكِر له كتابا (الطبقات)، و(تسمية الفقهاء والمحدِّثين)[2].

وقد تطوّر أسلوب الطبقات والتراجم فيما بعد، وأسهم في إنضاجه مجموعة من المؤرّخين، منهم على سبيل المثال: عبد الله بن جبلة بن أبجر الكنانيّ الكوفيّ (ت ٢١٩هـ) في كتابه (الرجال)، والحسن بن عليّ بن فضّال التميميّ الكوفيّ (ت ٢٢٤هـ) في كتابه (الرجال)[3]، وكذلك عليّ بن عبد الله المدينيّ البصريّ (ت ٢٣٤هـ) في كتابه (الطبقات)[4]، وأبو أيّوب سليمان بن داود البصريّ في كتابه (تاريخ طبقات أهل العلم)[5]، ومحمّد بن سلّام الجمحيّ (ت ٢٣٣هـ) في كتابيه (طبقات الشعراء الجاهليّين)، و(طبقات الشعراء الإسلاميّين)[6].

أمّا أهمّ من ألّف في هذا الصنف من الكتابة التاريخيَّة فمجموعة من المؤرِّخين وفي طليعتهم محمّد بن سعد بن منيع البصريّ (ت ٢٣٠هـ)[7] الذي اشتهر بكتابه (الطبقات الكبرى)، وتناول فيه طبقات الصحابة والتابعين إلى وقته، وله كتاب آخر هو (كتاب التاريخ)[8].

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه: ١١٠.

(٢) الفهرست لابن النديم: ١١٢، معجم الأدباء: ١٩/ ٣٠٩.

(٣) يُنظر: رجال النجاشي: ٣٤-٣٦، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٩٣، الإعلان بالتوبيخ: ٥١٩.

(٤) الفهرست لابن النديم: ٢٨٦.

(٥) الفهرست لابن النديم: ١٢٦.

(٦) الفهرست لابن النديم: ١٦٥، الوافي بالوفيات: ٣/ ١١٤.

(٧) الوافي بالوفيات: ٣/ ٨٨.

(٨) تذكرة الحفّاظ: ١/ ٤٢٥.

وأهمّ ما تميَّزت به طبقات ابن سعد سِمةُ الريادة، وأنّها تتمتّع بمكانة علميَّة بالغة في دراسة التاريخ الإسلاميّ وتراجم الصحابة والتابعين، وأنَّ تقسيمهم جاء على وفق مبدأ الأسبقيَّة في الإسلام ومبدأ القرابة من الرسول ﷺ.

وتتجلّى أهمّية كتاب الطبقات ومكانته العلميَّة من خلال اعتماد كُتّاب الطبقات وتراجم الرجال والمؤرِّخين القدامى عليه، إذ اعتمده ابن قتيبة في كتابه (المعارف)، والبلاذريّ في أنسابه، والطبريّ في تاريخه، والخطيب البغداديّ في (تاريخ بغداد)، وغيرهم كثير[1].

أمّا خليفة بن خيّاط الذي كان معاصرًا لابن سعد فَلَه من الكتب: (الطبقات)، و(التاريخ)، و(طبقات القرّاء)[2]، وتوفّي سنة (٢٤٠هـ)، أي بعد عشر سنوات فقط من وفاة ابن سعد، فإنّ طبقاته تعدُّ من الكتب التاريخية الرائدة، وقد اعتمد مصادر من محدِّثين ونسّابة ومؤرِّخين كبار، منهم: محمّد بن عمر الواقديّ، وهشام الكلبيّ، ومحمّد بن إسحق[3]، وقد اتّبع تصنيف الأشخاص المترجَم لهم من الرجال والنساء على أساس النسب أو القبيلة، وكانت معلوماته قصيرة ومختصرة، وبصورة عامّة كانت طبقاته تحوي قوائم بأسماء من أسهم من المسلمين في المعارك التي خاضوها، ومَن استُشهد منهم، وأسماء الإداريّين من ولاة وقضاة، وغير ذلك[4]، وقد اعتمده البخاريّ في كتابه (التاريخ الكبير)، والأصفهانيّ في (حلية الأولياء)، وابن عساكر في (التاريخ الكبير)، وغيرهم، وبذلك تكون طبقاته مرجِعًا في حقل ترجمة الرجال والنساء[5].

---

(١) إسهامات مؤرّخي البصرة: ٦٠.

(٢) الفهرست لابن النديم: ٣٢٤.

(٣) إسهامات مؤرّخي البصرة: ٦٣.

(٤) طبقات خليفة بن خيّاط: ١٧٧.

(٥) التاريخ العربي والمؤرّخون: ١/ ٢٣٥.

البَابُ الأَوَّلُ

عِلْمُ الرِّجَالِ عِنْدَ الإِمَامِيَّةِ

البَابُ الأَوَّلُ: عِلْمُ الرِّجَالِ عِنْدَ الإِمَامِيَّةِ

الفصل الأوّل

تعريف علم الرجال

وردت تعريفات عدّة لعلم الرجال، إلَّا أنّها كانت مُجملة من حيث الفكرة، ولا يوجد اختلاف واضح بينها، وعليه سنأتي بقسمٍ منها.

عرّفه الشيخ الطهرانيّ بأنّه: «علم يبحث عن أحوال رواة الحديث وأوصافهم التي لها دخل في جواز قبول قولهم وعدمه»(١).

وقال آخر: «علم يبحث فيه عن أحوال الراوي من حيث اتّصافه بشرائط قبول الخبر وعدمه»(٢).

وعرّفه المشكينيّ بقوله: «ما يُبحَث فيه من أحوال الراوي من حيث اتّصافه بشرائط قبول الخبر وعدمه»(٣).

وهناك من عرّفه بقوله: «علم يُبحَث فيه أحوال الرواة من حيث اتّصافهم بشرائط قبول أخبارهم. وإن شئت قلت: وهو علم يبحث فيه عن أحوال رواة الحديث التي لها دخل في جواز قولهم وعدمه»(٤).

---

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٠/ ٨٠.

(٢) منتهى المقال في أحوال الرجال: ١/ ٣٣.

(٣) وجيزة علم الرجال: ١٨.

(٤) كلّيات في علم الرجال: ١١.

وربّما يُعرَّف بأنّه: «علمٌ وُضِع لتشخيص رواة الحديث ذاتًا ووصفًا ومدحًا وقدحًا، والمراد من تشخيص الراوي ذاتًا هو معرفة ذات الشخص، وكونه فلان بن فلان، كما أنّ المراد من التشخيص الوصفي هو معرفة أوصافه من الوثاقة ونحوها»[١].

وهناك من يقول بأنّه: «علمٌ يُبحث فيه عن معرفة أحوال الرواة من حيث تشخيص ذواتهم، وتبيّن أوصافهم التي هي شرط قبول روايتهم أو رفضها»[٢].

وعُرّف أيضًا بقولهم: «إنّه علمٌ يَبحث عن أحوال الرواة ممّا له دخل في اعتبار رواياتهم من الوثاقة والضعف»[٣].

وهناك من عرّفه بأنّه: «فرع من فروع علم الحديث، نشأ دونما شكّ لمعرفة أحوال رواة الحديث»[٤].

ومن الملاحظ أنّ هذه التعريفات تلتقي في موضوع واحد، هو دراسة أحوال الرواة، ومن جانبين هما:

١. تشخيص هويّة الراوي وتعيينها باسمه ونسبه وما إلى ذلك.

٢. معرفة نعته وصفته التي لها علاقة ومدخلية بقبول روايته أو رفضها، من حيث كونه عدلًا أو غير عدل، ثقةً أو غير ثقة، ممدوحًا أو مقدوحًا، موثَّقًا أو مفسَّقًا، مضعَّفًا أو مهملًا أو مجهولًا[٥].

---

(١) أصول علم الرجال: ١١.

(٢) منتهى المقال في الدراية والرجال: ١٣٣.

(٣) بحوث في مباني علم الرجال، محاضرات الأستاذ الشيخ محمّد سند: ١٠.

(٤) مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ عند المسلمين: ٣، ويُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٠٥.

(٥) أصول علم الرجال: ١١، منتهى المقال في الدراية والرجال: ١٣٣.

البَابُ الأَوَّلُ: عِلْمُ الرِّجَالِ عِنْدَ الإِمَامِيَّةِ

يوضّح علم الرجال المُثُل العُليا الأخلاقية للعلماء المسلمين، وهي مُثل دقيقة وشاملة، وأسهمت دقّتُه في تمكين هذه المُثُل العليا عند المسلمين بوصفها الوسيلة الرئيسة لتقدير الناس لهم، ولاحتلالهم مكانتهم في العالم... وأسهمت كتب الرجال في نموّ بعض جوانب النقد التاريخيّ، وفي وصوله مستوًى عالٍ من الرُّقِي والدقّة[١].

موضوع علم الرجال

هناك أقوال كثيرة في بيان موضوع علم الرجال إلّا أنّها جميعًا تصبّ في مجرى واحد، فهناك من يرى أنّ موضوع علم الرجال عبارة عن رواة الحديث الواقعين في طريقه، وبما أنّ كلّ علم يُبحَث فيه عن عوارض موضوع معيّن وحالاته الطارئة عليه، ففي المقام يبحث عن أحوال الرواة من حيث علاقتها في اعتبار قولهم أو عدمه، أمّا حالاتهم الأخرى التي ليس لها دخل في قبول قولهم فهي خارجة عن هذا العلم، فالبحث عن اتّصاف الراوي ككونه تاجرًا أو شاعرًا أو غير ذلك من الأحوال التي لا دخل لها في قبول حديثهم خارج عن هذا العلم[٢].

وهناك من قال: إنّ موضوع علم الرجال هو الراوي للحديث[٣]. وقال آخر: إنّ المراد من الموضوع هنا هو رواة الحديث، لأنّ محور البحث حول أحوالهم والعوارض الطارئة عليهم ممّا له مدخلية في قبول خبرهم وعدمه[٤].

وهناك من تكلّم عن موضوع علم الرجال بقوله: «هذا العلم يعطينا القواعد العامّة التي في ضوئها نستطيع أن نشخِّص ونعيِّن هويّة الراوي باسمه ونسبه ونسبته،

(١) الرواية والأسانيد وأثرها في تطوّر الحركة الفكريّة في صدر الإسلام: ١/ ٢٧.

(٢) كلّيات في علم الرجال: ١٢.

(٣) الوجيز في علم الرجال: ١٧.

(٤) منتهى المقال في الدراية والرجال: ١٣٣.

وأن يُعـرَفَ حالُه من حيث الوثاقة واللّاوثاقـة، لنقرَّ بعد هذا أنّه ممّن تُقبل روايته أو هو ممّن تُرفض روايته»[1].

وقواعد اسـتعمال هذا العلم تكون في مجالـين: الأوّل عصر الراوي، لمعرفة الراوي ومعرفة أحواله من حيث الرواية أو عدمها عن طريقين، هما: مشاهدته، واختبار حاله، ويمكـن أن تسـمّى (المعرفـة الواقعية)، وشـهادة مـن يعرفه مباشرة ممّن هم بمسـتوى الشهادة من العدالة أو الثقة، ويمكن أن تسمّى(المعرفة الظاهرية).

والآخـر: بعد عصر الراوي، وذلك عن طريق الرجوع إلى كتب الرجال وملاحظة تقويم أصحابها للراوي، ولا مجال هنا لمعرفة الراوي معرفة واقعية أو معرفة ظاهرية[2].

كـما أنّ الاهتمام بالإسـناد أدّى إلى نموّ علم الرجال الذي يدرس أسـماء الرواة من الرجال والنساء، وسِنيّ ولادتهم ووفياتهم[3].

أهمّيّة علم الرجال

تكمـن أهمّيّة علم الرجال بأنّه يسـتهدف التوصّل إلى الحكم الشرعيّ الذي هو من أجلّ الغايات وأعظمها، فهو يشـكّل مع علمي الفقه والأصول الركيزةَ الأسـاسَ التي يمكن من خلالها التوصّل إلى الحكم الشرعيّ[4].

وأهمّيّة بحوث علم الرجال لا تقلّ عن أهمّية البحوث الأصوليّة؛ لتوقّف الاستنباط عليهـا كـما يتوقّف على غيرهـا، وذلك لأنّ جلّ الأحـكام التي بـين أيدينا وصلت عبر الروايات المسـندة بأسانيد غير مقطوعة الصحّة والاعتبار، ويحتاج تنقيح الصحيح منها

(١) أصول علم الرجال: ١٢.

(٢) أصول علم الرجال: ١٢.

(٣) الرواية والأسانيد وأثرها في تطوير الحركة الفكريّة في صدر الإسلام: ٢٦.

(٤) منتهى المقال في الدراية والرجال: ١٣٣.

إلى نظر دقيق وعناية فائقة لمعرفة صحّة الطريق إلى الرواية، ليصبح إسنادها إلى المعصوم جائزًا، والعمل بمقتضاها مقبولا[١].

وبما أنّ الرواة هم الوسائط البشريّة التي تُبلغ التشريعات الإلهيّة إلينا، فمنهم نأخذها ونتقيّد بها، فلا بدَّ إذن من إحراز أمانتهم في إبلاغها، حتّى نكون على ثقة ممّا أوصلوه إلينا حقًّا، ويحصل لنا الاطمئنان بأنّ ما أبلغوه هو حكم الله، وقد تأسّس علم الرجال على هذا الأساس المهمّ والضروري، وهو منشأ اهتمام علماء الشريعة بهذا العلم؛ لأهمّيّة ما يترتّب عليه من أهداف، وخطورة ما يُبنى عليه من نتيجة[٢]. قال العلّامة الحلّي: «فإنّ العلم بحال الرواة من أساس الأحكام الشرعيّة، وعليه تبتني القواعد السمعيّة، يجب على كلّ مجتهد معرفته وعلمه، ولا يسوغ له تركه وجهله،إذ أكثر الأحكام تُستفادُ من الأخبار النبويّة، والروايات عن الأئمّة المهديّة، عليهم أفضل الصلوات، وأكرم التحيّات، فلابدّ من معرفة الطريق إليهم»[٣].

بدايات علم الرجال

لقد اختلفت الآراء، بل شطّت أحيانًا في بيان بدايات علم الرجال والتصنيف فيه، فمنهم من رأى أنّ مبتدأ هذا العلم- أي علم الرجال- هو من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[٤].

---

(١) بحوث في فقه الرجال: ٤١.

(٢) المنهج الرجاليّ والعمل الرائد في الموسوعة الرجاليّة لسيّد الطائفة الإمام البروجرديّ: ٥٨.

(٣) خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ٤٤، يُنظر: رجال ابن داود: ٢٥.

(٤) سورة الحجرات: ٤٩/ ٦.

فهو دعوة لتمييز النبأ والخبر بين كون الناقل له فاسقًا أو عادلا[1]. وقد أكّد هذه الدعوة رسول الله ﷺ بقوله: (**أيّها الناس قد كثرت عَلَيَّ الكذّابة، فمن كذب عَلَيَّ متعمِّدًا فليتبوّأ مقعدَه من النار**)[2].

ثمّ جاء قول الإمام عليّ عليه السلام مشيرًا إلى بدايات هذا العلم ومنبّهًا على أهمّيّته «... عن سليم بن قيس الهلاليّ قال: قلت لأمير المؤمنين عليه السلام: إنّي سمعت من المقداد وأبي ذرٍّ شيئًا من تفسير القرآن، وأحاديث عن نبيّ الله غير ما في أيدي الناس، ثمّ سمعت منك تصديق ما سمعت منهم، ورأيت في أيدي الناس أشياء كثيرة من تفسير القرآن، ومن الأحاديث عن نبيّ الله ﷺ أنتم تخالفونهم فيها، وتزعمون أنّ ذلك كلّه باطل، أفترى الناس يكذبون على الرسول متعمّدين، ويفسّرون القرآن بآرائهم؟... قال: فأقبل عليه السلام عَلَيّ فقال: (**قد سألت فافهم الجواب: إنّ في أيدي الناس حقًّا وباطلًا، وصدقًا وكذبًا، وناسخًا ومنسوخًا، وعامًّا وخاصًّا، ومحكمًا ومتشابهًا، وحفظًا ووهمًا، وقد كُذِبَ على رسول الله ﷺ على عهده**)، حتّى قام خطيبًا فقال: (**أيّها الناس قد كثرت عَلَيَّ الكذّابة، فمن كذب عَلَيَّ متعمّدًا فليتبوّأ مقعده من النار**)، ثمّ كُذب عليه من بعده.

وإنّما أتاكم الحديث من أربعة ليس لهم خامس:

رجل منافق يُظهر الإيمان، متصنِّع الإسلام، لا يتأثّم ولا يتحرَّج أن يكذب على رسول الله ﷺ متعمِّدًا.

ورجل سمع من رسول الله ﷺ شيئًا لم يحمله على وجهه، ووهم فيه ولم يتعمَّد كذبًا، فهو في يده ويقول به ويرويه، فيقول: أنا سمعته من رسول الله ﷺ، فلو عَلِم المسلمون أنّه وهم لم يقبلوه، ولو عَلِم أنّه وهم لرفضه.

---

(١) بحوث في مباني علم الرجال: ٧، علم الرجال وأهمّيته: ٢.

(٢) أصول الكافي: ١/ ٦٢.

ورجل ثالث سمع من رسول الله ﷺ شيئًا أمر به ثمّ نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء ثمّ أمر به وهو لا يعلم، فحفظ منسوخه ولم يحفظ الناسخ، فلو علم أنّه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنّه منسوخ لرفضوه.

وآخر رابع لم يكذب على رسول الله ﷺ، مبغِض للكذب خوفًا من الله، وتعظيمًا لرسوله ﷺ، لم ينسه، بل حفظ ما سمع على وجهه، فجاء به كما سمع لم يزد فيه ولم ينقص، وعلم الناسخ والمنسوخ، فعمل بالناسخ ورفض المنسوخ، فإنّ أمر النبيّ ﷺ مثل القرآن، ناسخ ومنسوخ، وخاصّ وعامّ، ومحكم ومتشابه...»[٣].

إنّ هذا هو الأساس في التقويم للرواة ودراسة أحوالهم، وضع العلماء أمام مسؤوليّاتهم الشرعيّة في رواية الحديث ونقله... فكان المنطلق في تحرّي أحوال الرواة[٤].

وهناك من ذهب إلى أنّ أوّل من صنّف في علم الرجال هو أبو محمّد عبدالله بن جَبَلَة ابن حيّان بن أبجر الكنانيّ[٥]، المتوفّى سنة (٢١٩هـ)، وله كتاب (الرجال)[٦] ونفى هذا السبق عن شعبة بن الحجّاج (ت ١٦٠هـ)، أو محمّد بن سعد كاتب الواقديّ (٢٣٠هـ)، الذي ألّف طبقاته في نهاية عمره كما يظهر من ترجمته[٧].

وهناك من يقول: إنّ أوّل من صنّف في الإسلام في الرجال هو عبد الله بن أبي رافع كاتب أمير المؤمنين عليه السلام، وقد شهد حروبه، وكتب كتابًا في تراجم أصحاب النبيّ ﷺ الذين شهدوا حروب أمير المؤمنين عليه السلام: الجمل وصفّين والنهروان[٨]، وألّف كتابه

(٣) أصول الكافي: ١/ ٦٢-٦٣.

(٤) منتهى المقال: ١٢/ ١٠-١١.

(٥) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ٢٣٣.

(٦) رجال النجاشي: ٢١٦.

(٧) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ٢٣٣.

(٨) نقد الرجال: ١/ ٧٦، مصفى المقال: ٤٩ ٥٠، القواعد الرجاليّة: ٢/ ٣١٧-٣١٨، تاريخ علم=

سنة ٤٠هـ[١]، ثمّ جاء بعده ابن جَبَلَة الكنانيّ (٢١٩هـ)[٢]، وابن محبوب (٢٢٤هـ)[٣]، وابن فضّال (ت٢٢٤هـ)[٤].

وكان شعبة بن الحجّاج يروي عن أجلح بن عبد الله الكنديّ (ت ١٤٥هـ)، وعن لوط بن يحيى الأزديّ أبي مخنف (ت ١٥٨هـ)، وهما من الشيعة، وقد سبقاه في التأليف، فضلًا عن سبق عبيد بن أبي رافع لشعبة بن الحجّاج زمنيًّا، إذ كان قبله بمائة عام[٥]، مع العلم أنّ وفاة شعبة بن الحجّاج سنة ١٦٠هـ[٦]، وليس ٢٦٠هـ- كما ذكر السيّد حسن الصدر[٧]- ولعلّ ذلك من الأخطاء المطبعيَّة.

وقد ذكر بعض المتأخّرين أنّ الشيخ الطوسيّ أوّل كاتب في الرجال عند الإماميَّة[٨]، وهذا وَهمٌ كبير بناءً على ما تقدّم أعلاه.

وأرى من المفيد إيراد أهمّ وأشهر التصنيفات الرجاليّة ومصنّفيها للمدرسة الإماميَّة، من القرن الثالث حتّى منتصف القرن التاسع الهجريّ.

=الرجال: ١٥، رجال الشيعة في أسانيد السنَّة: ١٣.

(١) الذريعة: ١٠/ ٨٤. وقد طُبع الكتاب بعنوان (تسمية من شَهِد مع عليٍّ حروبَه مِن الصحابة) ضمنَ كتاب (المتبقّي مِن كتب مفقودة) باهتمام الدكتور حسن الأنصاريّ. (أحمد الحِلّيّ).

(٢) تاريخ علم الرجال: ٢٢.

(٣) بحوث في فقه الرجال: ٢٤.

(٤) نقد الرجال: ١/ ٧٦.

(٥) تاريخ علم الرجال: ٧.

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ١٢/ ٢٩٤-٢٩٥.

(٧) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ٢٣٣.

(٨) الإمام الصادق، حياته وعصره: ٣٦٢.

البَابُ الأَوَّلُ: عِلْمُ الرِّجَالِ عِنْدَ الإِمَامِيَّةِ

مصنّفو الرجال ومصنّفاتهم في المدرسة الإماميَّة

مصنّفو القرن الثالث الهجريّ:

- ابن جَبَلَة الكنانيّ (٢١٩هـ)[١].
- الحسن بن محبوب (ت ٢٢٤هـ)، له كتاب (المشيخة) وكتاب (معرفة رواة الأخبار)[٢].
- أبو محمّد الحسن بن عليّ بن فضّال الكوفيّ (ت ٢٢٤هـ)، عدّ النجاشي من جملة مصنّفاته كتابَ (الرجال)[٣].
- الفضل بن شاذان الأزدي النيسابوريّ (ت ٢٥٤هـ)[٤].
- أبو جعفر محمّد بن خالد البرقي الكوفيّ (ت ٢٧٤ أو ٢٨٠هـ)، له كتاب (الرجال)، وكتاب (الطبقات)[٥].
- أبو محمّد جعفر بن بشير البجلي الوشّاء (ت ٢٨٠هـ)، له كتاب (المشيخة)، وهو مثل كتاب الحسن بن محبوب لكنّه أصغر منه[٦].

---

(١) تاريخ علم رجال الحديث: ٢٢.

(٢) مصفى المقال: ١٢٨-١٢٩، تاريخ علم الرجال: ٢٦-٢٧، فقه الرجال: ٢٥.

(٣) رجال النجاشيّ: ٢٥٧- ٢٥٨، مصفى المقال: ١٢٧- ١٢٨، فقه الرجال: ٢٥، تاريخ علم الرجال: ٢٢- ٢٣، وهو أحد مصادر العلَّامة الحلِّيّ في خلاصته، وابن داود في رجاله.

(٤) خلاصة الأقوال: ٢٢٩، رجال ابن داود، مصفى المقال: ٣٦٠، كان أحد مصادر العلّامة في خلاصته، وابن داود في رجاله.

(٥) خلاصة الأقوال: ٦٣، رجال ابن داود: ٣٤، منتهى المقال: ١/ ٢٤، مصفى المقال: ٥٩، كلّيّات في علم الرجال: ٧١، القواعد الرجاليّة: ٢/ ٣٢٢، أحد مصادر العلّامة في خلاصته، وابن داود في رجاله.

(٦) رجال النجاشيّ: ١١٧، أصول علم الرجال: ٣١.

- الشريف أحمد بن عليّ العلويّ العقيقيّ (ت ٢٨٠هـ)، له كتاب (تاريخ الرجال)[1].

- عليّ بن الحكم النخعيّ الأنباريّ (من رجال القرن الثالث الهجري)، له كتاب (رجال الشيعة)[2].

ولم يصل إلينا شيء من هذه الكتب إلّا ما ذكره الشيخ الطهرانيّ من وجود كتاب (الطبقات) للبرقيّ حتّى عصرنا هذا، وقد طبع بعنوان (رجال البرقيّ)[3].

وأشهر من ألّف في الرجال في القرن الرابع الهجريّ:

- الكشّي، أبو عمرو محمّد بن عمر بن عبد العزيز (٣٦٨هـ) وعنوان كتابه (معرفة الناقلين عن الأئمّة الصادقين)، ويشتمل على رواة من الإماميَّة وأهل السنَّة[4].

- ابن عقدة، أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد الهمدانيّ الزيديّ (ت ٣٣٣هـ)، له أكثر من كتاب في الرجال، منها: كتاب (التاريخ) ذكر فيه رواة الحديث من

---

(١) رجال النجاشيّ: ٨١، خلاصة الأقوال: ٣٦٥، رجال ابن داود: ٢٨٠، تاريخ علم الرجال: ٤٢، أصول علم الرجال: ٣١.

(٢) رجال النجاشيّ: ٢٤٧، مصفى المقال: ٢٧٨، أصول علم الرجال: ٣١، تاريخ علم الرجال: ٣١.

ومن المصنّفات الرجاليّة لمدرسة الجمهور في القرن الثالث الهجري نذكر على سبيل المثال لا الحصر: محمّد بن سعد (ت ٢٣٠هـ) له كتاب (الضعفاء)، يُنظر: تذكرة الحفّاظ: ٣٠/ ٩٢٠، والبخاريّ له (التاريخ الكبير)، يُنظر: طبقات الحفّاظ: ١/ ٢٥٣، ومسلم له كتاب (الأسماء والكنى)، يُنظر: تذكرة الحفّاظ: ٢/ ٥٩٠، يُنظر: مظاهر تأثير الحديث: ٣٤.

(٣) الذريعة: ١٥/ ١٤٥.

(٤) خلاصة الأقوال: ٢٤٧، رجال ابن داود: ١٨٠، وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ١٦٢، منتهى المقال: ١/ ٢٠، الفوائد الرجاليّة: ١/ ٨٣، من مصادر العلّامة الحلّيّ وابن داود في الرجال.

الشيعة وأهل السنَّة، وكتاب (من روى عن أمير المؤمنين عليه السلام)، وكتاب (من روى عن الحسن عليه السلام)، وكتاب (من روى عن الحسين عليه السلام)، وكتاب (من روى عن فاطمة عليها السلام مِن وِلدها)، وكتاب (من روى عن زيد الشهيد)، وكتاب (من روى عن الباقر)، وكتاب (الرجال) وهو كتاب (من روى عن الإمام جعفر ابن محمّد عليه السلام)، وكتاب (تسمية من شهد حروب عليّ من الصحابة)، وكتاب (الشيعة من أصحاب الحديث)[1].

- الصدوق، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ (ت ٣٨١هـ)، له في الرجال كتاب (المصابيح)، وبوّبه على النحو الآتي:

١. المصباح الأوّل فيمن روى عن النبيّ صلى الله عليه وآله من الرجال.

٢. المصباح الثاني فيمن روى عن النبيّ صلى الله عليه وآله من النساء.

٣. المصباح الثالث فيمن روى عن أمير المؤمنين عليه السلام من الرجال.

٤. المصباح الرابع فيمن روى عن فاطمة الزهراء عليها السلام من الرجال.

٥. المصباح الخامس فيمن روى عن الحسن بن عليّ عليه السلام من الرجال.

٦. المصباح السادس فيمن روى عن الحسين بن عليّ عليه السلام من الرجال.

٧. المصباح السابع فيمن روى عن عليّ بن الحسين عليه السلام من الرجال.

٨. المصباح الثامن فيمن روى عن محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام من الرجال.

٩. المصباح التاسع فيمن روى عن جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام من الرجال.

(١) خلاصة الأقوال: ٣٢١، رجال ابن داود: ٢٢٩، مصفى المقال: ١٩-٢١، من مصادر العلاّمة وابن داود في الرجال.

١٠. المصباح العاشر فيمن روى عن موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام من الرجال.

١١. المصباح الحادي عشر فيمن روى عن الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام من الرجال.

١٢. المصباح الثاني عشر فيمن روى عن الإمام محمّد بن عليّ الجواد عليه السلام من الرجال.

١٣. المصباح الثالث عشر فيمن روى عن الإمام عليّ بن محمّد الهادي عليه السلام من الرجال.

١٤. المصباح الرابع عشر فيمن روى عن الإمام الحسن بن عليّ العسكري عليه السلام من الرجال.

١٥. المصباح الخامس عشر في أسماء الرجال الذين خرجت إليهم توقيعات.

وله كتاب (الرجال)[١]، ولعلّه هو كتاب (المصابيح)[٢].

أمّا أشهر من ألَّف في الرّجال في القرن الخامس الهجريّ فَهُم:

- ابن الغضائريّ، أبو الحسن أحمد بن الحسين بن عبيد الله (من رجال القرن الخامس)، له في الرجال: (فهرست المصنَّفات) وهو في ذكر أسماء الكتب التي

(١) خلاصة الأقوال: ٢٤٨، رجال ابن داود: ١٧٩، تاريخ علم الرجال: ٨٢-٨٥. من مصادر العلّامة الحلّي وابن داود في الرجال.

(٢) أحوال علم الرجال: ٣٦، وعُدَّ كتابًا مستقلًا عن المصابيح، يُنظر: تاريخ علم الرجال: ٨٣.

ومن أشهر مؤلّفات مدرسة الجمهور الرجاليّة في القرن الرابع الهجريّ على سبيل المثال لا الحصر: ابن البغويّ له (معجم الصحابة)، يُنظر: تذكرة الحفّاظ: ٢/ ٧٣٨، وأبو جعفر العقيليّ له كتاب (الضعفاء الكبير)، يُنظر: تذكرة الحفّاظ: ٣/ ٨٣٣، وابن حبّان له كتاب (الضعفاء)، يُنظر: تذكرة الحفّاظ: ٣/ ٩٢١، وأبو أحمد الحاكم له كتاب (الكنى)، يُنظر: تذكرة الحفّاظ ٣/ ٩٧٦، مظاهر تأثير علم الحديث: ٣١-٣٢.

ألّفها الرواة في عصور الأئمّة عليهم السلام، و(فهرست الأصول) وهو في ذكر أسماء الكتب المعروفة بالأصول الأربعمائة[1].

- ابن عبدون، أبو عبد الله بن عبد الواحد بن أحمد البزّاز، المعروف بابن الحاشر، وابن عبدون (ت ٤٢٣هـ)، له كتاب (الفهرست)[2]، وقد اعتمده النجاشيّ والطوسيّ في كتبهما الرجاليّة.
- النجاشيّ، أبو العباس أحمد بن عليّ النجاشيّ الكوفيّ البغداديّ (ت ٤٥٠هـ)، له كتاب (فهرس أسماء مصنِّفي الشيعة) المعروف بعنوان (رجال النجاشيّ)[3].
- الطوسيّ، أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠هـ)، له في الرجال: (الفهرست)، و(الرجال)- الأبواب- ويُعرف بـ: (رجال الطوسيّ)، و(اختيار معرفة الرجال)[4]، وهو تهذيب واختصار لكتاب (رجال الكشّي).

---

(١) وصول الأخيار: ١٦٢، أصول علم الرجال: ٣٧، كلّيات في علم الرجال: ٧٧-٨٠، القواعد الرجاليّة: ٢/ ٣٣٢، من مصادر العلّامة الحلّيّ وابن داود في الرجال.

(٢) خلاصة الأقوال: ٧١-٧٢، رجال ابن داود: ٣٩، من مصادر العلّامة الحلّيّ وابن داود في الرجال.

(٣) خلاصة الأقوال: ٧٢، رجال ابن داود: ٤٠، وصول الأخيار: ١٦٣، منتهى الأقوال: ١٠/ ٢٠-٢١.

(٤) خلاصة الأقوال: ٢٤٩، رجال ابن داود: ١٦٩، وصول الأخيار: ١٦٢، منتهى المقال ١/ ٢١، المنهج الرجاليّ: ٥٨.

ومن أشهر مؤلّفات مدرسة الجمهور الرجاليّة في القرن الخامس الهجريّ على سبيل المثال لا الحصر هي: ابن حزم الأندلسيّ (ت ٤٥٦هـ) له كتاب (المُحَلّى)، يُنظر: تذكرة الحفّاظ: ٣/ ١١٤٧، وأبو يوسف بن عبد البرّ (ت ٤٦٣هـ) له كتاب (الاستيعاب في معرفة الأصحاب)، يُنظر: تذكرة الحفّاظ: ٣/ ١١٢٩، وابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ) له كتاب (الإكمال)، يُنظر: تذكرة الحفّاظ: ٣/ ١٢٠١.

وأشهر من ألّف في الرجال في القرن السادس الهجريّ:

- منتجب الدين عليّ بن موفّق الدين عبيد الله بن بابويه القمّي (المتوفّى بعد سنة ٥٨٥هـ)، له كتاب (الفهرست)[١]، وهو تتمّة لـ(فهرست الشيخ الطوسيّ).
- ابن شهرآشوب، رشيد الدين محمّد بن عليّ السرويّ، الشهير بابن شهرآشوب (ت ٥٨٨هـ)، له في الرجال كتاب (معالم العلماء)، ألّفه ليكمل فهرست الشيخ الطوسيّ[٢].
- ابن البطريق، شمس الدين أبو الحسن يحيى بن الحسين الأسديّ الحلّيّ، المعروف بابن البطريق (ت ٦٠٠هـ)، له في الرجال كتاب (رجال الشيعة)، وهو من مصادر ابن حجر في (لسان الميزان)، والسيوطيّ في (بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة)[٣].

وأشهر من ألّف في الرجال في القرن السابع الهجريّ:

- ابن طاووس، جمال الدين أبو الفضائل أحمد بن موسى ابن طاووس الحسنيّ

(١) منتهى المقال: ١/ ٢٦، أصول علم الرجال: ٤١، كلّيّات في علم الرجال: ١١٠.
(٢) مصفى المقال: ٤١٤-٤١٥، كلّيّات في علم الرجال: ١١٣، من مصادر العلّامة الحلّيّ وابن داود في الرجال.
(٣) مصفى المقال: ٥٠١ ٥٠٢.

ومن أشهر مصنّفات مدرسة الجمهور الرجاليّة في القرن السادس الهجريّ على سبيل المثال لا الحصر هي: الشنترينيّ (ت ٥٢٢هـ) له كتاب (المناهج في رجال مسلم)، يُنظر: تذكرة الحفّاظ: ٤/ ١٢٧١، والسمعانيّ (ت ٥٦٢هـ) له كتاب (الأنساب)، يُنظر: طبقات الحفّاظ: ١/ ٤٧٣، وابن عساكر (ت ٥٧١هـ) له كتاب (تاريخ دمشق)، يُنظر: طبقات الحفّاظ: ١/ ٤٧٥، وابن بشكوال الأندلسيّ (ت ٥٧٨هـ) له كتاب (الصلة): ٤/ ١٣٤٣، وعبد الغني المقدسيّ (ت ٦٠٠هـ) له كتاب (الكمال)، يُنظر: تذكرة الحفّاظ: ٤/ ١٣٧٢.

الحلّيّ (ت٦٧٣هـ)، له كتاب (حلّ الإشكال في معرفة الرجال)، جمع فيه أسماء الرجال المذكورين في كتب الشيخ الطوسيّ الرجاليّة، ورجال النجاشيّ، وضعفاء ابن الغضائريّ، ورجال البرقيّ، ومعالم العلماء لابن شهرآشوب[١].

واشتهر في القرن الثامن الهجريّ كلٌّ مِن مُتَزامِلي الدرس والتأليف، متعاصري الزمان والمكان، مُتَوافِقي الاسم واللّقب: الشيخ حسن بن داود الحلِّيّ، والشيخ حسن ابن يوسف الحلّيّ، وسوف نتكلّم على كتبهما في الرجال بشيء من التفصيل في فصول مستقلّة لاحقة[٢].

(١) مصفى المقال: ٧١-٧٢، وهو من شيوخ الحِلِّيَّين العلاَّمة وابن داود.

ومن أشهر مصنَّفات مدرسة الجمهور الرجالية في القرن السابع على سبيل المثال لا الحصر هي: ابن نقطة (ت ٦٢٩هـ) له كتاب (التقييد)، يُنظر: تذكرة الحفّاظ: ٤/ ١٤١٣، وابن الأثير (ت ٦٤٣هـ) له كتاب (أسد الغابة في معرفة الصحابة)، يُنظر: تذكرة الحفّاظ: ٤/ ١٣٩٩.

(٢) ما وصل إلينا من مُصنَّفات العلّامة الرجاليّة هما: (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال)، وكتاب (إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة)، وفُقِدَ كتابه الكبير في الرجال (كشف المقال في معرفة الرجال)، أمّا ابن داود فَلَهُ كتاب (الرجال) المعروف برجال ابن داود.

ومن أشهر مصنّفات مدرسة الجمهور الرجاليّة في القرن الثامن الهجريّ على سبيل المثال لا الحصر: المزّيّ (ت ٧٤٢هـ) له كتاب (تهذيب الكمال)، يُنظر: تذكرة الحفّاظ: ٤/ ١٤٩٨، والذهبيّ (ت ٧٤٨هـ) له كتاب (تاريخ الإسلام)، و(سِيَر أعلام النبلاء)، و(ميزان الاعتدال)... إلخ، يُنظر: طبقات الحفّاظ: ١/ ٥٢٢، ومغلطاي (ت ٧٦١هـ) جمع أوهام التهذيب، وأوهام الأطراف، وذيّل على التهذيب، يُنظر: طبقات الحفّاظ: ١/ ٥٣٨.

أمّا القرن التاسع الهجريّ فقد كانت مؤلَّفات ابن حجر العسقلانيّ الرجاليّة القمّة السامقة؛ لما وصلت إليه من إثراء في المفردة الرجاليّة، وعناية وتتبّع، ووفرة في التأليف، ومن هذه المؤلّفات الرجاليّة لابن حجر: (الإصابة في تمييز الصحابة)، (تقريب التهذيب)، (تهذيب التهذيب)، (لسان الميزان)... إلخ، يُنظر: طبقات الحفّاظ: ١/ ٥٥٣.

الفصل الثاني

علاقة علم الرجال بالعلوم الأخرى

بما أنّ بدايات الكتابة التاريخيّة كانت قد تأثّرت بالخطوات المقنَّنة السابقة لها، والمتمثِّلة بمنهج المحدِّثين في تتبّع الرواة والرواية، فقد حصل هناك تلاقح بين هذه المنهجيّة ومنهجيّة العلوم اللاحقة لها، ومن هذه العلوم علم التاريخ، ولا سيّما أنّ أغلب أوائل المؤرِّخين هم من المحدِّثين، وكانوا قد أخذوا الطريقة نفسها في التعامل مع الحديث في نقد الروايات وتمحيصها، وكذلك علم الرجال وعلم الدراية، وغيرهما من العلوم الأخرى، وعليه سنستعرض قسمًا من هذه العلاقات بين علم الرجال والعلوم الأخرى.

الفرق بين علم الرجال وعلم التراجم

علم التراجم يُعدّ أخًا لعلم الرجال؛ لقربهما من بعض، ولقوّة الارتباط بينهما، فإنّ علم الرجال يُبحث فيه عن أحوال رجال وقعوا في سند الحديث، من حيث الوثاقة وغيرها، أمّا التراجم فهو يَبحث عن أحوال الشخصيّات من العلماء وغيرهم، سواء أكانوا رواة أم غيرهم، وبذلك يظهر الفرق الواضح بين العِلْمَين.

إلّا أنّه ربّما يجتمع العِلْمان إذا كان الراوي عالِمًا في الوقت نفسه كالكلينيّ والصدوق، ولكن حيثيّة البحث فيهما مختلفة، فالعِلْمان يتّحدان موضوعًا، ولكن الموضوع في كلّ واحد يختلف بالحيثيّة، فالشخص بما هو راوٍ وواقعٌ في سند الحديث موضعٌ لعلم

الرجال، وبما أنّ له أثرًا في حقل العلم والاجتماع والأدب والسياسية والفنّ والصناعة وتأثيره في الأحداث والوقائع فهو موضوع لعلم التراجم[1].

وبهذا فإنّ التراجم العامّة تؤكِّد سيرة المترجم لـه، أمّا كتب التراجم الرجالية فإنّها تؤكِّـد بيان حال المترجَم له مـن حيث الوثاقة واللاوثاقة، هذا من حيث منهج التأليف، أمّا مادّة الكتاب فالفرق بينهما هو أنّ كتب الرجال تترجِم للرواة فقط، أمّا كتب التراجم العامّة فتكون للرواة وغيرهم[2].

يقـول ابن تغري بردي: «... وضعته على الحـروف وتواليها، لتقرب ثمرات جناه مـن يد جانيها، كما سـبقني إلى ذلك جماعة من المتقدّمـين وإلى الآن، من أرباب الحديث وطبقات الفقهاء والأعيان»[3].

وقـال ابن بشـكوال أيضًـا: «... وكنت قد قيّـدت كثيرًا من أخبارهـم، وآثارهم، وسـيرهم، وبلدانهم، وأنسابهم، ومواليدهم، ووفياتهم، وعمّن أخذوا من العلماء، ومَن روى عنهم من أعلام الرواة وكبار الفقهاء»[4].

الفرق بين علم الرجال وعلم الدراية

إنّ علم الرجال يبحث عن رواة الأخبار ذاتًا وصفة، وتوافرهم على شرائط القبول، وهـذا خلاف علـم الدراية، الذي يبحث في أحوال الحديث متنًا وسـندًا، وكيفيّة تحمّله وآدابه، أي البحث في مجموع السند[5].

(١) كلّيات علم الرجال: ١٣ و١٥.
(٢) أصول علم الرجال: ٦٨.
(٣) المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي: ١/ ٣.
(٤) الصلة في تاريخ أئمّة الأندلس وعلمائهم ومحدّثيهم وأدبائهم: ١/ ٧.
(٥) بحوث في مباني علم الرجال: ١٠، وينظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٠٤.

البَابُ الأَوَّلُ: عِلْمُ الرِّجَالِ عِنْدَ الإِمَامِيَّةِ

إنّ عِلمَي الرجال والحديث (الدراية) مكمِّلان لبعضهما، وهما مقدّمة لإثبات صحّة الرواية وعدمها، لكنّهما ليسا عِلمًا واحدًا، إذ يفترقان من حيث إنّ علم الرجال يبحث عن الراوي في توثيقه أو تجريحه، وإثبات طرقه الخاصّة والعامّة لذلك، بخلاف علم الحديث (الدراية)، فإنّه يبحث عن الحديث وأقسامه سواء أكانت أقسامه من ناحية رواته أم من ناحية متنه، لكن من ناحية مجموع رواته، لا من ناحية كلّ راوٍ على حِدَة[1].

ولعلّه من المهمّ الإشارة إلى أنّ عنوان (علم رجال الحديث) كثيرًا ما يطلق على ألسنة العلماء وكتاباتهم على مادّة (رجال الحديث)، وهذا يعود إلى الجمع في البحث والتأليف في السابق بين العلم والرجال وعدم استقلال العلم عن الرجال، وقد أُلِّفت في عصرنا هذا مؤلّفات مستقلّة في علم الرجال، ولابدّ من أن نفرِّق بينهما، فنطلق عنوان (علم الرجال) على القواعد العامّة والضوابط الكلّية، ونطلق عنوان (أسماء الرواة) على تقييم الرواة، من توثيق وتحسين وسواهما من تلكم القِيَم المذكورة في كتب الرجال إزاء كلّ راوٍ، والمراد بالأسماء أسماء الرواة، ولعلّ استعمال الأسماء في العنوان؛ لأنّ البحث في الرواة يبدأ بتشخيص الراوي، والتشخيص يبدأ بالاسم.

وعليه فعندما نقول: هذا العِلم يُبحث فيه عن معرفة أحوال الرواة، فإنّ هذا القول يشمل الاثنين، مع التسامح بإطلاق عنوان العِلم على مادّة أسماء الرجال، فنحتاج إلى ما يميّز بينهما، ويمكن ذلك من خلال إضافة كلمة (أصول) أو (قواعد) في تعريف علم الرجال (أسماء الرجال)، إذ إنّ القواعد تعني العِلم[2].

فنقول في تعريفه: إنّه العِلم الذي يُبحث فيه عن قواعد معرفة أحوال الرواة،

---

(١) الرعاية لحال البداية في علم الدراية: ١٥، منتهى المقال: ١/ ٣٣، منتهى المقال في الدراية والرجال: ١٣، كلّيات علم الرجال: ١٦، دروس في علم الدراية: ١٣.

(٢) أصول علم الرجال: ٩-١١.

من حيث تشخيص ذواتهم، وتبيين أوصافهم، التي هي شروط في قبول روايتهم أو رفضها[1].

ونسوق مثالًا لبيان الفرق بين علم الرجال وعلم أسماء الرجال.

المثال: قال العلَّامة الحلّي: «إبراهيم بن هاشم أبو إسحاق القمّي، أصله من الكوفة وانتقل إلى قمّ، وأصحابنا يقولون: إنّه أوّل من نشر حديث القمّيّين بقمّ، وذكروا أنّه لقي الرضا عليه السلام، وهو تلميذ يونس بن عبد الرحمن من أصحاب الرضا عليه السلام، ولم أقف لأحد من أصحابنا على قول في القدح فيه، ولا على تعديله بالتنصيص، والروايات عنه كثيرة، والأرجح قبول قوله»[2].

والنصّ يحتوي على تعريف للراوي المذكور، وبهذا فإنّ مادّة الكتب الرجاليّة تحتوي على اسم الراوي، ونسبه، ونسبته، وتقييمه من الرجاليّين.

في حين مادّة علم الرجال تحتوي على الأصول العامّة والقواعد الكلّية التي تطبّق من قِبَل الباحث أو الفقيه على الجزئيّات الموجودة في كتب الرجال، التي هي تعريف الراوي وتقييم حاله من أجل أن نعرف أنّه ثقة أو غير ثقة.

فمن القضايا التي تبحث في هذا العلم وتُساق مثالًا هنا قضيّة بيان نوعية تقييم الرجالي لحال الراوي، هل هو من نوع الشهادة فيُؤخذ بها، أو أنّها نتيجة اجتهاد من الرجالي، فيتحمّل هو مسؤوليته، وعلينا نحن أن نجتهد كما اجتهد[3]؟

فالفرق بينهما إذن هو أنّ علم الرجال يزوِّدنا بالقواعد الكلّية، لنقوم بتطبيقها على

---

(١) أصول علم الرجال: ١١.

(٢) خلاصة الأقوال: ٤٩.

(٣) أصول علم الرجال: ١٨.

جزئيّاتها ومواردها ممّا هو مُدوَّن في كتب الرجال، تعريفًا للراوي وتقييمًا لحاله، فمثلًا إذا تحقّق وثبت لنا نتيجة البحث والدراية أنّ قول الرجاليّ في تعريف الراوي وتقييم حاله هو من نوع الشهادة فنستطيع أن نؤلِّف منه قاعدة كلّيّة على النحو الآتي: قول الرجاليّ إذا كان ثقة ثبتًا ضابطًا في حقّ الراوي هو شهادة يُركن إليها ويُعتمد عليها، ثمّ نطبّقها على مواردها في الكتب الرجاليّة.

وقد تمثّلت مادّة علم الرجال فيما يعرف بـ(الفوائد الرجاليّة) و(الكلّيّات الرجاليّة)، وتمثّلت مادّة أسماء الرجال فيما يعرف بـ(كتب الرجال)التي هي بمثابة معاجم تشتمل على تعريف الراوي وتقييم حاله[1].

علم الرجال وعلم التاريخ

يجب على المؤرِّخ الإسلاميّ والمعني بالحديث الشريف الرجوع إلى علم الرجال في القضايا التاريخيّة والحوادث المؤلمة والمسرّة، فإنّ يد الوضع قد لعبت تحت الستار في مجال التاريخ والمناقب أكثر منها في مجال الروايات الفقهيّة، ومِن حُسن الحظّ أنّ قِسمًا من التواريخ المؤلَّفة في العصر الأوّل مسندة لا مرسلة، كطبقات ابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، وتاريخ الطبريّ (ت ٣١٠هـ)[2].

إنّ مرجع علم الرجال إلى عِلم التاريخ، وتقوية علم التاريخ لعلم الرجال، فالتّعارض الذي يحصل في كلام مصنِّفي الرجال هو تعارض بين من كان خاليًا من علم التاريخ ومن كان حاويًا له.

وإنّ علم الرجال يستمدّ من علم الأنساب والآثار والقبائل والأمصار، وهذا ما عُرف

(١) أصول علم الرجال: ١٨-١٩.

(٢) كلّيات علم الرجال: ٤٩٠.

به النجاشيّ، ودلّ على تصنيفه فيه واطّلاعه عليه، كما يظهر من استطراده في ذكر الرجل، بذكر أولاده، وإخوته، وأجداده، وبيان أحوالهم وتنازعهم، حتّى كأنّه واحد منهم[1]. وأسهمت كتب الرجال في نموّ بعض جوانب النقد التاريخيّ، وفي وصوله مستوًى عاليًا من الرقيّ والدقّة[2].

كما أنّ هناك ارتباطًا وثيقًا بين عِلم الرجال والتاريخ، حتّى يمكن القول: إنّ علم الرجال مقتطع من علم التاريخ، وله وثيقُ الصلة في كيفية البحث التاريخيّ[3].

على أنّ حاجة التاريخ إلى معرفة أحوال ناقلي الوقائع التاريخية أشدّ من حاجة الحديث إلى ذلك، فإنّ الكذب والتساهل في التاريخ أكثر، بل إنّ معرفة أحوال ناقلي الوثائق التاريخيّة هي من أهمّ أنواع التاريخ، والعلوم الدينيّة التاريخيّة أَوْلى العلوم بالحفظ، لأنّه إذا ضاع شيء فلا يمكن تداركه بعد ختم النبوّة[4].

وظهرت آراء وقواعد تدلّ على ترابط العِلْمين -أي التاريخ والرجال-، مِن أهمّها اهتمام ابن خلدون بمتن الرواية، إذ يقول: «ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتّى يعلم أنّ ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع، وأمّا إذا كان مستحيلًا فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح»[5].

علم الرجال وعلم الجرح والتعديل

من خلال القراءة في موضوع علم الرجال لم أجد مَن ميّز بينه وبين علم

(١) الرسائل الرجاليّة: ٢/ ٣١٨.

(٢) الرواية والأسانيد: ٢٧، ويُنظر: التاريخ فكرة ومنهجًا: ٣٩-٤٠.

(٣) بحوث في مباني علم الرجال: ١٧١.

(٤) أهمية علم الرجال: ١٧٧.

(٥) المقدمة لابن خلدون: ٣٧.

الجرح والتعديل، وكأنّ هذا الأخير- عِلم الجرح والتعديل- قد ذاب في علم الرجال.

وقد أفرَد الحاكم[1] والشيخ صبحي الصالح[2] لعلم الجرح والتعديل عنوانًا مستقلاً حوى عدّة أسطر، وكأنّ كلامَهُما أيضًا لا يميِّز بين علم الجرح والتعديل وعلم الرواة، ولعلّ هذا يعود إلى أنّ جرح الرواة وتعديلهم أحد مفردات علم الرجال المتمثّلة بدراسة أحوال الرواة من جميع الأحوال، بل يُعدّ من أهمّ المفردات، لأنّه يدلّ على الحكم على الرواة بدرجة قطعيّة بعد جمع الأدلّة بوثاقة الراوي أو ضعفه.

وعلى ما يبدو فإنّ علم الجرح والتعديل هو فرع مكمِّل لمهمّة أو وظيفة علم الرجال أو أداة من أدوات الرجاليّين، والدليل على ذلك احتواء أغلب كتب الرجال على ألفاظ الجرح والتعديل، ويُشار أحيانًا إلى بعض التأليفات الرجاليّة ضمن تأليفات الجرح والتعديل، ولاسيّما عند مدرسة الجمهور، كما أنّه عند البحث في نشأة علم الرجال أو أهمّ من عمل فيه من الصحابة أو غيرها من محطّات العلم لا نرى أي فَرْز بين العِلْمَين، بل إنّهم يتكلّمون بالمعلومات نفسها التي تخصّ علم الرجال.

وعلم الجرح والتعديل هو: «عِلم يُبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ

---

(١) معرفة علوم الحديث: ٥٢-٥٥.

(٢) قال: «هو علم يُعرّف رواة الحديث من حيث إنهّم رواة للحديث. وأوّل من عُرف عنه الاشتغال بهذا العلم البخاريّ (ت ٢٥٦هـ)، ويوجد أيضًا في طبقات ابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، وفي القرن السابع جمع عزّ الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) في (أسد الغابة في معرفة الصحابة)، وفيه أخطاء، إذ ضمّنه مَن ليسوا من الصحابة، وجاء بعده ابن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ) فألّف (الإصابة في تمييز الصحابة)، وقد اختصره السيوطيّ (ت ٩١١هـ) بـ(عين الإصابة)». وهذا ما ذكره الشيخ صبحي الصالح فقط، يُنظر: علوم الحديث ومصطلحه: ١٠٩، ويُنظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النوويّ: ١/ ٣٤٢-٣٥٠.

مخصوصة، لا عن طريق تلك الألفاظ»[١]، وهذه الألفاظ نفسها التي يستخدمها مصنّفو الرجال، لكن قد يزيدون عليها بعض الأحكام الاجتهاديّة التي تُصاغ بألفاظ خاصّة بهم أي بالمصنّفين وقد ينفرد كلّ رجالي بألفاظ معيَّنة[٢].

ولعلّ قول ابن أبي حاتم الرازي الفيصل فيما ورد، إذ قال: «ولمّا كان الدين هو الذي جاءنا من عند الله عزّ وجلّ، وعن رسول الله ﷺ، بنقل الرواة، حقَّ علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة، والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية، ممّا يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم، علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى، وحفظ للحديث وإتقان به وتثبّت فيه، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل، لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه»[٣].

وعلى ما يبدو فإنّ كلام ابن أبي حاتم يدلّ دلالة واضحة على تداخل خنادق المعرفة والمهامّ بين عِلمي الرجال والجرح والتعديل، وعليه سأفرد فصلًا خاصًّا بألفاظ الجرح والتعديل لأهمّيتها، ولكونها تُشكِّل جزءًا مهمًّا من أحكام الرجاليِّين بحقّ الرواة، فضلًا عن التصاقها بكتب الرجال وعلم الرجال.

علم الرجال بين الحاجة إليه وعدمها

لقد طال الحوار حول الحاجة إلى علم الرجال وعدمها، فمِن قائلٍ بتوقّف الاستنباط

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١١/ ٥٨٢. وعرّفه آخر بقوله: «علم يُبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ، وهو فرع من فروع علم رجال الحديث». يُنظر: أبجد العلوم والوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: ٢/ ٢١١.

(٢) يُنظر: خلاصة العلّامة، ورجال ابن داود.

(٣) الجرح والتعديل: ١/ ٥.

عليه، وإنّ رحاه تدور على أمور، منها: العِلم بأحوال الرواة، ولولاه لما تمكّن المستنبط من استخراج كثير من الأحكام من أدلّتها، إلى قائل ينفي الحاجة إليه، محتجًّا بوجوه، منها قطعيّة أخبار الكتب الأربعة[1] صدورًا، إلى ثالث قال بلزوم الحاجة إليه في غير ما عمل به من مشهور الروايات.

واستدلّ العلماء على الحاجة إلى علم الرجال بوجوه، أهمّها: حجّيّة قول الثقة، الرجوع إلى صفات الراوي في الأخبار المتعارضة، وجود الوضّاعين والمدلّسين، وجود العاميّ في أسانيد الروايات، إجماع العلماء على العناية بتأليف هذا العلم وتدوينه من عصر الأئمّة عليهم السلام إلى يومنا هذا[2].

ومن الغريب إنكار بعض المتأخّرين الحاجة إلى علم الرجال، بتوهّم أنّ كلّ رواية عمل بها المشهور فهي حجّة، وكلّ رواية لم يعمل بها المشهور ليست بحجّة، سواء أكان رواتها ثِقات أم ضعفاء.

فالحاجة إلى علم الرجال باقية بحالها، فإنّ جملة من المسائل لا طريق لنا إلى معرفة فتاوى المشهور فيها؛ لعدم التعرّض لها في كلماتهم، وجملة منها لا شهرة فيها على أحد الطرفين، فَهُما متساويان، أو أنّ أحدهما أشهر من الآخر، وليست كلّ مسألة فقهيّة كان أحد القولين، أو الأقوال فيها مشهورًا، وكان ما يقابله شاذًّا. بل الحال كذلك حتّى لو قلنا بأنّ صدور روايات الكتب الأربعة قطعيّ، فإنّ أدلّة الأحكام الشرعية لا تختصّ

---

(١) وهي كتب الصحاح عند الشيعة الإماميّة، وعددها أربعة: (الكافي) لمحمّد بن يعقوب الكلينيّ (ت ٣٢٩هـ)، و(من لا يحضره الفقيه) لمحمّد بن عليّ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، وكتابي (التهذيب) و(الاستبصار) لمحمّد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠هـ).

(٢) بحوث في مباني علم الرجال: ١٥-٣٥، الترابيّ والرهانيّ، عليّ يحيى أكبر والشيخ يحيى، الموسوعة الرجاليّة الميسّرة أو معجم رجال الوسائل، تحت إشراف آية الله الشيخ جعفر السبحانيّ، ومراجعة السيّد محمود البغداديّ، مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام: ١/ ٥-١٢.

بالكتب الأربعة، فنحتاج -في تشخيص الحجّة من الروايات الموجودة في غيرها عن غير الحجّة- إلى علم الرجال[1].

كما اختلف العلماء في شأن الرجوع إلى كتب الرجال وأحكامها في أمر تمييز أنّ هذا ثقة وذاك ضعيف، هل هو قضية ضرورية يحتاج الفقيه إليها حاجة ماسّة، أو أنّ ذلك قضية يمكن الاستغناء عنها؟

اختار بعض العلماء عدم الحاجة إلى علم الرجال، بل لربّما مال بعضهم الآخر إلى تحريمه، بدعوى أنّ فيه كشفًا عن عورات المؤمنين، من قبيل أنّ هذا ضعيف لا يؤخذ بحديثه وذاك كذّاب... إلخ.

ويمكن ربط هذا الاختلاف في الحاجة إلى علم الرجال وعدمها بالأقوال المتقدّمة، فإذا بُنِي منها على أنّ الخبر إذا عمل به المشهور فهو ثقة حتّى ولو لم يكن رواته ثقات، فلا حاجة بنا إلى علم الرجال، إذ المدار على عمل المشهور وليس على وثاقة الراوي ليُحتاج إلى تشخيص الوثاقة.

كما أنّ الحاجة إلى علم الرجال تضعف وإن لم تنعدم بشكل كلّي فيما إذا بُنِي على انجبار ضعف السند بعمل المشهور، فإذا بُنِي على هذا الرأي لا تبقى حاجة إلى البحث عن وثاقة الرواة ما دمنا قد فرضنا المشهور بالرواية.

وحيث إنّ الصحيح عندنا ممّا تقدّم هو حجّيّة خبر الثقة، وعدم كفاية الانجبار إذا لم يبلغ إلى المستوى المورِث للاطمئنان بالصدق، فتكون الحاجة إلى علم الرجال ثابتة وبشكل ماسّ[2].

---

(١) معجم رجال الحديث وطبقات الرواة: ١/ ١٦.

(٢) القواعد الرجالية: ٢/ ١١، منتهى المقال في الدراية والرجال: ١٣٩.

وهناك من ذهب إلى عدم الحاجة إلى هذا العلم، فمنهم من التزم حجّيّة الخبر الموثوق، والمراد به أن يحصل الوثوق بصدوره حتّى لو كان المُخْبِر غيرَ ثقة، فالمدار ليس وثاقة الراوي وعدمه.

ومنهم من قال بحجّيّة الأخبار الواردة في الكتب الأربعة؛ لأنّها قطعيّة الصدور، كما صرّح الإخباريّون وبعض العلماء، وعليه لا حاجة إلى علم الرجال طالما أنّ جميع هذه الأخبار حجّة.

ومنهم من ذهب إلى حجّية ما عمل به المشهور وإن كان المُخْبِر عنه ثقةً، وضعّف ما أعرض عنه المشهور وإن كان المُخْبِر عنه ثقةً.

ومنهم من قال: الحُجّيّة مطلق الظنّ؛ لاعتماده دليلَ الإسناد، فيكون مؤدّى هذا الدليل هو حجّية الخبر الواحد مطلقًا، سواء كان المخبِر ثقة أم لا، لأنّه من مصاديق الظنّ، ومعه لا حاجة إلى عِلم الرجال[1].

معالم ومناهج علم الرجال

إنّ علم الرجال من العلوم التي اختصّت بدراسة صفات الرواة من حيث قبولهم أو عدمه، التي لها دخل في قبول رواياتهم أو ردّها، وبهذا فإنّ أساس هذا العلم هو رواة الحديث والوقوف على أحوالهم، ولتوسّع هذا العلم فضلًا عن أهمّيّته ظهرت كثيرٌ من المناهج في التصنيف به، علمًا أنّ هذه المناهج على الرغم من الفرق الكبير بين آليّتها إلّا أنّها تصبّ في هدف واحد، هو دراسة أحوال الرواة، وهو غاية علم الرجال، إلّا أنّ القائمين على هذا العلم يجب أن يتّصفوا بصفات تؤهّلهم للخوض في غماره، وذلك لأهمّيّة هذا العِلم، وعلاقته ببقيّة العلوم، ومن أجلِّها ما يتعلّق بالأحاديث النبويّة.

(١) منتهى المقال في الدراية والرجال: ١٣٤-١٣٥.

شروط الراوي

يتناول هذا العنوان الشرائط المعتبرة في الراوي حتّى تُقبل روايته، وهومن الأمور المهمّة لتوقّف الاستنباط ومعرفة الحلال والحرام عليه، ولهذا السبب جاز الكشف عن حال الرجال، وأنّهم مذمومون أو ممدوحون، ولا يلزم فيه هتك سِتر ولا جَرْح محرّم، فقد قيل لبعض العلماء: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماؤك عند الله يوم القيامة؟ فقال: لئن يكونوا خصمائي أحبّ إليّ من أن يكون رسول الله ﷺ خصمي ويقول لي: لِمَ لَم تذبّ الكذب عن حديثي[1].

وهذه الشروط هي:

١. الإسلام: واشتراطه هو المشهور بين المحدِّثين والفقهاء، بل عليه دعوى الإجماع[2]، إذ عَبَّر الشهيد الثاني عن ذلك بقوله: «اتّفق أئمّة الحديث والأصول الفقهية على اشتراط إسلام الراوي»[3]، وقال الشيخ حسين بن عبد الصمد العامليّ: «أجمع جماهير الفقهاء والمحدِّثين على اشتراط كونه مسلمًا بالغًا»[4].

٢. الإيمان: أي كون الراوي إماميًّا، إذ استدلّ العلماء بأنّ غير المؤمن فاسق، وإنّه لا مساواة بين المؤمن والفاسق، وجوّز بعض العلماء العمل بخبر المخالف إذا روى عن أئمّتنا عليهم السلام، بشرط عدم التعارض مع روايةٍ شيعيّة، كما دلّت الأخبار على حجّيّة خبر الثقة ولم تقيّده

(١) الرعاية: ١٧٥.

(٢) فائق المقال في الحديث والرجال: ٣٠.

(٣) الرعاية: ١٧٥.

(٤) وصول الأخيار: ١٨٧، يُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٩.

بالإيمان[1]، كقول الحسن بن علّي بن يقطين لأبي الحسن عليه السلام: «أَفَيُونس بن عبد الرحمن ثقة، آخذ عنه ما أحتاج إليه من معالم ديني؟ فقال: نعم»[2].

٣. العقل: وهذا الشرط محلّ اتّفاق، لأنّ المجنون لا عبرة بقوله؛ لأنّه غير مميِّز، فلا يقصد ما يقول[3].

٤. البلوغ: إنّ الأخذ من غير المميِّز فيه إشكال، أمّا المميِّز فذهب قِسمٌ من العلماء إلى عدم جواز نقل خبره، وذهب آخرون إلى صحّته وجواز نقله[4].

٥. العدالة: هي عبارة عن ملازمة ترك المحرّمات، وفعل الواجبات. أمّا اشتراط العدالة فهو اختيار جمع من الأصحاب، منهم: المحقّق الحلّيّ، والعلّامة الحلّيّ، وصاحب المعالم[5]، وذهب جمع من العلماء إلى عدم اشتراطها، بل اكتفوا بالوثاقة[6].

٦. الضبط: والمراد أن يكون متيقِّظًا إنْ حدَّث من حِفظه، وضابطًا لكتابه إنْ حدَّث منه، كما عبَّر الشيخ حسين بن عبد الصمد

---

(١) فائق المقال في الحديث والرجال: ٣٠.

(٢) اختيار رجال الكشيّ: ٤٠٤.

(٣) منتهى المقال في الدراية والرجال: ٨٦، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٠٤.

(٤) يُنظر: وصول الأخيار: ١٧٨، منتهى المقال في الدراية والرجال: ٨٦، ولم تُقبَل تزكية الصبي المراهق والغلام الضابط، يُنظر: الكفاية في علم الرواية: ١٢١ وما بعدها.

(٥) منتهى المقال في الدراية والرجال: ٣١.

وقد اشترط علماء الجمهور مؤكّدين ضرورة اتِّصاف المزكّي بجملة شروط، منها: العدالة، إذ قال أحدهم: «ولا بدّ للمزكّي أن يكون عدلًا»، يُنظر: فواتح الرحموت في شرح مُسَلَّم الثبوت، مطبوع بذيل المستصفى للغزاليّ: ٢/ ١٥٤، ويُنظر: مباحث في علم الجرح والتعديل: ١٣٧، ضوابط الجرح والتعديل: ٣٧.

(٦) فائق المقال في الحديث والرجال: ٣١.

العامليّ[1]، وكذلك الشهيد الثاني، إذ قال: «بمعنى كونه حافظًا له، متيقّظًا غير مغفَّل عمّا حَفظه، حافظًا له مـن الغلط والتصحيف والتحريف إنْ حدَّث منه عارفًا بما يختلّ به المعنى إنْ روى به»[2].

والضبـطُ: كونُ الراوي حافظًا فطنًا واعيًا، مُتحرِّزًا عن التحريف والغلط، فإنّ مَن لا ضبط له قد يغلب عليه السهو في كيفية النقل ونحوها[3].

---

(١) وصول الأخيار: ١٨٧.

(٢) الرعاية: ١٨٥.

(٣) فائق المقال في الحديث والرجال: ٣١.

وقد اشترط علماء الجمهور شروطًا يجب أن يتحلّى بها الرجاليّ، منها على نحو الإجمال: أن يكون يقظًا، متثبِّتًا، لا يخلط بين أحكامه، ولا تشتبه عليه الأمور، عارفًا بأحكام الجرح والتعديل، بعيدًا عن الهوى والعصبية، فلا يجرح لحقد أو عداوة، أو لمذهب، أو لحسـد، أو لمنافسة، أو نحو ذلك، فضلًا عن الورع والتقوى. وسـوف نسـوق قِسـمًا من أقوال هؤلاء العلماء، التي تحمل مضامين هذه الشروط، وهي كالآتي:

قال أحدهم: «يُشترط في المعدِّل: العِلم، والتقوى، والورع، والصدق، والتجنّب عن التعصّب»، يُنظر: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: ٥٢.

وقـال آخـر: «والكلام في الرجال يحتـاج إلى وَرَع تامّ، وبـراءة من الهوى»، يُنظـر: المتكلّمون في الرجال: ١٣٠، ويُنظر: ابن الصلاح، أبو عمر الشـهرزوريّ (ت ٦٤٣هـ)، المقدّمة: ١٢٨، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: ١/ ٢٣٠.

وقيل: «وينبغي أن لا يُقبَل الجرحُ إلَّا مِن عَدْل متيقِّظ»، يُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر: ١٣٧.

وقـال آخر: «والجـرح لا يُقبَل إلَّا ممّن عرف بأسـبابه»، يُنظر: شرح صحيح مسـلم: ١/ ١٢٥، ويُنظر: جمع الجوامع: ٢/ ١٢.

وقيـل أيضًا: «وبكلِّ حـالٍ، كلامُ الأقران بعضهم في بعض يُحتمَل، وطيّه أَوْلى من نبشـه، إلَّا أن يتّفق المعاصرون على جرح شيخ، فيُعتمَد قولُهم»، يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء: ١١/ ٤٣٢، ويُنظر: =

وهناك أمور لا تُشترط في الراوي، وهي على النحو الآتي:

- الذكورة: فتصحّ رواية المرأة، وهذا ممّا لا خلاف فيه[1].
- الحرّية: فتصحّ رواية العبد؛ لعدم خصوصيّة الحرّيّة في قبول الخبر[2].
- العلم بالفقه واللغة العربيّة، لأنّ المقصودَ الرواية لا الدراية، كما عبّر الشهيد الثاني[3] والشيخ حسين بن عبد الصمد العامليّ[4].

وهناك من قال بوجوب معرفة اللغة العربيّة للرواة؛ حَذَرًا من اللحن والتصحيف[5].

- البصر[6].

مناهج التأليف في الرجال

اعتمد الرجاليّون في تصنيفاتهم على مناهج وأساليب وطرائق علميّة في البحث الرجالي، وأهمّ هذه المناهج:

=النعمة، دراسة في مصطلح الحديث: ٥١.

(١) فائق المقال في الحديث والرجال: ٣٢، منتهى المقال في الدراية والرجال: ٩٢.

ولا يُشترط بالناقد أن يكون ذَكرًا، فقد أجازوا تعديل المرأة وتجريحها إذا استوفت الشروط، يُنظر: الكفاية في علم الدراية: ١٢١ وما بعدها.

(٢) فائق المقال في الحديث والرجال: ٣٤، منتهى المقال في الدراية والرجال: ٩٢.

وقد أجاز العلماء تعديل العبد وتجريحه بعد أن تثبت له شروط المعدِّل والمجرِّح، يُنظر: الكفاية في علم الرواية: ١٢١ وما بعدها.

(٣) الرعاية: ١٨٦.

(٤) وصول الأخيار: ١٣٨.

(٥) فائق المقال في الحديث والرجال: ٣٢.

(٦) منتهى المقال في الدراية والرجال: ٩٢.

المنهج الأوّل: المنهج التحليليّ

ويقوم على جمع كلمات الرجاليّين حول المفردة، وهي بمنزلة الفتاوى الرجاليّة، وتعيين طبقة الراوي من حيث الراوين عنه، والراوي هو عنهم؛ بغية معرفة البيئة العلميّة والوسط الذي كان يعيش فيه، وملاحظة مضامين ما يرويه، والأبواب التي يُكثِر الرواية فيها، فإنّها تعكس المستوى العِلميّ للراوي، ومعرفة نتاجه العلميّ من الكتب المؤلَّفة وتلقّي الأصحاب لها، ثمّ مراجعة كتب التراجم، كـ(تاريخ بغداد) للخطيب، و(تاريخ دمشق) لابن عساكر، وغيرها، ثمّ استقصاء سائر المصادر الرجاليّة الأخرى لدى الأصحاب، ثمّ عمل سلسلة من التحليلات حول المفردة من خلال ضبط ومقارنة التاريخ الذي عاش فيه، والانتماء المدرسيّ، سواء في المدارس الفقهيّة داخل الطائفة أم الكلاميّة أو التفسيريّة، وغيرها، وهو منهج يَعتمدُه الباحث التاريخيّ أيضًا.

المنهج الثاني: نظريّة الطبقات

وهو تحرّي معرفة طبقة الراوي عن طريق الراوي عنه والمروي عنه، ثمّ تشخيص المدّة الزمنية التي بدأ فيها بتحمّل الرواية، كما يُشخَّص بذلك مدّة بروزه كنجم في تاريخ الرواية والتحديث، وانتهاءً إلى آخر مدّة عاش فيها، وتشخيص ذلك يؤدّي إلى معرفة عدّة جهات في شخصية الراوي، منها حقيقة عُمُر الراوي، والمكان الذي عاش فيه، وأساتذته وشيوخه، وتلامذته والرواة عنه، وانتماءاته إلى المدارس العلميّة، وتمييز المفردات المشتركة مع الراوي في الاسم، وهو من المسائل المهمّة جدًّا في علم رجال الحديث، ويغلب هذا المنهج على معجم الرجال للسيّد الخوئي قدس سره[1].

---

(١) بحوث في مباني علم الرجال: ١٧٢-١٧٥.

المنهج الثالث: تجريد الأسانيد

وهو المقابلة بين الطرق الموجودة في الكتب الروائيّة، مع غضّ النظر عن المتن، وتتمّ المقابلة بالترتيب حسب إعجام الاسم، أو بحسب الكتاب المستخرَج منه أو الأصل، وبهذه المقابلة يتمّ كشف بعض الوسائط الساقطة، أو اختلاف النسخ واشتباهها، كما يتمّ به كشف المشتركات، وهو يعطي فوائد أيضًا، كمعرفة أسماء الراوي المتعدِّدة، وألقابه وكناه، وتلاميذه الراوين عنه، ومن يُكثِر منهم ومن يُقِلّ، ومعرفة عُمُر الراوي، وأسفاره وتنقّلاته في المواطن العلميّة، كما يُظهِر مرتبته العلميّة. واعتمد السيّد البروجرديّ على هذا المنهج في كتابه تجريد الأسانيد في الكتب الأربعة[1].

المنهج الرابع: النصوص الرجاليّة

ويُعتَمَد فيه الاقتصارُ على أقوال الرجاليّين المتقدّمين كالأصول الخمسة، وقد يلحق بهم أقوال المتأخّرين كخلاصة العلّامة ورجال ابن داود، وقد يُضافُ إليهم أقوال متأخّري المتأخّرين ممّن له الريادة في التحقيقات الرجاليّة.

ومن الكتب الرجاليّة المؤلَّفة على هذا النمط كتاب (خلاصة الأقوال) للعلّامة الحلّيّ، و(رجال ابن داود)، و(مجمع الرجال) للقهبائيّ، و(نقد الرجال) للتفرشيّ[2].

المنهج الخامس: تراجم البيوتات والأسر الروائيّة

وقد اعتُمِدَ هذا المنهجُ في مصنَّفات عدد من الرجاليّين، كما صنَّف أبو غالب الزراريّ في آل زرارة بن أعين، وبعض آخر عن آل النجاشيّ، وآخر في النوبختيّة، وقد

---

(١) بحوث في مباني علم الرجال: ١٧٩.

(٢) بحوث في مباني علم الرجال: ١٧٩-١٨٠.

وضع العلَّامة بحر العلوم كتابه في الرجال على هذا المنهج، إذ ترجم لكثير من البيوتات الشيعيّة.

ويمتاز هذا المنهج بتسليط الضوء على الراوي من جهة التربية الأسريّة، وقراءة ترجمة المفردة من جهة التنشئة التي نشأ فيها والمهد الذي ترعرع فيه المؤثّر في انطباع سلوكه به. ويكفي أن يُعدّ ما ألّف في نسب الطالبيّين من مؤلّفات عدّة في هذا القبيل، مثل (مقاتل الطالبيّين) لأبي الفرج الأصفهانيّ، وغيره، بل إنّ هناك تأليفات تاريخيه في القبائل وبطونها وأفخاذها[1].

المنهج السادس: تاريخ المدن

يقوم على ترجمة كلّ من دخل المدينة أو سكن فيها وأقام، ممّن وقع في سلسلة الرواة، أو كان له شأن في الوقائع التاريخية، ويُتَحرّى في هذا المنهج التطرّق لذكر الوقائع التي جرت لصاحب الترجمة في تلك المدينة، وسلسلة رواة تلك المدينة الراوين عنه، كما يذكر هذا المنهج الروايات التي تبدأ طرقها من الرواة والمنتسبين إلى تلك المدينة.

وبعبارة أخرى: إنّ هذا المنهج يركّز على الحواضر العلميّة والروائية وغيرها، التي نشأت في تلك المدينة، والرواة الذين فيها ممّن قد لا توجد تراجمهم لدى أرباب التراجم والكتب الرجالية؛ بسبب كون مؤلّفيها يقطنون في حواضر علميّة ومدن أخرى لم يكن بينهم صلات علميّة حديثيّة، ومن أمثلة هذا المنهج: (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي، وابن عساكر في تاريخه، وابن شبة في (تاريخ المدينة)، والأزرقي في (تاريخ مكّة)[2].

(١) بحوث في مباني علم الرجال: ١٨١.

(٢) بحوث في مباني علم الرجال: ١٨١-١٨٣.

المنهج السابع: المنهج الروائيّ

ويُعتَمَد فيه على خصوص الروايات الواردة لمضمون مدح أو قدح أو ما يلازمها حول الترجمة، وقد اعتمد هذا المنهج كثيرًا الشيخ الكشّي في رجاله، إذ ذكر في كلّ ترجمة الروايات الواردة حولها، وقد استدرك عليه بعضهم في كتبهم الرجاليّة إلى عصرنا هذا كثيرًا من الروايات، وهذا المنهج يوضّح المنزلة العلميّة للراوي، ودرجة أمانته لدى الإمام عليه السلام، ومرتبة وثاقته.

المنهج الثامن: أصحاب كلّ إمام

ويُعتَمَد فيه ذكر أصحاب كلّ إمام، الشيوخ منهم والمتوسّطين والأحداث، وقد يشترك بعض الرواة في صحبة أكثر من إمام، وبهذا يمتاز هذا المنهج من منهج الطبقات الذي سبق، وقد اعتمده الشيخ الطوسيّ في رجاله، كما ألّف فيه الرجاليّ الكبير ابن عقدة كتابًا في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، وقد أُلّف على هذا المنوال عددٌ من الكتب ولاسيّما في الأعصر المتأخّرة، كما أُلِّف في صحابة النبيّ صلى الله عليه وآله كثيرًا كـ(الإصابة في معرفة الصحابة) لابن الأثير، و(أسد الغابة في معرفة الصحابة)، و(طبقات ابن سعد)، وغيرها[1].

المنهج التاسع: الفهرست وتراجم الكتب

وهو من أقدم مناهج التصنيف في علم الرجال، ويَعتَمد ذِكر الكتب التي ألّفها الفرد المترجَم، ومَن روى تلك الكتب عنه، والطرق إلى تلك الكتب، مع ترجمة مختصرة لكلّ كتاب، ومدى شهرتها واعتماد الطائفة عليها، وقد تطوّر هذا المنهج إلى ذروته عند المحقّق الكبير والرجاليّ الشهير آقا بزرك الطهرانيّ، ويمكن ملاحظة ذلك في كتابه

(١) بحوث في مباني علم الرجال: ١٨٤.

(الذريعة إلى تصانيف الشيعة)، ويعدّ ابن النديم في فهرسته من الروّاد الذين خاضوا في هذا المضمار[1].

المنهج العاشر: المشيخة

وهو يشبه المنهج السابق، إلّا أنّه يتميّز في كون المشيخة أسلوبًا في التدوين، يُرفَق بكتاب الحديث لتوضيح طرق أصحاب الكتاب إلى الكتب التي استخرج روايات كتابه عنها مقتصرًا عليها، بخلاف كتب الفهرست، فإنّها أعمّ من ذلك، وأعمّ من أن يكون مؤلِّف الفهرست محدِّثًا وصاحب مدوّنات حديثيّة، كما هو الحال في الشيخ النجاشيّ، فضلًا عن أنّه في المشيخة يقتصر فقط على ذكر الطرق إلى الكتب التي استخرجت منها الروايات، من دون تعريف زائد بأحوال الكتب والنسخ والتعريف بخصوصيّات أخرى، وهذا بخلاف كتب الفهرست.

ويُعدّ أوّل من ألّف في المشيخة الراوي الجليل الحسن بن محبوب الزرّاد في كتابه المعروف بـ(المشيخة)، والشيخ منتجب الدين في فهرسته، وابن شهرآشوب في (معالم العلماء)، وغيرهم[2].

المنهج الحادي عشر: منهج الفوائد

وهو يعتمدُ ذِكرَ الفوائد العامّة في التوثيق أو الجرح، أو المبيِّنة لحال الطرق وبيان الاصطلاحات الرجاليّة، كما قد يتعرّض إلى الترجمات المنهجيّة عن بعض المفردات بتقصٍّ وافٍ، كما وقد يتعرّض إلى فوائد عامّة في التوثيق مبتكرة جديدة، وأيضًا قد يبحث فيها عن أصول علم الرجال.

(١) بحوث في مباني علم الرجال: ١٨٤-١٨٥.

(٢) بحوث في مباني علم الرجال: ١٨٦-١٨٧.

ويُعـدّ هذا المنهج بمثابة البنيـة التحتيّة لمباحث علم الرجال، ويـرى أنّ كلّ كتاب يوضـع عند المتأخِّرين لا بدّ أن يشـتمل على الفوائد في مقدّمتـه أو خاتمته، وهي تعكس مبنـى المؤلِّف في المنهج الرجاليّ، وبعض هذه الفوائد توضع مسـتقلّة، أو تُلحق بكتاب حديث[1]، وللاستزادة ينظر[2].

المنهج الثاني عشر: منهج تراجم الأعيان

وهو يعتمدُ ترجمةَ طبقات علماء الطائفة من ابتداء عصر الغَيبَتين، ويكون لهذا المنهج أثر مهمّ في توثيق سلاسل الطرق في كتب الأصحاب، سواء في المجاميع الأربعة الأولى أو الكتب الروائية التي ألّفت بعدهم، كالطرق التي اعتمدها الطبرسيّ في (الاحتجاج)، والطبريّ في (دلائل الإمامة)، والمسعوديّ في (إثبات الوصية)، وكذلك طرق المحمّدين الثلاثة[3]، ولا تخفى أهـمّيّتها لتصحيحها النسـخ التي اعتمدوها في اسـتخراج روايات كتبهم.

وممّـن كتب في هذا المنهج: السـيّد محمّـد باقر الخونسـاريّ في (روضات الجنّات)، والسـيّد محسـن الأمـين العامـليّ في (أعيـان الشـيعة)، والمحـدِّث القمّـيّ في (الكنـى والألقـاب)، وآقا بزرك الطهرانيّ في كتابه المعروف (طبقات أعلام الشـيعة)، والعلّامة الشيخ عبد الحسين الأمينيّ في (شهداء الفضيلة)، وغيرهم[4].

---

(١) مباني علم الرجال: ١٨٤-١٨٧.

(٢) الفوائد الرضويّة في أحوال علماء مذهب الإماميَّة، طهران، د.ت.

(٣) هم: الشيخ الكلينيّ (ت ٣٢٩هـ)، والشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، والشيخ الطوسيّ (ت ٤٦٠هـ)، أصحاب الكتب الحديثيّة الأربعة، وهي تعدُّ بمثابة الصحاح عند الشيعة الإماميَّة.

(٤) بحوث في مباني علم الرجال: ١٨٩-١٨٨.

المنهج الثالث عشر: منهج الإجازات

وهو يتعرّض لسلاسل الإجازة في الرواية لطبقات المشايخ، وكذلك إجازة رواية الكتب، وهي أعمّ من كونها كتب حديث أو من علوم وفنون أخرى، وهذا المنهج وإن كان أحد أبواب علم الدراية إلَّا أنّه يتبع علم الرجال؛ لما فيه من الفوائد والثّمرات الرجاليّة، وقد كتب فيه عددٌ من العلماء، فترى في كلّ قرن وطبقة من وضع رسائل وكتبًا في ذلك، مثل إجازتي العلَّامة الحلِّيّ لبني زهرة الطويلة والقصيرة، وإجازات الشهيد الثاني لتلاميذه، وإجازات العلّامة المجلسيّ.

وهذا المنهج يقرب من المنهج السابق موردًا وفائدة، إلَّا أنّه يختلف عنه في الحيثيّة والجهة، إذ هو يقتصر على من وقع في سلسلة الإجازة وإن لم يكن من الأعيان، بخلاف المنهج السابق، فإنّه يعمّ من لم يكن من مشايخ الإجازة، ولكنّه يختصّ بأعيان العلماء[1].

المنهج الرابع عشر: علم الأنساب

وهو العلم الباحث عن أنساب القبائل وبطونها وأفخاذها ومواطن سكناها وأحوالها وصفاتها ومدنها التي عاشت فيها وانتهاء شجراتها إلى الأفراد، وحيث إنّ النسب النبويّ والعلويّ قد اختصّ ببالغ الشرف فقد وُضِعت كتب خاصّة به، فكان دخول علم الأنساب في الكشف عن هويّة المفردة هو من الأوّليّات الضروريّة لمعرفة ترجمة المفردة، فكلّما كان الرجاليّ محيطًا بهذه الكتب كان أقدر على تمييز المشتركات في اللقب أو الكنية أو موطن السكنى وتاريخها، وغير ذلك ممّا له دخل في هويّة المفردة الرجاليّة، وقد كان الشيخ النجاشيّ يتميّز بالاهتمام بهذا العلم.

وهذا العلم في بداية نشوئه مدرج في كتب التاريخ تارة، وفي كتب اللغة القديمة

(١) بحوث في مباني علم الرجال: ١٩٠.

باعتبار أسماء القبائل تارة أُخرى، إلّا أنّه أُلحِق بأحد الأبواب الرجاليّة، بل انتهى الأمر إلى جعله عِلمًا برأسه. وعلى كلّ حال فإنّ فائدته تصبّ في علم الرجال بنحو بالغ الأهمّيّة، وإن استفيد منه في علوم أخرى[1].

الأخطاء والأوهام التي يقع فيها مصنّفو الرجال

نظرًا إلى صعوبة علم الرجال لتناوله الرواة، وتحرّكهم ورصدهم، والحكم عليهم بالجرح والتعديل، كان لا بدَّ من تعرّض مصنِّفيه إلى جملة من الأخطاء والأوهام، وهي على النحو الآتي:

١. الخلط بين الرواة الذين اتّفقت أسماؤهم، أو أنسابهم، أو ألقابهم، أو كناهم، مثل عليّ بن أبي حمزة الثماليّ، وعليّ بن أبي حمزة البطائنيّ، فقد أشار العلّامة إلى أنّهما ليسا واحدًا[2].

٢. الوهم في جعل الراوي الواحد رجلين أو أكثر، أو العكس، بجعل الرواة المتعدِّدين رجلًا واحدًا، مثل قول العلّامة: «أحمد بن محمّد، أبو غالب الزراريّ»[3] و«أحمد بن محمّد، أبو غالب الزراريّ»[4]، وفي مثال آخر «سيف ابن عميرة»[5] و«سيف بن عميرة»[6].

أمّا ما يخصّ جعل الرواة واحدًا فمثل: بكر بن محمّد الأزديّ وبكر بن محمّد بن

(١) بحوث في مباني علم الرجال: ١٩١.

(٢) خلاصة الأقوال: ١٨١.

(٣) إيضاح الاشتباه: ٩٦.

(٤) إيضاح الاشتباه: ١٠١.

(٥) إيضاح الاشتباه: ١٩٤.

(٦) إيضاح الاشتباه: ١٩٨.

أخي سدير الصيرفيّ[1].

٣. الوهـم في تاريخ ولادة الـراوي أو تاريخ وفاته عند المصنّفين، وهو مشـهور، مثـل: «... كان مولـده يوم الحادي عشر من ذي القعدة سـنة ٣٣٦هـ، وقيل: سنة ٣٣٨هـ»[2]، ومثال آخر: «... فمات في جمادى الأولى، سنة ٣٠٥هـ، وقيل: سنة ٣٠٤هـ...»[3].

٤. ذكـر الراوي في غير بلـده، وقد جرت العادة عند المصنّفين على نسـبة الراوي إلى البلـدان التي رحل إليها حسـب القِـدَم، يقال: فلان المكّـيّ المدنيّ الكوفيّ الشـاميّ، أي مسار حياته، فإنّه مكّيّ المولد، شاميّ الوفاة. ومثال ذلك ما جاء في الخلاصة في بعض الرواة: «...أصله كوفيّ وانتقل إلى أصفهان...»[4]، فيعبرّ عنـه بالكوفيّ الأصفهـانيّ، أو: «...أبو محمّد البوفكـيّ، وبوفك قرية من قرى نيسابور...»[5].

٥. إغفال المصنّفين ذكر بعض الأعلام والمشاهير من الرواة والعلماء، ومثال ذلك عدم ترجمة العلّامة الحلّيّ[6] لابن داود الحلّـيّ على الرغم من معاصرته له، وابن داود من العلماء البارزين الذين لهم تصانيف كثيرة ومتشـعّبة، وعلى الرغم من أنّ ابن داود ترجم للعلاّمة الحلّيّ في رجاله[7].

(١) ينظر: اختيار معرفة رجال الكشيّ: ٥٩٢، ورجال ابن داود: ٥٨.

(٢) خلاصة الأقوال: ٢٤٨.

(٣) خلاصة الأقوال: ٢٥١.

(٤) خلاصة الأقوال: ٤٩.

(٥) خلاصة الأقوال: ٢٢٧.

(٦) يُنظر: خلاصة الأقوال وإيضاح الاشتباه، باب الحاء.

(٧) ينظر رجال ابن داود: ٧٨.

ومن الأمثلة الأخرى عدم ترجمة العلّامة الحلّيّ[1] وابن داود الحلّيّ[2] للشيخ محمّد بن علـيّ بن شهرآشـوب المازندرانيّ (ت ٥٨٨ هـ)، وفضله أكبر مـن أن يُنكر، فهو صاحب كتاب الرجـال: (معالم العلماء)، فضلًا عـن اعتمادهما- أعني الحِلّيَّين- عليه في اسـتقاء معلوماتهما حول الرواة في كتبهما الرجاليّة.

أهمّ الصعوبات التي تواجه مصنّفي الرجال

١. عـدم توافر المعلومـات التاريخيّـة الكافية عن الـراوي المترجَم لـه، إذ إنّ قِلّة المعلومـات المتوافـرة للمصنِّف عن الراوي تجعله في إشـكالات كثيرة، تحرمه من المقدرة عـلى وضع حدود واضحة المعالم للترجمـة، وتبقى الترجمة قاصرة، وتعود أسـباب صعوبة وجود المعلومـات التاريخيّة إلى كثرة الترحال في طلب العلم، مثال ذلك ما جاء في الخلاصة في حقّ بعض الرواة: «... كان ينزل ببني شـيبان بالكوفة، وانتقل إلى بغداد سنة تسع وتسعين ومائة، ويقال: إنّ في هذه السـنة مات، ومولده كان بالكوفة، ومنشأه واسـط، وتجارته بغداد، ثمّ انتقل إليها في آخر عُمُره ونزل قصر وضاح...»[3].

٢. رحلة الراوي إلى بلد غير مشهور بالعِلم فيموت فيه، أو يندر من يروي عنه في ذلك البلد، بما أنّ الترحال ديدن الرواة فأحيانًا يَصِلون إلى بلدان غير مشهورة بالعلـم، وأحيانـًا يكون ذهابهم هناك لأسـباب سياسـيّة، مثل مـا حصل مع كثيرين منهم، كسـعيد بن جبير (ت ٩٥هـ)، الذي كان يحزن لعدم سـؤاله من

(١) يُنظر: خلاصة الأقوال وإيضاح الاشتباه، باب الميم.

(٢) يُنظر: رجال ابن داود، فصل الميم.

(٣) خلاصة الأقوال: ٢٨٨.

أهل فارس عندما هرب إليهم على إثر طلب الحجّاج له[1].

٣. التضارب في الأقوال المنقولة والأخبار المدوَّنة عن الراوي المترجَم له، وصعوبة الترجيح بينهما، أو صعوبة الجمع بينهما على الرغم من وجود معايير مفاضلة عند النقاد، وذلك بالاعتماد على المصنّف والمصدر؛ لكونه أقرب إلى الحدث التاريخيّ، وهذا التفاوت في الروايات المنقولة إمّا أن يكون تناقضًا في الأقوال، كأن يقول: فلان قُتِل، ورواية تقول: فلان مات، أو يكون الاختلاف ناتجًا عن تعدُّد الروايات، كأن يقول: مات سنة كذا، أو قُتِل سنة كذا... إلخ[2].

أهمّية التصنيف في الرجال

يمكن إجمال بيان أهمّية تصنيف الكتب الرجاليّة بالنقاط الآتية:

١. إنّ كتب الرجال تعكس تراث الأمَّة وعمق حضارتها، ونتاجها الفكري والعلميّ عبر التسلسل الزمنيّ والتاريخيّ حتّى عصر المؤلّف.

٢. إنّ كتب الرجال تبيّن تطوّر العلوم بفروعها المتنوّعة من خلال الترجمة للرواة، والإشارة إلى ريادة بعضهم في وضع قسم من العلوم، أو إضافة أحد الرواة (العلماء) إضافات نوعيّة على عِلم معيَّن.

٣. رصد الحركة العلمية في كلّ عصر ومِصر أو جيل، من خلال الترجمة للرواة والعلماء من الرواة في عصر معيّن أو مِصر معيَّن.

٤. تقويم العلماء المتخصّصين من خلال جهودهم العلمية في مؤلَّفاتهم ونتاجهم

(١) يُنظر: الحاج جاسم، سامي حمود، سعيد بن جبير دراسة تاريخية، رسالة ماجستير مقدّمة إلى كلّية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، غير منشورة: ٧٩-٩٢.

(٢) يُنظر: خلاصة الأقوال: ١٥٦، ٢٤٨.

العلميّ، كما يسهم ذلك في حفظ حقوق هؤلاء العلماء في مؤلَّفاتهم، وعدم سرقة المنتحِلين لها.

٥. يحفظ للأمّة أنسابها، ويؤرِّخ أصالتها، وذلك من خلال الإشارات النّسْبِيّة عند الترجمة للرواة، وبذلك تعدُّ مصدرًا لعِلم الأنساب.

٦. تساعد القارئ على الحصول على معلوماته بسهولة، ولاسيّما ما يخصّ التراجم والسير والأحداث التاريخيّة المتعلِّقة ببعض المترجَم لهم، فضلًا عن وثاقة الراوي المترجَم له أو عدمها.

٧. إنّ كثيرًا من مصنِّفي الرجال حرصوا في كتبهم على تثبيت تراجم النابغين من العلماء وقادة الفكر ومن كان لهم أثر مميَّز في نشر الحركة العلميّة والتأليف، أو مَن كان لهم أثر في عصرهم في اتجاه ما، بل أفرد المصنِّفون كتبًا مخصَّصة للضعفاء والمتروكين، والمدلِّسين والوضّاعين، ممّا يسهل الرجوع والحكم على المترجَم لهم.

٨. إنّ قِسمًا من كتب الرجال تتعرّض ضمنًا إلى الإخوة والأخوات والآباء والذراري عندما يترجَم لأحد الرواة، وهذا يفيد في معرفة الإخوة والأخوات والعلاقات العائليّة للرواة[(١)].

٩. قد يشير قِسمٌ من مصنِّفي الرجال لأحد الرواة بصورة مختصرة جدًّا[(٢)]، أو بصورة موسَّعة، يذكر أخبارهم الشخصيّة والعائليّة ومذاهبهم[(٣)].

---

(١) يُنظر: خلاصة الأقوال: ٨٦، ٩٦، ١١٦، ١٢٥، ١٤١، ٢١٦، وإيضاح الاشتباه: ١٤٧، ورجال ابن داود: ٥٧.

(٢) يُنظر: خلاصة الأقوال: ١٣٣، إيضاح الاشتباه: ١٠٠، ورجال ابن داود: ٨٩.

(٣) يُنظر: خلاصة الأقوال: ١٠٩-١١٣، إيضاح الاشتباه: ٢٩١.

١٠. تضمّنت كتب الرجال كثيرًا من الحِكَم والأقوال والأشعار والزهد والعلوم والفتاوى الخاصّة بالرواة، ولاسيّما الصحابة والتابعين، وقد تُذكر ضمنًا عند الترجمة للرواة.

١١. تعرُّف حركة الرواة ولاسيّما الصحابة والتابعين بين الأمصار وهجرتهم.

١٢. الكشف عن وثاقة رجال الإسناد، وتمييز الأسانيد، ومعرفة الرجال المذكورين في السند والمرويّات.

١٣. الكشف عن الخطأ في الإسناد من التصحيف والتحريف في أسماء رجال السند.

١٤. الكشف والتمييز في الرواة المتشابهة أسماؤهم، وقد صُنِّف في هذا المضمار تصنيفات كثيرة، تميِّز الرواة المتشابهة أسماؤهم وألقابهم وكناهم.

١٥. معرفة أنّ الراوي شخص واحد أو أكثر، وإن ذُكِر بأسماء أو كنى وألقاب متعدِّدة في الكتب.

١٦. تقدير مواليد الرواة ووفياتهم التي لم تُدوَّن، وتصحيح المدوَّن خطأً، والترجيح فيما اختلف فيه.

الفصل الثالث

ألفاظ الجرح والتعديل، والتوثيقات الخاصّة والعامّة عند مصنِّفي رجال الإماميَّة

لقد اصطلح علماء الحديث والرجال ألفاظًا في التزكية والمدح، وألفاظًا في الجرح والذمّ(١)، بعضها صريح، والآخر غير صريح(٢)، فمن الواجب على الفقيه معرفة أحوال الرجال في الجرح والتعديل ونحوها؛ ليميِّز صحيح الحديث من ضعيفه، وإن اشتمل على القدح في المسلم المستور، ولكن يجب التثبّت، فقد أخطأ فيه كثير(٣)، وإنّ هذا الأمر بالغ الأهمّية في بحث الرجال، بل هو وَتَد الاستنباط الرجالي، إذ المتتبّع للمفردة الرجالية لا يمكنه أن يقف على واقع حالها إلَّا عبر ألفاظ الجرح والتعديل التي ذكرها متقدّمو هذا الفنّ، وإلاّ اشتبه عليه الأمر، فيحسب ما هو تعديل جرحًا، وبالعكس، فلابدّ من التدقيق في معاني الألفاظ المصطلحة عند الرجاليِّين؛ كي يصل الباحث إلى الرواية الواضحة

(١) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٤٧.

(٢) منتهى المقال في الدراية والرجال: ٩٥.

(٣) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ١٦١.

وشدّد بعض العلماء على أهمّية التأنّي في الجرح، واتّباع الطرق السليمة، إذ قال الشافعي: «ولا نقبل الجرح من الجارح إلَّا بتفسير ما يجرح به الجارح المجروح، فإنّ الناس قد يجرحون بالاختلاف والأهواء، ويكفّر بعضهم خطأً، ويضلّل بعضهم بعضًا، ويجرحون بالتأويل، فلا يُقبل الجرح إلَّا بنصّ ما يرى هو مثله، سواء أكان الجارح فقيهًا أو غير فقيه، لما وصفت من التأويل»، يُنظر: الأم: ٧/ ٥٣.

الصحيحة عن المفردة الرجالية[1]، فضلاً عمّا تقدّم، فإنّ أهمّيّة البحث في هذه الألفاظ تكمن في أنّ شهادة العدل الواحد هي إحدى الطرق لمعرفة حال الراوي من حيث العدالة وغيرها، ممّا يفيد في تقويم الرواية قبولًا وردًّا[2].

وسنأتي على قسم من هذه الألفاظ المعدِّلة والجارحة، فضلًا عن بعض التوثيقات الخاصّة والعامّة، التي هي غير محصورة بلفظ معيَّن؛ لما لها من علاقة ببعض الضوابط الرجاليّة، ومنها العروج على تقسيمات الرجاليِّين القدامى والمتأخِّرين ومشروعيّتها.

أوّلًا: ألفاظ التعديل والجرح

١. ألفاظ التعديل:

ونسوق قِسمًا من هذه الألفاظ، وهي ما يأتي:

- بصيرٌ بالحديث:

وهي تدلّ على المدح المعتبر وقوّة الرواية[3]، ولا تفيد التوثيق، لأنّ صلاح الحديث أمر إضافيّ، فهي تفيد المدح فقط[4].

- ثَبْت:

مِن أقوى مراتب التوثيق[5]، وهناك مَن قال: إنّه من ألفاظ التوثيق والمدح[6]، وآخر

(١) بحوث في مباني علم الرجال: ٣١١.

(٢) دروس في علم الدراية: ١٢٧.

(٣) الفوائد الرجاليّة: ٤٦-٤٧.

(٤) منتهى المقال: ١٠٢، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٣٤.

(٥) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ١٩٢.

(٦) الرواشح السماويّة: ١٠٣.

يقول: إنّه من ألفاظ المدح من دون التوثيق[١]، واستُعمِل في عدّة معان، هي: الحجّة والبيّنة، والثقة العادل الإماميّ الضابط المعتمَد في النقل[٢]، وهو يدلّ على ثبوت التثبّت في الحديث ودوامه، إذ لا ينقل إلّا عن اطمئنان واعتقاد، ورجل ثَبْتٌ أي متثبِّتٌ في الأمر[٣].

- ثقة، ثقة ثقة، ثقة ثبت، ثقة في الحديث والرواية، ثقة في نفسه:

التوثيق بهذه الألفاظ يوجب الوثوق والاعتبار، وهو المعيار الشائع في باب التوثيقات[٤]، وهي (ثقة) أعلى مرتبة، وقد يكون بالتكرار (ثقة ثقة)، أو إضافة (ثبت) و(وَرِع) وغيرهما ممّا يدلّ على علوّ شأنه[٥] وزيادة في المدح[٦]، وهذه الألفاظ من ألفاظ التوثيق والمدح[٧]، وهي من أكبر العبارات صراحة في التوثيق، بل التعديل، وتكرار لفظ (الثقة) زيادة حسن الرجل[٨]، وتدلّ على كون الراوي ضابطًا وإماميًّا وعادلا[٩].

وثقة في حديثه وفي الرواية: معناه أنّ الراوي صدوق ضابط، لا يروي عن الضعفاء، أو أنّه صادق اللهجة وإن روى عن ضعيف.

---

(١) الدراية: ١٢٠.

(٢) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٤٥.

(٣) دروس موجزة في عِلمَي الرجال والدراية: ١٥٣، ويُنظر: خلاصة الأقوال: ١٩٣ وما بعدها، الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل: ٧٨.

(٤) الفوائد الرجاليّة: ٤٥.

(٥) وصول الأخيار: ٩٢.

(٦) الدراية: ١٢٠.

(٧) الرواشح السماويّة: ١٠٣.

(٨) منتهى المقال: ٩٥.

(٩) دروس في علم الدراية: ١٢٩، معجم مصطلحات: ٤٦.

أمّا ثقة في نفسه: فيدلّ بتخصيص الوثاقة بنفس الراوي، لاستعمالهم ذلك فيمن يروي عن الضعفاء[1].

- **جليل، جليل القدر:**

إنّ تقييم هذه اللفظة محطّ جدال، فهناك من يرى أنّه كاشف عن الوثاقة؛ لأنّه وصف يدلّ على بلوغ منزلة عُليا زائدة على الوثاقة[2]، وهناك من يرى أنّه يفيد المدح المعتدّ به[3] أو المقبول[4]، أو يفيد التوثيق والمدح[5]، وآخر يقول: إنّه لا يفيد المدح ولا التعديل[6].

- **شيخ، شيخ الإجازة، شيخ الطائفة، أو مِن أجلّائها أو معتمَدها:**

إنّ دلالة كلّ منها على المدح المعتدّ به ظاهرة لا ريب فيها، وقد استعملها أصحابنا فيمن هو غنيّ عن التوثيق لشهرته، إيماءً إلى أنّ التوثيق دون مرتبته[7].

ولفظ (شيخ) من ألفاظ التوثيق والمدح[8]، وهي إشارة إلى الوثاقة الظاهرة فضلًا عن الجلالة[9]، وتدلّ على التوثيق[10].

(1) منتهى المقال: ٩٥، معجم مصطلحات: ٤٧، معجم مصطلحات توثيق الحديث: ٢٤، ويُنظر: خلاصة الأقوال: ٩٧، رجال ابن داود: ٢٩ وما بعدها.

(2) منتهى المقال: ١٠٢.

(3) فائق المقال: ٣٤، دروس في علم الرجال: ١٥٣.

(4) الفوائد الرجاليّة: ٤٦.

(5) الدراية: ١٢١، الرواشح السماويّة: ١٠٣.

(6) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٥٠.

(7) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ١٩٢، دروس في علم الرجال والدراية: ١٥٢.

(8) الرواشح السماويّة: ١٠٣، ويُنظر: الدراية: ١٢٠.

(9) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٨٣، ويُنظر: دروس في علم الدراية: ١٣٩-١٤٠.

(10) فائق المقال: ٣٤، الفوائد الرجاليّة: ٤٦.

- **صاحب الإمام، صاحب سرّ أمير المؤمنين عليه السلام، من أولياء أمير المؤمنين عليه السلام:**

وهي تدلّ على المدح المعتدّ به، فضلًا عن أنّ صاحب السِّرّ مرتبة فوق مرتبة العدالة[1]، وهي من الألفاظ المفيدة للتوثيق، لأنّ الإمام لا يضع سرّه عند فاسق، ولا عند ثقة ما لم يكن قد وصل إلى حدّ يحتمل ذلك ويستحقّه[2]، فهو يفيد ما فوق التوثيق، فإنّ تحميل السّر إنّما يكون لمن هو فوق العدالة[3].

أمّا عن لفظ (وليّ) فإنّها منزلة أعظم من الصحبة، لا ينالها إلّا مَن وصل إلى درجة تؤهّله إلى ذلك، وهي أعظم من الوثاقة[4]، وصاحب الإمام فيه إشعار بمدح، وزعم بعضهم أنّه يزيد على التوثيق[5].

- **صدق، محلّه الصدق:**

وهي من ألفاظ المدح؛ لأنّ الوثاقة هي الصدق، ومحلّ الصدق تدلّ على الوثاقة، لأنّ غير الثقة ليس محلّه الصدق، وهما من ألفاظ التوثيق، فالصدوق مبالغة في الصدق، وكذلك محلّه الصدق فيه مبالغة[6].

وكثرة الصدق يفيد المدح المعتدّ به دون التوثيق[7] أو العدالة[8]، وقيل: إنّه من

(١) دروس موجزة في عِلمَي الرجال والدراية: ١٥١.

(٢) منتهى المقال: ٩٩.

(٣) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٨٦.

(٤) منتهى المقال: ٩٨.

(٥) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٨٥.

(٦) منتهى المقال: ١٠١- ١٠٢.

(٧) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٨٩.

(٨) دراسات موجزة في علم الرجال والدراية: ١٥٣.

ألفـاظ التوثيـق والمدح المطلـق[1]، وهناك من يقـول: إنّه من ألفاظ التوثيـق والمدح[2]، ويدخل ذلك في قِسم الحسن[3].

- ضابط:

والمـراد به من يغلب ذكرُه سـهوَه، لا مَن لا يسـهو أصلاً[4]، وهـو يفيد المدح دون التعديل[5]، وقيل: من ألفاظ التوثيق والمدح[6].

- عالِـم:

وهـذا اللفظ محلّ خـلاف بين أرباب الرجـال، فهناك مَن عدّه مِـن ألفاظ التوثيق والمـدح[7]، وهناك من يقول: إنّه من الألفاظ التي لا تفيـد المدح ولا التعديل[8]، وآخر يقول: إنّه يفيد المدح والقبول[9].

- عدل:

وهـو مـن الأقـوال الدالّـة بصراحـة عـلى قـول المـعـدّل، وتـدلّ عـلى

(١) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٨٩.

(٢) الدراية: ١٢٠، الأسترآباديّ: ١٠٣، فائق المقال: ٣٤.

(٣) وصـول الأخيار إلى أصول الأخبار: ١٩٢، ويُنظر: خلاصة الأقوال: ١٤٥ وما بعدها، معجم مصطلحات توثيق الحديث: ٤٦.

ومـن مصادر الجمهـور يُنظر: مقدّمة لمعرفة كتـاب الجرح والتعديل: ١/ ١٤٣، هدي السـاري مقدّمة لفتح الباري بشرح صحيح البخاريّ: ١٤٧.

(٤) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٩١- ٩٢.

(٥) الدراية: ١٢٠، منتهى المقال: ١٠١.

(٦) فائق المقال: ٣٤، ويُنظر: وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ١٩٢.

(٧) الرواشح السماويّة: ١٠٣.

(٨) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٩٩-١٠٠.

(٩) الدراية: ٤٦.

العدالـة[1]، وهو من أكبر العبارات صراحة في التوثيق، بل التعديل، لأنّ المراد بـ(الثقة) عنـد الرجاليّين العدالة[2]، وقيل: من ألفاظ التعديل ومتّفـق ثبوت التعديل به[3]، وهو من ألفاظ التوثيق والمدح[4].

- عين، من عيون أصحابنا:

والمـراد منهـا خيـار القـوم وأفاضلهـم وأشرافهم، تشـبيهًا لهـا بالعـين التي هي مـن أشرف الأعضـاء[5]، وهـذان اللفظـان يفيـدان التوثيـق؛ لأنـّهـما يعبّـِران عـن مكانـة الرجـل وطبقته[6]، وتفيـد لفظة (عين) المدح ولا تكشـف عـن الوثاقة، فكون الرجـل وجهًا وعينًا لا يـلازم ذلك[7]، وهي من ألفاظ التوثيـق والمدح[8] أو من ألفاظ التعديـل، وقيـل: من ألفـاظ المدح[9]. أمّـا لفظ (من عيـون أصحابنا) فهـو من ألفاظ المدح[10].

- فاضل:

وهذا اللفـظ يفيد المدح، وقد يُتوهَّم أنّ كلمة (فاضـل) تفيد التوثيق، لأنّه وصف مشـتقّ من الفضل، لكنّه ليس كذلك، إذ المراد به الفضل في العلم، وهو بهذا المعنى أعمّ

(١) الدراية: ١٢٠.

(٢) منتهى المقال: ٩٥، دروس في علم الدراية: ١٢٧-١٢٨.

(٣) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٠٢-١٠٣.

(٤) الرواشح السماويّة: ١٠٣.

(٥) دروس في علمي الرجال والدراية: ١٥٠.

(٦) دروس في الدراية: ١٣٨.

(٧) منتهى المقال: ٩٧.

(٨) الرواشح السماويّة: ١٠٣.

(٩) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٠٧.

(١٠) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٠٧.

من الثقة وغـيره[1]، ويدلّ اللفظ على عموميّة، لأنّ مرجع الفضل إلى العلم، وهو يجمع الضعف بكثرة[2]، وهو يفيد المدح المقبول[3] أو المطلق[4]، وهو يختلف في ثبوت التعديل به، وقيل: إنّه من ألفاظ التوثيق[5]، أو التوثيق والمدح[6].

- قريب الأمر:

وهــو من ألفاظ المدح ولا يكشـف عن الوثاقة، ولو كان واصــلًا للوثاقة لما قيل: هو قريب منه، بل قد يُشـعِر الأمر بالعكـس؛ لأنّه نفي عن الوصول[7]، والمـراد به أنّ الراوي عـلى خلاف المذهب، لكنّه ليس بذلك البعد والمباينة، بل هــو قريب، واقتضاؤه أن يكون إماميًّـا غير ممدوح ولا مقدوح[8]، وهــو من ألفاظ التوثيق والمدح[9]، ويفيد المدح من دون التعديل[10].

- كثير المنزلة:

أي عالي الرتبة، وهو من ألفاظ المدح المعتدّ به؛ لقولهم عليهم السلام: «اعرفوا منازل الناس على قدر روايتهم عنّا»[11]، وهي ليست من ألفاظ التوثيق، بل تعطي معنى المدح، وذلك

---

(١) منتهى المقال: ١٠٣.

(٢) الدراية: ١٢٢.

(٣) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١١٣.

(٤) فائق المقال: ٣٤.

(٥) الفوائد الرجاليّة: ٤٦، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١١٣.

(٦) الرواشح السماويّة: ١٠٣، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١١٣.

(٧) منتهى المقال: ١٠٤.

(٨) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٢٠.

(٩) الرواشح السماويّة: ١٠٣، فائق المقال: ٣٣.

(١٠) الدراية: ١٢١.

(١١) دراسات في الرجال والدراية: ١٥٤.

لأنّ المراد به علوّ المرتبة، وعلوّها لا يلازم الوثاقة[1].

- لا بأس به:

وهو يفيد مطلق المدح، وأمّا استفادة الوثاقة بمعنى العدالة فلا يدلّ عليها[2]، ومعناه ليس بظاهر الضعف، ولا يدلّ على الوثاقة[3]، أي لا مكروه فيه ولا رداءة ولا خوف، وهو على المشهور يفيد المدح[4]، وقيل: من ألفاظ التوثيق والمدح[5].

- متقِن:

وهو يفيد المدح إذا أتقن أخذ الرواية ونقلها[6]، ويفيد الحسن إذا أُحرز كونه إماميًّا، وتفيد القوّة في الراوي إذا لم تُحرَز إماميّته[7]، ويفيد المدح من دون التعديل؛ لأنّه قد يجامع الضعف، وإذا انفرد لا يدلّ على التوثيق[8]، ويُعدّ من ألفاظ التوثيق والمدح[9]، وقيل: يفيد المدح المطلق[10].

- مسكون إلى روايته:

ويدلّ على المدح المعتدّ به، بل نهاية قوة روايته[11]، وهو الاستئناس بروايته، وقيل

(١) منتهى المقال: ١٠٥، ويُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٢٧.

(٢) موجز في علمي الرجال والدراية: ١٥٢.

(٣) الدراية: ١٢٠-١٢١.

(٤) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٣٣.

(٥) الرواشح السماويّة: ١٠٣، فائق المقال: ٣٤.

(٦) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٢.

(٧) الفوائد الرجاليّة: ٤٦.

(٨) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٤٥.

(٩) الدراية: ١٢٠، الرواشح السماويّة: ١٠٣، منتهى المقال: ١٠٧.

(١٠) فائق المقال: ٣٤.

(١١) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٢.

أيضًا: لا يفيد المدح ولا التعديل[١]، وقيل: يفيد المدح القويّ، ولكن لا يفيد التوثيق[٢]، وهو من ألفاظ المدح المطلق[٣]، فضلاً عن التوثيق والمدح[٤].

- ممدوح:

وهو يفيد المدح لا الوثاقة، فإنّ للمدح أسبابًا مختلفة، منها ما به دخل في قوّة السند وصدق القول، مثل: صالح وخير، ومنها ما لا دخل له فيهما لكونه متواضعًا محبًّا لأهل العلم[٥]، وقيل: هو من ألفاظ المدح[٦]، فضلًا عن ألفاظ التوثيق والمدح[٧].

- وَجْه:

ربّما يطلق (وجه) أو (وجه من وجوه الطائفة)، وهي تدلّ على المدح الكثير والتعديل[٨]، وقد استعملها الأصحاب لمن هو مشهور بوثاقته[٩]، وقيل: إنّ هذا اللفظ يعبِّر عن مكانة الرجل وطبقته[١٠]، وهناك من يقول: إنّها تفيد المدح.

ويسوغ أصحاب الرأي القائل بأنّها تفيد التوثيق بأنّ أهل الرجال إنّما يصفون الراوي بهذا الوصف إذا كان ذا مرتبة عُليا ومكانة عند الشيعة[١١].

---

(١) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٥٨.

(٢) منتهى المقال: ١٠٢-١٠٣.

(٣) فائق المقال: ٣٤.

(٤) الرواشح السماويّة: ١٠٣.

(٥) دراسات موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥١، دروس في الدراية: ١٣٨.

(٦) فائق المقال: ٣٤.

(٧) الرواشح السماويّة: ١٠٣، ويُنظر: الدراية: ١٢١.

(٨) دراسات موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٠-١٥١.

(٩) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ١٩٢.

(١٠) دروس في الدراية: ١٣٨.

(١١) منتهى المقال: ٩٨، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٨٨.

- وَرِع:

وهذا اللفظ عند إضافته إلى لفظ (ثقة) يدلّ على علوّ الشأن[١]، والورع قيل فيه: إنّه يفيد المدح، وقيل: التوثيق، والأخير أصحّ لأنّ الورع بمعناه هو مرتبة عليا بعد العدالة، فإنّ الوَرَع: هو الكفّ عن محارم الله تعالى، وهذا يثبت العدالة، والوثاقة بطريق أولى[٢]، وهناك من يقول: إنّه يدلّ على المدح التامّ القريب من الوثاقة، بل لعلّه دالّ عليها[٣]، أو يفيد المدح المقبول[٤].

- يُكتب حديثه، أو يُنظر حديثه، أو يُحتجّ بحديثه:

وهذه الألفاظ تدلّ على المدح المعتدّ به، ولا يُفهم منها التوثيق[٥]، و(يحتجّ بحديثه) أي يُستدلّ به ويُعتمد عليه، وهو يفيد المدح من دون التعديل والتوثيق[٦]، وقيل: تفيد المدح المطلق[٧].

٢. ألفاظ التجريح:

ونسوق قِسمًا من ألفاظ الجرح، وهي على النحو الآتي:

- خلط، مخلّط أو مختلط:

والخلط: هو الحمق وضعف العقل[٨]، وقيل: يعني فساد العقيدة[٩] وفسق

(١) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ١٩٢.
(٢) منتهى المقال: ١٠٣-١٠٤.
(٣) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٩٠.
(٤) الفوائد الرجاليّة: ٤٦.
(٥) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٣، منتهى المقال: ١٠٢.
(٦) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٩٥.
(٧) فائق المقال: ٣٤.
(٨) الدراية: ١٢٣.
(٩) منتهى المقال: ١٠٧.

الراوي[1]، ويعني المزج، وهو على أنواع: منها خلط الاعتقاد الصحيح بالفاسد، وخلط الروايات المنكَرة بغيرها، وخلط أسانيد الأخبار بالأخرى، وخلط المطالب الصحيحة بغيرها[2]، لكن هذه الألفاظ لا تدلّ على التضعيف، فالمراد بها مَن لا يبالي عمّن يروي، بدليل أنّ هناك من عُلِم حسن عقيدته ووصف بالمخلّط، وذلك أنّه لم يكن يبالي عمّن يروي، وليس هذا طعنًا فيه بل هو اعتراض على طريقته[3].

- خبيث:

وهو يفيد عدم الاعتبار، بل الجرح، وهو من ألفاظ الذمّ الأكيدة[4]، ويدلّ على فساد العقيدة[5].

- رجس:

وهو ما يُستقذَر منه، وهي تدلّ على ذمّ أكيد[6]، وفساد العقيدة[7].

- ساقط، ساقط الحديث:

وهذا يدلّ على كفره، فلا يُكتب حديثه ولا يعتبر[8]، وقد يراد به السقوط في نفس الراوي، وقد يراد في حديثه لا في نفسه، وهما من ألفاظ الجرح وعدم

---

(1) دروس موجزة في الرجال والدراية: ١٥٥.

(2) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٥١.

(3) منتهى المقال: ١٠٧، ويُنظر: وصول الأخيار: ١٩٢، وخلاصة الأقوال: ٣١٤ وما بعدها، رجال ابن داود: ٢٢٦ وما بعدها.

(4) الفوائد الرجاليّة: ٥١، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٥٥.

(5) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٥.

(6) معجم رجال الحديث: ٦٧، الفوائد الرجاليّة: ٥١.

(7) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٦.

(8) وصول الأخيار: ١٩٣.

الاعتبار[١]، فضلًا عن كونهما من الألفاظ القادحة[٢] التي تدلّ على الطعن بالراوي[٣] والذمّ له[٤].

- ضعيف، ضعيف الحديث:

وهو - أي ضعف الحديث - يدلّ على سقوط روايته، ولا تُفيد القدح في نفس الرجل، لأنّ الضعف أعمّ من الفسق، فضلًا عن أنّ أسباب الطعن كثيرة، مثل: قِلّة الحفظ، سوء الضبط، الرواية عن الضعفاء والمجاهيل أو عن فاسدي العقيدة[٥]، وإذا ورد هذا اللفظ مجرَّدًا عن إضافته إلى (الحديث) فهو لا شكّ منافٍ للعدالة[٦]، أي إنّ الراوي ضعيف في نفسه[٧]، وهو من ألفاظ الجرح والذمّ[٨].

- غالٍ:

وهو ما يدلّ على فساد العقيدة[٩] وكُفر الراوي، فلا يُكتب حديثه ولا يُعتبر[١٠]، واستُعمل هذا العنوان في الفِرَق المنحرفة التي كانت تُألِّه الأئمّة عليهم السلام، فضلًا عمّن يروي صفات الأئمّة، ممّا يُوهم السامع في أوّل وهلة أنّها من صفات الله

(١) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٧٥.

(٢) الدراية: ١٢٣.

(٣) دروس موجزة في الرجال والدراية: ١٥٦.

(٤) منتهى المقال: ١٠٧.

(٥) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٦.

(٦) دروس في علم الدراية: ١٤٢.

(٧) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٩٣، ويُنظر: خلاصة الأقوال: ٣٠٥ وما بعدها، رجال ابن داود: ٢٢٦ وما بعدها، بحوث في مباني علم الرجال: ٣٢٠.

(٨) الرواشح السماويّة: ١٠٣، فائق المقال: ٣٤.

(٩) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٥، الفوائد الرجاليّة: ٥١.

(١٠) وصول الأخيار: ١٩٣.

تعالى[1]، وهو مأخوذ من الغلوّ بمعنى التجاوز عن الحدّ[2]، وهومن ألفاظ الجرح والذمّ[3].

- غُمِز عليه في حديثه:

وهو الطعن في الحديث، وليس من أسباب الجرح، ولا منافاة بينه وبين العدالة[4]، وهناك من يقول: إنّه من ألفاظ الجرح[5].

- غير مسكون إلى روايته:

وهو من ألفاظ الجرح والذمّ[6].

- كذّاب، كذوب:

وهو ما يدلّ على الفسق[7]، وحديثه لا يُكتب ولا يُعتبر[8]، وكذّاب وكذوب من ألفاظ الجرح، والأخير معناه كثير الكذب[9]، وهو أدلّ الألفاظ على التوهين[10]، والكذّاب هو الذي يَختلق الحديث[11].

---

(1) بحوث في مباني علم الرجال: ٣١٧.

(2) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١١١.

(3) الدراية: ١٢٣، الرواشح السماوية: ١٠٣، فائق المقال: ٣٤.

(4) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١١٢.

(5) دروس موجزة في الرجال والدراية: ١٥٧.

(6) الرواشح السماوية: ١٠٣، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١١٢.

(7) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٥.

(8) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ١٩٣.

(9) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٢٧.

(10) الرواشح السماوية: ١٠٣.

(11) الدراية: ١٢٣، ويُنظر: خلاصة الأقوال: ٣٢٤، رجال ابن داود: ٢٣١ وما بعدها. ومن مصادر الجمهور يُنظر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المكتبة العلمية، المدينة المنوّرة، د.ت: ١٧.

- لا شيء، ليس بشيء، ليس بذاك، ليس بذاك القويّ، لا يُعتدّ به، لا يُعتنى به:

وهذه الألفاظ دلالة على المبالغة في نفي اعتباره[1]، وهي تدلّ على الطعن فيه[2]، وإنّ هذه الألفاظ جارحة[3] لكن ينظر في حديث أصحابها ويعتبر[4].

- ليس بمشكور، ليس بصادق، ليس بعادل، ليس بمرضيّ:

وهذه الألفاظ تفيد فسق الراوي[5]، وهي من ألفاظ الذمّ والقدح[6] التي تنفي المدح[7].

- ليّن، ليّن الحديث:

ويعني أنّه يتساهل في روايته من غير الثقة[8]، وهو من ألفاظ الجرح[9].

- ليس بمرضيّ الحديث، ليس بنقيّ الحديث:

وهو غَمْز في رواياته إذا ذُكرت هذه الألفاظ مع المضاف إليه، وغَمْز في الراوي إذا ذُكرت من دون الإضافة[10]، وهي ألفاظ لا تدلّ على جرح الراوي، بل فقط الغضّ عن حديثه[11].

---

(١) الدراية: ١٢٣، الفوائد الرجاليّة: ٥١، دروس في علم الدراية: ١٢٣.

(٢) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٦.

(٣) وصول الأخيار: ١٩٢، الرواشح السماويّة: ١٠٣، فائق المقال: ٣٤.

(٤) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٣٧.

(٥) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٥.

(٦) منتهى المقال: ١٠٧، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٣٨، معجم ألفاظ توثيق الحديث: ٦٥.

(٧) الفوائد الرجاليّة: ٥١.

(٨) الدراية: ١٢٣، دروس في علم الدراية: ١٤٣.

(٩) وصول الأخيار: ١٩٢، الرواشح السماويّة: ١٠٣.

(١٠) الفوائد الرجاليّة: ٥١.

(١١) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٣٨.

- متروك الحديث، متروك في نفسه:

والمتروك: هو ما يرويه مَن يُتّهم بالكذب، ولا يُعرف ذلك الحديث إلّا مِن جِهته، ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة، وكذلك مَن عرف بالكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوعه في الحديث، وهو من ألفاظ الجرح ويفيد عدم الاعتبار[1]، وهذه الألفاظ تدلّ على الطعن، وترك حديث الراوي الموسوم بها وعدم اعتباره[2]، وهذه من ألفاظ الجرح والذمّ[3].

- متّهم، متّهم بالغلوّ، متّهم بالكذب:

متّهم بالكذب أو الغلوّ من الألفاظ الجارحة وتفيد الذمّ[4]، وتدلّ على عدم الاعتبار بالموسوم بها[5]، وهي من الألفاظ التي تدلّ على الطعن[6] والجرح والذمّ[7].

- مجهول:

والمجهول: هو من حَكَم علماء الرجال عليه بالجهالة[8]، وهو من ألفاظ الجرح والذمّ[9].

- مُرتفِع القول:

والمراد أنّه من أهل الارتفاع والغلوّ، فيكون ذلك جَرحًا[10]، أي لا يُعتبر قوله

(1) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٤٢ ١٤٣.

(2) وصول الأخيار: ١٩٣، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٦.

(3) الرواشح السماويّة: ١٠٣، الفوائد الرجاليّة: ٥١، منتهى المقال: ١٠٧.

(4) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٤٦.

(5) الفوائد الرجاليّة: ٥١.

(6) دراسات موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٦.

(7) الدراية: ١٢٣، الرواشح السماويّة: ١٠٣، فائق المقال: ٣٤.

(8) دراسات موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٩٥، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٤٧.

(9) الرواشح السماويّة: ١٠٣.

(10) دراسات موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٧.

ولا يُعتمد عليه[1]، وهو من ألفاظ الجرح[2].

- مضطرب، مضطرب الحديث:

لفظ (مضطرب) من دون إضافة يدلّ على عدم الاعتبار، ويكون الغَمْز على الراوي، ومع إضافة كلمة (الحديث) يكون الغَمْز في روايات الراوي وليس فيه[3]، والحديث المضطرب: هو الحديث الذي اختلَفَ راويه فيه متنًا أو سندًا، فيرويه مرّةً على وجه، وأخرى على وجه آخر مخالِف له[4]، ومعناه -أي المضطرب-: الذي يستقيم تارة وينحرف أخرى[5]، الذي يتساهل في روايته من غير الثقة[6]، وهذه الألفاظ من ألفاظ الجرح والذمّ[7].

- ملعون:

وهو يدلّ على فساد العقيدة[8] والذمّ الأكيد[9]، وهو من ألفاظ الجرح[10].

- مُنْكَر، مُنكَر الحديث:

والمنكر: ما خالف المشهور، وكان راويه غير ثقة[11]، ومنكر الحديث: أي

(١) الدراية: ١٢٣، دروس في علم الدراية: ١٤٣.

(٢) الرواشح السماويّة: ١٠٣، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٥٤، ويُنظر: بحوث في مباني علم الرجال: ٣١٣-٣١٧.

(٣) الفوائد الرجاليّة: ٥١.

(٤) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٦٢.

(٥) دروس في علم الدراية: ١٤٢.

(٦) الدراية: ١٢٣، منتهى المقال: ١٠٧.

(٧) فائق المقال: ٣٤.

(٨) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٥.

(٩) الفوائد الرجاليّة: ٥١، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٧٢، منتهى المقال: ١٠٧.

(١٠) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٧٤.

(١١) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٧٥.

يتساهل في روايته[1]، وهذا غَمْز في رواياته، أمّا إذا كان لفظه منكَرًا فهو دليل على عدم الاعتبار لشخص الراوي[2]، وهو من دلالات الضعف[3]، ومن ألفاظ الجرح والذمّ[4].

- مهمَل:

وهو عبارة عمّن لم يُحكَم عليه بمدح ولا ذمّ، وإن عُرف حاله وبان أمره[5]، وهو المتروك، أو هو الحديث الذي لم يُذكر بعض رواته في كتاب الرجال ذاتًا ووصفًا[6]، وهو من ألفاظ الجرح والذمّ[7].

- واهٍ، واهي الحديث:

أي: ضعيف للغاية، وهو كناية عن شدّة ضعفه، وسقوط اعتبار حديثه[8]، ولفظ (واهٍ) من ألفاظ الجرح والذمّ[9].

- وضّاع، وضّاع الحديث:

أي: يأتي بالحديث ويختلق من نفسه ويكذّبه[10]، وهو جرح له وبيان لمذموميّته[11]،

(١) الدراية: ١٢٣، منتهى المقال: ١٠٧.
(٢) الفوائد الرجاليّة: ٥١.
(٣) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٦.
(٤) الرواشح السماويّة: ١٠٣، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٧٦.
(٥) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٩٥.
(٦) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٧٩.
(٧) الرواشح السماويّة: ١٠٣.
(٨) الدراية: ١٢٣، دروس في علم الدراية: ١٤٣، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٨٦.
(٩) الرواشح السماويّة: ١٠٣، فائق المقال: ٣٤.
(١٠) الدراية: ١٢٣، دروس في علم الدراية: ١٤٢.
(١١) الفوائد الرجاليّة: ٥١.

ويدلّ دلالة واضحة على فسقه[1]، وهو من ألفاظ الجرح والذمّ[2].

- يُعرف حديثه ويُنكر:

والمراد أنّه يُؤخذ به تارة ويُردّ أخرى، أو أنّ من الناس مَن يأخذ به، ومنهم من يردّه، وذلك لضعفه أو لضعف حديثه، وربّما قالوا في الراوي نفسه: إنّه يُعرف ويُنكر، وهذا ليس دليل قدح للراوي بقدر ما هو ذمّ لحديثه[3]، وهذا من دلالات الطعن فيه[4].

وهناك ألفاظ متعلّقة بالمذاهب الفكريّة، وتدلّ على فساد العقيدة، مثل: ناصبيّ[5]، خطّابيّ[6]، معتزليّ[7]، شاري[8]، كيسانيّ[9]، مرجىء[10]... إلخ.

---

(١) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٥.

(٢) الرواشح السماويّة: ١٠٣، فائق المقال: ٣٤.

(٣) معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٩٦-١٩٧، بحوث في مباني علم الرجال: ٣٢٣.

(٤) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٦.

(٥) يُنظر: دروس في الرجال والدراية: ١٥٤، الفوائد الرجاليّة: ٥١.

(٦) يُنظر: خلاصة الأقوال: ٣٣٢، رجال ابن داود: ٢٨٠.

(٧) يُنظر: خلاصة الأقوال: ١٨٨، ٢٤٣، ٢٦٦، ٢٧٠، رجال ابن داود: ١٤١.

(٨) يُنظر: خلاصة الأقوال: ١٣٢، رجال ابن داود: ٣٠١.

(٩) يُنظر: خلاصة الأقوال: ٣٤٣ وما بعدها، رجال ابن داود: ١٠٨ وما بعدها.

(١٠) يُنظر: خلاصة الأقوال: ٢٠٤، ٣٤٣، رجال ابن داود: ١٨.

والشيء بالشيء يذكر، هناك ألفاظ خاصّة وغريبة لا يستعملها إلّا القليل من العلماء، وجدتها في كتب الرجال الخاصّة بمدرسة الجمهور، ومن هذه الألفاظ: القبان، هو على يَدَي عَدل، كان ممّن أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها، تدعني أو أقيء، سداد من عيش، روى عمّن لم يخلق، في دار فلان شجر يحمل الحديث، حاطب ليل، طيرًا طرأ، وغيرها من الألفاظ التي يمكن الاطّلاع على معانيها في المصادر الآتية: الجرح والتعديل: ٢/ ٥٠، المجروحين من المحدّثين والضعفاء المتروكين: ٢/ ٢٦٤، المحدِّث الفاصل بين الراوي والسامع: ٥٩٥، النهاية في غريب الحديث:=

ثانيًا: التوثيقات الخاصّة والعامّة في المصنّفات الرجاليّة للأماميّة

التوثيقات الخاصّة هي: التوثيقات الواردة في حقّ شخص معيَّن من دون أن تكون هنـاك ضابطة خاصّة في البين[1] تعمّه وغـيره[2]، وتُعرف أيضًا بأنّها الطرق التي تنفع في توثيق شـخص إنْ وُجدت فيه، دون اندراجه تحـت عنوان عامّ، بحيث يعطي قاعدة في التوثيق الشـخصي كقول الرجالي، فقوله يفيد التوثيق، لكن هو توثيق شـخصي للمخبر الذي نصّ على وثاقته[3].

أمّـا التوثيقات العامّـة، فهي توثيق جماعة تحـت ضابطة خاصّة وعنـوان معين[4]، وتُعـرف أيضًا بأنّهـا الطرق التي تعطي عنوانًا ويُكتشـف من خلالهـا وثاقة الرجل ممّن اندرج تحت هذا العنوان وإن لم يتعلّق التوثيق الشـخصي به، كما في مشـايخ الإجازة على القول المشهور[5].

وتعـدُّ هذه التوثيقات من متفرّدات الإماميَّة، ولاسـيّما فيما يخصّ التصنيف في علم الرجال.

=٢/ ٢٥٣، اختصـار علوم الحديـث: ١٠٥-١٠٦، ميـزان الاعتـدال: ٢/ ٧٨٠، و٦/ ٣١٧، و١/ ١٢٠، لسان الميزان: ٣/ ٤٢٤، تهذيب التهذيب: ٤/ ٩.

ولتفسـير بعض هذه الألفـاظ يُنظر: أدب الكاتـب: ٤٥ وما بعدها، الفتـح المغيث: ١٢/ ٢١٩ وما بعدها.

(١) دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ٢٥.

(٢) كلّيات علم الرجال: ١٥١.

(٣) منتهى المقال في الدراية والرجال: ١٤٣.

(٤) دروس علمي الرجال والدراية: ٢٥، كلّيات علم الرجال: ١٥١.

(٥) منتهى المقال في الدراية والرجال: ١٤٣.

التوثيقات الخاصّة

ويثبت التوثيق الخاصّ بوجوه، نذكرها تباعًا:

- نصّ أحد المعصومين عليهم السلام:

ممّا تثبت به الوثاقة أن ينصّ على ذلك أحد المعصومين عليهم السلام، وهذا لا إشكال فيه، إلّا أنّ ثبوت ذلك يتوقّف على إحرازه بالوجدان أو برواية معتبَرة، والوجدان وإن كان غير متحقّق في زمان الغيبة إلّا نادرًا إلّا أنّ الرواية المعتبرة موجودة كثيرًا[1]، كما أنّ شهادة المعصوم عليه السلام بوثاقة شخص فلا إشكال في كون ذلك طريقًا لإثبات الوثاقة، ولكن ينبغي أن لا يكون التوثيق للراوي نفسه، وإلّا كان ذلك أشبه بالدَّوْر[2].

- نصّ أحد الأعلام المتقدِّمين:

وتثبت الوثاقة عندما ينصّ على ذلك أحد الأعلام، كالبرقي، وابن قولويه، والكشّيّ، والصدوق، والمفيد، والنجاشيّ، والشيخ الطوسيّ، وأضرابهم، وهذا لا إشكال فيه من جهة الشهادة وحجّيّة الثقة، ولا يُعتبر في حجّيّة خبر الثقة العدالة، ولهذا نعتمد على توثيقات أمثال ابن عقدة، وابن فضّال، وغيرهما[3]؛ لأنّ توثيقات المتقدّمين تقوم على الحسّ، لا على الحدس، فإنّ الطريق بينهم وبين الرواة كانت متّصلة، فضلًا عن قرب العهد منهم بالأشخاص[4].

---

(١) طبقات الرواة: ١/ ٣٩.

(٢) دروس تمهيدية في القواعد الرجاليّة: ١١٠، منتهى المقال: ١٤٤-١٤٥، بحوث في مباني علم الرجال: ١١٩، ويُنظر: كلّيات علم الرجال: ١٥١-١٥٢، دروس في علمي الرجال والدراية: ٢٥-٢٦.

(٣) معجم رجال الحديث: ١/ ٤٠، ويُنظر: دروس تمهيديّة: ١١١-١١٦.

(٤) منتهى المقال: ١٤٦-١٤٧، كلّيات علم الرجال: ١٥٣، دروس في علمي الرجال والدراية: ٢٦، بحوث في مباني علم الرجال: ١١٩.

- نصّ أحد الأعلام المتأخّرين:

وتثبت الوثاقة عندما ينصّ على ذلك أحدُ الأعلام المتأخِّرين، بشرط أن يكون مَن أُخبِر عن وثاقته معاصرًا للمُخبِر أو قريب العصر منه، كما هو الحال في توثيقات الشيخ منتجب الدين وابن شهرآشوب، وأمّا في غير ذلك كما في توثيقات ابن طاووس، والعلّامة الحلِّيّ، وابن داود، ومَن تأخَّر عنهم كالمجلسيّ، لمن كان بعيدًا عن عصرهم فلا عبرة بها، فإنّها مبنيّة على الحدس والاجتهاد جزمًا، وذلك لأنّ السلسلة قد انقطعت بعد الشيخ الطوسيّ، فأصبح عامّة الناس إلّا قليلًا منهم مقلِّدين، يعملون بفتاوى الشيخ ويستدلّون بها كما يُستدلّ بالرواية، إذ إنّهم حينما يذكرون طرقهم إلى أرباب الأصول والكتب، المعاصرين للمعصومين عليهم السلام، يذكرون طرقهم إلى الشيخ الطوسيّ، ويُحيلون ما بعد ذلك إلى طرقه، وهكذا فعل العلَّامة الحلِّيّ والشهيد الثاني وغيرهم[1].

- دعوى الإجماع من قِبَل الأقدمين:

ومن جملة ما تثبت به الوثاقة هو أن يدّعي أحد من الأقدمين الإجماع على وثاقة أحد، فإنّ ذلك وإن كان إجماعًا منقولًا إلّا أنّه لا يقصر عن توثيق مدّعي الإجماع نفسه، منضمًّا إلى دعوى توثيقات أشخاص آخرين، بل إنّ دعوى الإجماع على الوثاقة يُعتمد عليها حتّى إذا كانت الدعوى من المتأخّرين، فإنّ هذه الدعوى تكشف عن توثيق بعض العلماء لا محالة، وهو يكفي في إثبات الوثاقة[2].

---

(١) معجم رجال الحديث: ١/ ٤٢-٤٣، ويُنظر: دروس تمهيديّة: ١١٦- ١١٧، منتهى المقال: ١٤٨-١٤٩، كلّيات علم الرجال: ١٥٤-١٥٥، دروس في علمي الرجال والدراية: ٢٧-٢٨، بحوث في مباني علم الرجال: ١٢٠-١٢٢.

(٢) معجم رجال الحديث: ١/ ٤٥، كلّيات علم الرجال: ١٥٦- ١٥٧، بحوث في مباني علم الرجال: ١٢٢.

- حسن الظاهر:

وهـو من الطرق الخاصّة للتوثيق، وهذا ممّا لم يتعـرّض له علماء الرجال على الرغم مـن أهمّيّتـه، اللهمّ إلَّا ما أشـار إليه بعض المتأخّريـن، والمراد بحسـن الظاهر أن تكون أفعاله بحسـب ما يُنقل في ترجمته موصوفة بالحُسن، من إقامة الجماعة، وبثّ أخبار أهل البيت عليهم السلام ، وما شابه ذلك، ممّا لا يخفى على أحد حُسنه، وهذا الطريق دليله ما ثبت في علم الفقه، من أنّ حُسـن الظاهر كاشـف تعبّدي عن العدالة، فكما ثبت هناك أنّ حسن الظاهـر يكفي لثبوت عدالة شـخص، فهي كافية لثبوت وثاقتـه، لأنّ العدالة أرقى من الوثاقة[1].

- سعي المستنبط إلى جمع القرائن:

إنّ سـعي المستنبط إلى جمع القرائن والشـواهد المفيدة للاطمئنان بوثاقة الراوي أو خلافها مـن أوثق الطرق، ولكن سـلوك ذلـك الطريق يتوقّف على وجـود قدرات في السالك، أهمّها: التسلّط على طبقات الرواة، والإحاطة بخصوصيّات الراوي من حيث المشايخ والتلاميذ، وكمّية رواياته من حيث الكثرة والقلّة، ومدى ضبطه، وبما أنّ سلوك هذا الطريق فيه مشـاقّ عظيمة قلّ سـالكه، وعزّ طارقه، والسائد على العلماء في التعرّف على الرواة الرجوع إلى نقل التوثيقات والتضعيفات[2].

التوثيقات العامّة

ويثبت التوثيق العامّ بوجوه، نذكرها بما يأتي:

(١) منتهى المقال: ١٥٢-١٥٣، كلّيات علم الرجال: ١٥٧.

(٢) كلّيات علم الرجال: ١٥٨.

- **أصحاب الصادق عليه السلام في رجال الشيخ الطوسيّ:**

قيل: إنّ جميع من ذكرهم الشيخ الطوسيّ في رجاله من أصحاب الصادق عليه السلام ثقات، واستدلّوا على ذلك بما ذكره الشيخ المفيد في أحوال الصادق عليه السلام، إذ قال: «إنّ أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه عليه السلام من الثقات، على اختلافهم في الآراء والمقالات، فكانوا أربعة آلاف»[١].

- **سند أصحاب الإجماع:**

وما قيل بثبوته في التوثيقات العامّة هو وقوع شخص في سند رواية رواها أحد أصحاب الإجماع، وهم ثمانية عشر رجلا[٢]، فذهب جماعة إلى الحكم بصحّة كلّ حديث رواه أحد هؤلاء إذا صحّ السند إليه، حتّى إذا كانت روايته عمّن هو معروف بالفسق والوضع، فضلًا عمّا إذا كانت روايته عن مجهول أو مهمل، أو كانت الرواية مرسلة[٣].

(١) معجم رجال الحديث: ١/ ٥٥، ويُنظر: بحوث في مباني علم الرجال: ١٢٤-١٢٥، كلّيات علم الرجال: ٣٢٣-٣٣١.

(٢) وهم: زرارة، ومعروف بن خرّبوذ، وبريد، وأبو بصير الأسدي، والفضيل بن يسار، ومحمّد بن مسلم الطائفيّ. وقال بعضهم: مكان أبي بصير الأسديّ، أبو بصير المراديّ، وهو ليث بن البختريّ، وهم من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام. وجميل بن درّاج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، وحمّاد بن عيسى، وحمّاد بن عثمان، وأبان بن عثمان. وهم أحداث أصحاب الإمام الصادق عليه السلام. ويونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى بيّاع السابريّ، ومحمّد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر، وقال بعضهم: مكان الحسن بن محبوب، الحسن بن عليّ بن فضّال، وفضالة بن أيّوب. وقال بعضهم: مكان فضالة بن أيّوب، عثمان بن عيسى. وهم أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام. يُنظر: معجم رجال الحديث: ١/ ٥٧-٥٨، بحوث في علم الرجال: ١٢٦-١٢٧.

(٣) معجم رجال الحديث: ١/ ٥٧، بحوث في مباني علم الرجال: ١٢٦-١٢٧، منتهى المقال: ١٩١-١٩٤، كلّيات علم الرجال: ١٦٨-٢٠٢.

- رواية صفوان وأضرابه:

وممّا قيل بثبوته في التوثيقات العامّة هو رواية صفوان بن يحيى، أو ابن أبي عمير، أو أحمد بن محمّد بن أبي نصر، وأضرابهم عن شخص، فقد قيل: إنّهم لا يروون إلّا عن ثقة، وعليه فيؤخذ بمراسيلهم ومسانيدهم، وإن كانت الواسطة مجهولًا أو مهملا[1].

- الوقوع في سند محكوم بالصحّة:

وهو وقوع شخص في سند رواية قد حَكَمَ أحدُ الأعلام من المتقدِّمين أو المتأخِّرين بصحّتها، ومن هنا -مثلًا- يُحكم باعتبار كلّ مَن روى عن محمّد بن أحمد بن يحيى.

إلّا أنّ اعتماد الأعلام المتقدّمين والمتأخّرين على رواية شخص والحكم بصحّتها لا يكشف عن وثاقة الراوي أو حسنه، وذلك لاحتمال أنّ الحاكم بالصحّة يعتمد على أصالة العدالة، ويرى حجّية كلّ رواية يرويها مؤمن لم يَظهر منه فسق، وهذا لا يفيد مَن يعتبر وثاقة الراوي أو حسنه في حجّية خبره[2].

- وكالة الإمام عليه السلام:

قيل: إنّ الوكالة من الإمام عليه السلام ملازمة للعدالة التي هي فوق الوثاقة. لكن الوكالة لا تستلزم العدالة، ويجوز توكيل الفاسق إجماعًا وبلا إشكال، غاية الأمر أنّ العقلاء لا يوكلون في الأمور المالية مَن لا يُوثق بأمانته[3].

والوكالة على مراتب: منها بمثابة النيابة عن الإمام عليه السلام في شؤون الفُتيا والقضاء،

---

(١) معجم رجال الحديث: ١/ ٦١، منتهى المقال: ١٩٨-١٩٩، ويُنظر: كلّيات علم الرجال: ٢٠٥-٢٧١.

(٢) معجم رجال الحديث: ١/ ٧٠-٧١، بحوث في مباني علم الرجال: ١٤٤-١٤٥.

(٣) معجم رجال الحديث: ١/ ٧١، منتهى المقال: ١٩٤، الفوائد الرجاليّة: ٤٧.

ومنهــا ما يكون وكالةً في جَبي الأخماس، ومنها ما يكـون وكيلًا في رفع النزاع، كقاضي تحكيـم، ومنها ما يكون وكيلًا في الأمور الفردية والمعاشـية، كخَدَمهم وغلمانهم عليهم السلام، والوكالة على مزرعة أو وقف أرض[١].

- **شيخوخة الإجازة:**

لقد اشـتهر أنّ مشـايخ الإجازة مسـتغنون عن التوثيق، فهم لا يزيدون في الجلالة وعظـم الرتبـة عن أصحـاب الإجمـاع وأمثالهم ممّن عرفـوا بصدق الحديـث والوثاقة. والصحيـح أنّ شـيخوخة الإجـازة لا تكشـف عن وثاقة الشـيخ، كما لا تكشـف عن حسنه[٢]، فضلاً عن أنّه ليس كلّ شيوخ الإجازة يُستَوثَقون، بل يقتصر الأمر على ما اشتهر منهم، كما عدّد جماعةٌ عددًا من مشايخ الإجازة لم يرد فيهم توثيق[٣].

- **مصاحبة المعصوم:**

قـال بعضهـم: إنّ مصاحبة أحـد للأئمّة المعصومـين عليهم السلام من أمـارات الوثاقة، إلّا أنّ المصاحبـة لا تـدلّ بوجـه لا عـلى الوثاقة، ولا على الحسـن، كيـف وقد صاحَبَ النبيّ صلى الله عليه وآله وسـائرَ المعصومين عليهم السلام مَن لا حاجة إلى بيان حالهم، وفسـاد سيرتهم، وسوء أفعالهم[٤].

- **من له كتاب أو أصل:**

فقد قيل: إنّ كون شخص ذا كتاب أو أصل أمارة على حسنه، ومن أسباب مدحه.

(١) بحـوث في مباني علم الرجال: ١٥٠-١٥١، ويُنظر: كلّيات علم الرجال: ٤٣٥، دراسـات في علمي الرجال والدراية: ٣٦-٣٧.

(٢) معجم رجال الحديث: ١/ ٧٢-٧٣.

(٣) بحوث في مباني علم الرجال: ١٤٥- ١٤٦، منتهى المقال: ٢١٢-٢١٣.

(٤) بحوث في مباني علم الرجال: ١٥٤، ودراسات في علمي الرجال والدراية: ٣٣-٤٥.

ولكن ربّ مؤلّف كذّاب وضّاع، وقيل: إنّ النجاشيّ والشيخ الطوسيّ ذكرا جماعة منهم[1].

- ترحّم أحد الأعلام:

واستُدلّ على حُسن مَن ترحّم عليه أحدُ الأعلام كالشيخ الصدوق ومحمّد بن يعقوب وأضرابهما بأنّ في الترحّم عناية خاصّة بالمترحَّم عليه، فيكشف ذلك عن حُسن لا محالة.

لكن الترحّم هو طلب الرحمة من الله تعالى، فهو دعاء مطلوب ومستحبّ في حقّ كلّ مؤمن، وقد ترحّم الإمام الصادق عليه السلام لكلّ من زار الإمام الحسين عليه السلام، بل إنّه عليه السلام ترحّم لأشخاص معروفين بالفسق لما كان فيهم ما يقتضي ذلك[2].

- كثرة الرواية عن المعصوم:

وقد استُدلّ على اعتبار الشخص بكثرة روايته عن المعصوم عليه السلام - بواسطة أو بلا واسطة- بثلاث روايات منقولة عن الإمام الصادق عليه السلام، منها قوله: «اعرفوا منازل الرجال منّا على قدر رواياتهم عنّا»، والمراد بـ (قدر رواياتهم عنّا) ليس هو قدر ما يخبِر الراوي عنهم عليهم السلام، وإن كان لا يُعرف صدقه ولا كذبه، بل المراد هو قدر ما تحمّله الشخص من رواياتهم عليهم السلام، وهذا لا يمكن إحرازه إلّا بعد ثبوت حجّيّة قول الراوي، وأنّ ما يرويه قد صدر عن المعصوم عليه السلام[3].

---

(١) معجم رجال الحديث: ١/ ٧٣-٧٤، ويُنظر: بحوث في مباني علم الرجال: ١٥٩-١٦٢.

(٢) معجم رجال الحديث: ١/ ٧٤، بحوث في مباني علم الرجال: ١٦٦-١٦٧.

(٣) الفوائد الرجاليّة: ٤٧-٤٨، معجم رجال الحديث: ١/ ٧٤-٧٥، بحوث في مباني علم الرجال: ١٥٥-١٥٨.

- ذكر الطريق إلى الشخص في المشيخة:

وقد جعل بعضُهم ذكرَ الشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ) شخصًا في من له إليه طريق موجبًا للمدح، وعَدُّوه من الممدوحين، إذ إنّ الصدوق كان قد التَزم في أوّل كتابه أن يروي عن الكتب المعتبرة المعتمَد عليها، وعليه فيكون صاحب الكتاب ممدوحًا لا محالة. ولكن هذا تخيُّلٌ نشأ من قول الصدوق في أوّل كتابه الموسوم (من لا يحضره الفقيه): «وجميع ما فيه مُستَخرج من كتب مشهورة عليها المعوّل، وإليها المرجع، مثل كتاب...»، ولكن من الظاهر أنّه يريد بذلك أنّ الروايات المُستخرَجة في الفقيه مستخرجةٌ مِن الكتب المعتبَرة، ولا يريد أنّه استخرجها من كتب مَن ذكرهم في المشيخة، وذكر طريقه إليهم[1].

- كون الراوي ممّن اتُّفِقَ على العمل برواياته:

وردت إشارات من الشيخ الطوسيّ وغيره من الأوائل على العمل بما يرويه قسمٌ من الرجال، بغضّ النظر عن مخالفتهم في المذهب؛ وذلك لأنّهم يروون عن الأئمّة المعصومين عليهم السلام روايات لا يوجد ما يخالفها من الأئمّة عليهم السلام، وعليه اتُّفِقَ على العمل بروايات هؤلاء الرواة[2].

- عدم استثناء القمّيّين الراوي من رجال (نوادر الحكمة):

وكتاب (نوادر الحكمة) لمحمّد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعريّ هو كتاب حَسن كبير، مشتمِل على كتاب يعرفه القمّيّون بـ(دبّة شبيب)، وشبيب فامي بيّاع الفوم كان بقمّ، له دبّة ذات بيوت، يُعطي منها ما يُطلب منه، فشبّهوا هذا الكتاب بذلك لاشتماله

(١) معجم رجال الحديث: ١/ ٧٥-٧٦، بحوث في مباني علم الرجال: ١٦٥-١٦٦.
(٢) بحوث في مباني علم الرجال: ١٣٥-١٣٦، منتهى المقال: ١٩٦.

على الكتب المتعدِّدة؛ ولأنّه كان يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، ولا يبالي عمّن أخذ، وإن لم يكن عليه في نفسه طَعْن في شيء فإنّ القمّيّين محّصوا كتابه ونقّوه، باستثناء ما يقارب من ستّة وعشرين رجلًا من مشايخه، واعتمدوا على باقي رجاله، واعتمادهم عليهم مع ما عُرف من تشدّد في مسلكهم المفرط في التوثيق والتعديل، لكن ليس كلّ ما استثناه القمّيّون وضعّفوه يُعتدّ بتضعيفهم له، لتشدّدهم الخاصّ في التعديل والتجريح على رؤية خاصّة في المعارف[1].

- كونه من مشيخة الكتب الأربعة، وذكر طريق إليه:

فقد جعله غيرُ واحد من طرق المدح، باعتبار ما ذكره كلٌّ من المحمّدين الثلاثة في أوّل كتبهم، من أنّهم استخرجوا أحاديث كتبهم من الكتب المشهورة المعوّل عليها، والآثار الصحيحة، أو المقترنة بقرائن تدلّ على صحّتها، وإنّ طرقهم إلى تلك الكتب لم يُقتصَر فيها على التي ذكروها في المشيخة، بل عَقَدَ كلٌّ من الصدوق والشيخ الطوسيّ كتاب فهرست يجمع فيه طرقه، إلّا أنّ الأوّل منهما لم يصل إلينا، فهذا يدلّ على أنّ من يذكرون الطريق إليه في المشيخة مُعتمَد الرواية والكتاب، ومركون إلى كتابه[2].

- كونه من شهداء كربلاء:

لأنّ شهادته تُنبىء عن المَلَكَة الراسخة في نفسه، مِن تَرك المعاصي وفِعل الواجبات، ولا معنى للتخصيص بشهداء كربلاء، فإنّ المناط المذكور لو تمّ فهو موجود في كلّ الشهداء.

إلّا أنّه لا ملازمة بين كون الشخص شهيدًا وبين كونه ثقة، وإن كانت الشهادة أمرًا

(١) كلّيات علم الرجال: ٢٩١-٢٩٦، بحوث في مباني علم الرجال: ١٣٦-١٣٧، منتهى المقال: ١٩٦.

(٢) بحوث في مباني علم الرجال: ١٦٢-١٦٥، منتهى المقال: ١٩٥-١٩٧.

عظيمًا، لاسيّما إذا كانت في كربلاء، وذلك لأنّ الشخص قد يكون فيما سبق غير موثوق، ثمّ آل الأمر إلى أن أصبح كذلك عند الشهادة، فهي لا تكشف عن حاله فيما سبق، بل تكشف عن حسن العاقبة ليس إلا[1].

- التشرّف بلقاء الحجّة عليه السلام:

فإنّ التشرّف بلقائه عليه السلام بعد غيبته لا يكون إلّا لمن وَصَل إلى درجة عُليا من صفاء القلب ونقاء النفس تؤهّله لذلك، وإن كانت لا ملازمة بين التشرّف بلقائه وبين الوثاقة، فقد يتشرّف بلقائه من ليس كذلك، لمصلحة يقتضيها الحال[2].

- وقوع الراوي في سندٍ حَكَمَ العلَّامة الحلِّيّ بصحّة حديثه:

وفيه أنّه حتّى لو صرّح العلَّامة الحلِّيّ بوثاقته لشخص فلا يكفي ذلك؛ لأنّه من المتأخِّرين[3]. وهناك آراء في مشروعيّة توثيقات المتأخّرين سنأتي عليها بالتفصيل لاحقًا.

- أن يذكره الكشّي ولا يطعن عليه:

وفيه بأنّ المطلوب النصّ على الوثاقة، لا عدم الطعن، ومجرّد سكوت الكشّي لا يلازم الوثاقة، خاصّة أنّه في معرض بيان التوثيق، وهذا قد يكون لجهله بحاله[4].

- كثرة تخريج الثقة عن شخص:

إنّ نقل الثقة عن شخص لا يدلّ على كون المروي عنه ثقة، لشيوع نقل الثقات مِن غيرهم، ثمّ كانت كثرة النقل عن الضعاف أمرًا مرغوبًا عنه بين المشايخ، وكانت

---

(١) الفوائد الرجاليّة: ٤٨، منتهى المقال: ١٩٤-١٩٥.

(٢) منتهى المقال: ١٩٥، الفوائد الرجاليّة: ٤٨.

(٣) منتهى المقال: ١٩٧.

(٤) منتهى المقال: ١٩٧.

معدودة من جهات الضعف، إلَّا أنّ كثرة تخريج الثقة عن شخص دليل على وثاقته، لأنّ كثرة الرواية عن الضعفاء كانت تعدُّ من أسباب الضعف، وكثرة النقل عن أيّ شخص دليل كون المروي عنه ثقة، وإلاّ عاد النقل لغوًا ومرغوبًا عنه[1].

- كونه من بني فضالة:

قيل: إذا كان الراوي منهم فيُحكم بوثاقته. والأصل فيه ما رُوي عن الإمام الحسن العسكريّ عليه السلام أنّه قال فيهم: (**خذوا ما رووا وذروا ما رأوا**)، لكن سند هذه الرواية ضعيف[2].

- أن يكون الراوي من آل أبي شعبة:

والمستند فيه قول النجاشيّ في ترجمة عبيد الله بن علي بن أبي شعبة الحلبيّ: «آل أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور من أصحابنا، وروى جدّهم أبو شعبة عن الحسن والحسين عليهما السلام، وكانوا جميعهم ثقات مرجوعًا إلى مايقولون»[3]، وهذا الكلام صريح من النجاشيّ بتوثيقهم جميعًا، لذا لا إشكال في الاعتماد عليهم[4].

- أن يكون من آل أبي جهم:

والمستند فيه قولُ النجاشيّ في ترجمة منذر بن محمّد بن منذر: «ثقة من أصحابنا، من بيت جليل»[5]. هذا الكلام مجمل، فلا يدلّ على وثاقة كلّ شخص من هذه العائلة، بل غايته مدح عامّ للعائلة، فيكون فيهم الموثوق، وقد يكون منهم غير ذلك أيضًا[6].

(١) كلّيات علم الرجال: ٣٤٩-٣٥٠.

(٢) منتهى المقال: ٢٠٠، كلّيات علم الرجال: ٢٧٨.

(٣) رجال النجاشّي: ٢٣٠ رقم ٦١٢.

(٤) منتهى المقال: ٢٠٠، الفوائد الرجاليّة: ٥٠.

(٥) رجال النجاشيّ: ٤١٨ رقم ١١١٨.

(٦) منتهى المقال: ٢٠١، الفوائد الرجاليّة: ٥٠.

- أن يكون من مشايخ عليّ بن إبراهيم القمّيّ:

وثّقَه -أي عليّ بن إبراهيم القمّيّ- النجاشيّ، وقد وقع منه الكلام في توثيق مشايخه في تفسيره المعروف بتفسير القمّيّ، إذ قال: «ونحن ذاكرون ومجيزون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم»[١]، فكانت مقولته سببًا في توثيق مشايخه. لكن ذهب جماعة من العلماء إلى القول بإنّ هذا لا يفيد توثيق جميع من روى عنهم، سواء روى عنهم مباشرة من دون واسطة أم بواسطة، فكلامه مطلق من هذه الناحية، وذهب جماعة إلى تخصيصه بمن روى عنهم من دون واسطة، وهو المتّبع[٢].

- أن يكون من مشايخ ابن قولويه:

هو جعفر بن محمّد بن قولويه، من أعلام القرن الرابع الهجري، كان من أساتذة الشيخ المفيد، وثّقه النجاشيّ، وقد وقع منه كلام في توثيق مشايخه في كتابه (كامل الزيارات)، إذ قال: «ولم أُخرج فيه حديثًا رُوي عن غيرهم،... ولكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته، ولا أخرجتُ حديثًا روي عن الشذّاذ من الرجال...»[٣]. وذهب جمع من العلماء إلى أنّه دليل ظاهر على توثيق جميع من روى عنهم، ويشمل مَن روى عنهم بواسطة أو من دون واسطة، وهناك من يرى أنّه يدلّ على توثيق مشايخه فقط ممّن روى عنهم من دون واسطة، لا توثيق جميع من كان في السند[٤].

- أن يكون من مشايخ النجاشي:

اتّفق جمع من الأعلام على أنّ مشايخ النجاشيّ ثقات، ويُستفاد ذلك من خلال

(١) تفسير القمّيّ: ١/ ٤.

(٢) منتهى المقال: ٢٠١-٢٠٢، ويُنظر: كلّيات علم الرجال: ٣٠٩-٣٢٠.

(٣) كامل الزيارات: ٢٠.

(٤) منتهى المقال: ٢٠٤-٢٠٥، كلّيات علم الرجال: ٢٩٩-٣٠٦.

كلام النجاشيّ نفسه، إذ قال في ترجمة أحمد بن محمّد بن أبي عبيد الله: «رأيت هذا الشيخ، وكان صديقًا لي ولوالدي، وسمعت منه شيئًا كثيرًا، ورأيت شيوخنا يضعّفونه فلم أروِ عنه شيئًا، وتجنّبتُه»[1]، وغيرها من النصوص التي تحمل المضمون نفسه، فاستدلّ العلماء بذلك على تجنّبه عن الضعفاء وعدم روايته إلّا عن الموثوق به[2].

ثالثًا: مشروعية تقييمات المتقدّمين والمتأخّرين من أرباب الرجال

١. مشروعية تقييمات الرجاليّين المتقدّمين:

ممّا اشتهر بين العلماء أنّ اشتهار عدالة الصحابي في الأوساط العلميّة والثناء عليه من قِبَل العلماء كافٍ في ثبوت عدالته والوثوق به، ولا يُحتاج مع ذلك إلى معدِّل ينصّ عليها، كمشايخنا السالفين مِن عَهْد الشيخ محمّد بن يعقوب الكلينيّ ﵁ (ت ٣٢٩هـ) وما بعده، فإنّه لا يَحتاج أحد من هؤلاء المشايخ المشهورين إلى تنصيص على تزكيته، ولا تنبيه على عدالته، كما اشتهر في كلّ عصر من ثقتهم وضبطهم وورعهم زيادة على العدالة[3].

وتأسيسًا على ما تقدّم من أنّ تقييماتهم هي من الرواية لا الاجتهاد، وبذلك تثبت حجّيّة تقييمات هؤلاء الرجاليّين، ولكن مع ملاحظة أن لا يكون في طريق روايتهم ما يضعِّفها أو يعارضها فيبطلها[4].

ولا بدَّ من معرفة وجه حجّية قول الرجاليّ، ودليل الأخذ بقوله والاعتماد عليه، حتّى يظهر مدى أهمّيّة مرجعيّته وبرهانها، وقد وقع الخلاف في ذلك، فظهرت خمسة أقوال، هي:

(١) رجال النجاشّي: ٣٩٦ رقم ١٠٥٩.

(٢) منتهى المقال: ٢٠٨-٢٠٩، كلّيات علم الرجال: ٢٨٥، الفوائد الرجاليّة: ٥٠.

(٣) أصول علم الرجال: ١١٤.

(٤) أصول علم الرجال: ١١٧.

- إنّ حجّيّته من باب حجّيّة الخبر، فيشترط في حجّيّة قول الرجاليّ وثاقته، أو الوثوق به.
- إنّ حجّيّته من باب الشهادة من حيث التزكية، ولازمه أن يُعتبر فيه العدالة، والعدد، واللفظ الصريح، والحياة، وسائر شروط الشاهد.
- إنّ حجّيّته من باب الفتوى، فيُعتبر في الرجالي شروط المفتي.
- إنّ حجّيّته من باب قول أهل الخبرة، فيُعتبر في الرجالي الوثوق والاطمئنان، وإحراز خبرويّته[1].
- إنّ حجّيّته من باب الاطمئنان الحاصل بالتثبّت والتبيّن، والاطمئنان مرجِّح في تحصيل الأحكام الشرعيّة، وهو مبنى العقلاء ومُعتَمَدهم في جميع أمور المعاش والمعاد[2]، وقد عبرّ عنها الفضليّ بـ(الوثوق الشخصيّ)، أي اعتماد الفقيه في معرفة سند الرواية على الأمارات والقرائن التي تحيط بالرواية التي يستفاد منها وثاقة الراوي أو الوثوق بصدور الرواية[3].

ولا بدَّ في اعتبار توثيقات الرجاليّين القدامى من توافُر جملة شروط، وهي:

- كفاية الوثاقة في الراوي بالمعنى الخاصّ هي جواز العمل برواياته، وإلَّا كانت النتيجة- لو ثبتت- أخصّ من المدّعى، ولَلَزم بطلان سائر التوثيقات الصادرة عن الثقات الذين لم تسلم جوارحهم الأخرى.
- كون الموثِّق نفسه متّصفًا بالوثاقة.

(١) الفوائد الرجاليّة: ٤١-٤٢، دروس تمهيدية: ٣٩-٤٠، أصول علم الرجال: ٩٠-٩٢.
(٢) الفوائد الرجاليّة: ٤٢.
(٣) أصول علم الرجال: ٩٢.

- كون شهادة الموثِّق ناشئة عن حسٍّ ومعرفة بالموثَّق؛ لعدم البناء على اعتبار الشهادات الاجتهاديَّة الحدسيَّة ما لم توجب علمًا أو اطمئنانًا[1].

إنّ الشروط متوافرة في المقام؛ لأنّ أرباب الكتب الرجالية الأربعة والذين يدور عليهم مدار الأخذ بالتوثيق والتضعيف من أجلَّاء الأصحاب، وأعظمهم قدرًا، وأرفعهم شأنًا، كما أنّ شهادتهم من معرفة وحسٍّ؛ وذلك لقرب بعضهم للرواة مباشرة وبلا واسطة، ولكثرة التصنيفات الرجاليّة من أصحابنا الإماميَّة في ذلك العصر، بحيث يمكن الاعتماد على ما ورد فيها على الرغم من كثرتها[2].

٢. مشروعيّة تقييمات الرجاليّين المتأخِّرين:

وقع الاختلاف بين الأعلام في توثيقات المتأخّرين كابن طاووس والعلّامة الحلّيّ وابن داود والشهيد الثاني وغيرهم، أهي مقبولة أم لا؟

أمّا مَن رفض توثيقات المتأخِّرين فاستدلّ على ذلك بأنّ توثيقات مثل العلَّامة الحلِّيّ لا تخلو من أحد أمرين: إمّا أن تكون مستنِدة إلى توثيقات المتقدِّمين لو كان لهم توثيق، أو هي مستنِدة إلى الحدس والاجتهاد لو لم يكن للمتقدِّمين توثيق، وليست ناشئة من الحسّ والعثور على بعض الكتب الرجاليّة التي لم يعثر عليها المتقدِّمون[3].

ومَن قال: إنّ أحكام المتأخِّرين مبنيّة على الحدس، فوجَّه ذلك إلى أنّ السّلسلة قد انقطعت بعد الشيخ الطوسيّ، وأصبح كلّ من ينقل من بعد زمان الشيخ الطوسيّ شيئًا من التوثيق أو التضعيف معتمدًا الشيخَ نفسه، لذا نجد كلّ ما لدى المتأخّرين من طرق تمرّ بالشيخ الطوسيّ، فالعلّامة الحلِّيّ في إجازته الكبيرة لبني زهرة يذكر طرقه إلى

(١) بحوث في فقه الرجال: ٨٧-٨٨.

(٢) بحوث في فقه الرجال: ٨٨.

(٣) دروس تمهيدية: ١١٦.

جميع الكتب التي ينقل عنها، وجميعها تنتهي إلى الشيخ الطوسيّ[1]، وبذلك أصبح عامّة الناس إلّا قليلًا منهم مقلّدين يعملون بفتاوى الشيخ الطوسيّ ويستدلّون بها، وبذلك تكون توثيقات هؤلاء الأعلام لا عبرة بها؛ لأنّها مبنيّة على الحدس والاجتهاد جزمًا[2].

أمّا أصحاب الرأي الآخر فقد استدلّوا على أنّه من المحتمل عثور مثل العلّامة الحلّيّ على بعض الكتب التي يذكر فيها توثيق بعض الرواة لم تصل بيد الشيخ الطوسيّ والنجاشيّ، فقد عثر المتأخّرون على ما لم يعثر عليه المتقدّمون، فهذا ابن إدريس قد عثر على بعض الأصول الأربعمائة[3] واستخرج منها الأحاديث،... وعثر السيّد رضّي الدين ابن طاووس على قسم آخر منها، وسجّل بعض ذلك في كتابه المسمّى بـ(كشف المحجّة)، وفي عصرنا الأخير عثر السيّد محمّد الحجّة المعروف بالسيّد الكوهكمريّ على ستّة عشر أصلًا، قام بطبعها تحت عنوان (الأصول الستّة عشر)، وعلى الرغم ممّا ذكره الأيروانيّ فقد رجّح الرأي المنكر لحجّيّة توثيقات المتأخّرين[4].

وتشتمل توثيقات المتأخّرين الصادرة عنهم على نحوين، هما:

- ما صدر في حقّ المعاصرين لهم، والكلام فيه عين الكلام على المتقدّمين؛ لعدم الفرق، فالدليل هناك هو الدليل هنا.

---

(١) دروس تمهيديّة: ١١٧، ويُنظر: معجم رجال الحديث: ٤٢-٤٤، أصول علم الرجال: ١١٧.

(٢) الفوائد الرجاليّة: ٨٠، معجم رجال الحديث: ٤٢، أصول علم الرجال: ١١٧.

(٣) وهي الأصول التي اشتملت على الأحاديث التي رُويت عن الأئمّة عليهم السلام، والتي كانت موجودة آنذاك، وقد نقلها خمسة وتسعون راويًا، وعليه فالأصل: هو ما اشتمل على كلام الإمام بلا واسطة في نقله وكان معتبرًا، أمّا ما نقل عنهم بواسطةٍ فهو كتاب وليس أصلًا، كما في الكتب الأربعة، وكلّها ترجع إلى بعض هذه الأصول، يُنظر: منتهى المقال: ٢٢٣.

(٤) دروس تمهيدية في القواعد الرجاليّة: ١١٧-١١٨.

- ما صدر في حقّ غير المعاصرين لهم، بحيث كانت شهاداتهم على الوثاقة تحتاج إلى إعمال النظر والاجتهاد[1].

ويرى الصدرُ أنّ ما تثبت به وثاقة الراوي وحسن حاله هو تنصيص أحد الأعلام المتأخّرين على توثيقه ومدحه؛ لأنّ خبر الثقة معتبر في جميع ما أخبر به في الأحكام، فضلًا عن كون العلَّامة الحلِّيّ والشهيد الثاني وغيرهم عارفين بالصناعة، وعالمين بأنّ اجتهادهم لا يكون معتبرًا لغيرهم من المجتهدين، ومع ذلك نراهم وثّقوا جملةً وضعّفوا آخرين، وبيّنوا ذلك من دون استدلال على مدّعاهم، فنفهم منه الحسّية في خبرهم، وإلّا ما قيمة مقالتهم؟![2]

أمّا ما قيل من احتمال وقوع العلَّامة الحلِّيّ وغيره من المتأخّرين بالخطأ فهو احتمال يسري على المتقدّمين[3].

كما أنّ كتب المتأخّرين في الرجال تفيد فيما ينقل فيها من أجزاء من رجال العقيقيّ ورجال ابن عقدة، وجزء من ثقات ابن الغضائريّ، ومن كتاب له في المذمومين، وغيرها من الكتب التي لم تصل إلينا[4].

وعليه مع تماميّة دليل الاعتبار في قول أهل الرجال لا وجه للتفريق بين توثيقات المتقدّمين والمتأخّرين في الحجّيّة، بل جميع توثيقاتهم معتبرة في الموارد الرجاليّة[5].

---

(١) بحوث في فقه الرجال: ٩٣-٩٤.

(٢) الفوائد الرجاليّة: ٧٩ ٨١.

(٣) الفوائد الرجاليّة: ٨١.

(٤) أصول علم الرجال: ١١٨.

(٥) الفوائد الرجاليّة: ٨٢.

وبذلك لا غبار على اعتماد المنقولات من غير الأصول الخمسة وإن لم يكن للناقل طريق روائي إلى صاحب الكتاب الذي نقل عنه، إذا صحّت نسبة الكتاب إلى صاحبه[1].

رابعًا: التعارض بين الجرح والتعديل

عند تعارض الجرح والتعديل في رجل نلاحظ أنّ أرباب الرجال ينقسمون على قسمين: فمنهم من يقدِّم الجرح مطلقًا، ومنهم من يقدِّم التعديل[2]؛ وذلك لأنّ المعدِّل خبَّر عمّا ظهر من حاله، والجارح يشتمل على زيادة الاطلاع؛ لأنّه يُخبر عن باطن خفي على المعدِّل، فإنّه لا يعتبر فيه ملازمته في جميع الأحوال، فلعلّه ارتكب الموجِب للجرح في بعض الأحوال التي فارقه فيها[3].

ومجمل هذه المسألة هو أن يأتينا توثيق لراوٍ (تعديلًا أو توثيقًا أو تحسينًا)، ويأتينا في مقابله تجريح له، فأيّهما يقدَّم ويُؤخذ به ويُعتمد عليه؟ وقد وصلت الأقوال في هذه المسألة إلى تسعة أقوال، ولكن المهمّ منها هو الآتي:

١. تقديم الجرح مطلقًا، وهو القول المشهور، ويُستدلّ له بأنّ الموثِّق للراوي يُخبر عمّا يعرفه من ظاهر حاله، والمجرِّح يُخبر عمّا اطّلع عليه من باطن خفيّ على الموثِّق، فالتعارض يقوم على إثبات المعصية من قبل المجرِّح؛ بسبب اطّلاعه عليها، ونفيها من قِبَل الموثّق؛ لعدم اطّلاعه عليها واعتماده في شهادته على ظاهر الحال، ولأنّ الإثبات هنا نصّ بالنسبة إلى المجروح، والنفي ظاهر بالنسبة إلى الموثِّق، فيقدَّم النصّ[4].

---

(١) أصول علم الرجال: ١١٨.

(٢) الرواشح السماويّة: ١٦٩.

(٣) الدراية: ١١٧.

(٤) أصول علم الرجال: ١٦٠.

٢. تقديم التوثيق مطلقًا، ودليلهم: إنّ احتمال اطّلاع الجارح على ما خفي على المعدِّل معارَض باحتمال اطّلاع المعدِّل على ما خفي على الجارح من تجدّد التوبة والمَلَكَة، وإذا تعارضا تساقطا، ورجعنا إلى أصالة العدالة في المسلم(١).

٣. هناك من يرى إمكان الجمع بين الجرح والتعديل، بحيث لا يلزم تكذيب شهادة أحدهما، كما لو شهد المعدِّل بعدالة الراوي، وشهد الجارح بما لا ينافي العدالة، فيُعمَل بكليهما.

وهناك من يرى عدم إمكان الجمع بينهما، كما لو عَيّن الجارح سبب الجرح ونفاه المعدِّل، مثلما إذا قال الجارح: رأيته في أوّل الظهر من اليوم الفلاني يشرب الخمر، وقال المعدِّل: رأيته في ذلك اليوم وذلك الوقت بعينه يصلّي، فيُرجَع هنا إلى المرجِّحات في أحد الطرفين- الجارح والمعدِّل- مِن الأكثريّة والأعدليّة والأورعيّة(٢) والأضبطيّة، ونحوها، فإذا لم يتّفق الترجيح وجب التوقّف(٣).

٤. إذا أمكن الجمع بين الجرح والتعديل يُعمل بهما، كما في القول الثالث، وإذا لم يمكن الجمع بينهما يُتوقّف مطلقًا من دون ترجيح، واستُدلّ له بأنّ مقتضى القاعدة عند تعارض البيّنتين هو التساقط والتوقّف، إلّا أن يكون أصلًا في المورد فيُرجع إليه(٤).

٥. أن يتعارض الجرح والتعديل في أصل ثبوت الملكة، كأن يقول المعدِّل: هو عدل ذو ملكة رادعة، ويقول الجارح: هو عشار في جميع ما مضى من عمره،

(١) دروس في علم الدراية: ١٢٠.

(٢) الفوائد الرجاليّة: ٢٩٥، دروس في علم الدراية: ١٢٠.

(٣) الفوائد الرجاليّة: ٢٩٥.

(٤) الفوائد الرجاليّة: ٢٩٦، دروس في علم الدراية: ١٢١.

فيتعارضان ويتساقطان، ويرجع إلى الأصل الموجود هنا وهو أصل عدم الملكة، وإذا تعارض الجرح والتعديل في مجرّد صدور المعصية لا في الملكة يُقدّم قول المعدِّل، إذ المَلَكَة ثابتة بقول المعدِّل ويُشَكّ في زوالها بقول الجارح، فيُرجَع إلى أصل عدم زوالها[1].

وهناك صور عدّة لهذا التعارض، نوجزها بالآتي:

١. أن يتعارض نصٌّ بعض الأعلام على التوثيق مع نصّ عَلَمٍ آخر على الجرح.

٢. أن يتعارض نصّ معصوم على التوثيق مع نصٍّ آخر له على الذمّ.

٣. أن يتعارض نصّ أحد الأعلام توثيقًا أو ذمًّا مع نصّ المعصوم.

٤. أن يتعارض نصّ أحد الأعلام على الجرح مع إحدى الطرق العامّة في التوثيق.

وقد فصّل في هذه الصور الشيخ مرعي صاحب منتهى المقال[2].

إلاّ أنّه ليس أولى بالتقديم من حيث جرح أو تعديل، وكثرة الجارح أو المعدِّل أيضًا لا اعتداد بها، بل الأحقّ بالاعتبار في الجارح أو المعدِّل قوّة التمهّر، وشدّة البصر، وتعوّد التمرّن على استقصاء الفحص وإنفاق المجهود.

ومـا يُقال: مِن أنّ الجرح أَوْلى بالاعتبار لكونه شهادة بوقوع أمر وجوديّ بخلاف التعديل، ضعيفٌ، إذ التعديل أيضًا شهادة بحصول ملكة وجودية هي العدالة، إلّا أن يُكتفى في العدالة بعدم الفسق من دون ملكة الكفّ والتنزّه، وربّما تنضاف إلى قول الجارح أو المعدِّل شواهد مقوِّمة، وأمارات مرجِّحة، في الأخبار والأسانيد والطبقات، وأمّا ذكر السبب فاشتراطه في الجرح دون التعديل قويٌّ، إذ ربّ أمر لا يصلح سببًا

---

(١) الفوائد الرجاليّة: ٢٩٦-٢٩٧.

(٢) منتهى المقال: ٢١٥-٢٢٢.

للجرح يراه بعضهم سببًا[1].

ونلاحظ ممّا تقدَّم أنّ البحث في هذه القضية من مهمّات الأبحاث الرجاليّة، وذلك لأمرين هما:

1. كثرة تضارب الألفاظ في حقّ الرواة جرحًا وتعديلًا، ممّا يعني إعمال هذه القاعدة في كثير من الموارد.
2. كثرة التعرّض لها عند علماء الدراية، وبحث وجوه النقض والإبرام والإثبات وما إلى ذلك، وقد نُسب للمشهور من العلماء القولُ بتقديم كلام الجارح على كلام المعدِّل ولو تعدَّد الأخير[2].

(١) الرواشح السماويّة: ١٦٩.

(٢) بحوث في فقه الرجال: ١٣٣.

البَابُ الثَّانِي

مَنْهَجُ ابْنِ المُطَهَّرِ الحِلِّيِّ فِي الرِّجَالِ

البَـابُ الثَّـانِي: مَنْهَجُ ابْنِ المُطَهَّرِ الحِلِّيّ في الرِّجَـالِ

الفصل الأوّل

منهجه في كتابه (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال)

المبحث الأوّل

حياة العلَّامة الحلِّيّ (نبذة مختصرة)[1]

اسمه

قال العلَّامة الحلّيّ في ذكر اسمه: «الحسن بن يوسف بن عليّ بن مطهَّر بالميم المضمومة، والطاء غير المعجمة، والهاء المشدّدة، والراء، أبو منصور، الحلّيّ مولدًا ومسكنًا»[2]، فاسمه (حسن) كما ذكر هو بنفسه، إلَّا أنّ قِسمًا من المؤرِّخين ذكروا أنّ اسمه (الحسين) كالصفديّ[3]

(١) للإطلاع على شخصية العلاَّمة الحلِّيّ (٦٤٨-٧٢٦هـ) من حيث اسمه ونسبه وأثره العلميّ والسياسيّ، أو كلّ ما يتعلّق به بصورة جامعة مانعة وافية، يُنظر رسالة الماجستير المعنونة بـ(العلَّامة الحلِّيّ (٦٤٨-٧٢٦هـ)) لشيخنا الأستاذ الدكتور محمّد مفيد آل ياسين، والمقدَّمة إلى كلّية الآداب، جامعة بغداد، سنة ١٩٧١، وقد طُبعت في قسم الدراسات في جامعة بابل، وسوف تُطبع ضمن منشورات مركز تراث الحلّة لاحقًا.

(٢) خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ١٠٩.

(٣) الوافي بالوفيات: ١٣/ ٨٥.

وابن حجر[1]، وهو خطأ واضح؛ لمخالفته لما ذكره هو نفسه كما أسلفنا، وهناك من ذكر اسمه: محمّد[2].

كنيته

أبو منصور، كما كنّاه بها والده[3]، وذكرها هو في الخلاصة[4].

موطنه

ينتمي العلّامة الحلّيّ إلى مدينة الحلّة التي فيها مولده ومسكنه[5]، والتي عُرِفت بنشاط الحركة الفكرية في عصر العلّامة[6].

مولده

ولد العلّامة الحلّيّ في شهر رمضان سنة ٦٤٨هـ حسبما ذكره هو نفسه في كتابه (خلاصة الأقوال)[7]، وقد خالف في ذلك السيِّد الأمين وذكر أنّ مولده كان سنة ٦٤٧هـ[8].

أمّا يوم مولده فقد ذكره هو أيضًا في التاسع عشر من رمضان[9]، وأيّدته مجموعةٌ

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٢/ ٧١.

(٢) رياض العلماء وحياض الفضلاء: ١/ ٣٥٩.

(٣) أجوبة المسائل المهنائيّة: ١٣٩.

(٤) العلّامة الحلّيّ: ١٠٩.

(٥) خلاصة الأقوال: ١١٣، روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات: ٢/ ٢٦٩.

(٦) يُنظر: متابعات تاريخية لحركة الفكر في الحلّة منذ تأسيسها ولأربعة قرون، ط١، المكتبة العصريّة، بغداد، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

(٧) خلاصة الأقوال: ١١٣.

(٨) أعيان الشيعة: ٥/ ٣٩٦.

(٩) خلاصة الأقوال: ١١٣.

من المراجع، منها: السيّد الصدر[1]، والميرزا محمّد[2]، وهناك رأي آخر للحرّ العامليّ[3]، والمولى الأفنديّ[4]، والخونساريّ[5]، والمامقانيّ[6]، والسيّد الأمين[7]، على أنّه ولد في يوم التاسع والعشرين من رمضان، والراجح أنّ ولادته كانت كما ذكرها هو نَفسُه، وإنّما حصل اختلاف فيهما كما يبدو لسهولة حصول الخلط والتصحيف بين التاسع عشر والتاسع والعشرين.

أسرته

ينتمي العلَّامة الحلِّيّ من قِبَل أبيه إلى آل المطهَّر، وهي أسرة عربيّة، ترجع في نسبها إلى بني أسد كما أسلفنا، وقد نبغ في هذه القبيلة رجال لهم شأن في مجالات الحياة العلميّة والعمليّة.

ومن قِبَل أمّه إلى (بني سعيد)، وهي أسرة عربية أيضًا، ترجع إلى هذيل في انتسابها، حازت من المفاخر أكثر ما حازته أسر علميّة أخرى[8].

أمّا أبوه فهو: سديد الدين يوسف بن عليّ بن المطهَّر الحلِّيّ، وقد قيل بحقّه: «... الإمام السيّد الحجّة»[9]. وقد أشير إليه بأنّه أعلم معاصريه في الأصول عندما زار

(١) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ٣٩٩.
(٢) منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال: ١٠٩.
(٣) أمل الآمل في ذكر رجال جبل عامل: ٢/ ٨٤.
(٤) رياض العلماء: ١/ ٣٦٦، ٣٧٥.
(٥) روضات الجنّات: ٢/ ٢٧٣.
(٦) تنقيح المقال في أحوال الرجال: ١/ ٣١٥.
(٧) أعيان الشيعة: ٥/ ٣٩٦.
(٨) الألفين الفارق بين الصدق والمين، المعروف باسم الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي عليه السلام: ١٢ (المقدمة).
(٩) بحار الأنوار: ١٠٤/ ١٨٨.

الخواجة نصير الدين الطوسيّ (ت ٦٧٢هـ) الحلَّة[١].

أمّا خاله فهو: نجم الدين جعفر بن يحيى بن الحسن بن سعيد، المحقّق الحلّيّ، الذي وصفه العلَّامة في إجازته لبني زهرة قائلًا: «... وهذا الشيخ كان أفضل أهل عصره في الفقه»[٢].

وابنه هو: فخر الدين محمّد بن الحسن بن يوسف بن المطهَّر الحلِّيّ المشهور بفخر المحقّقين، المولود في ٢٠ جمادى الأولى سنة ٦٨٢هـ، والمتوفّى ليلة ٢٥ جمادى الآخرة سنة ٧٧١ هـ، وصفه الحرّ العامليّ بأنّه: «كان فاضلًا، محقّقًا، فقيهًا، ثقةً جليلًا»[٣].

أمّا أخوه فهو: رضيّ الدين عليّ بن يوسف بن المطهَّر، ذكره الحرّ العاملي بقوله: «عالم فاضل، أخو العلّامة، يروي عنه ابنُ أخيه فخر الدين محمّد بن الحسن وابن أخته السيّد عميد الدين عبد المطّلب، ويروي عن أبيه وعن المحقّق نجم الدين الحلّيّ»[٤]. ووصفه المحدِّث البحراني بأنّه: «فاضل جليل»[٥].

وكان للعلّامة الحلِّيّ الأثر الكبير في تشيّع السلطان محمّد خدابنده وأكثر قادته وأمرائه، وذلك على أثر حادثة أفتى بها علماء من أهل السنَّة، فباحثهم العلَّامة الحلِّيّ، وأبان خطأهم، وأنقذ السلطان من حَرَج كان فيه، والحادثة مفصَّلة في كتاب (روضة المتّقين)[٦]، لا نأتي بها بغية الاختصار، ولكي لا يطول بنا المقام.

---

(١) بحار الأنوار: ١٠٧/ ١٨٨.

(٢) بحار الأنوار: ١٠٤/ ٦٣.

(٣) أمل الآمل: ٢/ ٢٦٠.

(٤) أمل الآمل: ٢/ ٢١١.

(٥) لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث: ٢٦٦.

(٦) روضة المتقين في شرح من لايحضره الفقيه: ٩/ ٣٠.

البَـابُ الثَّـانِي: مَنْهَجُ ابْنِ المُطَهَّـرِ الحِلِّيّ فِي الـرِّجَـالِ

شيوخه

إنّ هـذا الموضوع قد بُحِثَ بشـكل مفصّل من قِبَل أحد الباحثين[1]، لذا سـأقتصر على ذكر أهمّ وأبرز شيوخه، وهم:

- والده يوسف بن عليّ ابن المطهَّر الحلّيّ، قرأ عليه العلوم الإلهيّة والفقه والأصول والحديث[2].
- خاله الشيخ نجم الدين جعفر بن الحسن بن سعيد، المحقّق الحلّي (ت ٦٧٦هـ)، أخذ منه الكلام والفقه والأصول وسائر العلوم[3].
- الخواجـة نصـير الديـن محمّد بن الحسـن الطـوسيّ (ت ٦٧٢ هــ)، أخذ عنه التعليقات والرياضيّات[4].
- ابن عمّ والدته الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد الحلِّيّ (ت ٦٩٠ هـ) صاحب (الجامع للشرائع)[5].
- الشـيخ كمال الدين ميثم بن عليّ البحرانيّ (ت ٦٧٩هـ)، شـارح نهج البلاغة، روى عنه الحديث، وقرأ عليه العقليّات[6].
- السيّد جمال الدين أحمد بن موسى بن طاووس الحسنيّ (ت ٦٧٣هـ)، صاحب كتاب (البشرى)، أخذ عنه الفقه[7].

---

(١) يُنظر: العلاّمة الحلّـيّ: ١٢٧-١٥٣.

(٢) أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٢.

(٣) تذكرة المتبحّرين في العلماء المتأخّرين: ٢/ ٨٩.

(٤) نهج الحقّ وكشف الصدق: ١٢.

(٥) شعراء الحلّة أو البابليّات: ٢/ ٨٩.

(٦) نهج الحقّ: ١٢.

(٧) بحار الأنوار: ١٠٤/ ٣٧، أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٢.

- السيّد رضيّ الدين عليّ بن موسى بن طاووس الحسنيّ (ت ٦٦٤هـ)، صاحب كتاب (الإقبال) وغيره[١].
- السـيّد غياث الدين عبـد الكريم بن طاووس (ت ٦٩٣هــ) صاحب (فرحة الغريّ)، أخذ وروى عنه[٢].
- الشيخ بهاء الدين عليّ بن عيسى الإربليّ (ت ٦٩٣هـ)، صاحب كتاب (كشف الغمّة)[٣].
- العلّامة أحمد الغريفي الحسينيّ، عالم فاضل فقيه، أخذ عنه الحديث[٤].
- الشيخ حسين بن أبان النحويّ، يروي عنه جميع مرويّاته ومصنَّفاته[٥].

تلاميذه

قـرأ عليـه وروى عنه جمعٌ غفير، حتّى أنّ السـيّد الصدر قال: «إنّـه خرج من عالي مجلس درسه ٥٠٠ مجتهد»[٦]. وذهب الطهراني إلى ما يقارب ذلك الرأي[٧].

وهذه المواضع قد بُحثت من قِبَل أحد الباحثين[٨]، لذا سأقتصر على ذكر أهمّ وأبرز تلاميذه، وهم:

(١) بحار الأنوار: ١٠٤/ ٣٧.
(٢) تبصرة المتعلّمين في إحكام الدين: ٨.
(٣) تبصرة المتعلّمين: ٦، الألفين: ٦.
(٤) شعراء الحلّة أو البابليّات: ٢/ ٨٩.
(٥) نهج الحقّ: ١١.
(٦) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ٢٧٠.
(٧) طبقات الشيعة الحقائق الراهنة في المائة الثامنة: ٥٢، ذكرهم ٤٠٠ مجتهد.
(٨) يُنظر: العلّامة الحلّيّ: ١٥٣ ١٦٩.

- ولـده فخر الدين محمّد المشـهور بـ: (فخر المحقّقـين) (ت ٧٧١ هـ)، قرأ على والده في جلّ العلوم، وروى عنه الحديث[١].
- ابـن أختـه السـيّد عميـد الديـن عبـد المطّلـب الحسـينيّ الأعرجـيّ الحـلّيّ (ت ٧٥٤هـ)[٢].
- ابن أخته السيّد ضياء الدين عبد الله الحسينيّ الأعرجيّ الحلّيّ[٣].
- السيّد النسّابة تاج الدين محمّد بن قاسم بن مُعيّة الحسينيّ الحلّيّ(ت ٧٧٦هـ)[٤].
- الشيخ زين الدين أبو الحسن عليّ بن أحمد المرقديّ[٥].
- محمّد بن عليّ الجرجاني، صاحب كتاب (غاية البادي في شرح المبادي)[٦].
- الشيخ زين الدين أبو الحسن عليّ بن أحمد بن طراد المطار آباديّ (ت ٧٦٢هـ)[٧].
- الشيخ سراج الدين حسن بن محمّد أبي المجد السرابشنويّ[٨].
- علاء الدين أبو الحسن عليّ بن زهرة الحسنيّ الحلّيّ[٩].
- السيّد مهنّا بن سنان الحسينيّ الأعرجيّ، له كتاب (المعجزات)، وهو صاحب كتاب (المسائل المهنائيات)[١٠].

---

(١) الألفين: ٨، شعراء الحلّة أو البابليّات: ٢/ ٨٩.
(٢) شعراء الحلّة أو البابليّات: ٢/ ٨٩.
(٣) أمل الآمل: ٢/ ١٦٤.
(٤) أمل الآمل: ٢/ ٢٩٤.
(٥) أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٢.
(٦) أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٢.
(٧) شعراء الحلّة أو البابليّات: ٢/ ٨٩.
(٨) شعراء الحلّة أو البابليّات: ٢/ ٨٩.
(٩) الألفين: ٨.
(١٠) تبصرة المتعلّمين: ٨، بحار الأنوار: ١٠٤/ ١٤٣.

- السيّد كمال الدين عبد الرزّاق بن أحمد الشيبانيّ، المؤرِّخ المشهور بـ(ابن الفوطيّ)[1].

أقوال قسم من العلماء بحقّ العلَّامة الحلّيّ

أطراه ومدحه وأثنى عليه كلّ من أساتذته وتلاميذه، وذكره بالإجلال والتبجيل كلّ من تأخّر عنه إلى يومنا هذا، وفي الآتي نذكر قسمًا منهم:

- أستاذه نصير الدين الطوسيّ، قال: «عالم، إذا جاهد فاق»[2].
- معاصره الصفديّ، قال: «الإمام العلَّامة ذو الفنون... عالم الشيعة وفقيههم، صاحب التصانيف التي اشتهرت في حياته... وكان يصنِّف وهو راكب... وكان ابن المطهَّر ريّض الأخلاق، مشتهر الذكر، تخرَّج به أقوام كثيرة...وكان إمامًا في الكلام والمعقولات»[3].
- تلميذه محمّد بن عليّ الجرجانيّ، قال: «شيخنا المعظّم، وإمامنا الأعظم، سيّد فضلاء العصر، ورئيس علماء الدهر، المبرَّز في فنَّي المعقول والمنقول... جمال الملّة والدين، سديد الإسلام والمسلمين»[4].
- الشهيد الأوّل، قال: «الشيخ الأجلّ الأعلم، علّامة العلماء في العالَمين، أسوة الفقهاء المحقِّقين، قدوة العلماء المدقِّقين، حجّة الله على الخلق أجمعين، جمال الملّة والحقّ والدين...»[5].

---

(١) تبصرة المتعلّمين: ٨.

(٢) أعيان الشيعة: ٥/ ٣٩٦.

(٣) الوافي بالوفيات: ١٣/ ٨٥.

(٤) أعيان الشيعة ٥/ ٣٩٧.

(٥) بحار الأنوار: ١٠٧/ ٨٨.

- التغري بردي، قال: «كان عالمًا بالمعقولات، وكان رضيّ الخلق، حليمًا»[1].
- ابن حجر العسقلانيّ، قال: «عالم الشيعة وإمامهم ومصنّفهم، وكان آية في الذكاء»[2].
- الشهيد الثاني، قال: «شيخ الإسلام، ومفتي فِرَق الأنام، الفارق بالحقّ للحقّ، جمال الإسلام والمسلمين، ولسان الحكماء والفقهاء والمتكلّمين، جمال الدين»[3].

كما ذكره السيّد الصدر[4]، وكحالة[5]، والزركليّ[6]، والقمّيّ في كناه[7]، وغيرهم من أصحاب كتب السير والتراجم.

مؤلَّفاته

للعلَّامة الحلِّيّ مؤلَّفات كثيرة في شتّى صنوف العلم، حتّى إنّا نستطيع القول: إنّه لم يَدَع علمًا إلَّا ألّف فيه، ولا تكاد تخلو مكتبة من كتبه القيّمة، فقد كان له في كلّ قِدْر مغرفة، وقيل: إنّه وُزِّع تصنُيفه على أيّام عمره من ولادته إلى موته فكان قِسط كلّ يوم كرّاسًا، وإنّ هذا هو العجب العجاب، الذي لا شكّ فيه ولا ارتياب، ونُقل أنّ للعلَّامة

(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ٩/ ٢٦٧.
(٢) لسان الميزان: ٢/ ٣١٧.
(٣) بحار الأنوار: ١٠٥/ ١٤١.
(٤) تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ٢٧٠ و٣١٣.
(٥) معجم المؤلّفين: ٣/ ٣٠٣.
(٦) الأعلام: ٢/ ٢٢٧.
(٧) الكنى والألقاب: ٢/ ٤٣٧.

نحوًا من ألف مصنَّف[١]، وذكر صاحب كتاب (النقد) أنّ له أزيد من سبعين كتابًا[٢]، وقد عَدّ له أحدُ الباحثين أكثر من مائة مصنَّف[٣]، وها أنا أكتفي بالإشارة إلى أهمّها وأبرزها، وهي:

- آداب البحث[٤].
- الأيمان المفيدة في تحصيل العقيدة[٥].
- أجوبة المسائل المهنائيَّة[٦].
- الأدعية الفاخرة المنقولة عن الأئمّة الطاهرة[٧].
- الأربعون مسألة في أصول الدين[٨].
- إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان[٩].
- الأسرار الخفيّة في العلوم العقليّة[١٠].
- الألفين الفارق بين الحقّ والمين[١١].

---

(١) منتهى المقال: ٢/ ٤٧٧-٤٧٨.
(٢) التفريشّي: ٢/ ٧٠.
(٣) يُنظر: العلّامة الحلّيّ: ٢١٢-٢٥٤.
(٤) أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٥، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١/ ١٣.
(٥) خلاصة الأقوال: ١١١، أعيان الشيعة ٥/ ٤٠٤، الذريعة: ١/ ٦٣.
(٦) أمل الآمل: ٢/ ٨٥، بحار الأنوار: ١٠٤/ ١٤٣.
(٧) خلاصة الأقوال: ١١١، بحار الأنوار: ١٠٤/ ٥٣، روضات الجنّات: ٢/ ٢٧٢.
(٨) أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٥، الذريعة: ١/ ٤٣٥ و٤٣٦.
(٩) أمل الآمل: ٢/ ٨٤، بحار الأنوار: ١٠٤/ ٥٢، تأسيس الشيعة: ٣٩٩.
(١٠) روضات الجنان: ٢/ ٢٧٢، أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٥، الذريعة: ٢/ ٤٥.
(١١) خلاصة الأقوال: ١١٣، أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٥، الذريعة: ٢/ ٢٩٨.

- أنوار الملكوت في شرح الياقوت[1].
- الباب الحادي عشر[2].
- الدرّ المكنون في شرح القانون[3].
- كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين[4].
- المطالب العليّة في علم العربيّة[5].
- منتهى المطلب في تحقيق المذهب[6].
- نور المشرق في علم المنطق[7].
- نهج الإيمان في تفسير القرآن[8].
- منهاج الكرامة في إثبات الإمامة[9].
- نهج المسترشدين في أُصول الدين[10].
- النهج الوضّاح في الأحاديث الصحاح[11].

(١) أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٥، روضات الجنّات: ٢/ ٢٧٢، الذريعة: ٢/ ٤٤٤.

(٢) أمل الآمل: ٢/ ٨٥، أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٥، الذريعة: ٣/ ٥.

(٣) خلاصة الأقوال: ١١١، بحار الأنوار: ١٠٤/ ٥٧، أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٥.

(٤) أمل الآمل: ٢/ ٨٥، روضات الجنّات: ٢/ ٢٧٤، أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٦.

(٥) خلاصة الأقوال: ١١٢، بحار الأنوار: ١٠٤/ ٥٧، ١٤٨، الذريعة: ٢١/ ١٤٠.

(٦) الذريعة: ٦/ ٢٢٢.

(٧) الذريعة: ٢٤/ ٣٧٦.

(٨) خلاصة الأقوال: ١١٠، أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٧، الذريعة: ١٤/ ١٦١.

(٩) الذريعة: ٢/ ٢٨٣.

(١٠) أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٤، الذريعة: ١/ ٥١٥.

(١١) أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٦، الذريعة: ٢٤/ ٤٢٧.

وفاته

اتَّفق قسم من المصادر على أنّ وفاته كانت في سنة ٧٢٦هـ[١]، وتردّد الصفديّ وابن حجر بوفاته بين سنتي ٧٢٥هـ و٧٢٦هـ[٢]، وذكر التستريّ أنّه تُوفّي سنة ٧٢٠هـ[٣]، وذكر ابن حجر أنّ وفاته في شهر محرَّم سنة ٧٢٦هـ أو في أواخر سنة ٧٢٥هـ[٤]. وقد أجمع المؤرِّخون على أنّه تُوفّي في شهر محرَّم[٥]، أمّا عن يوم وفاته فقد ذهب التفرشيّ[٦] إلى أنّه في الحادي عشر من محرَّم، وعَضَد رأيه هذا المامقانيّ[٧] والميرزا الأستر آباديّ[٨]، والسيّد الصدر[٩]، وهناك من يرى أنّه تُوفّي في ٢١ من المحرّم[١٠]، أو في ٢٠ منه[١١]، ودُفِن في المشهد الغرويّ على ساكنه الصلاة والسّلام[١٢].

(١) يُنظر: مرآة الجنان: ٢٧٦، البداية والنهاية: ١٤/ ١٢٥، الدرر الكامنة: ٢/ ٧٢، مصفى المقال: ١٣١- ١٣٢.

(٢) يُنظر: الوافي بالوفيات: ١٣/ ٨٥، الدرر الكامنة: ٢/ ٧٢.

(٣) مجالس المؤمنين: ١/ ٧٤.

(٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٢/ ٧٢.

(٥) يُنظر: مرآة الجنان: ٢٧٦، البداية والنهاية: ١٤/ ١٢٥، الدرر الكامنة: ٢/ ٧٢ وغيرها.

(٦) نقد الرجال: ٢/ ٧٠.

(٧) يُنظر: تنقيح المقال: ٠/ ٣١٥.

(٨) يُنظر: منهج المقال: ١٠٩.

(٩) يُنظر: تأسيس الشيعة: ٣٩٩.

(١٠) روضات الجنّات: ٢/ ٢٨٢.

(١١) البداية والنهاية: ١٤/ ١٢٥.

(١٢) نقد الرجال: ٢/ ٧٠، منتهى المقال: ٢/ ٤٧٥.

المبحث الثاني

موارد (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال)

من خلال الاطّلاع الدقيق المستوعب لمضمون الكتاب رأيتُ أنّ العلَّامة كان قد اعتمد كثيرًا من المصادر في توثيق معلوماته حول من تناولهم من الرواة مدحًا أو قدحًا، وقد أشار صراحة إلى أغلب هذه المصادر في متن الكتاب[1]، وبقيَت بعض المصادر غير معروفة بسبب عدم ذكرها، كقوله: «ذكرَ أصحابنا»[2].

وبعد مقابلة النصوص الواردة مع قِسم من المصادر التي اعتمدها وجدنا أنّ هناك كثيرًا من المعلومات كانت موجودة في هذه المصادر، إلَّا أنّ العلَّامة لم يُشِر إليها صراحة في مواضع معيَّنة، ويصرِّح بها في مواضع أخرى، كما ذكرنا أعلاه.

كما أنّ هناك تفاوتًا من حيث عدد مرّات استعمال المصدر من قِبَل العلّامة، فنلاحظ أنّ هناك مصدرًا قد اعتمده أكثر من مائتي مرّة[3]، وهناك مصدر اعتمده مرّة واحدة[4] أو مرّتين[5].

(١) خلاصة الأقوال: ٥١، ٥٢، ٥٥، ٢٥٣، ٣٣٤، ٤٣٠، ٤٣٢... إلخ.

(٢) خلاصة الأقوال: ١٧٢، ٢٠٢، ٢٣٣، ٢٣٨، ٣٨٤، ٣٩٧، ٤٢٤.

(٣) اعتمد تقريبًا على رجال الكشيّ ٢٨٠ مرّة، ورجال النجاشيّ ١١٦ مرّة، وابن الغضائريّ ١٢٠ مرّة، وغيرهم.

(٤) اعتمد على الجاحظ مرّة واحدة. يُنظر: خلاصة الأقوال: ١٣٢، وعلى الشريف المرتضى مرّةً واحدة. يُنظر: خلاصة الأقوال: ٤٢٤.

(٥) اعتمد على سعد بن عبد الله مرّتين. ينظر خلاصة الأقوال: ١١٣ و٤٢٣.

ولا بدَّ لنا من أن نتعرّض لهذه الموارد، مراعين التسلسل الهجائيّ في مَن ترجَم لهم في الخلاصة، وفي مَن لم يُترجِم لهم، نذكرهم حسب سبق ورودهم في الكتاب.

١. ابن عبدون[1]: «أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزّاز- بالزاي قبل الألف وبعده- أبو عبد الله. قال النجاشي: كان شيخنا المعروف بابن عبدون. قال الشيخ الطوسيّ رحمه الله: أحمد بن عبدون، ويُعرف بابن الحاشر»[2].

واعتمده العلَّامة الحلّيّ[3].

٢. النجاشيّ[4]: «أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس بن محمّد بن عبد الله بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الله النجاشيّ، الذي ولي الأهواز وكتب إلى أبي عبد الله عليه السلام يسأله، وكتب إليه رسالة عبد الله بن النجاشيّ المعروفة، وكان أحمد يكنّى أبا العبّاس رحمه الله، ثقة مُعتمد عليه عندي، له (كتاب الرجال)، نقلنا منه في كتابنا هذا وغيره أشياء كثيرة، وله كتب أُخر ذكرناها في الكتاب الكبير، وتوفّي أبو العبّاس أحمد رحمه الله بمطير آباد في جمادى الأولى سنة خمسين وأربعمائة، وكان مولده في صفر سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة»[5].

واستعمل العلَّامة هذا المصدر بكثرة[6].

---

(١) أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزّاز، أبو عبد الله شيخنا المعروف بابن عبدون، له كتب، منها: (كتاب التاريخ)، (كتاب التفسير)... كان قويًّا في الأدب. يُنظر: رجال النجاشيّ: ٨٧.

(٢) خلاصة الأقوال: ٧١-٧٢. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٨٧، رجال ابن داود: ٣٩.

(٣) خلاصة الأقوال: ٢٤٦ و٣٦٥.

(٤) أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس بن محمّد بن عبد الله بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الله بن النجاشيّ... له كتاب (الجمعة وما ورد فيه من الأعمال)، وكتاب (الكوفة وما فيها من الآثار والفضائل)... يُنظر: رجال النجاشيّ: ١٠١.

(٥) خلاصة الأقوال: ٧٢-٧٣. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ١٠١، رجال ابن داود: ٤٠.

(٦) يُنظر: خلاصة الأقوال: ٥٠، ٥١، ٥٤، ٦٠، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٨٣، ٨٩، ٩٤، ١٠١، وغير ذلك=

٣. البرقيّ[١]: «أحمد بن محمّد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمّد ابن عليّ البرقيّ، منسوب إلى برقة قمّ، أبو جعفر، كوفيّ، ثقة، غير أنّه كثير الرواية عن الضعفاء، واعتمد المراسيل. قال ابن الغضائريّ: طعن عليه القمّيون، وليس الطعن فيه، وإنّما الطعن فيمن يروي عنه، فإنّه كان لا يُبالي عمّن يأخذ، على طريقة أهل الأخبار، وكان أحمد بن محمّد بن عيسى أبعده عن قمّ، ثمّ أعاده إليها واعتذر إليه.

وقال: وجدت كتابًا فيه وساطة بين أحمد ابن محمّد بن عيسى وأحمد بن محمّد بن خالد، ولمّا توفّي مشى أحمد ابن محمّد بن عيسى في جنازته حافيًا حاسرًا ليبرئ نفسه ممّا قذفه به، وعندي أنّ روايته مقبولة»[٢].

وقد اعتمده في خلاصته[٣].

٤. ابن عقدة[٤]: «أحمد بن محمّد بن سعيد بن عبد الرحمن بن زياد بن عبد الله

=من الموارد الكثيرة.

(١) أحمد بن محمّد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمّد بن عليّ البرقيّ، أبو جعفر، أصله كوفيّ... وكان جدّه محمّد بن عليّ حبسه يوسف بن عمر بعد قتل زيد عليه السلام ثمّ قتله، وكان خالد صغير السنّ، فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى برق روذ، وكان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء، واعتمد المراسيل... توفّي سنة أربع وسبعين ومائتين، وقال... مات سنة أخرى سنة ثمانين ومائتين. رجال النجاشيّ: ٧٦-٧٧.

(٢) خلاصة الأقوال: ٦٣. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٧٦-٧٧، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٦٢-٦٤، رجال ابن داود: ٤٣.

(٣) خلاصة الأقوال: ١٤٢، ١٥٤، ٢٢٨، ٣٠٦، ٣١٠، ٣١٤، ٣٧٩، ٣٩٠، ٤١٠.

(٤) «أحمد بن محمّد بن سعد بن عبد الرحمن بن زياد بن عبد الله بن زياد بن عجلان مولى عبد الرحمن بن سعيد بن قيس السبيعي الهمدانيّ... كان كوفيًّا زيديًّا جاروديًّا على ذلك حتّى مات.. له كتب، منها: (كتاب التاريخ)... و(كتاب السنن)... ومات أبو العبّاس بالكوفة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة». رجال النجاشيّ: ٩٤-٩٥. ويُنظر: فهرست الشيخ الطوسيّ: ٧٣-٧٤.

ابن زياد بن عجلان مولى عبد الرحمن بن سعيد بن قيس السبيعيّ الحمدانيّ الكوفيّ، المعروف بابن عقدة، يكنّى أبا العبّاس، جليل القدر عظيم المنزلة، وكان زيديًّا جاروديًّا وعلى ذلك مات، وإنّما ذكرناه من جملة أصحابنا لكثرة رواياته عنهم، وخلطته بهم، وتصنيفه لهم، روى جميع كتب أصحابنا، وصنّف لهم، وذكر أصولهم وكان حفظة. وقال الشيخ رحمه الله: سمعت جماعة يحكون عنه أنّه قال: أحفظ مائة وعشرين ألف حديث بأسانيدها، وأُذاكر في ثلاثمائة ألف حديث، له كتب ذكرناها في كتابنا الكبير، منها كتاب أسماء الرجال الذين رووا عن الصادق عليه السلام أربعة آلاف رجل، وأخرج فيه لكلّ رجل الحديث الذي رواه، مات بالكوفة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة»[1].

وقد اعتمد العلّامةُ كتابَه المذكور[2].

٥. ابن نوح[3]: «أحمد بن محمّد بن نوح، يكنّى أبا العبّاس السيرافي، سكن البصرة، واسع الرواية، ثقة في روايته، غير أنّه حُكي عنه مذاهب فاسدة في الأصول، مثل القول بالرؤية وغيرها[4].

كما ذكره العلّامة في ترجمة أخرى بقوله: «أحمد بن عليّ بن العبّاس بن نوح

(١) خلاصة الأقوال: ٣٢١. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٩٤-٩٥، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٧٣-٧٤، رجال ابن داود: ٢٣٠.

(٢) خلاصة الأقوال: ٥٤، ٨١، ٩٣، ٩٤، ١١٦، ١١٨، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، وغير ذلك.

(٣) «أحمد بن عليّ بن العبّاس بن نوح السيرافي نزيل البصرة، كان ثقة في حديثه، متقنًا لما يرويه، فقيهًا بصيرًا بالحديث والرواية، وهو أستاذنا وشيخنا ومَن استفدنا منه، وله كتب كثيرة منها: كتاب (القاضي بين الحديثين المختلفين)، كتاب (التعقيب والتعفير)...». رجال النجاشيّ: ٨٦-٨٧. ويُنظر فهرست الشيخ الطوسيّ: ٨٤.

(٤) خلاصة الأقوال: ٦٨.

السيرافي، نزيل البصرة، كان ثقة في حديثه، متقنًا لما يرويه، فقيهًا، بصيرًا بالحديث والرواية. قال النجاشي: هو أستاذنا وشيخنا ومَن استفدنا منه»[1].

وبعد مراجعة كتب الرجال تبيّن أنّهما واحد، وقد اعتمده في خلاصته[2].

٦. ابن فضّال[3]: «الحسن بن علّي بن فضّال التيملي بن ربيعة بن بكر، مولى بني تيم بن ثعلبة، يكنّى أبا محمّد، روى عن الرضا عليه السلام وكان خصّيصًا به، وكان جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهدًا ورعًا، ثقة في رواياته.

روى الكشّي... عن محمّد بن عبد الله بن زرارة بن أعين، قال: كنّا في جنازة الحسن بن عليّ بن فضّال فالتفت إليّ وإلى محمّد بن الهيثم التميمي فقال لنا: ألا أبشّركما؟ فقلنا له: وما ذاك؟ قال: حضرت الحسن بن عليّ بن فضّال قبل وفاته وهو في تلك الغمرات، وعنده محمّد بن الحسن بن جهم، فسمعته يقول له: يا أبا محمّد تشهّد، فتشهّد الحسن، فعبر عبد الله وصار إلى أبي الحسن عليه السلام، فقال له محمّد بن الحسن: وأين عبد الله؟ فسكت، ثمّ عاد الثانية، فقال له: تشهّد، فتشهّد، وصار إلى أبي الحسن عليه السلام، فقال له محمّد: فأين عبد الله؟ فقال له الحسن بن عليّ: لقد نظرنا في الكتب فلم نجد لعبد الله شيئًا، وكان الحسن بن عليّ بن فضّال فطحيًّا يقول بعبد الله بن جعفر قبل أبي الحسن عليه السلام فَرجع.

---

(١) خلاصة الأقوال: ٧١. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٨٦-٨٧، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٨٤، رجال ابن داود: ٢٣٠.

(٢) خلاصة الأقوال: ١٢٨، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٨، ١٥٩، ٢٥٧، ٣٤٦، ٣٧٥، ٤٣١.

(٣) «الحسن بن علّي بن فضّال، كوفي، يكنّى أبا محمّد، ابن محمّد بن أيمن، مولى تيم الله... وكان الحسن عمره كلّه فطحيًّا مشهورًا بذلك حتّى حضره الموت فمات وقال بالحقّ رضي الله عنه... مات الحسن سنة أربع وعشرين ومائتين». رجال النجاشيّ: ٣٤-٣٦. وينظر فهرست الشيخ الطوسيّ: ٩٧-٩٨.

قال الفضل بن شاذان: كنت في قطيعة الربيع في مسجد الربيع أقرأ على مقرئ... فرأيت قومًا يتناجون، فقال أحدهم: رجل في الجبل يقال له: ابن فضّال، أعبد من رأينا وسمعنا به، قال: فإنّه ليخرج إلى الصحراء فيسجد السجدة، فيجيء الطير فيقع عليه، فما نظنّ إلّا أنّه ثوب أو خرقة، وإنّ الوحش لترعى حوله فما تنفر منه؛ لما قد آنست به، وإنّ عسكر الصعاليك ليجيؤون يريدون الغارة أو قتال قوم، فإذا رأوا شخصه طاروا في الدنيا.

قال أبو محمّد: فظننت أنّ هذا الرجل كان في الزمان الأوّل، فبينما أنا بعد ذلك بيسير قاعد في قطيعة الربيع مع أبي رحمه الله إذ جاء شيخ حلو الوجه، حسن الشمائل، عليه قميص برسي ورداء برسي في رجليه نعل محضر فسلّم على أبي، فقام إليه فرحّب به وبجّله، فلمّا أن مضى يريد ابن أبي عمير قلت: من هذا الشيخ؟ قال: هذا الحسن بن عليّ بن فضّال، قلت: هذا ذاك العابد الفاضل؟ قال:هو ذاك، قلت: أليس هو ذلك بالجبل؟ قال: هو ذاك كان يكون في الجبل، قال: ما أقلّ عقلك من غلام! فأخبرته بما سمعته من القوم، قال: هو ذاك، فكان بعد ذلك يختلف إلى أبي، وكان مصلّاه في الكوفة بالجامع عند الإسطوانة السابعة، ويقال لها: إسطوانة إبراهيم الخليل عليه السلام، مات سنة أربع وعشرين ومائتين[١].

وكان العلّامة الحلّي قد اعتمده[٢].

(١) خلاصة الأقوال: ٩٨- ٩٩. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٣٤-٣٦، رجال الكشّي: ٥٦٥، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٩٧-٩٨، رجال ابن داود: ٧٦، التحرير الطاووسيّ المستخرج من كتاب حلّ الإشكال في معرفة الرجال: ٧٢-٧٦.

(٢) خلاصة الأقوال: ١٤١، ١٤٨، ٢١٧، ٢٣٨، ٣٦٢، ٢٧٩.

٧. حمدويه بن نصير[١]: «حمدوية بن نصير بن شاهي -بالشين المعجمة-، سمع يعقوب بن يزيد، روى عن العيّاشي، يكنّى أبا الحسن، عديم النظير في زمانه، كثير العلم والفقه والرواية، ثقة، حسن المذهب»[٢].

اعتمده العلّامة[٣].

٨. سعد بن عبد الله[٤]: «سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي، يكنّى أبا القاسم، جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة، شيخ هذه الطائفة وفقيهها و وجهها، ولقي مولانا أبا محمّد العسكري عليه السلام.

قال النجاشي: ورأيت بعض أصحابنا يضعّفون لقاءه لأبي محمّد عليه السلام، ويقولون: هذه حكاية موضوعة عليه، والله أعلم.

توفّي سعد رحمه الله سنة إحدى وثلاثمائة، وقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين، وقيل: مات رحمه الله يوم الأربعاء لسبع وعشرين من شوّال سنة ثلاثمائة في ولاية رستمدار»[٥].

اعتمده العلّامة الحلّيّ[٦].

(١) «حمدويه- بفتح الحاء والدال المهملتين-... بن نصير- بالفتح- بن شاهي- بالمعجمة- أبو الحسن (لم) (جخ) أوحد زمانه، لا نظير له». رجال ابن داود: ٨٥.
(٢) خلاصة الأقوال: ١٣٣. يُنظر: رجال ابن داود: ٨٥.
(٣) خلاصة الأقوال: ٤٠٦، ٤٢٢، ٤٢٣.
(٤) «سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّيّ، أبو القاسم، شيخ هذه الطائفة وفقيهها ووجهها، كان سمع من حديث العامّة شيئًا كثيرًا...وصنّف سعد كتبًا كثيرة... (كتاب الوضوء)، (كتاب الصلاة)، (كتاب الزكاة)... توفّي سعد سنة إحدى وثلاثمائة، وقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين». رجال النجاشيّ: ١٧٧-١٧٨.
(٥) خلاصة الأقوال: ١٥٦. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ١٧٧-١٧٨، رجال ابن داود: ١٠٢.
(٦) خلاصة الأقوال: ٣١٣، ٤٣٣.

٩. العقيقيّ(١): «علـيّ بن أحمد العلويّ العقيقيّ، بالقـاف بعد العين المهملة وبعد الياء المنقطة تحتها نقطتين.

قال الشيـخ الطـوسيّ رحمه الله: أخبرنا أحمد بـن عبدون، عن الشريـف أبي محمّد الحسـن بـن محمّد بن يحيى، عـن عليّ بن أحمـد العقيقيّ، قال ابـن عبدون: في أحاديث العقيقيّ مناكير»(٢).

اعتمده العلّامة(٣).

١٠. المرتضى(٤): «عليّ بن الحسـين بن موسـى بن محمّد بن موسـى بـن إبراهيم بن موسـى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسـين بن عـليّ بن أبي طالب عليه السلام، أبو القاسـم، المرتـضى ذو المجدين علم الهدى رضي الله عنه، متوحِّـد في علوم كثيرة، مُجمَع على فضله، مقـدَّم في العلوم، مثل علم الكلام والفقـه والمنطق وأصول الفقه والأدب، مـن النحو والشـعر واللغة، وغير ذلك، وله ديوان شـعر يزيد على عشرين ألف بيت.

وتوفي رحمه الله تعالى في شهر ربيع الأوّل سنة ستٍّ وثلاثين وأربعمائة، وكان مولده

---

(١) «علـيّ بن أحمد العلـويّ العقيقيّ، لـه كتب، منها: (كتـاب المدينة)، (كتاب المسـجد)، (كتاب الرجال)... وفي أحاديث العقيقيّ مناكير...» فهرست الشيخ الطوسيّ: ١٦٢.

(٢) خلاصة الأقوال: ٣٦٥. ويُنظر: فهرست الشيخ الطوسيّ: ١٦٢، رجال ابن داود: ٢٦٠.

(٣) خلاصة الأقوال: ١٠٣، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٩، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٩٧، ٢٠٤، ٢٠٦.

(٤) «عليّ بن الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ ابن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام، أبو القاسم، المرتضى، حاز من العلوم ما لم يدانه فيه أحد في زمانه... وكان متكلّمًا شـاعرًا أديبًا، عظيـم المنزلة في العلم... مات رضي الله عنه لخمس بقين من شـهر ربيع الأوّل سنة سـتٍّ وثلاثين وأربع مائة...»، رجال النجاشيّ: ٢٧٠-٢٧١. ويُنظر فهرست الشيخ الطوسيّ: ١٦٤-١٦٥.

في رجب سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، ويوم توفّي كان عمره ثمانين سنة وثمانية أشهر وأيّامًا، نضّر الله وجهه، وصلّى عليه ابنه في داره، ودُفن فيها، وتولّى غسله أحمد بن العبّاس النجاشيّ ومعه الشريف أبو يعلى محمّد بن الحسن الجعفريّ وسلّار بن عبد العزيز الديلميّ.

وله مصنّفات كثيرة، ذكرناها في كتابنا الكبير، وبكتبه استفادت الإماميَّة منذ زمنه رحمه الله إلى زماننا هذا وهو سنة ثلاثة وتسعين وستُّمائة، وهو ركنهم ومعلِّمهم، قدّس الله روحه، وجزاه عن أجداده خيرًا»[1].

وقد اعتمده العلَّامة في خلاصته[2].

١١. ابن قتيبة[3]: «عليّ بن محمّد بن قتيبة، ويعرف بالقتيبيّ النيسابوريّ، أبو الحسن، تلميذ الفضل بن شاذان، فاضل، عليه اعتمد أبو عمرو الكشّي في كتاب الرجال»[4].

واعتمد عليه العلَّامة[5].

١٢. الفضل بن شاذان[6]: «الفضل بن شاذان -بالشين المعجمة والذال المعجمة

(١) خلاصة الأقوال: ١٧٩. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٢٧٠-٢٧١، فهرست الشيخ الطوسيّ: ١٦٤-١٦٥، رجال ابن داود: ١٣٦-١٣٧.

(٢) خلاصة الأقوال: ٤٢٤.

(٣) «عليّ بن محمّد بن قتيبة النيشابوريّ، عليه اعتمد أبو عمرو الكشّي في كتاب الرجال، صاحبُ الفضل بن شاذان وراوية كتبه، له كتب، منها: كتاب يشتمل على ذكر مجالس الفضل مع أهل الخلاف ومسائل أهل البلدان»، رجال النجاشيّ: ٢٥٩.

(٤) خلاصة الأقوال: ١٧٧. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٢٥٩، رجال ابن داود: ١٤١.

(٥) خلاصة الأقوال: ٣٩٩.

(٦) «الفضل بن شاذان بن الخليل، أبو محمّد الأزديّ النيشابوريّ، وكان ثقة، أحد أصحابنا الفقهاء=

والنون- بن الخليل -بالخاء المعجمة-، أبو محمّد الأزديّ النيسابوريّ، كان أبوه من أصحاب يونس، وروى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، وقيل: عن الرضا عليه السلام أيضًا، وكان ثقة جليلًا، فقيهًا متكلّمًا، له عظم شأن في هذه الطائفة. قيل: إنّه صنّف مائة وثمانين كتابًا، وترحّم عليه أبو محمّد عليه السلام مرّتين، ورُوي: ثلاثًا ولاء، ونقل الكشّيّ عن الأئمّة عليهم السلام مدحه، ثمّ ذكر ما ينافيه، وقد أجبنا عنه في كتابنا الكبير، وهذا الشيخ أجلّ من أن يُغمَز عليه، فإنّه رئيس طائفتنا رضي الله عنه»[1].

اعتمده العلّامة الحلّيّ[2].

١٣. ابن الوليد[3]: «محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، أبو جعفر، شيخ القمّيّين وفقيههم ومتقدّمهم ووجهم، ويقال: إنّه نزل قمّ وما كان أصله منها، ثقة ثقة، عين، مسكون إليه، جليل القدر، عظيم المنزلة، عارف بالرجال، موثوق به، يروي عن الصفّار وسعد، وروى عنه التلعكبريّ، وذكر أنّه لم يلقه، بل وردت عليه إجازته على يد صاحبه جعفر ابن الحسن المؤمن بجميع رواياته»[4].

=والمتكلّمين... وذكر الكنجيّ أنّه صنّف مائة وثمانين كتابًا... منها... (كتاب الوعيد)، (كتاب الردّ على أهل التعطيل)، (كتاب الاستطاعة)»، رجال النجاشيّ: ٣٠٦-٣٠٧.

(١) خلاصة الأقوال: ٢٢٩. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٣٠٦-٣٠٧، فهرست الشيخ الطوسيّ: ١٧٩-١٩٩، رجال ابن داود: ١٥١، التحرير الطاوسيّ: ٢١٤-٢١٨.

(٢) خلاصة الأقوال: ٨٢، ٩٤، ٩٨، ١٤٨، ١٥٧، ٢٢٦، ٢٣٧، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٣، ٣١٣، وغيرها.

(٣) «محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، أبو جعفر، شيخ القمّيّين وفقيههم، ومتقدّمهم ووجههم، ويقال: إنّه نزيل قمّ، وما كان أصله منها، ثقةٌ ثقة، عين، مسكون إليه، له كتب، منها: (كتاب تفسير القرآن)، و(كتاب الجامع)... مات سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة»، رجال النجاشيّ: ٣٨٣. ويُنظر: فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢٣٧.

(٤) خلاصة الأقوال: ٢٤٧-٢٤٨. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٣٨٣، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢٣٧، ٢٢٦، رجال ابن داود: ١٦٨.

وأشار العلَّامة إلى اعتماده عليه[1].

١٤. الطوسيّ[2]: «محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسيّ، أبو جعفر، شيخ الإماميَّة قدّس الله روحه، رئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقة عين، صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب، وجميع الفضائل تُنسب إليه، صنّف في كلّ فنون الإسلام، وهو المهذِّب للعقائد في الأصول والفروع، والجامع لكمالات النفس في العلم والعمل، وكان تلميذ الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان.

وُلد قدّس الله روحه في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وقدم العراق في شهور سنة ثمان وأربعمائة، وتوفي رضي الله عنه ليلة الإثنين الثاني والعشرين من المحرّم سنة ستّين وأربعمائة بالمشهد المقدّس الغرويّ، على ساكنه السلام ودفن بداره»[3].

وتعرف اليوم بجامع الطوسيّ، وسمّيت بـ(العَلَمين) بعد دفن بحر العلوم الكبير فيها.

اعتمد العلَّامة الحلِّيّ على عدّة كتب للطّوسيّ، منها: الرجال[4]، الفهرست[5]،

---

(١) خلاصة الأقوال: ٢٦٤، ٤٠١.

(٢) «محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسّي، أبو جعفر، جليل في أصحابنا، ثقة، عين، من تلامذة شيخنا أبي عبد الله، له كتب، منها: كتاب (تهذيب الأحكام)، وهو كتاب كبير، وكتاب (الاستبصار)، وكتاب (النهاية)، وكتاب الرجال من روى عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الأئمّة عليهم السلام، وكتاب (فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنِّفين)...»، رجال النجاشيّ: ٤٠٣. ويُنظر: فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢٤٠-٢٤١.

(٣) خلاصة الأقوال: ٢٤٩. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٤٠٣، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢٤٠-٢٤٢، رجال ابن داود: ١٦٩.

(٤) خلاصة الأقوال: ٤٨، ٦٢، ٧٢، ٣١٤.

(٥) خلاصة الأقوال: ٤٩، ٥٠، ١٤٤، ٣١٣، ٣١٤.

الغيبة[1]، الاستبصار والتهذيب، إلّا أنّ الكتابين الأخيرين لم يُشر إليهما صراحة في متن الكتاب، كما أنّ العلّامة لم يذكر كتب الشيخ الطوسيّ: (الرجال، الفهرست، الغيبة) كلّما اعتمدها، بل يكتفي بالإشارة إلى شخص الشيخ الطوسيّ[2].

١٥ . ابن بابويه[3]: «محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ، أبو جعفر، نزيل الريّ، شيخنا وفقيهنا، ووجه الطائفة بخراسان، ورد بغداد سنة خمسٍ وخمسين وثلاثمائة، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حَدَث السنّ، كان جليلًا، حافظًا للأحاديث، بصيرًا بالرجال، ناقدًا للأخبار، لم يُرَ في القمّيّين مثله في حفظه وكثرة علمه، له نحو ثلاثمائة مصنَّف، ذكرنا أكثرها في كتابنا الكبير، مات رضي الله عنه بالريّ سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة»[4].

وقد أشار العلّامة صراحة إلى اعتماده كتاب (من لا يحضره الفقيه)[5] وغيرها من كتبه[6]، كما أنّ العلّامة ترجم لوالد ابن بابويه[7].

(١) خلاصة الأقوال: ٢٤٢، ٤٠٥، ٤٠٩.

(٢) خلاصة الأقوال: ٥٣، ٥٥، ٨٤، ١٠١، ١٣٤، ١٤٢، ١٧٠، ١٧٧، ١٧٩، ١٩٣، وغير ذلك من الموارد الكثيرة.

(٣) «محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ، أبو جعفر، نزيل الريّ، شيخنا وفقيهنا، ووجه الطائفة بخراسان، وكان ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حَدَث السنّ، وله كتب كثيرة، منها: كتاب (التوحيد)، وكتاب (النبوّة)... مات رضي الله عنه بالريّ سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة». رجال النجاشيّ: ٣٨٩-٣٩٢. ويُنظر: الفهرست: ٢٣٧-٢٣٨.

(٤) خلاصة الأقوال: ٢٤٨. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٣٨٩-٣٩٢، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢٣٧-٢٣٨، رجال ابن داود: ١٧٩.

(٥) خلاصة الأقوال: ٤٨.

(٦) خلاصة الأقوال: ١٠٢، ١٢٩، ١٤١، ١٨٢، ١٨٥، ٢١٥، ٢٢٦، ٢٥١، وغيرها.

(٧) خلاصة الأقوال: ١٧٨.

١٦. الكشّي[١]: «محمّد بن عمر- بضمّ العين- بن عبد العزيز الكشّي، يكنّى أبا عَمرو- بفتح العين-، بصير بالأخبار وبالرجال، حسن الاعتقاد، وكان ثقةً عينًا، روى عن الضعفاء، وصحب العيّاشيّ وأخذ منه وتخرّج عليه، له كتاب (الرجال) كثير العلم، إلّا أنّ فيه أغلاطًا كثيرة»[٢].

وقد أسهب العلّامة في النقل عنه في الخلاصة[٣].

١٧. المفيد[٤]: «محمّد بن محمّد بن النعمان، يكنّى أبا عبد الله، يلقّب بالمفيد، وله حكاية في سبب تسميته بالمفيد، ذكرناها في كتابنا الكبير، ويُعرف بـ(ابن المعلّم)، من أجلّ مشايخ الشيعة، ورئيسهم وأستاذهم، وكلّ من تأخّر عنه استفاد منه، وفضله أشهر من أن يوصف في الفقه والكلام والرواية، أوثق أهل زمانه وأعلمهم، انتهت رئاسة الإماميَّة في وقته إليه، وكان حسن الخاطر،

(١) «محمّد بن عمر بن عبد العزيز الكشّيّ، أبو عمرو، كان ثقة عينًا، وروى عن الضعفاء كثيرًا، وصحب العيّاشيّ وأخذ عنه، وتخرّج عليه وفي داره التي كانت مرتعًا للشيعة وأهل العلم، له كتاب (الرجال) كثير العلم، وفيه أغلاط كثيرة». رجال النجاشيّ: ٣٧٢. ويُنظر: فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢١٧.

(٢) خلاصة الأقوال: ٢٤٧. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٣٧٢، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢١٧، رجال ابن داود: ١٨٠.

(٣) خلاصة الأقوال: ٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٧، ٦٢، ٦٨، ٦٩، ٧٤، ٧٦، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٢، ١٠٣، وغير ذلك من الموارد الكثيرة المتعدِّدة.

(٤) «محمّد بن محمّد بن النعمان بن عبد السلام بن جابر بن النعمان بن سعيد بن جبير بن وهيب ابن هلال... شيخنا وأستاذنا ﵁، فضله أشهر من أن يوصف في الفقه والكلام والرواية والثقة والعلم، له كتب: (الرسالة المقنعة)، (الأركان في دعائم الإيمان)... مات ﵀ ليلة الجمعة لثلاث ليالٍ خلون من شهر رمضان سنة ثلاث عشرة وأربع مائة، وكان مولده يوم الحادي عشر من ذي القعدة سنة ستٍّ وثلاثين وثلاثمائة... وقيل: مولده سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة». رجال النجاشيّ: ٣٩٩-٤٠٣. ويُنظر: فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢٣٨-٢٣٩.

دقيق الفطنة، حاضر الجواب، له قريب من مائتي مصنَّف كبار وصغار.

ومات قدّس الله روحه ليلة الجمعة لثلاث خلَون من شهر رمضان سنه ثلاث عشرة وأربعمائة، وكان مولده يوم الحادي عشر من ذي القعدة سنة ستٍّ وثلاثين وثلاثمائة، وقيل: سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وصلّى عليه الشريف المرتضى أبو القاسم عليّ بن الحسين بميدان الأشنان، وضاق على الناس مع كبره، ودفن في داره سنتين، ثمّ نُقل إلى مقابر قريش بالقرب من السيّد الإمام أبي جعفر الجواد عليه السلام عند الرِّجْلَين، إلى جانب قبر شيخه الصدوق أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه»(١).

واعتمده العلَّامة في خلاصته(٢).

١٨. ابن عيّاش(٣): «محمّد بن مسعود بن محمّد بن عيّاش - بالشين المعجمة - السلميّ السمرقنديّ، أبو النضر - بالضاد المعجمة -، المعروف بالعيّاشيّ، ثقة، صدوق، عين من عيون هذه الطائفة وكبيرها، وقيل: إنّه من بني تميم، جليل القدر، واسع الأخبار، بصير بالروايات مضطلع بها، له كتب كثيرة تزيد على مائتي مصنَّف، وكان يروي عن الضعفاء كثيرًا، وكان في أوّل أمره عاميّ المذهب، وسمع حديث العامّة وأكثر منه، ثمّ تبصَّر وعاد إلينا، أنفق على العلم

(١) خلاصة الأقوال: ٢٤٨-٢٤٩. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٣٩٩-٤٠٣، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢٣٨-٢٣٩، رجال ابن داود: ١٨٣.

(٢) خلاصة الأقوال: ١٣١، ٣٩٤.

(٣) «محمّد بن مسعود بن محمّد بن عيّاش السلميّ السمرقنديّ، أبو النضر، المعروف بالعيّاشيّ، ثقة، صدوق، عين من عيون الطائفة، وكان يروي عن الضعفاء، وكان في أوّل أمره عاميّ المذهب، وسمع حديث العامّة... أنفق أبو النضر على العلم والحديث تركة أبيه سائرها، وكانت ثلاثمائة ألف دينار، وكانت داره كالمسجد بين ناسخ أو مقابل أو قارى أو معلِّق مملوءة من الناس، وصنَّف أبو النضر كتبًا، منها: (التفسير)، (كتاب الصلاة)، (كتاب الصوم)،...». رجال النجاشيّ: ٣٥٠-٣٥٤. ويُنظر: فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢١٢-٢١٥.

والحديث تركة أبيه، وكانت ثلاثمائة ألف دينار»[1].

اعتمده العلّامة[2].

١٩. الكليني[3]: «محمّد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكلينيّ - بالنون بعد الياء، وكان خاله علّان الكلينيّ الرازيّ -، ومحمّدٌ شيخُ أصحابنا في وقته بالري ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، صنَّف كتاب (الكافي) في عشرين سنة، ومات ببغداد في سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، قاله الشيخ الطوسيّ، وقال النجاشيّ: في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، سنة تناثر النجوم... ودُفن بباب الكوفة في مقبرتها. قال ابن عبدون: رأيتُ قبره في صراة الطائيّ، وعليه لوح مكتوب عليه اسمه واسم أبيه»[4].

وأشار العلَّامة إلى اعتماده عليه[5].

٢٠. نصر[6]: « نصر - بالصاد المهملة - بن الصباح، يكنى أبا القاسم البلخيّ، غالي

---

(١) خلاصة الأقوال: ٢٤٦. ويُنظر: رجال النجاشي: ٣٥٠-٣٥٤، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢١٢-٢١٥، رجال ابن داود: ٨٤.

(٢) خلاصة الأقوال: ٢٨٥، ٣٦٦، ٣٦٨، ٤١٢، ٤١٦.

(٣) «محمّد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني -وكان خاله علّان الكليني الرازي-، شيخُ أصحابنا في وقته بالري ووجههم... صنّف الكتاب الكبير... يسمّى (الكافي) في عشرين سنة... ومات أبو جعفر الكليني رحمه الله ببغداد سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، سنة تناثر النجوم... ودفن بباب الكوفة...». رجال النجاشي: ٣٧٧-٣٧٨.

(٤) خلاصة الأقوال: ٢٤٥-٢٤٦. ويُنظر: رجال النجاشي: ٣٧٧-٣٧٨، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢١٠-٢١١، رجال ابن داود: ١٨٧.

(٥) خلاصة الأقوال: ٤٣٠.

(٦) «نصر بن صَبّاح، أبو القاسم البلخيّ، غالي المذهب، روى عنه الكشّيّ، له كتب، منها: كتاب (معرفة الناقلين)، كتاب (فِرَق الشيعة)...». رجال النجاشيّ: ٤٢٨.

المذهب، وكان كثير الرواية»[1].

اعتمده العلَّامة في خلاصته[2].

كـما أنّ هناك إشــارات متناثــرة في متن الخلاصــة لعدد من المصــادر التي اعتمدها العلَّامة ولم يترجِم لها، ســوف نسوقها تباعًا حسب أسبقيّة ورودها في خلاصة الأقوال. وكان مــن هذه الموارد: ابن الغضائريّ[3]، الــذي اعتمده بدرجة كبيرة وواضحة موازنةً ببعض المصادر المترجَم لأصحابها أو غير المترجَم لها، وعلى ما يبدو فإنّ لابن الغضائريّ أكثر من كتاب استخدمه العلَّامة في خلاصته[4].

وقــد اعتمده العلَّامة الحلِّيّ في قِسْـمَي الخلاصة، وإن كان في القســم الثاني بصورة أكثر[5]. كما أنّ العلّامة ترجَم لأبيه الشيخ حسين الغضائريّ[6].

ومــن المصــادر الأخــرى المعتمــدة في الخلاصة كتــاب (الحيــوان) للجاحــظ[7]، إذ ورد فيهــا: «قــال- أي الجاحــظ-: وحدّثنــي أبــو تمّــام الطائــيّ، وكان من رؤســاء

(١) خلاصـة الأقـوال: ٤١٣. ويُنظر: رجال النجاشـيّ: ٤٢٨، اختيار الكشيّ: ٨٥٤، رجال ابن داود: ٢٨٢، التحرير الطاووسيّ: ٢٩٠.

(٢) خلاصة الأقوال: ٤٠٦، ٤٢٢، ٤٢٣.

(٣) هـو أحمد بن الحسـين بن عبيد الله بـن إبراهيم الغضائريّ، من رجال القـرن الخامس الهجريّ. يُنظر: مصفى المقال: ٤٦.

(٤) خلاصة الأقوال: ٣٥١.

(٥) خلاصـة الأقـوال: ٥٠، ٥١، ٥٥، ٦٠، ٦٣، ٦٧، ٨٨، ٩٤، ٩٥، ٨٩، ١٢٦، ١٣١، ١٣٩، وغيرها من الموارد الكثيرة.

(٦) يُنظـر: خلاصة الأقوال: ١١٦، ذكـر فيها أنّه عارف بالرجال، وأجاز الشـيخ الطوسيّ، وتُوفّي سنة ٤١١هـ.

(٧) هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محجوب، مولى لأبي القلمس عمرو بن قطع الكنانيّ ثمّ الفقيميّ، وكان من أحرص الناس على العلم، تُوفّي سنة خمس وخمسين ومائتين. يُنظر: فهرست ابن النديم: ٢٩١، معجم الأدباء: ٤/ ٤٧٢-٤٩٨.

الرافضة»[١]، «وفي كتاب سعد[٢] أنّه خرج مع زيد فأفلت، فمَنَّ الله عليه وتاب ورجع بعد ذلك»[٣]، «وقال سعد:... تزوّج أبو عبد الله عليه السلام بأمّه»[٤]، «وقال ابن عبده الناسب: مولى يشكر...»[٥]، «قال الحسن ابن مهدي السليقيّ: تولّيت أنا والشيخ أبو محمّد الحسن... غسله في تلك الليلة...»[٦] والكلام على وفاة الشيخ الطوسيّ.

وكذلك من مصادره: «قال أبو عليّ بن همام: وُلد أحمد بن هلال سنة ثمانين ومائة، ومات سنة تسع وستّين ومائتين»[٧]، «قال شيخنا محمّد بن عليّ بن شهرآشوب»[٨]، «قال محمّد بن شهرآشوب: إنّه عاميّ»[٩].

كما أنّ العلّامة الحلّيّ كثيرًا ما يشير في ترجمة الرجال إلى كتابه الكبير في الرجال، الموسوم بـ: (كشف المقال في معرفة الرجال)، وهو كتاب مفقود كما نبّهنا سلفًا، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الإشارات في متن الخلاصة[١٠].

---

(١) خلاصة الأقوال: ١٣٢.

(٢) لم أعثر على اسمه الكامل، وهناك كثيرٌ من العلماء ممَّن حملوا هذا الاسم، كما أشير لأحد المترجَم لهم بعبارة: (... مِن خيار أصحاب سعد) في صفحة ٢٧١ من الخلاصة، وهذا يدلّ على عظم شأنه- أي سعد-، لكن يترجّح لي أنّه سعد بن عبد الله الأشعريّ (ت ٣٠١هـ) الذي هو من مصادر العلّامة في الخلاصة، والمترجَم له في صفحة ١٥٦.

(٣) خلاصة الأقوال: ١٥٤.

(٤) خلاصة الأقوال: ٤١٤، وتنظر: ٤٢٣.

(٥) خلاصة الأقوال: ٢١٧.

(٦) خلاصة الأقوال: ٢٤٩.

(٧) خلاصة الأقوال: ٣٢٠.

(٨) خلاصة الأقوال: ٣٢٤. ولم يترجِم له العلّامة رغم أنّه عبّر عنه بـ(شيخنا). وابن شهرآشوب هو محمّد بن عليّ المازندراني (ت ٥٥٨هـ)، صاحب التصنيفات الكثيرة، منها كتابه في الرجال الموسوم بـ(معالم العلماء). يُنظر: مصفى المقال: ٤١١-٤٣٥.

(٩) خلاصة الأقوال: ٢٣٤.

(١٠) خلاصة الأقوال: ٥٠، ٥٤، ٦٢، ٧٦، ٩٠، ١٠٠، ١٠٨، ١١٥، ١٥٢، ١٦٠، ١٦٩، ١٧٤،=

وأحيانًا أخرى نرى العلَّامة الحلِّيّ لا يذكر أيّ مصدر عند عرضه المعلومة، بل إنّه يسبقها بعبارة: ذكرَ أصحابُنا[1]. ومن خلال مقابلة قسم من المعلومات المسبوقة بهذه العبارة وجدناها في أغلب المصادر التي أفصح عنها، ولاسيّما كتب الرجال الأولى، مثل: (اختيار رجال الكشّيّ)، (رجال النجاشيّ)، (فهرست الطوسيّ)، (رجال ابن الغضائريّ)....، وغيرهم.

=١٨١، ١٩١، ١٩٦، ٢٢٩، ٢٤١، ٢٥٢، ٢٨٩، ٣١٧، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤٠٩.

(١) خلاصة الأقوال: ١٦٧، ١٧٢، ٢٠٣، ٢٣٣، ٢٣٨، ٣٨٤، ٣٩٧، ٤٢٤.

المبحث الثالث

منهج ابن المطهَّر الحلِّيّ في (خلاصة الأقوال)

المطلب الأوّل

وصف منهجيَّة التأليف

بيَّن العلَّامة الحلِّيّ في مقدّمة كتابه (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال) سبب تأليفه هذا الكتاب، وأنّه جاء مختصرًا؛ لنقده لمن سبقه في التصنيف في هذا المجال مِن أنّهم إمّا أطنبوا كثيرًا أو اختصروا غاية الاختصار.

وأشار أنّه سلك مسلكًا لم يسلكه سالك قبله، إذ قسم الكتاب على قسمين، فكان القسم الأوّل فيمن اعتمد على رواياتهم، وضمّ الثاني من يتوقّف عن العمل بروايتهم.

كما أشار إلى عدم ذكر مصنَّفات الرواة، ولم يطنب في نقل سيرتهم، وأوكل ذلك إلى كتابه الكبير المسمّى (كشف المقال في معرفة الرجال)، والذي أشار إليه مرّات عدّة في متن الخلاصة كما أسلفنا، إلَّا أنّ هذا الكتاب مفقود ولم يصل إلينا، وقد أشار الأفندي إلى ذلك بقوله: «ولكن إلى الآن لم يوجد لكتابه الكبير عين ولا أثر»[1]، ورتّب كلّ قسم

(١) رياض العلماء وحياض الفضلاء: ١/ ٣٦٢.

من الكتاب على حروف المعجم[1].

حوى القسم الأوّل سبعةً وعشرين فصلًا، وفصلًا آخر للكنى وهو الفصل الثامن والعشرون.

وفي كلّ فصل من هذه الفصول أبواب، ففي فصل الهمزة ثلاثة عشر بابًا، الباب الأوّل في إبراهيم وفيه ثمانية وعشرون رجلًا. الفصل الثاني في الباء وفيه سبعة أبواب، وبابه الرابع (بكير) وفيه خمسة رجال وهكذا، ولا يوجد باب لحرف الغين في القسمين.

حوى القسم الأوّل بجميع فصوله وأبوابه ترجمة ألف ومائتين وسبعة وعشرين رجلًا.

أمّا القسم الثاني فقد حوى ترجمة خمسمائة وعشرة رجال[2]، ورتّب هذا القسم الثاني حسب ترتيب القسم الأوّل في سبعة وعشرين فصلًا، كان الفصل الأوّل في الهمزة وفيه ستّة أبواب[3]. وكان الباب الخامس (أمية) وفيه رجلان.

أمّا الخاتمة فقد اشتملت على عشر فوائد، جاءت الفائدة الأولى بذكر ستة وثلاثين رجلًا ممّن عُرفوا بكناهم دون أسمائهم، وبذلك حوى كتاب (خلاصة الأقوال) إجمالًا ألفًا وسبعمائة وسبعًا وثلاثين ترجمة.

أمّا الفائدة الثانية فقد كانت في التعريف بأبي جعفر، وهو أحمد بن محمّد بن عيسى.

والفائدة الثالثة في تفسير قول الشيخ الكليني في مواطن كثيرة: «عدّة من أصحابنا».

---

(١) إلّا أنّه اعتمد على الحرف الأوّل من الأسماء دون الحرف الثاني والثالث.

(٢) خلاصة الأقوال: ٣١٣، ٤٢٤.

(٣) خلاصة الأقوال: ٣١٣-٣٢٥.

وتضمّنت الفائدة الرابعة الإشارة إلى استثناء الشيخ الطوسيّ لأحد الرواة، وهو محمّد بن الحسن بن الوليد.

كما أشارت الفائدة الخامسة إلى ذكر تاريخ ولادة الإمام الثاني عشر المهديّ ابن الحسن عليه السلام، وبيان ذكر وكلائه الأبرار رضي الله عنهم.

وكانت الفائدة السادسة في ذكر الشيخ الطوسيّ عددًا من المذمومين.

والفائدة السابعة في ذكر الشيخ الطوسيّ لعدد من الثقات، ممّن عملوا مع سفراء (وكلاء) الإمام المهديّ عليه السلام.

والفائدة الثامنة في طُرُق الشيخ الطوسيّ في كتابيه (التهذيب)، و(الاستبصار) عن الرجال الذين لم يلقهم.

واشتملت الفائدة التاسعة على الإشارة إلى غلط جماعة في الإسناد إلى حمّاد بن عيسى فيتوهّمونه حمّاد بن عثمان، وهو غلط.

والفائدة العاشرة في ذكر طرق العلّامة الحلّيّ إلى الشيخ الطوسيّ، والشيخ الصدوق، وإلى الشيخين: أبي عمرو الكشّيّ، وأحمد بن العبّاس النجاشيّ.

أمّا عن تاريخ تأليف (خلاصة الأقوال) فيُشير العلّامة إلى ذلك ضمنًا في معرض الترجمة لنفسه[1]، وكذلك عندما ترجم للسيّد المرتضى[2].

وسنتعرّض لمنهجيّته مع عناصر الترجمة واستخدامه ألفاظ الجرح والتعديل، فضلًا عن الألفاظ الاجتهادية الخاصّة بالعلّامة، وكذلك مذاهب الرواة المترجَم لهم وفِرَقهم.

---

(١) خلاصة الأقوال: ١١٠.

(٢) خلاصة الأقوال: ١٧٩.

المطلب الثاني

التعامل مع عناصر الترجمة

تعامل العلَّامة مع عناصر الترجمة من خلال حرصه على ضبط اسم المترجَم له؛ خشية التصحيف والتحريف، لاسيّما في الأحرف التي يمكن أن يحصل بها ذلك، وينسحب ذلك على كنيته ونسبه ولقبه ومدينته وقبيلته التي ينتمي لها أصلًا أو الموالي لها.

ومثال على ذلك قوله: «إسماعيل بن مِهْران- بكسر الميم وسكون الهاء بعدها راء ثمّ ألف ثمّ نون- بن محمّد بن أبي نصر السكونيّ، واسم أبي نصر زيد، مولى، كوفيّ، يكنّى أبا يعقوب...»(١).

وقوله: «عبد الكريم بن هلال الجعفيّ الخزّاز -بالخاء المعجمة والزاي قبل الألف وبعدها-، مولى، كوفيّ، ثقة، عين، يقال له: الخلقانيّ- بالقاف-، روى عن أبي عبد الله عليه السلام»(٢).

كما حرص العلَّامة على إيراد كنى المترجَم لهم وضبطها، كقوله: «إبراهيم بن نُعَيم - بضمّ النون وفتح العين غير المعجمة وإسكان الياء المنقّطة تحتها نقطتين- العبديّ الكنانيّ، ثقة... يكنّى أبا الصَّبّاح- بفتح الصاد غير المعجمة وتشديدها وتشديد الباء

(١) خلاصة الأقوال: ٥٤.

(٢) خلاصة الأقوال: ٢٢٢.

المنقّطة تحتها نقطة-، كان كوفيًّا، ومنزله في كنانة فعُرف به، وكان عبديًّا، رأى أبا جعفر عليه السلام، وروى عن أبي إبراهيم موسى عليه السلام»[1].

وأشار العلَّامة إلى مَن روى عن الأئمّة عليهم السلام ومن لم يروِ، مثل قوله: «إسماعيل بن عبد الخالق... عمومته: شهاب وعبد الرحيم ووهب، وأبوه عبد الخالق،... رووا عن أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله عليهما السلام »[2]، وقوله: «إبراهيم بن نصير... ثقة، مأمون، كثير الرواية، لم يروِ عن الأئمّة عليهم السلام »[3].

كما تابع العلَّامة بحرص شديد سنة ولادة المترجَم له، ووفاته، وكم عُمُره، وفي أيّ مكان مات، وأين دُفن، كقوله في ذكر سنة الوفاة: «أحمد بن إدريس... مات بالقرعاء... على طريق الكوفة سنة ستٍّ وثلاثمائة رحمه الله...»[4].

وفي ضبط سنة الولادة قال: «محمّد بن الحسين الرضويّ الموسويّ... كان ميلاده سنة تسع وخمسين وثلاثمائة...»[5].

إلَّا أنّ ضبطه للولادة كان أقلّ بقليل من ضبطه لوفاة الرواة المترجَم لهم، بل لا توجد نسبة بين الإشارتين، ولعلّ هذا يعود إلى عدم شهرة العلماء منذ ولادتهم، بل بعد أن يتلقّو العلم ويصنِّفوا المصنَّفات.

أمّا في ضبط عُمُر الراوي حال الوفاة فيقول: «جعفر بن محمّد بن جعفر بن

---

(١) خلاصة الأقوال: ٤٧. وتُنظر الصفحات: ٥١، ٥٧، ٦٤، ٦٧....

(٢) خلاصة الأقوال: ٥٦. وتُنظر الصفحات: ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٤، ٥٩، ٧٣، ٨١، ٨٦، ٨٩، ١٠٠، ١٠٦، ١١٤، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٩، ١٤١، ١٤٧، ١٥٥، ١٧٢، ١٧٥، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٧، ٢١٦، ٢٣٩، ٣٥٠، ٣٨٧، ٤١٦.

(٣) خلاصة الأقوال: ٥٣.

(٤) خلاصة الأقوال: ٦٥. وتُنظر الصفحات: ٦٧، ٧٣، ٢٤٠.

(٥) خلاصة الأقوال: ٢٧٠.

الحسن...مات في ذي القعدة سنة ثمانين وثلاثمائة، وله نيف وتسعون سنة»[1].

وأشار إلى مكان موت الرواة عند الترجمة بقوله: «الحارث بن هشام... مات بالشام»[2].

كما ذكر موضع الدفن لرواته، كقوله: «محمّد بن النعمان... يلقّب بالمفيد، ...ودفن في داره سنتين، ثمّ نُقل إلى مقابر قريش بالقرب من السيّد الإمام أبي جعفر الجواد عليه السلام عند الرِّجْلَين، إلى جانب قبر شيخه الصدوق أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه»[3].

وأحيانًا يؤرّخ العلّامة لوفاة أحد رواته بلازمة معيّنة، مثل قوله: «إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفيّ الكوفيّ... مات في حياة أبي عبد الله عليه السلام»[4]. وقوله أيضًا في الإشارة نفسها: «الحارث بن قيس... ومات في خلافة عمر»[5]. أو قوله: «... تُوفّي بالخزيميّة»[6]. أو قوله: «... مات في سنة تناثر النجوم...»[7].

(١) خلاصة الأقوال: ٩١. تُنظر الصفحات: ٩٧، ٩٩، ٢٣٦.

(٢) خلاصة الأقوال: ١٢٢. وتُنظر الصفحات: ٦٥، ٨٩، ١٢٠، ١٢٥، ٤٥، ٣٢٠، ٤١٦.

(٣) خلاصة الأقوال: ٢٤٨-٢٤٩. وتُنظر الصفحات: ٧٢٠، ٤١١.

(٤) خلاصة الأقوال: ٥٤. وتُنظر الصفحات: ١٢٦، ١٩٣.

(٥) خلاصة الأقوال: ١٢٢.

(٦) خلاصة الأقوال: ١٨٤. والخزيميّة: بضمّ أوّله وفتح ثانيه، تصغير خزيمة، منسوبة إلى خزيمة بن خازم فيما أحسب، وهو منزل من منازل الحاج بعد الثعلبيّة من الكوفة، وقيل الأجفر، وقال قوم: بينه وبين الثعلبيّة اثنان وثلاثون ميلًا، وقيل: إنّه الحزيميّة بالحاء المهملة. يُنظر: معجم البلدان: ٢/ ٣٧٠.

(٧) خلاصة الأقوال: ١٧٨ و٢٤٥. وينقل في هذه السنة تساقطت شهب كثيرة من السماء، وفُسّر ذلك بموت العلماء، إذ مات في تلك السنة جملة من العلماء. للتفصيل يُنظر: الإمامة والتبصرة من الحيرة: ١٧٢، بحار الأنوار: ٥٨/ ٢٣٣، لؤلؤة البحرين: ٣٨٤، طرائف المقال في أحوال الرجال: ٣٨٤.

كما أخذ العلَّامة بالإشارة إلى عدد ما رواه الرواة عن الأئمّة عليهم السلام، كقوله في مَن روى حديثًا واحدًا: «إدريس بن عيسى... دخل إلى مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام، وروى عنه حديثًا واحدًا»[1].

وفي إشارته إلى مَن روى أكثر من حديث قوله: «أديم...صاحب أبي عبد الله عليه السلام، يروي نيفًا وأربعين حديثًا عنه عليه السلام»[2].

كما حقّق العلَّامة في نسبة الرواة إلى مدنهم، كقوله: «إبراهيم بن محمّد بن سعيد بن هلال... أصله كوفيّ وانتقل إلى أصفهان...»[3].

كما كان العلَّامة حذرًا من خلال إشارته لتشابه الأسماء وخشية الخلط، كقوله: «أحمد بن الحسن بن الحسين اللؤلؤيّ، ثقة، وليس هو بابن المعروف بالحسن بن الحسين اللؤلؤيّ، كوفيٌّ»[4]. إلاَّ أنّ حذره لم يسر معه على طول خطّ التصنيف، بل وقع في المحذور من متشابه الأسماء، كما سنوضّحه لاحقًا.

وأشار العلَّامة إلى الكتب التي صنّفها الرواة، وإن كان قد ألزم نفسه بذكر بعضها وتَرْك إحصائها كلّيًّا إلى كتابه الكبير (كشف المقال في علم الرجال)[5]، وبذلك فإنّه لم يخالف المنهج الذي اختطّه لنفسه في هذه النقطة، إلَّا أنّه لم يسر في منهجية واحدة في ذكر الكتب، فأحيانًا يذكر اسم الكتاب بدون مضمونه، كقوله: «ثبيت بن محمّد... له كتاب توليدات بني أميّة في الحديث»[6]، وأحيانًا أخرى لا يذكر

(١) خلاصة الأقوال: ٥٩-٦٠.

(٢) خلاصة الأقوال: ٧٧.

(٣) خلاصة الأقوال: ٤٩. وتُنظر الصفحات: ٤٨، ٦٣، ٦٧، ٣٥٤.

(٤) خلاصة الأقوال: ٦٣. ويُنظر: ١٨١.

(٥) خلاصة الأقوال: ٤٤ المقدّمة.

(٦) خلاصة الأقوال: ٨٧. ويُنظر: ٨٩، ١٠١، ١٠٥، ١٢٠، ١٨٦، ٢٤٥، ٢٤٧، ٦٨، ١٣٨،=

اسم الكتاب ولا مضمونه، كقوله: «عبيد الله بن عليّ بن أبي شعبة الحلبيّ...وصنّف الكتاب المنسوب إليه...»[(١)]، أو قوله: «له كتاب..»[(٢)]، ويشير أحيانًا إلى اسم الكتاب ومضمونه كقوله: «أحمد بن إسماعيل بن... فمن كتبه كتاب (العبّاسيّ)، وهو كتاب عظيم نحو عشرة آلاف ورقة في أخبار الخلفاء والدولة العبّاسيّة لم يصنّف مثله، هذا خلاصة ما وصل إلينا في معناه»[(٣)]. كما حرص العلّامة على بيان الموطن الأوّل للراوي، أو إلى أي بلد انتقل، كقوله: «بسطام بن عليّ... من أهل همدان»[(٤)]، وقوله: «الحسن بن أحمد... وهم من أهل الريّ»[(٥)]، وقوله: «... من آذربيجان انتقل إلى أرمينية»[(٦)].

أمّا بالنسبة للنسب فقد كان له أهمّيّة كبيرة في ترجمة الرواة، وواضح ذلك من حرص العلَّامة على عرض نسب الرواة، فإذا كانوا عربًا يبيّن ذلك، وإذا كانوا موالي يبيّن من كانوا يوالون، ومثال ذلك قوله: «بريد...أبو القاسم، عربيّ»[(٧)]، وقوله: «... عربيًّا أزديًّا»[(٨)]، وقوله: «...عربيّ صليب..»[(٩)]، وقوله: «... وكان من العجم»[(١٠)]، وقوله: «بيان الجزري... مولى...»[(١١)]، وقوله:

=١٦٧، ٢٩٢، ٢٠٠، ٢١١، ٣٣٨، ٣٤٠، ٢٥٢، ٣٦٦، ٣٣٠، ٣٨٠.

(١) خلاصة الأقوال: ٢٠٣. وتُنظر الصفحات: ٣٠٥، ٣٢٢، ٣٩٥، ٤١٥.

(٢) خلاصة الأقوال: ٢٥٢.

(٣) خلاصة الأقوال: ٦٦. ويُنظر: ٩١.

(٤) خلاصة الأقوال: ٨١.

(٥) خلاصة الأقوال: ١٠٨.

(٦) خلاصة الأقوال: ٣٨٦.

(٧) خلاصة الأقوال: ٨١. وتُنظر الصفحات: ٧٥، ٨١، ١٦٠، ٢٢٧، ٣٠٧.

(٨) خلاصة الأقوال: ٨٦.

(٩) خلاصة الأقوال: ٢١٦. وتُنظر الصفحات: ٨١، ٨٦، ٢١٧.

(١٠) خلاصة الأقوال: ٦٤.

(١١) خلاصة الأقوال: ٨٣. وتُنظر الصفحات: ١٢٣، ٢١٦، ٣٦٦، ٣٨٥، ٢٣٩.

«...مولى بني ضبيعة بن عجل...»[1].

ودأب العلّامة الحلّيّ على ذكر الروايات التاريخية المتعلّقة بالرواة، مثل قوله: «إبراهيم أبو رافع... شهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله مشاهده»[2]، وقوله: «أُبَيّ بن كعب... شهد بدرًا والعقبة الثانية وبايع لرسول الله صلى الله عليه وآله»[3]، وقوله: «أبي بن قيس، قتل يوم حنين»[4].

كما أشار العلّامة الحلّيّ إلى من لم يلقَ الأئمّة عليهم السلام[5]، وأشار إلى من له مكاتبة مع أحد الأئمّة عليهم السلام، كقوله: «أحمد بن عبد الله بن جعفر الحِمْيَريّ، له مكاتبة»[6].

أمّا مهن الرواة التي اشتهروا بها فقد ذكرها أيضًا، كقوله: «... وجدّه عمر بن يزيد بيّاع السابريّ»[7]، وقوله: «...أديبًا...»[8]، وقوله: «... كان صحّافًا...»[9].

أمّا المناصب السياسية والإدارية التي تقلّدها الرواة فقد تتبّعها العلّامة، كقوله:

(١) خلاصة الأقوال: ٨٣. وتُنظر الصفحات: ٦١، ٦٢، ٧٣، ٩٨، ١٠٠، ١١٤، ١٣٥، ١٧٦، ٢٨٨، ٤٠٨.

(٢) خلاصة الأقوال: ٤٧.

(٣) خلاصة الأقوال: ٧٤.

(٤) خلاصة الأقوال: ٧٤. وتُنظر الصفحات: ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٤، ٥٦، ٥٩، ٧٣، ٨٠، ٨٦، ٨٩، ١٠٠، ١٠٦، ١١٤، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٩، ١٤١، ١٤٧، ١٥٥، ١٧٢، ١٧٥، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٧، ٢١٦، ٢٣٩، ٣٥٠، ٣٨٧، ٤١٦.

(٥) خلاصة الأقوال: ٣٨٨.

(٦) خلاصة الأقوال: ٧٠. وتُنظر الصفحات: ١٢٠، ١٨٤، ٢١٧، ٢٤٦، ٢٦١، ٣٥٣، ٣٧٣، ٣٩١، ٤١١.

(٧) خلاصة الأقوال: ٧٠.

(٨) خلاصة الأقوال: ١٠١.

(٩) خلاصة الأقوال: ١١٨. وتُنظر الصفحات: ٥٧، ٧٠، ١١٨، ١١٩، ١٣٤، ١٦٥، ١٧٠، ١٨٤، ١٨٧، ٢١٧، ٣٨٥، ٣٩١.

«أحمد بن عليّ... الذي ولي الأهواز»[1] وقوله: «كان عامل أمير المؤمنين عليه السلام على مدينة رسول الله صلى الله عليه وآله...»[2].

كما أشار العلّامة إلى معايشة أو مصاحبة بعض الرواة للأئمّة عليهم السلام، فحرص على ذكر الأئمّة الذين عاصروا رواته المترجَم لهم عندما يترجم لأحد هؤلاء الرواة، كقوله: «إلياس الصيرفيّ... من أصحاب الرضا عليه السلام»[3]، وقوله: «جعفر بن هارون... من رجال الصادق عليه السلام»[4].

وتقصّى العلّامة الألقاب التي تلقّب بها الرواة، وقد وضّح أو فسّر قسمًا من هذه الألقاب وترك القسم الآخر، كقوله: «الربيع بن أبي مدرك... يقال له: المصلوب، كان صُلب بالكوفة على التشيّع...»[5]، وقوله: «هو سليمان بن سفيان المسترقّ... وإنّما سمّي المسترقّ لأنّه كان راوية لشعر السيّد... يسترقّ أي يرقّ على أفئدتهم...»[6].

بينما هناك ألقاب جاء بها ولم يوضّح سبب هذه الألقاب أو التسميات، مثل قوله: «زكريّا... لقبه كوكب الدم»[7]، وقوله: «... لقب

(١) خلاصة الأقوال: ٧٢.

(٢) خلاصة الأقوال: ٨٤. وتُنظر الصفحات: ١٥٤، ١٨٩، ١٤١، ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٢٤، ١٩٨، ٨٤، ٧٢، ٣١٦، ٣٧٠، ٤١٢، ٤١٦، ٣٥٣.

(٣) خلاصة الأقوال: ٧٥.

(٤) خلاصة الأقوال: ٨٧. وتُنظر الصفحات: ٧٦، ٨٧، ١٣٨، ١٧٠، ٢١٢، ١٨٣، ١٧٧، ١٤٨، ١٥٧، ١٣١، ١٢٥، ١٢٢، ١٢١، ١١٥، ١١٣، ١١٤، ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٩٢، ٣٩١، ٢٥١، ٢٩٢، ٣٠٢، ٣٤١، ٣٥٣، ٣٦٤.

(٥) خلاصة الأقوال: ١٤٥.

(٦) خلاصة الأقوال: ١٥٤-١٥٥. وتُنظر الصفحات: ٣٧، ١٤٥، ١٥٣، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥، ٢٢٧، ٢٦٨، ٢٨٥، ٢٨٩، ٣٤٨، ٢٥٦.

(٧) خلاصة الأقوال: ١٥١.

أبا الأكراد الصائغ...»[1].

وأحيانًا نلاحظ أنّ العلّامة يشير ضمنًا عند ترجمة أحد الرواة إلى أنّه أخو فلان، أو ابن فلان، أو ابن بنت فلان، أو خال فلان،..إلخ، وهذا يعتمد على عظم الشخصيّة المعطوف عليها، المعروفة بالسلب أو الإيجاب، كقوله: «إلياس بن عمر البجليّ.. وهو جدّ الحسن بن عليّ بن بنت إلياس»[2]، وقوله:«..أبو الحسن الليثيّ، أخو أبي ضمرة...»[3].

كما دأب العلّامة على ذكر بعض العاهات الجسديّة التي ابتلي بها الرواة عند الترجمة لرواته، كقوله: «جعفر بن محمّد... الأحول»[4]، وقوله: «...الحارث الأعور»[5].

كما أشار إلى تخصّص قسم من الرواة واشتهارهم بعلوم مُعيَّنة، كقوله: «الخليل بن أحمد... واخترع علم العروض...»[6]، وقوله: «يعقوب بن إسحاق السكّيت... قتله المتوكّل لأجل التشيّع... وكان عالمًا بالعربيّة واللغة»[7].

كما أشار العلّامة إلى معاصرة رواته ومصاحبتهم قسمًا من الحكّام والسلاطين، نحو قوله: «داود بن زربي...كان أخصّ الناس بالرشيد»[8].

(١) خلاصة الأقوال: ١٨٠. وتُنظر الصفحات: ٢٠٧، ٢٨٧، ٢١٢، ٣٣٣.

(٢) خلاصة الأقوال: ٧٥.

(٣) خلاصة الأقوال: ٩٦، تُنظر الصفحات: ٧٥، ١٧٦، ٢٢٤، ٤٠٢.

(٤) خلاصة الأقوال: ٨٨.

(٥) خلاصة الأقوال: ١٢٢.

(٦) خلاصة الأقوال: ١٤٠.

(٧) خلاصة الأقوال: ٢٩٩. وتُنظر الصفحات: ٤١١، ٤١٦، ٧٩.

(٨) خلاصة الأقوال: ١٤٢.

كما أنّه أشار في ترجمته للرواة إلى من عُمِّر طويلًا، كقوله: «... وعُمِّر دهرًا...»[1]، وقوله: «وتأخَّر موته»[2].

وأشار العلَّامة في ترجمة رواته إلى من صاحب الأئمّة عليهم السلام، أو كان له معهم موقف معيَّن أو حادثة، نحو قوله: «... وكان زامل أبا جعفر عليه السلام إلى مكّة»[3]، وقوله: «... خرج مع أبي الحسن عليه السلام إلى خراسان...»[4].

كما أشار العلَّامة إلى قسم من الرواة ممّن غيّروا في معتقداتهم المذهبيّة، نحو قوله: «من جملة أصحاب الحديث من العامّة، ورزقه الله الأمر»[5]، وقوله: «... وكان قبل ذلك معتزليًّا وعاد إلينا...»[6].

كما أورد العلَّامة ألفاظًا مختلفة تدلّ على الإمام الثاني عشر الحجّة ابن الحسن عليه السلام، كقوله: «الغريم»[7]، «صاحب الأمر»[8]، «صاحب الزمان»[9]، «الناحية»[10]، «الصاحب»[11].

---

(١) خلاصة الأقوال: ٤٨. وتُنظر الصفحات: ١٤٤، ١٨٢، ١٩٣، ٢٠٠.

(٢) خلاصة الأقوال: ١٠٥.

(٣) خلاصة الأقوال: ١٤٩.

(٤) خلاصة الأقوال: ١٨٢. تُنظر الصفحات: ٢٠٨، ٢٢١، ٢٥٣، ١٤٨، ١٦٥.

(٥) خلاصة الأقوال: ٦٧.

(٦) خلاصة الأقوال: ١٨٨. وتُنظر الصفحات: ٢٦٥، ٣٠٤، ٢٤٦، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٨٣، ١٩٨، ٢٤٣.

(٧) خلاصة الأقوال: ٢٥٦.

(٨) خلاصة الأقوال: ٤٣٣.

(٩) خلاصة الأقوال: ٦٣.

(١٠) خلاصة الأقوال: ١٩.

(١١) خلاصة الأقوال: ١٧٨، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٨٥.

وقد أشار إلى النساء اللّاتي رَوَين عن الأصحاب بقوله: «أمّ الأسود بنت أعين»[1].

وترجم لنفسه في الخلاصة وذكر اسمه وكنيته، وتاريخ ميلاده، مع ذكر ستّين مؤلَّفًا من كتبه، وأشار إلى عدم اكتمال قسم منها[2].

(١) خلاصة الأقوال: ٣٠٦.

(٢) خلاصة الأقوال: ١٠٩-١١٣.

المطلب الثالث

ألفاظ التعديل والتجريح الواردة في (خلاصة الأقوال)

أوّلا: ألفاظ التعديل

سبق أن أشرنا إلى أنّ هذه الألفاظ متعارف عليها بين مصنِّفي الرجال، وقد استعملها العلّامة في الخلاصة لوصف قسم من رواته بها، وهي على النحو الآتي:

فقد وصف قِسمًا منهم بـ«ثقة»، ولاسيّما في القسم الأوّل[1]، ووصفهم بـ: «ثقة ثقة»[2]، و«ثقة وجيه»[3]، و«ثقة كبير المنزلة»[4]. ووصف آخرين بـ: «وجه»[5]، و«ثقة صحيح الحديث»[6]، و«ثقة

(١) يُنظر: وصول الأخيار: ١٩٢، فائق المقال: ٣٤، منتهى المقال: ٩٥- ٩٦، دروس في علم الدراية: ١٢٩- ١٣٤، دروس موجزة: ٤٧، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٤٥.

(٢) خلاصة الأقوال: ٥١، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٩٧، ١٠٧، ١١٥، ١٢٣، وغيرها. ويُنظر: وصول الأخيار: ١٩٢، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٤٦.

(٣) خلاصة الأقوال: ٥٠ و ٢٦١.

(٤) خلاصة الأقوال: ٥٠. ويُنظر: منتهى المقال: ١٠٥، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٤.

(٥) خلاصة الأقوال: ٤٩، ٦٠، ٨١، ٩٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٦١، ١٨٨، ٢١٥، ٣٥٣. وينظر: وصول الأخيار: ١٩٢، منتهى المقال: ٩٧، دروس في علم الدراية: ١٣٨، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٠.

(٦) خلاصة الأقوال: ٥١، ١٦٨، ٢٩٤. ويُنظر: فائق المقال: ٣٤، منتهى المقال: ٩٦، دروس في=

مأمـون»[1]، و«ثقـة خيّرًا فاضـلاً»[2]، و«ثقة جليـل القدر»[3]، و«ثقـة في الحديث»[4]، و«لا بأس به»[5]، و«ثقة جليل القدر عظيم المنزلة»[6].

وهنـاك ألفـاظ أُخَر تـدلّ عـلى التعديـل، كقولـه: «لا يُطعَـن عليـه»[7]، وقوله: «سـمعت أصحابنـا يذكرونهـما بخير، كلاهمـا فاضـل»[8]، وقوله: «قريـب الأمر»[9]، وقولـه: «قويّ الإيـمان»[10]، وقوله: «ثقة سـالم فيما يرويـه»[11]، وقوله: «مسـكون إلى روايته»[12]، وقوله: «من أجلّاء إخواننا»[13]، وقوله: «من أصحابنا»[14]، وقوله: «وجه من وجـوه أصحابنا»[15]، وقوله: «مـن أصحاب الأئمّة»[16]، وقولـه: «من وجوه هذه

=علم الدراية: ١٣٥-١٣٧.

(١) خلاصة الأقوال: ٥٣. ويُنظر: معجم مصطلحات توثيق الحديث: ٦٦.

(٢) خلاصة الأقوال: ٥٥، ٢٨٥، ٣٠٠. ويُنظر: فائق المقال: ٣٤، منتهى المقال: ١٠٣.

(٣) خلاصة الأقوال: ٦١، ١٥٠، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٧٤. ويُنظر: منتهى المقال: ١٠٣.

(٤) خلاصة الأقوال: ٦٥، ٦٧، ٧١، ١٧٢، ١٩٤. ويُنظر: منتهى المقال: ٣٤.

(٥) خلاصـة الأقـوال: ٦٩، ٨٣، ١٦٦، ١٨٢، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٩٢. ويُنظر: وصول الأخيـار: ١٩٢، فائق المقال: ٣٤، منتهى المقال: ١٠٠-١٠١، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٢، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٣٣.

(٦) خلاصة الأقوال: ٧٣، ٢٧٤، ٢٤٩. ويُنظر: منتهى المقال: ١٠٢.

(٧) خلاصة الأقوال: ٢٢١. وتُنظر الصفحات: ٢٩٣، ٢٩٩.

(٨) خلاصة الأقوال: ٢٩٠.

(٩) خلاصة الأقوال: ٢١٣. ويُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٢٠.

(١٠) خلاصة الأقوال: ٢٠٧.

(١١) خلاصة الأقوال: ٥٥.

(١٢) خلاصة الأقوال: ١٩٣.

(١٣) خلاصة الأقوال: ١٠٣.

(١٤) خلاصة الأقوال: ١٠٢، ١٠٦.

(١٥) خلاصة الأقوال: ١٠٢.

(١٦) خلاصـة الأقوال: ٧٥. وتُنظـر الصفحـات: ٧٦، ٨٧، ١٣٨، ١٧٠، ٢١٢، ١٨٣، ١٧٧،=

الطائفة»[1]، وقوله: «كان الحسن أخصّ بنا وأولى»[2] وقوله: «كان من علماء الإماميَّة»[3]، وقوله:«...وكيل»[4]، وقوله: «...وكيل الناحية»[5]، وقوله: «من أصحاب العيّاشيّ»[6]، وقوله: «من السابقين الذين رجعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام»[7].

ومن الألفاظ الأخرى التي تدلّ على التعديل قوله: «كان من الأبدال»[8]، وقوله: «أحد الأركان الأربعة»[9]، وقوله: «له أصل»[10]، و: «ميزان»[11].

=١٥٧، وغيرها.

(١) خلاصة الأقوال: ١٠٤.

(٢) خلاصة الأقوال: ١٠٦.

(٣) خلاصة الأقوال: ٨١.

(٤) خلاصة الأقوال: ١٠٧، ويقصد به وكيل لأحد الأئمّة عليهم السلام. ويُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٣١.

(٥) خلاصة الأقوال: ١٩٠.

(٦) خلاصة الأقوال: ٦٩. وقد ترجم للعيّاشيّ ضمن موارد العلّامة الحلّيّ في كتابه الخلاصة، للتفصيل يُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٧٤.

(٧) خلاصة الأقوال: ٨٢.

(٨) خلاصة الأقوال: ١٢٩. والأبدال: لفظ مشترك يُطلق على الجماعة الذين بدّلوا الصفات الذميمة بصفات حميدة، وتارة يطلقونه على عدد معيَّن يبلغ الأربعين عند بعضهم، ويشتركون في صفة خاصّة، وسبعة عند آخرين. ويُنظر: معجم مصطلحات الصّوفيّة: ٣٧. ومعجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٣.

(٩) خلاصة الأقوال: ١٣. والأركان الأربعة هم الذين يقال فيهم: انتهى إليهم علم الأنبياء عليهم السلام، وهم سلمان الفارسيّ وجابر، وسعيد، ويونس بن عبد الرحمن، يُنظر: رجال ابن داود: ٢٠٧، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٩.

(١٠) خلاصة الأقوال: ٩٣. والأصل: هو عبارة عن الأحاديث التي رواها مؤلّفها عن المعصوم عليه السلام، أو عن الراوي عنه، من دون أن يُكتب في كتاب قبله. يُنظر: دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٩٣، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٢٣-٢٤.

(١١) خلاصة الأقوال: ٤٧.

كما اتّبع العلَّامة في توثيقاته أسلوب التوثيق الضمنيّ، وهو عندما يتناول أحد الرواة فإنّــه يعرّج عــلى أبيه أو أخيه في المــدح والتوثيق، نحو قوله: «ثقة هــو وأبوه وجدّه»[1]، وقولــه: «ثقة وأبوه أيضًا»[2]. وأحيانًا يســتعمل هذا النوع من التوثيــق الضمنيّ بعبارة مفتوحة، كقوله: «من ثقات أصحابنا الكوفيّين»[3].

كــما أنّ العلَّامة الحلِّيّ اعتمد على أقوال الأئمّة عليهم السلام بحقّ قســم من الرواة، مدحًا أو قدحًا أو دعاء لهم، كقوله: «رُوي أنّ الصادق عليه السلام قال: هو كهل من كهولتنا، وسـيّد من ساداتنا، وكفاه بهذا شرفًا...»[4]، وكقوله: «إنّ الصادق عليه السلام قال: سدير عصيدة بكلّ لــون»[5]، وكقوله: «قال لي أبو عبد الله عليه السلام: إنّي لأدعو الله لك حتّى أُســمّي لدابّتك، أو قال: أدعو لدابّتك»[6].

ثانيًا: ألفاظ الجرح

دأب العلَّامــة الحلِّيّ على وصف رواته بألفاظ غير غريبة على مصنِّفي علم الرجال، وهــي ألفــاظ عامّة لم تكن من بنات أفكار العلَّامــة، ولا كان متفرِّدًا بها بل هي موجودة في أغلــب الكتب الرجالية لاســيّما الأصــول التي اعتمدها في خلاصتــه، مثل: الكشّيّ، والنجــاشيّ، ورجــال الطوسيّ وفهرســته،... إلخ، فقد وصف رواتــه في متن الخلاصة

(١) خلاصة الأقوال: ٥٧.

(٢) خلاصة الأقوال: ٩٢. ويُنظر: ٩٣.

(٣) خلاصــة الأقوال: ٦٤. تُنظـر الصفحات: ٧٢، ٨١، ١١٦، ١٢٥، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٦، ١٦٨، ١٨٩، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٦١.

(٤) خلاصة الأقوال: ٥٤. تُنظر الصفحات: ٩٦، ١٠٠، ١٠٧، ١٠٨، ١١٦، ١١٧، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٧، ١٧٠، ٢٠٩.

(٥) خلاصة الأقوال: ١٦٥.

(٦) خلاصة الأقوال: ٢٠٧.

بألفاظ عـدَّة تفيد الجرح، كقوله في أحدهم: «في مذهبه ارتفاع»[1]، وفي آخر «مضطرب الأمـر»[2]، وفي ترجمـة أخرى لأحد رواته يقول فيه: «لا يُعـوَّل عليه بشيء»[3]، ويصف آخـر بـ: «مختلـط»[4]، ووصف آخريـن بـ: «منكر الحديـث»[5]، و«فاسـد الحديث»[6]، و«ضعيـف في حديثـه»[7]، و«مـتروك الحديـث»[8]، و«ضعيـف»[9]، وهنـاك أيضًـا أوصاف، مثل: «مطعون فيه»[10]، و«مضطرِب المذهب»[11]، و«لا شيء»[12]، و«يعرف وينكر»[13].

(١) خلاصـة الأقـوال: ٣١٤، ٣٢٤، ٢٣١، ٣٣٤، ٣٩٧، ٤٠٤، ٤١١. ويُنظر: دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٧.

(٢) خلاصة الأقوال: ٣٥٨ و٤٠٨. ويُنظر: معجم مصطلحات توثيق الحديث: ٨٠.

(٣) خلاصة الأقوال: ٤٠٢. ويُنظر: معجم مصطلحات توثيق الحديث: ٦٤.

(٤) خلاصـة الأقـوال: ٣١٤، ٣١٦، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٩٧. ويُنظـر: وصـول الأخيار: ١٩٣، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٧.

(٥) خلاصة الأقوال: ٣٩٢. ويُنظر: دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٦.

(٦) خلاصة الأقوال: ٤٠٣.

(٧) خلاصـة الأقـوال: ٣١٤، ٣٣٢، ٣٤٤، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٩٥، ٤٠٦. ويُنظـر: وصول الأخيار: ١٩٣، دروس في علم الدراية: ٤٢.

(٨) خلاصـة الأقـوال: ٣٧٣. ويُنظر: وصول الأخيـار: ١٩٣، دروس موجـزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٦.

(٩) خلاصـة الأقـوال: ٣١٥، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٥٧، ٣٦٣، ٣٦٩، ٣٧٣، وغيرهـا. ويُنظـر: فائـق المقـال: ٣٤، مباني علم الرجال: ٣٢٠-٣٥٣، دروس في علم الدراية: ١٤٢، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٦.

(١٠) خلاصة الأقوال: ٤٢٤. ويُنظر: معجم مصطلحات توثيق الحديث: ٨١.

(١١) خلاصة الأقوال: ٣٣٩.

(١٢) خلاصة الأقوال: ٣٤١ و٤١٢. ويُنظر: معجم مصطلحات توثيق الحديث: ٦٤.

(١٣) خلاصـة الأقـوال: ٣١٦، ٢٣١، ٣٥٩. ويُنظر: مباني علم الرجال: ٣٢٣، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٦.

كما وصف قِسمًا من رواته بأوصاف، مثل: «يعتمد المراسيل»[1]، و«يروي عن الضعفاء»[2]، وهناك ألفاظ تدلّ على الجرح أيضًا، مثل: «لم يكن بالمرضيّ»[3]، و«ليس من أصحابنا ولا من عدادنا»[4]، و«كثير التفرّد في الغرائب»[5]، و«يروي المناكير»[6]، و«يعتمد المجاهيل»[7].

ومن ألفاظ الجرح التي أوردها في الخلاصة: «غالٍ»[8]، و«لا يُعبأ بما رواه»[9]، و«فاسد المذهب»[10]، و«مُتَّهَم بالغلوّ»[11]، و«مُضطرب جدًّا»[12]، و«ضعيف جدًّا»[13]، و«لا يُلتفت إليه»[14]، و«مرتفع القول»[15]،

(١) خلاصة الأقوال: ٢٣٧، ٣٥٧، ٤٠٤. ويُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٩٦.

(٢) خلاصة الأقوال: ٦٣. ويُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٩٦.

(٣) خلاصة الأقوال: ٣٨٩. ويُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٣٨.

(٤) خلاصة الأقوال: ٣٧٥.

(٥) خلاصة الأقوال: ٣٢٧.

(٦) خلاصة الأقوال: ٣٢٦. ويُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٩٦.

(٧) خلاصة الأقوال: ٣٢٧.

(٨) خلاصة الأقوال: ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٣٤، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٥٠، ٣٥١، وغيرها. ويُنظر: وصول الأخيار: ١٩٣، فائق المقال: ٣٤.

(٩) خلاصة الأقوال: ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٤، ٤٠٦، ٤٠٧.

(١٠) خلاصة الأقوال: ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٩٥.

(١١) خلاصة الأقوال: ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٦٧، ٣٧٥، ٣٨٨، ٣٩٣، ٣٩٧. ويُنظر: دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٧.

(١٢) خلاصة الأقوال: ٤٢٤.

(١٣) خلاصة الأقوال: ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٦٦، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٨، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٩. ويُنظر: معجم مصطلحات توثيق الحديث: ٢٦.

(١٤) خلاصة الأقوال: ٣٢٤، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٦٠، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٨٩، ٣٩٦، ٤١٩. ويُنظر: معجم مصطلحات توثيق الحديث: ٦٤.

(١٥) خلاصة الأقوال: ٤١٨، ٤١٩، ٤٠٦، ٤٠٧. ويُنظر: فائق المقال: ٣٤، دروس موجزة في=

و«كذّاب»[1]، و«وضّاع للحديث»[2]، و«لُعِن من قِبَل الأئمّة عليهم السلام»[3]، و«مجهول»[4]، و«غالٍ ضعيف»[5].

واستعمل أيضًا الجرح الضمني من خلال التعرّض لبعض الرواة، كقوله: «إنّهما فتّانان ملعونان»[6]، أو الاعتماد على أقوال الأئمّة عليهم السلام بحقّ الرواة من حيث الدعاء عليهم أو لعنهم، كقوله: «عن ابن سنان أنّ الصادق عليه السلام لعنه..»[7]، وقوله: «سالم بن أبي حفص، لعنه الصادق عليه السلام وكذّبه وكفّره..»[8]، وقوله: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يلعن أبا الغمر»[9].

وكذلك الجرح الجماعي، مثل قوله: «من أصحاب أبي الخطّاب، وإنّه من أهل النار»[10]، وقوله: «...من الغلاة الكبار الملعونين»[11].

=علمي الرجال والدراية: ١٥٧.

(١) خلاصة الأقوال: ٣٢٤، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٥١، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٧١، ٣٩٥، ٤٠٤. وينظر: وصول الأخيار: ١٩٣، دروس موجزة في علم الدراية: ١٤٢، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥٧.

(٢) خلاصة الأقوال: ٣٢٤، ٣٥٩، ٣٧١، ٤٠١، ٤٠٧. ويُنظر: فائق المقال: ٣٤، العامليّ، أكرم بركات: ١٤٢، معجم مصطلحات توثيق الحديث: ٩٤.

(٣) خلاصة الأقوال: ٣٢٨، ٣٤٣، ٣٧٥.

(٤) خلاصة الأقوال: ٣٢٨، ٣٣٣، ٣٤٣، ٣٣٦، ٣٧٠، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٧، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٤، ٤٢١. ويُنظر: وصول الأخيار: ١٩٠، دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٢٢، معجم مصطلحات توثيق الحديث: ٦٩.

(٥) خلاصة الأقوال: ٣٣٣ و٣٣٩.

(٦) خلاصة الأقوال: ٤٢٣.

(٧) خلاصة الأقوال: ٣٢٨.

(٨) خلاصة الأقوال: ٣٥٥.

(٩) خلاصة الأقوال: ٤٢٣.

(١٠) خلاصة الأقوال: ٣٣١.

(١١) خلاصة الأقوال: ٤٢٣.

المطلب الرابع

ألفاظ القبول والردّ الخاصّة بالعلّامة الحلِّيّ في (خلاصة الأقوال)

قد أسلفنا أنّ ألفاظ الجرح والتعديل العامّة التي ذكرناها لم تكن من خصوصيّات العلّامة، لكن وجدنا في الخلاصة ألفاظًا وعبارات يختصّ بها العلَّامة، وذلك من خلال قيامه بمناقشة الآراء المطروحة بحقّ الرجل من قِبَل الرجاليِّين الأوائل الذين اعتمدهم، وهذه الألفاظ تتّسم بكونها ألفاظًا اجتهادية تعبّر عن رأي العلَّامة الحلِّيّ وما توصّل إليه في المواضع التي طرحها، ولاسيّما ونحن نعلم أنّه يعدّ من المتأخِّرين عن أصحاب الأصول الرجالية عند الإماميَّة الأوائل، مثل: البرقيّ، والكشّيّ، والنجاشيّ، وابن الغضائريّ، والطوسيّ، وعليه فإنّه يعتمد في تصنيفه في الرجال ما وصل عن طريق هؤلاء، ويناقش آراءهم، وعليه تكون عباراته اجتهادية محضة، كما سنلمسُ ذلك.

وقد قسّمنا هذه الألفاظ على قسمين: ألفاظ القبول و ألفاظ الردّ الخاصّة بالعلّامة الحلِّيّ.

أوّلًا: ألفاظ القبول

عبّر العلَّامة عن أحد الرواة بعد مناقشته آراء الأصول الأولى بشأنه: «أعمل على

قولـه»[1]، وفي موضوع آخر: «أعتمد على روايتـه»[2]، وقوله في ترجمة أحد الرواة: «ولم أقف لأحد من أصحابنا على قولٍ في القدح فيه، ولا على تعديله بالتنصيص، والروايات عنه كثيرة، والأرجح قبول قوله»[3].

وفي مـورد آخر يقـول: «والأقـوى عندي قبـول روايتـه»[4]، و«حديثهـم اعتمد عليـه»[5]، وقوله: «هـذا جملة ما وصل إلينا في هـذا الرجل، والأقرب قبـول قوله»[6]، وفي مـورد آخـر يقـول: «الأقرب عنـدي قبـول روايتـه»[7]، وقوله: «وعنـدي روايته مقبولـة»[8]، وقوله: «ولم ينـصّ علماؤنا عليه بتعديل ولم يُروَ فيـه جرح، فالأقوى قبول روايتـه مع سـلامتها من المعـارض»[9]، وقولـه: «... وهـذه الروايـة لا تقتضي عندي التعديـل، لكنّهـا مـن المرجِّحـات»[10]، وقولـه: «... عـن الصادق عليه السلام أنّـه من فراخ الشـيعة، وفي الطريـق محمّد بن سـنان عن الحسـين بـن منذر عن الصـادق عليه السلام، وهذه الروايـة لا تـدلّ نصًّـا على عدالـة الرجـل، لكنّها مـن المرجِّحـات»[11]، وفي لفظ آخر «لا تثبت بها عندي عدا السـتّة، بل ترجيح ما»[12]، وفي لفظ آخر: «وهو من المرجِّحات

(١) خلاصة الأقوال: ٤٧.

(٢) خلاصة الأقوال: ٤٧. ويُنظر: ٤٨.

(٣) خلاصة الأقوال: ٤٩. ويُنظر: ٥٥.

(٤) خلاصة الأقوال: ٤٧. ويُنظر: ٤٨.

(٥) خلاصة الأقوال: ٤٩. ويُنظر: ٧٠.

(٦) خلاصة الأقوال: ٥٠.

(٧) خلاصة الأقوال: ٦٠.

(٨) خلاصة الأقوال: ٦٣.

(٩) خلاصة الأقوال: ٦٦. ويُنظر: ١٢٩.

(١٠) خلاصة الأقوال: ٩٣. وتُنظر الصفحات: ٢١١، ٢١٩، ٣٠٣.

(١١) خلاصة الأقوال: ١١٦. ويُنظر: ١٢٦.

(١٢) خلاصة الأقوال: ١٨٤.

عندي»[1].

ومن ألفاظه: «الأقوى قبول روايته؛ لقول الطوسيّ والكشّيّ»[2]، وفي لفظ آخر قوله: «وقد ذكر الكشّيّ أحاديث تدلّ على عدالته، وعارضت تلك الأحاديثَ أخبارٌ أُخَر تدلّ على القدح فيه، قد ذكرناها في كتابنا الكبير، وذكرنا وجه الخلاص منها، والرجل عندي مقبول الرواية»[3]، وقوله: «الأقرب عندي قبول روايته؛ لعدم طعن الشيخ ابن الغضائريّ فيه صريحًا مع دعاء الصادق عليه السلام له»[4]، وقوله: «ونصر ابن الصبّاح ضعيف عندي لا اعتبر بقوله، لكن الاعتماد على تعديل النجاشيّ له»[5].

ويقول: «فأنا اعتمد على روايته»[6]، وقوله: «ثقة معوّل عليه»[7]، وقوله: «ولم أظفر له على تعديل ظاهر، ولا على جرح، بل على ما يترجَّح به أنّه من الشيعة»[8]، وقوله: «معتمدًا على ما يرويه»[9]، وقوله: «...قال النجاشيّ: إنّه حافظ حسن الحفظ، قال: وهذا ليقتضي التعديل، بل هو مرجّح»[10]، وقوله: «روى حديثًا مرسَلًا ينافي ذلك، والتعديل أرجح»[11]، وقوله: «الاعتماد عندي على قول الشيخ الطوسّي في

(١) خلاصة الأقوال: ١٤٠.

(٢) خلاصة الأقوال: ١٤١.

(٣) خلاصة الأقوال: ١٥٢.

(٤) خلاصة الأقوال: ١٨٤.

(٥) خلاصة الأقوال: ١٨١.

(٦) خلاصة الأقوال: ١٨٩.

(٧) خلاصة الأقوال: ١٨٩.

(٨) خلاصة الأقوال: ١٩٣.

(٩) خلاصة الأقوال: ٢٠٥.

(١٠) خلاصة الأقوال: ٢٠٥.

(١١) خلاصة الأقوال: ٢١٨.

تعديله...»[1]، وقوله: «... وقول النجاشيّ أرجح»[2]، وقوله: «... وهذا يدلّ على علوّ اعتقاده...»[3].

وهناك ألفاظ أخرى للقبول، مثل: «وهذا الرجل عندي عظيم الشأن، رفيع المنزلة»[4]، وقوله: «والذي اعتمد عليه قبول روايته»[5]، وقوله: «الأقرب عندي قبول روايته»[6]، وقوله: «طعنوا عليه من جهة، وليس عندي كما زعموا...»[7]، وقوله: «وهذا يعطي تعديله منه»[8].

ثانيًا: ألفاظ الردّ

ومن هذه الألفاظ قوله: «الأقوى الوقف في روايته»[9]، وقوله: «عندي توقّف في قبول روايته»[10]، وقوله: «لا يثبت به عندي عدالته»[11]، وقوله: «الأَولى عندي التوقّف في قبول روايته»[12]، «فأنا في روايته من المتوقّفين»[13]،

(١) خلاصة الأقوال: ٢٣٧.
(٢) خلاصة الأقوال: ٢٥٨.
(٣) خلاصة الأقوال: ٢٨٨.
(٤) خلاصة الأقوال: ٢٨٩.
(٥) خلاصة الأقوال: ٢٩٧.
(٦) خلاصة الأقوال: ٢٩٩.
(٧) خلاصة الأقوال: ٣٧٧.
(٨) خلاصة الأقوال: ٣٨٩.
(٩) خلاصة الأقوال: ٥٧.
(١٠) خلاصة الأقوال: ٦٢.
(١١) خلاصة الأقوال: ٦٩.
(١٢) خلاصة الأقوال: ٧٦.
(١٣) خلاصة الأقوال: ٧٩.

«وهذا لا يقتضي مدحًا ولا قدحًا... فأنا في روايته من المتوقّفين»[1]، وقوله: «ولم أقف على مدح أو جرح من طرقنا سوى هذا، والأَولى التوقّف فيما ينفرد به حتّى تثبت عدالته»[2]، وقوله: «وفي تعديله بذلك نظر، والأَولى التوقّف»[3]، وقوله: «وهذا الطريق لم يثبت صحّته عندي»[4]، وقوله: «فالأقرب التوقّف فيه»[5].

وقوله: «فالوقف متوجّه على هذه الرواية، ولم يثبت عندي عدالة المشار إليه»[6]، وقوله: «إنّا في حديثه من المتوقّفين»[7]، وقوله: «الأقرب عندي التوقّف فيما يرويه»[8]، وقوله: «إنّه أدرك الرضا عليه السلام ولم يسمع منه، فتركت روايته لذلك»[9]، وقوله: «لا أعتمد عليه»[10].

ومن أقواله في الردّ أيضًا: «فإن يكن هو هذا فلا تعويل على روايته»[11]، وقوله: «وعندي التوقّف فيما يرويه»[12]، وقوله: «فلا أعمل بروايته»[13]، وقوله:

---

(١) خلاصة الأقوال: ٨٧.
(٢) خلاصة الأقوال: ١٠٩.
(٣) خلاصة الأقوال: ١٠٩.
(٤) خلاصة الأقوال: ١٢١.
(٥) خلاصة الأقوال: ١٥١.
(٦) خلاصة الأقوال: ١٥٠.
(٧) خلاصة الأقوال: ٢٦٥.
(٨) خلاصة الأقوال: ١٩٩.
(٩) خلاصة الأقوال: ٣١١.
(١٠) خلاصة الأقوال: ٣١٣.
(١١) خلاصة الأقوال: ٣١٤.
(١٢) خلاصة الأقوال: ٣١٥، ٣٤٢.
(١٣) خلاصة الأقوال: ٣١٥.

«فـلا اعتمد حينئذ على روايتـه»[١]، وقوله: «والأحرى عندي التوقّـف في روايته حتّى تثبـت عدالتـه»[٢]، وقوله: «والأولى عنـدي التوقّف فيما ينفرد بـه»[٣]، وقوله: «لا أقبل روايته...»[٤]، وقوله: «وعندي أنّ روايتـه غير مقبولة»[٥]، وقوله: «والذي اعتمد عليه التوقّـف فيما يرويه»[٦]، وقوله: «أنـا أتوقّف في روايته»[٧]، وقوله: «ولسـت أرى قبول روايتـه منفردًا»[٨]، وقولـه: «والوجه عندي التوقّـف فيما يرويـه»[٩]، وقوله: «والوجه عنـدي ردّ روايتـه»[١٠]، وقولـه: «فالتوقّف في روايتـه متعيّن»[١١]، «ولسـت أعتمد بما يـروي عنـه تليـد»[١٢]، وقوله: «فعنـدي في حديثـه توقّـف، ولا أعمل بروايتـه»[١٣]، وقولـه: «والوجـه عنـدي التوقّـف في روايتـه»[١٤]، وقولـه:«... إلّا أنّني لا أسـتحلّ أن أروي عنـه حديثًـا واحـدًا»[١٥]، وقولـه: «لا أعتمـد عـلى روايتـه»[١٦]، وقولـه:

(١) خلاصة الأقوال: ٣١٦.

(٢) خلاصة الأقوال: ٣١٧.

(٣) خلاصة الأقوال: ٣١٨.

(٤) خلاصة الأقوال: ٣١٨.

(٥) خلاصة الأقوال: ٣٢٠.

(٦) خلاصة الأقوال: ٣٢٠.

(٧) خلاصة الأقوال: ٣٢١.

(٨) خلاصة الأقوال: ٣٢١.

(٩) خلاصة الأقوال: ٣٢٣.

(١٠) خلاصة الأقوال: ٣٢٣.

(١١) خلاصة الأقوال: ٣٢٦.

(١٢) خلاصة الأقوال: ٣٢٩.

(١٣) خلاصة الأقوال: ٣٣١.

(١٤) خلاصة الأقوال: ٣٣١، ٣٤١، ٣٩٤.

(١٥) خلاصة الأقوال: ٣٣٤.

(١٦) خلاصة الأقوال: ٣٣٨.

«والأقوى عندي التوقّف في روايته»[١]، وقوله: «فهو عندي مردود الرواية»[٢]، وقوله: «لا يُعوَّل على ما ينفرد بنقله»[٣]، «ولم يكن متحقّقًا بأمرنا»[٤]، و«نحن في روايته من المتوقّفين»[٥]، و«الذي أراه التوقّف في حديثه»[٦]، و«الأولى عندي التوقّف فيه»[٧]، «والطعن عندي في مذهبه لا في نفسه»[٨]، و«فأنا لا أعتمد على روايته»[٩].

(١) خلاصة الأقوال: ٣٤٥.

(٢) خلاصة الأقوال: ٢٤٩.

(٣) خلاصة الأقوال: ٣٦٧.

(٤) خلاصة الأقوال: ٣٧٥.

(٥) خلاصة الأقوال: ٣٨٦.

(٦) خلاصة الأقوال: ٣٩٧ و٣٩٨.

(٧) خلاصة الأقوال: ٤٠٤.

(٨) خلاصة الأقوال: ٤١٥.

(٩) خلاصة الأقوال: ٤١٩.

المطلب الخامس

فِرَق الرواة المذكورين في (خلاصة الأقوال)

دأب العلَّامة الحلِّيّ في ترجمته لمعظم رواته على ذكر فِرَقهم أو مذاهبهم في العقيدة، لا بل بذل الجهد في التتبّع، حتّى أنّه كان يذكر مايعتقده الرجل، ثمّ ما هو عليه الآن- أي التغيّرات في الآراء والمذاهب-، فمثلًا يقول: «وكان قبل ذلك معتزليًّا ثمّ عاد إلينا»[1]، أو قوله: «كان معتزليًّا ثمّ أظهر الانتقال»[2]، وغيرها.

ومن الأمثلة على ما يذكر من مذاهب الرواة عند الترجمة لهم: «... كان عاميًّا»[3]، «كان أبان بن عثمان من الناووسيّة»[4]، «حبيب بن أوس أبو تمّام الطائي، كان إماميًّا»[5]،

(١) خلاصة الأقوال: ١٨٨.

(٢) خلاصة الأقوال: ٢٧٠. وتُنظر الصفحات: ٦٧، ١٩٨، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٦٥، ٢٧٠، ٣٠٤، ٣٢١، ٣٦٥، ٣٨٣.

(٣) خلاصة الأقوال: ٣١٤. والعاميّ: يدلّ على الأخوة من أهل السنَّة، وهو لفظ مُستخدم إلى يومنا هذا بلفظ أبناء العامّة، وللتفصيل يُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٠٠.

(٤) خلاصة الأقوال: ٧٤. سُمّيت الناووسيّة نسبة إلى رئيس لها يُقال له: فلان بن فلان الناووسي. يُنظر: فِرَق الشيعة: ٧٨، خلاصة الأقوال: ٣٨٣، وقيل: نسبة إلى قرية يقال لها: الناووس، وزعموا أنّ الصادق عليه السلام لم يمت، وهو القائم المهديّ عليه السلام. يُنظر: فائق المقال في الحديث والرجال: ٧٠، كلّيّات في علم الرجال: ٤٠٨-٤٠٩، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٨٢.

(٥) خلاصة الأقوال: ١٣٢. والإماميّ: هو القائل بأئمّة الهدى الإثني عشر عليهم السلام. يُنظر: فرق الشيعة: ١١٦-١١٧، فائق المقال: ٦٩.

«... إنّه مُرجئ»[1]، وقوله: «الحسين بن عليّ بن سفيان... خاصيّ»[2]، وقوله: «حبيب السجستاني كان أوّلًا شاريًا...»[3]، «ظالم بن سراق... كان شيعيًّا»[4]، وقوله: «وكان فطحيّ المذهب»[5]، «كان ثقة في الحديث واقفًا في المذهب»[6]، «كان... من المعتزلة...»[7]، «كان كيسانيًّا»[8]، قوله: «...هو من الزيديّة...»[9]، «إسحاق بن

(١) خلاصة الأقوال: ٣٩٠. والمرجئة: هم الذين يعتقدون أنّه لا يضرّ مع الإيمان معصية، كما أنّه لا ينفع مع الكفر طاعة، وسُمّوا بذلك لاعتقادهم أنّ الله سبحانه وتعالى أرجأ تعذيبهم على المعاصي. يُنظر: فِرَق الشيعة: ٢٦، فائق المقال: ٧١.

(٢) خلاصة الأقوال: ١٧٩. والخاصيّ: هو من اختصّ بأهل البيت عليهم السلام. يُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٥٩.

(٣) خلاصة الأقوال: ١٣٢. والشراة: هم فرقة من فرق الخوارج، باعوا أنفسهم ابتغاء مرضاة الله كما يدّعون، فسمّوا أنفسهم بهذا الإسم. يُنظر: الفرق بين الفِرَق: ٩٣.

(٤) خلاصة الأقوال: ١٧٣. ويُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٨٤.

(٥) خلاصة الأقوال: ١٧٧. والفطحيّة: هم القائلون بإمامة عبد الله الأفطح ابن الإمام الصادق عليه السلام، وسمّي بذلك، لأنّه كان أفطح الرأس، وقيل: أفطح الرِّجْلين، وقيل: إنّهم منسوبون إلى رئيس لهم في الكوفة يُقال له: عبد الله بن الأفطح. يُنظر: فائق المقال: ٧٠، كلّيات علم الرجال: ٤١١، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١١٣-١١٤.

(٦) خلاصة الأقوال: ١٨٦. والواقفة: هم من وقفوا على إمامة الكاظم عليه السلام. يُنظر: فِرَق الشيعة: ٩٠-٩١، فائق المقال: ٧١، كلّيات علم الرجال: ٤١٢.

(٧) خلاصة الأقوال: ٢٤٣. والمعتزلة يقولون بأنّ الإمامة يستحقّها كلّ من كان قائمًا بالكتاب والسنّة... ومن زعمائهم: واصل بن عطاء، وضرار بن عمرو، وإبراهيم النظام. يُنظر: فِرَق الشيعة: ٢٩-٣١.

(٨) خلاصة الأقوال: ٣٤٣ و٢٠٤. والكيسانيّة: هم القائلون بإمامة محمّد بن الحنفيّة رضي الله عنه، ويزعمون أنّه حيّ. يُنظر: فِرَق الشيعة: ٤١، فائق المقال: ٧١، كلّيّات في علم الرجال: ٤٠٥-٤٠٦، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٣١.

(٩) خلاصة الأقوال: ٣٤٢. والزيديّة: هم القائلون بإمامة زيد بن عليّ بن الحسين عليه السلام، وهم ثلاثة أقسام: الجاروديّة، والسليمانيّة، والبتريّة. يُنظر: فائق المقال: ٦٩-٧٠، كلّيّات في علم الرجال: ٤٠٦-٤٠٧، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٧٤.

بشير...والإسحاقيّة تُنسب إليه»[1]، وقوله: «... كان زيديًّا جاروديًّا»[2]، وقوله: «أبو المقدام، زيديّ بتريّ»[3]، وقوله: «... إنّه كان خطّابيًّا في مذهبه»[4]، «شبث... رجع إلى الخوارج»[5]، «... إنّه بتريّ...»[6]، «ثمّ خلط وأظهر مذهب المخمّسة»[7].

كما أنّ هناك إشارات تدلّ على قسم من عقائد تلك المذاهب والفِرَق مثل قوله:

---

(١) خلاصة الأقوال: ٣١٨. والإسحاقيّة: هم طائفة يزعمون أنّ النبيّ لا ينقطع إلى قيام الساعة، ومَن وَقَف على علم أهل البيت وتفسير القرآن فهو نبيّ، وإنّما سُمّوا بالإسحاقيّة؛ لأنّهم أتباع أبي إسحاق المختار بن أبي عبيد الثقفيّ، ويقال لهم: الكيسانيّة أيضًا. يُنظر: الفرق المفترقة بين أهل الزيغ والزندقة: ٣٤، ويُنظر: الفِرَق الإسلاميّة ذيل كتاب شرح المواقف: ٤٨، وهذا الكلام لا يخلو من خلط ووهم على ما أظنّ.

(٢) خلاصة الأقوال: ٣٢١ و٣٤٨. والجاروديّة: نوع من أنواع الزيديّة، منسوبون إلى زياد ابن المنذر الجارود الهمدانيّ، ويقولون: كلّ من خرج هو الإمام، ويكفِّرون كلّ من أنكر أمر عليّ عليه السلام. يُنظر: فِرَق الشيعة: ٣٩، فائق المقال: ٦٩، كلّيّات في علم الرجال: ٤٠٧-٤٠٨، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٩-٥٠.

(٣) خلاصة الأقوال: ٣٢٩ و٣٤١. والبتريّة: قسم من أقسام الزيديّة، منسوبون إلى بتر النوي، وهم القائلون بإمامة الشيخَيْن. يُنظر: فِرَق الشيعة: ٣٨-٣٩، فائق المقال: ٧٠، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٣٣-٣٤.

(٤) خلاصة الأقوال: ٣٣٢. والخطّابيّة: هم فرقة يتظاهرون بألوهيّة الإمام الصادق عليه السلام، وأنّ أبا الخطّاب محمّد بن مقلاص، أبا زينب الأسديّ الكوفيّ نبيٌّ مرسل بأمر الصادق عليه السلام، يُنظر: فِرَق الشيعة: ٨٠-٨١، كلّيّات في علم الرجال: ٤١٤، معجم مصطلحات الرجال الدراية: ١٦.

(٥) خلاصة الأقوال: ٣٥٨. والخوارج: هم من قالوا بكفر الحَكَمَين بعد وقعة صفّين، وكفّروا عليًّا عليه السلام، وأمرهم مشهور. يُنظر: فِرَق الشيعة: ٣٤-٣٥.

(٦) خلاصة الأقوال: ٣٦١، وتُنظر الصفحات: ٣٧٧، ٤١٠، ٤١٨.

(٧) خلاصة الأقوال: ٣٦٥. والتخميس عند الغلاة- لعنهم الله-: أنّ سلمان الفارسيّ، والمقداد، وعمّار، وأبا ذر، وعمر بن أميَّة الضمريّ، هم الموكَّلون بمصالح العالم، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا. يُنظر: خلاصة الأقوال: ٣٦٥، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٥١.

«... يقول بالجبر والتشبيه»[1]، وقوله: «... يقول بالتزيّد»[2]، «غير أنّه حُكِي عنه مذاهب فاسدة في الأصول، مثل القول بالرؤية»[3]، «...إنّه قال بالتناسخ»[4].

أو قد يُشير بصورة عرضيّة إلى المذهب الذي يعتنقه الراوي، كقوله: «أحد أعمدة الواقفة»[5]، وقوله: «الزيديّة تدّعيه وليس منهم»[6].

(١) خلاصة الأقوال: ٢٦٥.

(٢) خلاصة الأقوال: ١٩٧. والتزيّد: هو القول بزيادة الأئمّة على الأثني عشر. يُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١١٥.

(٣) خلاصة الأقوال: ٦٨.

(٤) خلاصة الأقوال: ٣٢١.

(٥) خلاصة الأقوال: ٣٦٢.

(٦) خلاصة الأقوال: ٦٢.

الفصل الثاني

منهجه في كتابه (إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة)

للعلَّامة الحلِّيّ ثلاثة كتب في علم الرجال، أحدها مفقود، وهو كتاب (كشف المقال في أحوال الرجال)[1]، والذي طالما أحال عليه عند ترجمته للرواة في (الخلاصة)[2] و(إيضاح الاشتباه)[3].

والكتاب الثاني هو (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال) والذي ألّفه سنة ثلاث وتسعين وستمائة[4].

والكتاب الثالث هو (إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة) والذي انتهى من تأليفه سنة سبع وسبعمائة[5].

وهذا الكتاب الأخير إيضاح الاشتباه اختُلف في تسميته، فمنهم من قال: إيضاح الاشتباه في ضبط ألفاظ أسامي الرجال وأنسابهم[6]، ومنهم من قال: إيضاح الاشتباه

(١) أمل الآمل: ٢/ ٨٥، بحار الأنوار: ١٠٤/ ٥٣، أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٦، الذريعة: ١٨/ ٦٣.

(٢) الخلاصة: ٥٠، ٥٤، ٦٢، ٧٦، ٩٠، ١٠٠، ١٠٨، ١١٥، ١٥٢، ١٦٠، ١٦٩، ١٨١، ١٩١،١٩٦، ٢٢٥ ... إلخ.

(٣) إيضاح الاشتباه: ٢٧٧ و٣٢٦.

(٤) خلاصة الأقوال: ١١٠.

(٥) إيضاح الاشتباه: ٣٢٧.

(٦) روضات الجنّات: ٢/ ٢٧٤.

في أحـوال الرجال[1]، وقيل: إيضاح الاشـتباه في أسـامي الرواة[2]، ونُقِـل أنّه: إيضاح الاشتباه في ضبط الرواة[3]، ونُقِل أيضًا: إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة كما سمّاه العلّامة الحلّيّ في مقدّمة الكتاب[4].

وسـنحاول التعـرّض لمنهج العلَّامة في (الإيضاح) مثبتين قسـمًا من نقاط التشـابه والاختلاف ضمنًا في المنهجية على مسـتوى موارد الكتاب، ومنهج التأليف، وهيكليّته، فضـلًا عن مضمونه، وبذلـك يكون هذا الفصـل محاولة لعقد موازنـة نقديّة بين كتابَي العلَّامة: الخلاصة والإيضاح.

(١) أمل الآمل: ٢/ ٨٥.

(٢) أعيان الشيعة: ٥/ ٤٠٦.

(٣) الذريعة: ٢/ ٤٩٣.

(٤) إيضاح الاشتباه: ٧٧.

البَابُ الثَّانِي : مَنْهَجُ ابْنِ المُطَهَّرِ الحِلِّيّ فِي الرِّجَالِ

المبحث الأوّل

موارد (إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة)

أشار العلّامة الحلِّيّ إلى مصادره في المعلومات الواردة في متن (الإيضاح) بشكل مختصر، وليس كما فعل في (الخلاصة)، كما أنّه اعتمد على مصادر لم يعتمدها في الخلاصة، مثل: السيّد محمّد بن معد الموسويّ(١)، إذ اعتمده في الإيضاح(٢)، وكذلك الدارقطنيّ(٣) في كتابه (المؤتلف والمختلف) اعتمده مرّتين(٤)، وأحمد بن الحسن(٥).

---

(١) هو السيّد صفيّ الدين أبو جعفر محمّد بن معد بن عليّ بن أبي رافع بن أبي الفضائل معد بن حمزة بن أحمد بن حمزة بن عليّ بن أحمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم عليه السلام، عالم، فاضل، خبير، محدِّث. يُنظر: أمل الآمل: ٢/ ٣٠٧، رياض العلماء: ٥/ ١٨٣، مصفى المقال: ٣٠١.

(٢) إيضاح الاشتباه: ١٢٨، ١٦٩، ١٩٣، ٢١١، ٢١٨، ٢٤٥، ٢٥٨، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٠.

(٣) هو عليّ بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان الدارقطنيّ، المقري المحدِّث، من أهل محلّة دار القطن ببغداد، ولد سنة ستٍّ وثلاثمائة، وسمع الحديث وهوصبيّ، برع في كثير من العلوم، وله تأليف في شتّى العلوم، مات سنة ثلاثمائة وخمس وثمانين هجرية. يُنظر: سِيَر أعلام النبلاء: ١٦/ ٤٤٩.

(٤) الإيضاح: ١٢١ و٣٢١. وقد اعتمد عليه ابن داود في رجاله. يُنظر: رجال ابن داود: ٧٥ و١٢٨.

(٥) الإيضاح: ٢٧٩. وهناك خمسة رواة يحملون هذا الاسم في فهرست الشيخ الطوسيّ، يُنظر: الصفحات: ٦٤ ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٢-٧٣، ٨٣، وفي اختيار الكشّيّ، يُنظر: ٨٩٠.

أمّا عن المصادر المشتركة عند العلّامة الحلّيّ، أي التي استعملها في الخلاصة والإيضاح، فقد أشار إلى بعضها ذاكرًا أبا جعفر الطوسيّ[1]، وأحمد ابن طاووس[2] - مِن شيوخ العلّامة -، وأحمد بن عليّ بن نوح السيرافيّ[3]، ومحمّد بن الحسن بن الوليد[4].

وأشار العلّامة إلى كتابه الكبير في الرجال (كشف المقال في معرفة الرجال) في الإيضاح، مرّتين في المتن[5]، ومرّة واحدة في المقدّمة[6]، بينما ذكره في الخلاصة ثلاثًا وعشرين مرّة[7].

(١) الإيضاح: ٢٣٤ و٣٢١.

(٢) الإيضاح: ٨٥.

(٣) الإيضاح: ١٤٣

(٤) الإيضاح: ٢٧٧.

(٥) الإيضاح: ٢٧٧.

(٦) الإيضاح: ٧٧.

(٧) الخلاصة: ٥٠، ٥٤، ٦٢، ٧٦، ٩٠، ١٠٠، ١٠٨، ١١٥، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٠، ١٦٩، ١٨١، ١٩١، ١٩٦، ٢٢٩، ٢٤١، ٢٥٢، ٢٨٩، ٣١٧، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤٠٩.

المبحث الثاني

تحليل منهج التأليف في كتاب الإيضاح

هناك بون شاسع بين الكتابين- الخلاصة والإيضاح- من حيث عدد الرواة المترجَم لهم، إذ حوى كتاب الخلاصة ألفًا وسبعمائة وسبعًا وثلاثين ترجمة، وزاد عليها في الفوائد في نهاية الكتاب اثنتين وأربعين ترجمة، بينما حوى الإيضاح تسعًا وتسعين وسبعمائة ترجمة، منها ما هو مكرّر كما سنشير لاحقًا، وبضمنها باب الكنى الذي ضمّ سبعًا وعشرين ترجمة، كما أنّه لم يقسّمه على قسمين كما هو الحال في الخلاصة.

ورتّب العلّامة الإيضاح على حروف المعجم معتمدًا على أوّل الاسم فقط، وكذلك فعل في الخلاصة، فتراه يقدّم الفضيل على الفضل... وموسى على معاوية... إلخ.

وهذا ممّا يُتعب المتتبّع والقارئ، وقد لمست ذلك من خلال طول مدّة التعامل مع كتاب الخلاصة على مدار البحث، ولم أبذل جهدًا يوازي ما بذلته مع الخلاصة، وموازنةً برجال ابن داود فقد رتّب أسماءهم على الأوائل فالثواني من الحروف، ثمّ الآباء، فصار المرء يصل إلى ضالّته بصورة أسهل وأسرع.

كما أنّ العلّامة أضاف في الخلاصة عشر فوائد في الرجال، ولم يضف شيئًا في الإيضاح.

وألّف كتاب الإيضاح بتاريخ آخر نهار الثلاثاء تاسع عشر من ذي القعدة في سنة سبع وسبعمائة، أي بعد تأليف الخلاصة بأربع عشرة سنة[1].

(١) الإيضاح: ٣٢٧.

المتن:

أمّا عن متن الإيضاح فإنّه لا يخالف كثيرًا متن الخلاصة من حيث طريقة عرض المادّة الرجاليّة، والتعامل مع مفردات الترجمة، لذا سنشير إلى ذلك على وجه الاختصار من دون أمثلة.

بالنسبة لأسماء الرواة، فإنّه أخذ على نفسه تقييد الألفاظ التي يخشى أن يحصل في حروفها التصحيف والتحريف[1]، أو أنّه ينسبه إلى تشابه الأسماء خشية حصول الخلط عند القارئ[2]، كما أشار إلى الصحابة والتابعين[3]، والتركيز على أنساب الرواة[4]، ومَن نُسب إلى مدينة أو بلد[5]،فضلًا عن ذكر الموالي ومن يوالون[6]، وأشار إلى العاهات الجسديّة لقسم من الرواة[7]، وكنّى الرواة[8].

أمّا ما يخصّ الأئمّة عليهم السلام فإنّه أشار إلى مَن صاحب الأئمّة عليهم السلام[9]، ومن روى عنهم عليهم السلام[10].

كما أشار العلّامة في الإيضاح إلى الكتب التي ألّفها الرواة المترجَم

(١) الإيضاح: ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٦... وغيرها.

(٢) الإيضاح: ٢٨٧.

(٣) الإيضاح: ٢١٢.

(٤) الإيضاح: ٩١، ١٣٩، ١٨٠، ١٨٣، ٢٧٥.

(٥) الإيضاح: ١٣٥، ١٦٤، ١٦٨، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٧٢.

(٦) الإيضاح: ١٢٢، ١٤٢، ١٥٠، ١٦٨، ١٨٠، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢١٧، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٧٦، ٣٢٠، ٣٠٩.

(٧) الإيضاح: ٢٥٢.

(٨) الإيضاح: ١٣٤ و٢٠٠.

(٩) الإيضاح: ٢٤٢ و٢٩٨.

(١٠) الإيضاح: ١١٥، ١٢١، ٢٣٣، ٢٨٥، ٢٩٦، ٣٠١، روى عن الرسول صلى الله عليه وآله.

لهـم[١]، فضلًا عن الإشـارة إلى التأليفات التي لا ترقى إلى كتـاب، كقوله: «خطبة يذكر فيها الأمور بعد النبيّ صلى الله عليه وآله...»[٢]، وأشـار إلى مـن روى عن العلماء المعروفين المعاصرين للرواة[٣]، كما أشـار إلى المهن التي امتهنها الرواة[٤]، كالصيرفي والورّاق والتاجر...إلخ. فضلاً عن المناصب الإداريّة التي تقلّدها بعض الرواة[٥]، كالقاضي والعامل والأمير... إلخ.

كـما أنّ هناك تسـميات عُرف بها الـرواة، فـكان العلّامة يذكرها مبيّنًا سـبب هذه التسـمية أحيانًا[٦]، ويذكـر أحداثًا تاريخية لهـا علاقة بالرواة المترجَم لهـم[٧]، وذَكر من روى من الإناث[٨].

أمّا ما يخصّ ألفاظ جرح الرواة وتعديلهم:

فقـد أشـار العلّامة في مقدّمـة الكتاب إلى أنّه لـن يذكر جرحًـا ولا تعديلًا، فقال: «لا ذكرنا تعديلهم وجرحهم»[٩]، إلاّ أنّه أشار إلى جرح قسم من الرواة وتعديل آخرين، إلّا أنّهـا لا ترقى إلى ما ذكـره العلّامة في الخلاصة. ومن ألفاظـه في الإيضاح: «ضعيف

---

(١) الإيضاح: ١٠٤، ١١٣، ١٦٢، ١٦٩، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٥٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣٢٦.
(٢) الإيضاح: ١٤٦.
(٣) الإيضاح: ١٧٦، ٢١٠، ٢٨٥، ٢٨٩.
(٤) الإيضـاح: ٨٤، ١١١، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٤، ٢٠٨، ٢١٨، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٦١، ٢٨٢، ٣١٥.
(٥) الإيضاح: ١١٢.
(٦) الإيضاح: ١٩٥، ٢١٨، ٢٣٤، ٢٥٧، ٢٦٦.
(٧) الإيضاح: ٢٤٣، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٦.
(٨) الإيضاح: ٢٥٨.
(٩) الإيضاح: ٧٧.

الحديث، فاسد المذهب[1]»، «ثقة»[2]، «ضعيف»[3]، «ضعيف غال»[4]، «ضعيف جدًّا»[5]، «لا يُطعن عليه بشيء»[6]، «لابأس به»[7]، «كذّاب»[8]، «لم يكن بالمرضّي»[9]، «وكيل الناحية»[10]، «ثقة وجيهًا»[11]، «ثقة في الحديث»[12]، «ثقة عين»[13]، «شيخ من أصحابنا»[14]، «حجّة في أصحابنا»[15]، «ثقة جليل»[16]، «غالي المذهب»[17].

ويشير أحيانًا إلى إشارات لا تفيد الجرح أو التعديل بصورة واضحة، مثل: «قليل الحديث»[18]، «كثير الحديث»[19]، «يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل»[20]، كما أنّه يوثّق

---

(١) الإيضاح: ٩٨.

(٢) الإيضاح: ١٧٥، ١٧٨، ١٩٦، ٢٠٩، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٩، وغيرها.

(٣) الإيضاح: ١٩٢، ٢٤١، ٢٤٢، ٣٠٣.

(٤) الإيضاح: ٢١٠.

(٥) الإيضاح: ٢١٩.

(٦) الإيضاح: ٢٢١.

(٧) الإيضاح: ٢٢٦.

(٨) الإيضاح: ٢٤١ و٣٠٩.

(٩) الإيضاح: ٢٥٦.

(١٠) الإيضاح: ٢٧٥.

(١١) الإيضاح: ٢٧٩ و٢٩٧.

(١٢) الإيضاح: ٢٨٧.

(١٣) الإيضاح: ٢٨٨.

(١٤) الإيضاح: ٢٨٩.

(١٥) الإيضاح: ٢٦١.

(١٦) الإيضاح: ٢٩١، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٠.

(١٧) الإيضاح: ٣٠٧.

(١٨) الإيضاح: ٢٢٤.

(١٩) الإيضاح: ٢٨٨.

(٢٠) الإيضاح: ٢٧٧.

أحيانًا جماعيًّا عند ذكره لأحد الرواة وأبيه وجدّه، أو شيوخه[1].

أمّا عن الفِرَق والمذاهب التي اعتنقها الرواة وأشار إليها العلَّامة في الإيضاح فهي عينها التي في الخلاصة، مثل: «زيديّ»[2]، «واقفيّ»[3]، «عامّيّ»، وزاد عليها في الإيضاح: «قطعيّ»[4] إذ لم يذكر هذا المذهب في الخلاصة.

إلَّا أنّه ما ذُكِر في الإيضاح لا يرقى من حيث الكمّ والنوع إلى ما هو موجود في الخلاصة، كما أشار العلَّامة إلى قِسم من الرواة بعبارات تدلّ على مستواهم أو منزلتهم في مذاهبهم، كقوله: «وجهًا في الواقفة»[5]. وقد أتيت بهذه الألفاظ حسب أسبقيَّة ورودها في متن الإيضاح.

---

(١) الإيضاح: ٣٠٢ و٣٠٣.

(٢) الإيضاح: ١٠٧.

(٣) الإيضاح: ١٤١، ٢٠٩.

(٤) الإيضاح: ١٦٠. والقطعيّ: من قطع بموت الإمام الكاظم عليه السلام. يُنظر: فِرَق الشيعة: ٩٠، الإيضاح: ١٦١.

(٥) الإيضاح: ١٤١.

المبحث الثالث

ملاحظات على منهجيَّة العلَّامة في الإيضاح (المتن)

١. عدم ترتيب الكتاب حسب الحروف الهجائية:

إذ جعلهـا حسـب الحرف الأوّل من الاسـم فقط دون الثاني والثالـث، فهو يذكر من يبدأ بحرف الباء مثلًا، ولا يلتفت إلى ما بعد الحرف الأوّل، وهكذا بالنسـبة إلى بقيّة الحـروف، وهـذا مخالف للطريقة المألوفـة في مراعاة الترتيب على الحـرف الأوّل، وهذا ديدن العلَّامة ومنهجه في الخلاصة أيضًا، وحَسَـنًا فعل ابن داود إذ جعلها على الأحرف الثواني، فالثوالث، فالآباء، ممّا يَسَّر عملية القراءة والبحث في كتابه، ومن مسـاوئ هذه المنهجية في الخلاصة والإيضاح أنّها تتعب من يريد أن يحصل على مفردة معيّنة.

٢. الاختلافات أو التناقضات بين دفّتي الإيضاح:

وهي على النحو الآتي:

* قال في الإيضاح: «أحمد بن يحيى بن حكيم الأوديّ - بالواو والدال المهملة- ابن جعفر ابـن أخي ذبيان»[1]، وفي موضع آخر يقول: «... ابـن حكيم أبو عمرو الأزديّ: بإسكان الزاي»[2].

---

(١) الإيضاح: ٩٨.

(٢) الإيضاح: ١٨٢.

* ويقـول: «أحمـد بن ميتم- بكسر الميم وإسـكان اليـاء وفتح التـاء المنقّطة فوقها نقطتين-[1] ابن أبي نعيم»[2]، وفي مورد آخر يقول: «أحمد ابن ميثم- بكسر الميم وإسكان الياء المنقّطة تحتها نقطتين[3] وفتح الثاء المنقّطة ثلاث نقط-»[4].

* ويقول: «بشّـار بن يسـار الضبيعي- بضمّ الضاد المعجمة-»[5]، وفي ترجمة أخيه سـعيد يقول: «سـعيد بن يسـار الضبعي- بالضاد المعجمة المفتوحة والباء المنقّطة تحتها نقطة المضمومة والعين المهملة-»[6].

* ويقول: «سـالم بن مكرم بن عبد الله، أبو خديجة الكُناوسيّ- بضمّ الكاف-»[7]، بينـما يجعلـه بكـسر الـكاف، إذ يقـول: «صالح بـن خالد المحامـلي الكنـاسيّ- بكسر الكاف-»[8].

* ويقول: «القاسـم بـن محمّد بن عليّ بن إبراهيـم الهمدانيّ- بالـدال المهملة»[9]، وفي ذكـر والـده يقـول: «محمّـد بـن عـليّ بـن إبراهيـم بـن محمّـد الهمـذاني: بالـدال المعجمة»[10].

٣. تكرار ترجمة أسماء قسم من الرواة:

هناك قسم من الأسماء تتكرّر مرّتين أو ثلاث مرّات ولا نعرف السبب، لذا أحصيت

(١) هكذا وردت في الكتاب، والصواب نقطتان.
(٢) الإيضاح: ١٠٥.
(٣) هكذا وردت في الكتاب، والصواب نقطتان.
(٤) الإيضاح: ١١٣.
(٥) إيضاح الاشتباه: ١٢٢.
(٦) إيضاح الاشتباه: ١٩٤.
(٧) إيضاح الاشتباه: ١٩٦.
(٨) إيضاح الاشتباه: ٢٠٢.
(٩) إيضاح الاشتباه: ٢٥٦.
(١٠) إيضاح الاشتباه: ٢٧٥.

المكرّر بعد مراجعة الأصول الرجاليّة، ووازنتها بالإيضاح، وهي على النحو الآتي:

- أحمد بن محمّد، أبو غالب الزراريّ(1).
- أحمد بن محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين ابن سنسن، أبو غالب الزراريّ(2).
- أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع بن عبيد بن عازب(3).
- أحمد بن أبي رافع الصيمريّ(4).
- أحمد بن ميتم- بالتاء- ابن أبي نعيم(5).
- أحمد بن ميثم- بالثاء-(6).
- أحمد بن يحيى بن حكيم الأوديّ(7).
- أحمد بن يحيى الأوديّ(8).
- جعفر بن أحمد بن يوسف الأوديّ(9).
- جعفر الأوديّ(10).

---

(1) إيضاح الاشتباه: ٩٦.
(2) إيضاح الاشتباه: ١٠١.
(3) إيضاح الاشتباه: ١٠١.
(4) إيضاح الاشتباه: ١١٤.
(5) إيضاح الاشتباه: ١٠٥.
(6) إيضاح الاشتباه: ١١٣.
(7) إيضاح الاشتباه: ٩٨.
(8) إيضاح الاشتباه: ١١٤.
(9) إيضاح الاشتباه: ١٣١.
(10) إيضاح الاشتباه: ١٣٣.

- الحسن بن الطيّب الشُجاعيّ[1].
- الحسين بن الطيّب الشجاعيّ[2].
- الحسين بن أحمد بن المغيرة البوشبخيّ[3].
- الحسين بن أحمد بن المغيرة الثلّاج[4].
- داود بن كثير الرقّيّ[5].
- داود الرقّيّ[6].
- سيف بن عميرة[7].
- سيف بن عميرة[8].
- عبّاد الرواجني ابن يعقوب الأسديّ[9].
- عبّاد بن يعقوب الرواجنيّ[10].
- عثمان بن حاتم بن منشاب[11].

---

(١) إيضاح الاشتباه: ١٥٠.
(٢) إيضاح الاشتباه: ١٦٤.
(٣) إيضاح الاشتباه: ١٦١.
(٤) إيضاح الاشتباه: ١٦٣.
(٥) إيضاح الاشتباه: ١٧٦.
(٦) إيضاح الاشتباه: ١٧٧.
(٧) إيضاح الاشتباه: ١٩٤.
(٨) إيضاح الاشتباه: ١٩٨.
(٩) إيضاح الاشتباه: ٢١١.
(١٠) إيضاح الاشتباه: ٢١٢.
(١١) إيضاح الاشتباه: ٢١١.

- عثمان بن حاتم بن منشاب التغلبيّ[1].
- عمرو بن عثمان الخزّاز[2].
- عمرو بن عثمان الثقفيّ الخزّاز[3].
- عليّ بن الحسين بن عمرو الخزّاز[4].
- عليّ بن الحسين بن عمرو الخزّاز[5].
- عليّ بن أبي صالح، واسم أبي صالح محمّد، يلقّب بزرج[6].
- عليّ بن بزرج[7].
- محمّد بن أحمد بن ثابت[8].
- محمّد بن أحمد بن ثابت[9].
- محمّد بن أبي القاسم، يعرف بـ: ماجيلويه[10].
- محمّد بن أبي القاسم بن عمران الخبابي البرقيّ، أبو عبد الله، الملقّب ماجيلويه[11].

(١) إيضاح الاشتباه: ٢١٣.
(٢) إيضاح الاشتباه: ٢١٣.
(٣) إيضاح الاشتباه: ٢٣٢.
(٤) إيضاح الاشتباه: ٢١٤.
(٥) إيضاح الاشتباه: ٢١٥.
(٦) إيضاح الاشتباه: ٢٢٠.
(٧) إيضاح الاشتباه: ٢٢٢.
(٨) إيضاح الاشتباه: ٢٦٣.
(٩) إيضاح الاشتباه: ٢٧١.
(١٠) إيضاح الاشتباه: ٢٦٤.
(١١) إيضاح الاشتباه: ٢٧٨.

- محمّد بن عليّ القنانيّ[١]، محمّد بن علّي الكاتب القناني[٢]، محمّد بن علّي بن يعقوب ابن إسحاق بن أبي قرّة، أبو الفرج القنانيّ[٣].
- محمّـد بن زكريّا الغلابيّ[٤]، محمّد بن زكريّـا الغلابّي[٥]، محمّد ابن زكريّا بن دينار الغلابيّ[٦].
- محمّد بن موسى بن عيسى، أبو جعفر الهمذانيّ[٧].
- محمّد بن موسى الهمذانيّ[٨].
- محمّـد بن وهبان الدبيليّ[٩]، محمّـد بن وهبان الدبيلـيّ[١٠]، محمّد ابن وهبان بن محمّد ابن حمّاد بن بشر بن سليم بن نافع بن هلال[١١].
- أبو طالب البصريّ[١٢].
- أبو طالب الأزدي البصري الشعرانيّ[١٣].

---

(١) إيضاح الاشتباه: ٢٦٦.
(٢) إيضاح الاشتباه: ٢٨٧.
(٣) إيضاح الاشتباه: ٢٩٤.
(٤) إيضاح الاشتباه: ٢٦٨.
(٥) إيضاح الاشتباه: ٣٧١.
(٦) إيضاح الاشتباه: ٢٧٦.
(٧) إيضاح الاشتباه: ٢٧٣.
(٨) إيضاح الاشتباه: ٢٧٦.
(٩) إيضاح الاشتباه: ٢٦٦.
(١٠) إيضاح الاشتباه: ٢٧٠.
(١١) إيضاح الاشتباه: ٢٩٣.
(١٢) إيضاح الاشتباه: ٣٢٢.
(١٣) إيضاح الاشتباه: ٣٢٤.

المبحث الرَّابع

الاختلافات في المتن بين الخلاصة والإيضاح

عنـد مقابلة كتاب الإيضاح بالخلاصة لأجل عقـد رؤية نقديَّة موازنة بين الكتابين نجـد أنّ هنـاك اختلافات بين الكتابين، على الرغم مـن أنّ الإيضاح أُلّف بعد الخلاصة بأربـع عشرة سـنة، ولم اسـتطع أن أبيّن سـببًا لهـذه الاختلافات، فلا يمكـن أن نقول: إنّ السـبب هو التصحيف من قِبَل النسّـاخ، لأنّ العلَّامة الحـلِّيّ كان قد ضبط الحروف في كتابيـه، ولا يمكـن القـول: إنّـه غيَّر رأيـه عن مـا في الخلاصة، لأنّ أغلـب المصادر الرجاليـة تُرجِّـح أو تنقـل مـا في الخلاصـة مـن رأي، ولعـلّ هنـاك أسـبابًا غـير معلومة.

أمّا الاختلافات فهي على النحو الآتي:

- إدريس بن زيـاد الكفرثوثيّ: بفتح الكاف، والفاء، وإسـكان الراء، وضمّ الثاء المنقَّطة ثلاث نقط، وإسكان الواو، وكسر الثاء فوقها ثلاث نقط[1].
- الكفرثوثائيّ[2].
- إبراهيم بن سليمان بن عبيد الله[3].

(١) إيضاح الاشتباه: ٨٢.

(٢) خلاصة الأقوال: ٦٠.

(٣) إيضاح الاشتباه: ٨٥.

- ابن عبد الله[1].
- أحمد بن يحيى بن حكيم الأوديّ، بن جعفر، بن أخي ذبيان[2].
- أبو جعفر، ابن أخي ذبيان[3].
- أحمد بن محمّد بن أحمد بن طرخان الجرجرائيّ[4].
- الجرجانيّ[5].
- أحمد بن ميتم: بكسر الميم، وإسكان الياء، وفتح التاء المنقّطة فوقها نقطتين[6].
- أحمد بن ميثم: بالميم المفتوحة، ثمّ الياء الساكنة، وبعدها الثاء المنقّطة فوقها ثلاث نقط[7].
- عمومته: شديد: بالشين المعجمة[8].
- عمومته: سدير: بإهمال السين والراء أخيرًا[9].
- جعفر بن إسماعيل المنقري: بكسر الميم، والنون الساكنة، وفتح القاف والراء[10].

(١) خلاصة الأقوال: ٥٠.
(٢) إيضاح الاشتباه: ٩٨.
(٣) خلاصة الأقوال: ٧٠.
(٤) إيضاح الاشتباه: ١٠٣.
(٥) خلاصة الأقوال: ٧١.
(٦) إيضاح الاشتباه: ١٠٥.
(٧) خلاصة الأقوال: ٦٤.
(٨) إيضاح الاشتباه: ١١٥.
(٩) خلاصة الأقوال: ١٦٥.
(١٠) إيضاح الاشتباه: ١٢٩.

- جعفر بن إسماعيل المقرىء[1].

- الحسين بن حمدان الخصيبيّ: بالخاء المعجمة المفتوحة، والصاد المهملة المكسورة، والياء المنقَّطة تحتها نقطتان بعدها باء المنقَّطة تحتها نقطة، الجنبلائيّ: بضمّ الجيم، وإسكان النون بعدها، وضمّ الباء المنقطعة تحتها نقطة، والياء أخيرًا بغير نون[2].

- الحسين بن حمدان الخصيبيّ: بإعجام الضاد، الجنبلني: بالنون قبل الياء[3].

- الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضاريّ: بالراء المهملة بعد الألف بغير فصل[4].

- الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائريّ: بالياء بين الألف والراء[5].

- حصين: بالصاد المهملة، ابن حبشيّ[6].

- حضين: بالضاد المعجمة، ابن حبشيّ[7].

- حيدر بن محمّد بن نعيم[8].

- حيدر بن نعيم بن محمّد[9].

---

(١) خلاصة الأقوال: ٣٣٢.

(٢) إيضاح الاشتباه: ١٦٠.

(٣) خلاصة الأقوال: ٣٣٩.

(٤) إيضاح الاشتباه: ١٦١.

(٥) خلاصة الأقوال: ١١٦.

(٦) إيضاح الاشتباه: ١٦٥.

(٧) خلاصة الأقوال: ٣٤٢.

(٨) إيضاح الاشتباه: ١٦٦.

(٩) خلاصة الأقوال: ١٢٧.

- حبيش: بالباء ثمّ الياء، ابن مبشر[1].
- حبش: بدون ياء، ابن مبشر[2].
- خالد بن مادّ: بالميم أوّلًا، والدال المهملة المشدّدة بعد الألف بلا فصل، القلانسيّ الكوفيّ[3].
- خالد بن زياد:... والمثنّاة التحتية، القلانسيّ الكوفيّ[4].
- داود بن كثير الرقّيّ، يكنّى أبا خالد وأبا سليمان[5].
- أبوه يكنّى أبا خالد[6].
- داود بن أسد بن عفير المصريّ[7].
- أسد بن عفر البصريّ[8].
- داود بن زربيّ: بالزاي المكسورة[9].
- داود بن زربيّ: بالزاي المضمومة[10].

(١) إيضاح الاشتباه: ١٦٧.
(٢) خلاصة الأقوال: ١٣٥.
(٣) إيضاح الاشتباه: ١٧٠.
(٤) خلاصة الأقوال: ١٣٧-١٣٨.
(٥) إيضاح الاشتباه: ١٧٦.
(٦) خلاصة الأقوال: ١٤٠.
(٧) إيضاح الاشتباه: ١٧٦.
(٨) خلاصة الأقوال: ١٤٣.
(٩) إيضاح الاشتباه: ١٧٩.
(١٠) خلاصة الأقوال: ١٤٢.

- درست بن أبي منصور الواسطيّ[1].
- درست بن منصور الواسطيّ[2].
- رزيق بن الزبير الخلقانيّ[3].
- رزيق بن مرزوق[4].
- سعيد بن بنان، أبو حنيفة سابق الحاجّ: بالباء المنقّطة تحتها نقطة[5].
- سعيد بن بيان، أبو حنيفة سائق الحاجّ[6].
- سهل بن سهل بن الهرمزدان[7].
- سهل بن الهرمزان[8].
- عبد الله بن جبلة بن حيّان بن الحرّ: بالحاء المضمومة المهملة والراء المشدّدة، الكنانيّ[9].
- عبد الله بن جبلة بن حيّان بن الجبر: بالياء المفردة والجيم والراي، الكنانيّ[10].

(١) إيضاح الاشتباه: ١٨١.
(٢) خلاصة الأقوال: ٣٤٥-٣٤٦.
(٣) إيضاح الاشتباه: ١٨٦.
(٤) خلاصة الأقوال: ١٤٧.
(٥) إيضاح الاشتباه: ١٩٢-١٩٣.
(٦) خلاصة الأقوال: ١٥٨.
(٧) إيضاح الاشتباه: ١٩٦.
(٨) خلاصة الأقوال: ١٥٩.
(٩) إيضاح الاشتباه: ٢٠٩.
(١٠) خلاصة الأقوال: ٣٧٢.

- عبد الله بن أحمد بن حرب بن مهزوم بن خالد الفزر[١].
- عبد الله بن أحمد بن حرب بن مهزوم بن خالد الفرز[٢].
- عليّ بن العبّاس الخراذينيّ: بالخاء المعجمة[٣].
- عليّ بن العبّاس الجراذينيّ: بالجيم المعجمة[٤].
- عليّ بن أبي صالح بزرج: بفتح الباء[٥].
- عليّ بن أبي صالح بزرج: بضمّ الباء[٦].
- عليّ بن الحسين الهمذانيّ: بالذال المعجمة[٧].
- عليّ بن الحسين الهمدانيّ: بالدال المهملة[٨].
- عبّاس بن يزيد الخرزيّ[٩].
- عبّاس بن يزيد الخريزيّ[١٠].
- عبد الله بن العلاء المذاريّ[١١].

(١) إيضاح الاشتباه: ٢١٠.
(٢) خلاصة الأقوال: ٢٠١.
(٣) إيضاح الاشتباه: ٢١٩.
(٤) خلاصة الأقوال: ٣٦٧.
(٥) إيضاح الاشتباه: ٢٢٠.
(٦) خلاصة الأقوال: ٣٦٨.
(٧) إيضاح الاشتباه: ٢٢٤.
(٨) خلاصة الأقوال: ١٧٦.
(٩) إيضاح الاشتباه: ٢٢٧.
(١٠) خلاصة الأقوال: ٢١٠.
(١١) إيضاح الاشتباه: ٢٣٥.

- عبد الله بن أبي العلاء المذاريّ[١].
- عبيد الله بن كثير العامريّ[٢].
- عبيد بن كثير العامريّ[٣].
- عبد الرحمن بن أحمد بن نهيك السمري الملقّب دحمان[٤].
- عبد الرحمن بن أحمد بن نهيك السمري الملقّب دحان[٥].
- عبد الرحمن بن أحمد بن جيرويه[٦].
- عبد الرحمن بن أحمد بن جبرويه[٧].
- عبد العزيز بن يحيى بن أحمد الجلوديّ: بفتح الجيم وضمّ اللام[٨].
- الجلوديّ: بإسكان اللام وفتح الواو[٩].
- عاصم بن حميد الحنّاط الجعفيّ[١٠].
- عاصم بن حميد الحنّاط الحنفيّ[١١].

(١) خلاصة الأقوال: ٢٠١.
(٢) إيضاح الاشتباه: ٢٣٨.
(٣) خلاصة الأقوال: ٣٨٤.
(٤) إيضاح الاشتباه: ٢٣٩.
(٥) خلاصة الأقوال: ٣٧٤.
(٦) إيضاح الاشتباه: ٢٣٩.
(٧) خلاصة الأقوال: ٢٠٥.
(٨) إيضاح الاشتباه: ٢٤٤.
(٩) خلاصة الأقوال: ٢٠٨.
(١٠) إيضاح الاشتباه: ٢٤٦.
(١١) خلاصة الأقوال: ٢٢٠.

- عيينة بن ميمون[1].
- عتيبة بن ميمون[2].
- غياث بن إبراهيم التميمي الأسيديّ[3].
- غياث بن إبراهيم التميمي الأسديّ[4].
- محمّد بن الحسين بن سعيد الصائغ[5].
- محمّد بن الحسن بن سعيد الصائغ[6].
- محمّد بن يحيى بن سلمان بغير ياء الخثعميّ[7].
- محمّد بن يحيى بن سليمان الخثعميّ[8].
- محمّد بن منصور بن يونس بزرج: بفتح الباء[9].
- محمّد بن منصور بن يونس بزرج: بضمّ الباء[10].
- محمّد بن عليّ بن الفضل... بن مناذرماخ: بالنون[11].

(١) إيضاح الاشتباه: ٢٤٧.
(٢) خلاصة الأقوال: ٢٢٧.
(٣) إيضاح الاشتباه: ٢٥٠.
(٤) خلاصة الأقوال: ٣٨٥.
(٥) إيضاح الاشتباه: ٢٦٣.
(٦) خلاصة الأقوال: ٤٠١.
(٧) إيضاح الاشتباه: ٢٨٠.
(٨) خلاصة الأقوال: ٢٦٢.
(٩) إيضاح الاشتباه: ٢٨٢.
(١٠) خلاصة الأقوال: ٢٦٣.
(١١) إيضاح الاشتباه: ٢٩٠.

- محمّد بن عليّ بن الفضل... بن مياذرماه: بالياء[1].
- موسى بن جعفر الكيذانيّ: بالياء[2].
- موسى بن جعفر الكمنذانيّ: بالنون[3].
- موسى بن الحسن بن محمّد... بن كبريا: بالباء بعد الكاف[4].
- موسى بن الحسن بن محمّد بن كيريا: بالياء المنقطة تحتها نقطتان بعد الكاف وبعد الراء[5].
- مندل عليّ العنزيّ: بفتح العين المهملة وفتح النون وكسر الزاي[6].
- مندل بـن عليّ العتريّ: بالعـين المهملة المفتوحـة، والتاء المنقّطـة فوقها نقطتان المفتوحة والراء بعدها[7].
- يزيد بن إسحاق يلقب شغر: بفتح الشين المعجمة والغين المعجمة[8].
- يزيد بن إسحاق يلقّب شعر: بالعين المهملة[9].

---

(١) خلاصة الأقوال: ٢٦٨.
(٢) إيضاح الاشتباه: ٢٩٥.
(٣) خلاصة الأقوال: ٤٠٦.
(٤) إيضاح الاشتباه: ٢٩٦.
(٥) خلاصة الأقوال: ٢٧٣.
(٦) إيضاح الاشتباه: ٣٠٢.
(٧) خلاصة الأقوال: ٤١٠.
(٨) إيضاح الاشتباه: ٣٢١.
(٩) خلاصة الأقوال: ٢٩٥.

أهمّية كتاب إيضاح الاشتباه

تقع أهمّية هـذا الكتاب في كونه الوحيد من كتب الإماميَّة التي ألّفت في هذا الباب من العلم؛ لرفع الاشـتباه عن أسـماء الرواة، خلافًا لعلماء الجمهور الذين ألّفوا عشرات الكتب في هذا المضمار[1].

---

(١) يُنظر من هذه الكتب: أبو جعفر محمّد بن حبيب البغداديّ (ت ٢٤٥هـ) (المؤتلف والمختلف في أسماء القبائل)، أبو الحسن عليّ بن عمر الدارقطنيّ البغداديّ (ت ٣٨٧هـ) (المؤتلف والمختلف)، أبو حامد أحمد بن محمّد بن أحيد بن ماما المانيّ (ت ٤٣٦هـ) (المختلف والمؤتلف في الأسماء)، أبو الفضل عبيد الله بن عبد الله ابن أحمد بن محمّد بن يوسف الهرويّ (ت ٤٣٨هـ) (المشتبه في مشتبه أسامي المحدِّثين)، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمّد، الشهير بجار الله الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ) (متشابه أسماء الرواة)، وغيرهم كثير.

الفصل الثالث

نقد منهجيَّة ابن المطهَّر الحلِّيّ

إنّ هذا العنوان يقصد به رصد خروقات العلَّامة لما ألزم نفسه به في تبيان منهجيّته، وسنشير إلى هذه الخروقات مع الأمثلة:

١. ذكر العلَّامة أنّه قسّم كتابه (الخلاصة) على قسمين: القسم الأوّل فيمن يروي عنه، والثاني فيمن لم يروِ عنه[١]، ومع ذلك نجده يذكر عبارة: «أعمل على روايته»[٢] أو غيرها من ألفاظ القبول المذكورة سلفًا في القسم الأوّل الذي هو مخصّص لمن يقبل روايته عند ترجمته لكثيرٍ من الرواة، فذكرها على ما يبدو يصبح زيادة، ثمّ يترك الإشارة بهذه الألفاظ في ترجمة بعض الرواة[٣]، وهو بهذا لا يسير على منهجيَّة واحدة داخل القسم الواحد، فقد يظنّ القارئ أنّ من اتبع بلفظ القبول من الرواة له شأن خاصّ يختلف عن من لم يضف إليه هذا اللفظ. وكذلك الأمر في القسم الثاني، فإنّه يذكر عبارة من عبارات الرفض، مثل: «لا اعتمد عليه»[٤] في الجزء المخصّص لذلك، ثمّ يترك الإشارة إلى مثل هذه

(١) خلاصة الأقوال: ٤٤.
(٢) خلاصة الأقوال: ٤٧.
(٣) خلاصة الأقوال: ٥٢.
(٤) خلاصة الأقوال: ٣٠٣.

الألفاظ في ترجمة بعض آخرين(١).

٢. نلاحظ أنّ العلّامة لم يكن يعتمد بصورة واضحة على آراء ابن الغضائريّ المنقولة من قِبَله في القسم الأوّل(٢)، بل كان أسير آراء النجاشيّ(٣)، إلّا أنّه قلب له ظهر المجنّ في القسم الثاني، وبات يعتمد على تضعيفات ابن الغضائريّ في ترجمة الرواة(٤)، وليس ذلك حسب، بل إنّه بات يهمل آراء النجاشيّ بعد المناقشة(٥)، ثمّ عاد إليه وترك ابن الغضائريّ في مورد واحد في نهاية الكتاب(٦).

٣. نلاحظ أنّ العلّامة ذكر في القسم الأوّل المخصَّص لمن يروي عنهم ويأخذ برواياتهم مَن يتوقّف في رواياتهم حسب ذكره(٧)، وفي القسم الثاني المخصَّص لمن يتوقّف في رواياتهم ذكر بينهم من يأخذ برواياته(٨).

---

(١) خلاصة الأقوال: ٤١٤، على سبيل المثال لا الحصر.

(٢) خلاصة الأقوال: ٥١، على سبيل المثال لا الحصر.

(٣) خلاصة الأقوال: ٥٠، ٥١، ٥٥، ٦٠، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٨٣، ٨٩، ٩٤، ١٠١، ١٠٨، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٣، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، وغيرها من الموارد.

(٤) خلاصة الأقوال: ٣١٦، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٥، وغيرها من الموارد.

(٥) خلاصة الأقوال: ٣١٩ و٣٥٥.

(٦) خلاصة الأقوال: ٤١٩.

(٧) خلاصة الأقوال: تُنظر الصفحات: ٥٧ عبارة «الأقوى الوقف في روايته»، ٦٢ «عندي توقّف في قبول روايته»، ٦٩ «لا يثبت به عندي روايته»، ٧٦ «الأولى عندي التوقّف في قبول روايته»، ٧٩ «فأنا في روايته متوقّف»، ٨٧ «فنحن في روايته من المتوقّفين»، ١٠٩ «وفي تعديله بذلك نظر»، «والأولى التوقّف»، ١٠٩ «والأولى التوقّف فيما ينفرد به حتّى تثبت عدالته»، ١٢١ «وهذا الطريق لم يثبت صحّته عندي»، ١٥١ «فالأقرب التوقّف فيه»، ١٥٠ «والوقوف متوجّه على هذه الرواية»، «ولم يثبت عندي عدالة المشار إليه»، ٢٦٥ «أنا في حديثه من المتوقّفين»، ١٩٩ «الأقرب عندي التوقّف فيما يرويه».

(٨) خلاصة الأقوال: تُنظر الصفحات: ٣٣٧ «طعنوا عليه من جهة، وليس عندي كما زعموا، وهو=

٤. أحيانًا يستعمل العلَّامة في معرض ترجمته لأحد الرواة عبارات أو ألفاظ متأرجحة لا تدلّ على جرح قاطع، أو تعديل ناصع، ممّا يجعل القارئ في حيرة من أمره[١].

٥. استعمل العلَّامة لفظ «قُتِلَ»[٢] بعد ترجمة كلّ راوٍ استشهد في معارك الإسلام مثل: بدر وأُحد والخندق، وكذلك الجمل وصفّين والطفّ... إلخ، ولم يقل: استشهد.

٦. كثيرًا ما يذكر ضمنًا في ترجمة أحد الرواة أنّه ابن عمّ فلان، أو ابن بنت فلان، أو جدّه فلان[٣]، لكن نجده في مواطن أخرى لا يذكر ذلك، فعندما تعرّض لترجمة عون بن عبد الله بن جعفر الطيّار[٤]، أشار إلى أنّه من أصحاب الحسين عليه السلام، ولم يذكر أنّه من رهطه الهاشميّ، ولا حتّى أنّه ابن أخته العقيلة زينب بنت عليّ بن أبي طالب عليهما السلام.

٧. أعاد العلَّامة أسماء قسم من الرواة في باب الكنى على الرغم من أنّ المعلومات المذكورة في أبوابهم كاملة، إذ إنّ باب الكنى كان مخصّصًا لمن اشتهر بكنيته دون اسمه[٥].

=ثقة»، ٤١٥ «والطعن عندي في مذهبه لا في نفسه».

(١) خلاصة الأقوال، تُنظر: ١٣٧ «وهذا الحديث لا يدلّ صريحًا على عقيدة الرَّجُلَين»، ٣٢٦ «لا يحضرني الآن حال سلام، فإن كان ثقة صحّ سند الحديث، وإلَّا فالتوقّف في روايته متعيّن»، ٢٨٥ «... يقال: نجية القوّاس، وليس معروف الحال».

(٢) خلاصة الأقوال: ٢١٠ «قتل معه بكربلاء، قتله حكيم بن طفيل»، ٨٥ «قتل بصفّين...» وغيرها من الصفحات: ٧٤، ٢٠٤، ٢٢٣، ٢٩٩.

(٣) خلاصة الأقوال: ٩٦، ٧٥، ١٧٦، ٢٢٤، ٤٠٢.

(٤) خلاصة الأقوال: ٢٢٣.

(٥) خلاصة الأقوال: ٣٠٧، ذكر عبيد الله بن أبي رافع، كاتب الإمام عليّ عليه السلام، ثمّ أعاد ذكره في:=

٨. ذكر المجهولين في القسم الأوّل[١] يدلّ على أنّ لفظة (المجهول) ليست من ألفاظ الجرح، لكن نلاحظ أنّ العلّامة في القسم الثاني طالما ردّ أو جرح الرواة بعبارة «مجهول»[٢]. علماً أنّ لفظ (مجهول) عند أرباب الرجال لفظ جارح[٣].

٩. كرّر العلّامة ذكر أسماء قسم من الرواة في أبواب الكتاب الأخرى[٤]- دون باب الكنى- وهذا يعود إلى احتمال العلّامة كون الرَّجُلَين متغايرين.

١٠. أشار العلّامة الحلّيّ مرّات عدّة في كتاب (خلاصة الأقوال)[٥] إلى اعتماده على ابن عقدة[٦]، ثمّ نراه يترجم له ضمن الذين يتوقّف في الرواية عنهم، وقد علّل اعتماده عليه لأنّه- أي ابن عقدة- كثير الرواية عن الأصحاب، كما أنّ مذهبه الجاروديّ لم يكن قادحًا فيه، وإن كان كذلك، فلماذا يقدح ببقية المذكورين ممّن لا شائبة عليهم إلَّا اعتناقهم أحد المذاهب المخالفة كالزيديّة والواقفيّة والفطحيّة وغيرهم.

=٢٠٣، وكذلك قنبر، ذكره في: ٢٣١، وأعاده في: ٣٠٧، والمعلومات في الموردين واحدة لم يزد عليها شيئًا، وهناك كثير ممّن تمّت إعادتهم في باب الكنى، وهو بذلك لم يفرّق بين باب الكنى وأبواب الكتاب الأخرى.

(١) خلاصة الأقوال: ٣١٠.

(٢) خلاصة الأقوال: ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٣٣، ٣٤٧، ٣٥٣، ٣٨٧، ٣٩٣، ٣٩١، ٣٨٤.

(٣) يُنظر: الرواشح السماويَّة: ١٠٤، دروس في علمي الرجال والدراية: ١٩٦.

(٤) خلاصة الأقوال، يُنظر: ترجمة ابن نوح السيرافي في الصفحات: ٧١، ثمّ أعاده: ٧٨، وكذلك ترجمته زكريّا أبي يحيى كوكب الدم في: ١٥١، وفي: ٣٤٩، وتنظر للغرض نفسه الصفحات: ٧٥، ٣٩٣، ٤١٤.

(٥) خلاصة الأقوال، تُنظر الصفحات: ٥٤، ٨١، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٠٨، ١٠٩، ١١٦، ١١٨، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٢٥، ١٣٨، وغيرها من الموارد.

(٦) خلاصة الأقوال: ٣٢١.

١١. اعتمـد العلَّامة عـليّ بن أحمـد العقيقـيّ[١] ونصر بـن الصبّـاح[٢] في (خلاصة الأقـوال)، لكنّه يذكرهمـا ضمن الذين يتوقّف في الروايـة عنهم على الرغم من اعتماده عليهما مرّات عدّة.

١٢. أحيانًا نلاحظ استسـلام العلَّامة الحـلِّيّ لآراء الرجاليّين الأوائل أمثال: الكشّيّ، والنجاشيّ، وابن الغضائريّ، والطوسيّ، وغيرهم، فإنّه لا يحرّك سـاكنًا تجاههم في ترجمـة بعض الـرواة[٣]، وأحيانًا أخرى يعارضهم ويناقـش آراءهم ويرجّح الرأي الذي يراه[٤] أو يجتهد برأيه[٥].

١٣. نلاحـظ أنّ في القسـم الأوّل كثـيرًا مـن الإشـارات التـي تـدلّ عـلى اجتهـاد العلَّامـة، نحـو قولـه: «الأقـوى عنـدي» أو: «الراجـح»[٦]، أمّـا في القسـم الثـاني فنـراه لا يجتهـد، بـل يقـف حائـرًا ويـترك الأمـر معلَّقًـا[٧]،

(١) خلاصـة الأقوال، تُنظـر الصفحـات: ١٠٣، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٩، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٩٧، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٦، ٣٠٦، ٣٢٥، ٣٨٧، ٣٣٧، ٣٩٠، ٣١١، ٤١٤، ٤١٧، ٤٢٤، وترجم له في: ٣٦٥، في القسـم الثاني الخاصّ بالذين يتوقّف من الأخذ منهم.

(٢) خلاصة الأقوال، تُنظر الصفحات: ٤٠٦، ٤٢٢، ٤٢٣، وترجم له في: ٤١٣، في القسـم الثاني الخاصّ بالذين يتوقّف عن الأخذ منهم.

(٣) خلاصة الأقوال، تُنظر الصفحات: ٢٣٩، ٣٢٤، ٣١٤، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٧٧، ٣٣٧.

(٤) خلاصة الأقوال: ٣٤٩، كقوله: «وبالجملة فهو عندي مردود الرواية».

(٥) خلاصـة الأقوال: ٣٤٨، كقوله: «ولمّا لم أجـد لأصحابنا تعديلًا لهما ولا طعنًا فيهما توقّفت عن قبول روايتهما».

(٦) خلاصـة الأقوال. ويُنظـر: ٤٨، ٥٥، ٢٩٣ قوله: «الأرجـح...»: ٤٩، ٥١، ٦٦، ١٦٩ قوله: «الأقوى...».

(٧) خلاصة الأقوال: ٣٩١، كقوله: «وهذا لا يوجب جرحًا ولا تعديلاً»: ٣٥٦، «ولم يثبت عندي عدالة الرجل ولا جرحه» ٣٥، «وهذا لا يدلّ على جرح ولا على تعديل».

أو يكتفي بالتوقّف عن الأخذ من الراوي[1].

١٤. لم يسر العلّامة على الترتيب الهجائيّ كما ألزم نفسه في مقدّمة الكتاب، بل نراه يقدّم «حسن»[2] على «الحارث»[3]، وغيره كثير.

١٥. ترجم العلّامة لأحد الرواة باسم «شتير»[4] وذكره في باب الكنى باسم «ستير»[5].

وبغض النظر عمّا تقدّم من مآخذ، فإنّ العلّامة بسبب موسوعيّته العلميّة وعدم اختصاصه بعلم محدّد يمكن أن تصدر عنه هذه الهِنات إن صحّت أنّها من صُنع يده، فلربّما يكون بعضها من صُنع النسّاخ عند نقولهم من النسخ المنسوخة من كتاب الخلاصة.

(١) خلاصة الأقوال: ٥٧، ٦٢، ٧٦، ٧٩، ٨٧، ١٠٩، ١٥٠، ٣٢٦، ٣٣١، ٣٤١، ٣٤٥.

(٢) خلاصة الأقوال: ١٠٩.

(٣) خلاصة الأقوال: ١٢٢.

(٤) خلاصة الأقوال: ١٦٨.

(٥) خلاصة الأقوال: ٣٠٦.

البَابُ الثَّالِثُ

مَنْهَجُ ابْنِ دَاوُدَ الحِلِّيّ فِي الرِّجَالِ

البَابُ الثَّالِثُ: مَنْهَجُ ابْنِ دَاوُدَ الحِلِّيّ فِي الرِّجَالِ

الفصل الأوّل

ابن داود الحلِّيّ ومنهجه في الرجال

المبحث الأوّل

حياة ابن داود الحلِّيّ (نبذة مختصرة)

اسمه

الشيخ تقيّ الدين أبو محمّد الحسن بن عليّ بن داود الحلِّيّ [1]، وقد يسمّى في قسم من المصادر الرجاليَّة: الحسن بن داود، نسبة إلى جدّه[2].

ولادته

ولد ابن داود في الخامس من جمادى الآخرة سنة ٦٤٧هـ حسبما ذكر هو في ترجمة نفسه في القسم الأوّل من كتابه الرجال[3]؛ لذا فقد كان معاصرًا للعلاّمة الحلِّيّ

---

(١) رجال ابن داود: ٧٥، البابليّات: ١/ ١٠٢.

(٢) رياض العلماء: ١/ ٢٥٤، سماء المقال في علم الرجال: ٢/ ٩١.

(٣) رجال ابن داود: ٧٥.

ومن أقرانه عمرًا[1]، وقد شاركه في الدرس عند المحقّق الأوّل جعفر بن سعيد الحلّيّ[2].

شيوخه

نذكر من أبرزهم:

- السيّد جمال الدين أحمد ابن السيّد موسى ابن طاووس الحلّيّ[3].
- السيّد عبد الكريم ابن السيّد أحمد ابن طاووس الحلّيّ[4].
- الشيخ سديد الدين يوسف بن عليّ ابن المطهّر الحلّيّ[5].
- مفيد الدين محمّد بن عليّ بن محمّد بن جهم الأسديّ[6].
- نجم الدين أبا القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحلّيّ[7].
- الشيخ نجيب الدين أبا زكريّا يحيى بن سعيد الحلّي، ابن عمّ المحقّق[8].
- الخواجة نصير الدين الطوسيّ[9].

(١) إذ يذكرُ العلّامةُ الحلّيّ نفسُه في كتابه (الخلاصة: ١٠٩-١١٣) أنّه ولِد في ١٩ رمضان سنة ٦٤٨هـ.

(٢) أمل الآمل: ٢/ ٧١، نقد الرجال: ٢/ ٤٣.

(٣) رجال ابن داود: ٤٥، كلّيات علم الرجال: ١١٧.

(٤) رجال ابن داود: ١٣٠، روضات الجنّات: ٢/ ٢٨٧، البابليّات: ١/ ١٠٣.

(٥) كلّيات علم الرجال: ١١٧، البابليّات: ١/ ١٠٣.

(٦) رجال ابن داود: ٢٨، روضات الجنّات: ٢/ ٢٨٧، البابليّات: ١/ ١٠٣.

(٧) رجال ابن داود: ٦٢، أمل الآمل: ٢/ ٧١، نقد الرجال: ٢/ ٤٣، كلّيات علم الرجال: ١١٧.

(٨) كلّيات علم الرجال: ١١٧.

(٩) البابليّات: ١/ ١٠٣.

تلاميذه

نذكر من أبرزهم:

- رضي الدين أبا الحسن عليّ بن أحمد بن يحيى المزيدي الحلّيّ[1].
- الشيخ زين الدين عليّ بن أحمد بن طراد المطار آباديّ[2].
- السيّد تاج الدين أبا عبد الله محمّد ابن السيّد جلال الدين أبي جعفر القاسم بن الحسن العلوي الحسني الحلّيّ، المعروف بابن معيّة[3].

أقوال العلماء بحقّه

لعلّ نعوت العلماء لابن داود توضّح منزلته ومكانته العلمية واختصاصه بالرجال، ومن أهمّ هذه الأقوال:

- قول الحرّ العاملي: «الحسن بن عليّ بن داود الحلّيّ، كان عالمًا فاضلًا، جليلًا صالحًا، محقّقًا متبحّرًا، من تلاميذ نجم الدين الحلّيّ»[4].
- ذكر صاحب الروضات على لسان الشهيد الثاني: «الشيخ الفقيه، الأديب النحويّ العَروضيّ، ملك العلماء والشعراء والأدباء، تقيّ الدين الحسن ابن عليّ بن داود الحلّي، صاحب التصانيف الغزيرة، والتحقيقات الكثيرة، التي من جملتها كتاب (الرجال)، سلك فيه مسلكًا لم يسبقه أحد من

---

(١) كلّيات علم الرجال: ١١٨، البابليّات: ١/ ١٠٣.

(٢) الكشكول ٢/ ٤٣، كلّيات علم الرجال: ١١٧، البابليّات: ١/ ١٠٣.

(٣) روضات الجنّات: ٢/ ٢٨٧.

(٤) أمل الآمل: ٢/ ٧١.

الأصحاب...»[١].

• وقول السيّد مصطفى التفريشي: «الحسن بن عليّ بن داود، من أصحابنا المجتهدين، شيخ جليل، من تلاميذ المحقّق نجم الدين أبي القاسم الحلّيّ، والإمام المعظّم، فقيه أهل البيت، له أزيد من ثلاثين كتابًا نظمًا ونثرًا، وله في علم الرجال كتاب معروف حسن الترتيب...»[٢].

• وقول الأصفهانيّ الميرزا عبد الله الأفندي: «الشيخ تقي الدين أبو محمّد الحسن بن عليّ بن داود الحلِّيّ الفقيه الجليل، رئيس أهل الأدب ورأس أرباب الرتب، العالم الفاضل الرجاليّ النبيل المعروف بابن داود، صاحب كتاب الرجال، وقد يعبّر عنه بالحسن بن داود اختصارًا من باب النسبة إلى الجدّ، وهذا الشيخ حاله في الجلالة أشهر من أن يذكر وأكثر من أن يسطر...»[٣].

• وقول الميرزا حسين النوريّ بحقّه: «الفاضل الأديب تقيّ الدين الحسن بن عليّ بن داود الحلِّيّ المعروف بابن داود، صاحب التصانيف الكثيرة التي منها كتاب الرجال...»[٤].

• وقول العلَّامة الكلباسيّ: «قطب دائرة العلوم والكمال، مركز محيط الفضل والأفضال، مالك أزمة الفضائل بالقضّ والقضيض، وممتدّ الباع في السجع والقريض، والفاضل لباب الفضل المسدود، الحسن بن عليّ بن داود...»[٥].

---

(١) الخونساريّ: ٢/ ٢٨٧.

(٢) نقد الرجال: ٢/ ٤٣.

(٣) رياض العلماء: ١/ ٢٥٤.

(٤) مستدرك الوسائل: ١/ ٤٤٢.

(٥) سماء المقال: ٢/ ٩١.

- وذكره صاحب الكنى بقوله: «تقيّ الدين الحسن بن عليّ بن داود الحلّي، الشيخ العالم، الفاضل الجليل، الفقيه المتبحّر، صاحب كتاب (الرجال) المعروف و(نظم التبصرة) وغيرهما ممّا ينوف على الثلاثين»[٦].

مؤلّفاته

وقد ذكر ابن داود مؤلّفاته في معرض ترجمته لنفسه في كتابه الرجال مشيرًا إلى تخصّص قسم من المؤلّفات بعلوم معيّنة، فضلًا عن كونها ألّفت نثرًا أو نظمًا[٧].

١. تحصيل النافع.

٢. التحفة السعديَّة.

٣. المقتصر في المختصر.

٤. الكافي.

٥. النكت.

٦. الرائع.

٧. خلاف المذاهب الخمسة.

٨. تكملة المعتبر، لم يتمّ.

٩. الجوهرة في نظم التبصرة.

١٠. اللمعة، في فقه الصلاة، نظمًا.

---

(٦) الكنى والألقاب: ١/ ٣٧١.

(٧) رجال ابن داود: ٧٥-٧٦.

١١. كتاب الرائض في الفرائض، نظمًا.

١٢. عقد الجواهر في الأشباه والنضائر، نظمًا.

١٣. كتاب اللؤلؤة، نظمًا، لم يتمّ.

١٤. كتاب عدّة الناسك في قضاء المناسك، نظمًا. وله الكثير في الفقه غير ذلك[١].

١٥. كتاب الرجال، وهو هذا الكتاب.

١٦. الدرّ الثمين في أصول الدين، نظمًا. في أصول الدين.

١٧. الخريدة العذراء في العقيدة الغرّاء، نظمًا.

١٨. إحكام القضية في أحكام القضيّة، في المنطق.

١٩. حلّ الإشكال في عقدة الأشكال، في المنطق.

٢٠. الإكليل التاجيّ، في العروض.

٢١. قرّة عين الجليل في شرح النظم الجليل لابن الحاجب، في العروض.

٢٢. مختصر الإيضاح، في النحو.

٢٣. صروف، في النحو.

٢٤. مختصر أسرار العربية، في النحو[٢].

وفاته

لم يضبط تاريخ وفاته ومحلّها وموضع دفنه إلّا أنّه كان حيًّا سنة٦٩٣هـ كما عرفت

(١) رجال ابن داود: ٧٥.

(٢) رجال ابن داود: ٧٥-٧٦.

من ذكره لوفاة السيّد عبد الكريم بن طاووس في رجاله وإنّها كانت في شوّال ٦٩٣هـ[١]، وذكر الطهرانيّ أنّه فرغ من رجاله سنة ٧٠٧هـ[٢]، فيكون قد أدرك شطرًا من القرن الثامن، ولا نعلم كم عاش بعد هذا التاريخ.

بينما ذكر السيّد محسن الأمين نقلًا عن أحد المؤلّفين أنّه توفّي سنة نيّف وسبعمائة وأربعين، ثمّ قال: «ولم أجد أحدًا أرّخ وفاته، وفي التأريخ المذكور نظر، فإنّه إن صحّ يكون عمره نحو المائة فيكون من المعمَّرين، ولو كان لذكروه، والله العالم»[٣].

---

(١) رجال ابن داود: ١٣٠.

(٢) الذريعة: ٦/ ٨٧، مصفى المقال: ١٢٦.

(٣) أعيان الشيعة: ٢٢/ ٣٣٥.

المبحث الثاني

موارد ابن داود في كتابه الرجال

لقد أشـار ابـن داود الحلِّيّ في مقدّمة كتابـه المعروف بـ(رجال ابـن داود) إلى طرقه للمصادر التي اسـتقى منها معلوماته وأخذ يعدّد هذه المصادر(١)، إلاَّ أنّنا وجدنا بعض هذه المصادر التي أشـار إليهـا في المقدّمة لم يعتمدها في متن الكتـاب(٢)، وهناك مصادر اعتمدها ابن داود ولم يُشِر إليها في المقدّمة(٣). كما أنّ ابن داود دأب على اسـتعمال عبارة: «ورد عـن بعض الأصحـاب»، أو «ذكر بعض الأصحاب»، وكانت هـذه العبارة تدلّ بوضوح على معلومات مستقاة من كتاب خلاصة الأقوال للعلاّمة الحلِّيّ بدون أن يشير ابـن داود إلى ذلـك إذ وردت هـذه العبارة ما يقارب سـبعًا وأربعين مـرّة(٤)، دلّت على خلاصة الأقوال منها ما يقارب تسعًا وثلاثين مرّة(٥).

(١) رجال ابن داود: ٢٦-٢٧.

(٢) رجال ابن داود: ٢٧.

(٣) رجـال ابن داود. وينظر ابن نـوح: ٨٦، ٩٠، ٩٣...، ابن الوليد: ١٦٧، ٧١، ٧٥...، محمّد بن مسعود العيّاشيّ: ١٠٥، ١٣٩، ١٥٤...

(٤) رجـال ابـن داود، تُنظر الصفحـات: ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٥، ٥٩، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩١، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٩، ١١٠، ١٢١، ١٢٦، ١٢٩، ١٤٣، ١٤٥، ١٥٢/ ٣، ١٧٣، ١٨١، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٧، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٤.

(٥) رجـال ابـن داود، تُنظـر الصفحـات: ٣٠، ٣١، ٨١، ٨٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٩، ١١٠، ١٢١، ١٢٦، ١٢٩، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٢/ ٣، ١٧٣، ١٨١، ١٨٢،=

وسنستعرض هذه الموارد[1] حسب الترتيب الهجائيّ بالنسبة للموارد التي ترجم لها، والتي لم يترجم لها سنذكرها حسب أسبقية ورودها في الكتاب.

١. ابن عبدون (عب): «أحمد بن عبد الواحد بن أحمد البزّاز أبو عبدالله، (لم) (جش)، شيخنا المعروف بابن عبدون، كان عالمًا بالأدب، وعبّر عنه الشيخ بأحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر: بالحاء المهملة والشين المعجمة»[2].

وقد أشار ابن داود إلى اعتماده عليه[3].

٢. النجاشيّ (جش): «أحمد بن أحمد بن العبّاس بن محمّد بن عبد الله بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الله بن النجاشيّ الذي ولي الأهواز، مصنّف كتاب الرجال، ثقة (لم) (جش) مُعظَّم، كثير التصانيف»[4].

اعتمده ابن داود في استقاء معلوماته[5].

٣. البرقيّ (قي): «أحمد بن محمّد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمّد بن عليّ البرقيّ، أبو جعفر، أصله كوفيّ، وكان جدّه محمّد بن عليّ حبسه يوسف بن عمر بعد قتل زيد ثمّ قتله، وكان خالد صغير السنّ فهرب مع أبيه عبد الرحمن إلى برق رود وقيل: برقة رود (د)، (جخ)، (ست)، (جش) كان ثقة في نفسه، يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل، صنّف كثيرًا.

=١٨٨، ١٩٧، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧٦، ٤١٧.

(١) إنّ أغلب موارده هي موارد العلاّمة نفسها، وقد سبق لنا ذكر مظانّ التعريف بهم، ومن لم نعرّفه بمظانّ ترجمته آنفًا وورد لدى ابن داود حصرًا سنعرّفه ونشير إلى هذه الخصوصيَّة.

(٢) رجال ابن داود: ٣٩. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٨٧، خلاصة الأقوال: ٧١-٧٢.

(٣) رجال ابن داود، تُنظر الصفحات: ٥٥، ١٠٧، ١٨٧.

(٤) رجال ابن داود: ٤٠، يُنظر: رجال النجاشيّ: ١٠١، خلاصة الأقوال: ٧٢.

(٥) رجال ابن داود: ٢٩، و...

أقول والقول لابن داود: وذكرته في الضعفاء لطعن (غض) فيه. ويقوّي [عندي] ثقتَه مشيُ أحمد بن محمّد بن عيسى في جنازته حافيًا حاسرًا تنصّلًا ممّا قذفه به»[1].

وقد اعتمده ابن داود[2].

٤. ابن عقدة (قد): «أحمد بن محمّد بن سعيد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن زياد بن عبد الله بن عجلان يعرف بابن عقدة، (لم) (جخ)، زيديّ، جاروديّ، روى جميع كتب أصحابنا وصنّف لهم وكان حفظة[3] يقول: أحفظ مائة وعشرين ألف حديث بأسانيدها وأُذاكر بثلاث مائة ألف حديث (ست)، أمره في الجلالة أشهر من أن يذكر (جش)، هذا رجل جليل القدر في أصحاب الحديث إنّه كان زيديًّا جاروديًّا حتّى مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة»[4].

وقد اعتمده ابن داود[5].

٥. ابن نوح: «أحمد بن نوح البصري السيرافي أبو العبّاس (لم) (جخ)، ثقة (ست)، إلّا أنّه حكي عنه مذاهب فاسدة في الأصول مثل القول بالرؤية وغيرها».

---

(١) رجال ابن داود: ٤٣. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٧٦-٧٧، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٦٢-٦٤، خلاصة الأقوال: ٦٣.

(٢) رجال ابن داود: ١٠٦، ١٢٥، ١٥٢، ١٥٣، ٢٠٠، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٦٨، ٢٨٠، ٢٨١.

(٣) كذا في الأصل، والصواب: (وكان عن حفظه) أو (في حفظه)، وعلى ما يبدو هناك سقط في العبارة.

(٤) رجال ابن داود: ٢٢٩. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٩٤-٩٥، الرجال لابن الغضائريّ: ١١٠-١١١، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٧٣-٧٤، خلاصة الأقوال: ٣٢١.

(٥) رجال ابن داود، تنظر: ٥٩، ٦٧، ٦٨، ٧٤، ٧٨، ٩٣، ٩٩، ١٥٩، ١٧٧، ١٧٨، ٢١٥، ٢٣٧، ٢٤٢/ ٢، ٢٤٥، ٢٧٤.

وأشار إليه ابن داود في معرض كلامه عن رواته[1]، كما واعتمد عليه[2].

٦. ابن فضّال (فض): «الحسن بن عليّ بن فضّال (ضا) (كش) ممدوح معظم، كان فطحيًّا فرجع قبل موته (ست) أبو عليّ بن فضّال التيمليّ، ابن ربيعة ابن كبير مولى تيم الله بن ثعلبة، كان خصّيصًا بالرضا، جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهدًا ورعًا، له كتب، مات سنة أربع وعشرين ومائتين»[3].

اعتمده ابن داود[4].

٧. الغضائريّ (غض)[5]: «الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائريّ أبو عبد الله (لم) (جش) (جخ) (ست)، كثير السماع، عالم بالرجال، شيخنا، روى عنه الشيخ سماعًا وإجازةً وكذا النجاشيّ، مات سنة إحدى عشرة وأربعمائة»[6].

---

(١) رجال ابن داود: ٢٣. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٨٦-٨٧، فهرست الشيخ الطوسي: ٨٤، خلاصة الأقوال: ٦٨و٧١.

(٢) رجال ابن داود: ٨٦، ٩٠/ ٢، ٩٣، ٩٤، ٩٨، ٩٩، ١٥٢، ١٦٥، ١٨٩، ٢٠٦، ٢٤٥، ٢٥٧، ٢٨١.

(٣) رجال ابن داود: ٨٦. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٣٤-٣٦، اختيار الكشيّ: ٩٧-٩٨، الخلاصة: ٩٨.

(٤) رجال ابن داود: ٦٦، ٨٢، ١٣٩، ١٥٠، ٢٦١، ٢٨٠.

(٥) الحسين بن عبد الله بن إبراهيم الغضائريّ أبو عبد الله، شيخنا، له كتب، منها: كتاب التمويه والغمّة، كتاب التسليم على أمير المؤمنين بإمرة المؤمنين... مات في نصف شهر صفر سنة إحدى عشرة وأربعمائة، رجال النجاشيّ: ٦٩، رجال الشيخ الطوسيّ: ٤٢٥، الغضائريّ، أبو عبد الله (ت ٤١١هـ)، رسالة أبي غالب الزراريّ إلى ابنه في ذكر آل أعين وتكملتها: ٦٠.

(٦) رجال ابن داود: ٨٠. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٦٩، خلاصة الأقوال: ١١٦.

اعتمده ابن داود[1].

٨. العقيقيّ (عق): «عليّ بن أحمد العقيقيّ: بقافين (لم) (جخ) مخلّط، روى عنه ابن أخي طاهر، في حديثه مناكير»[2].

أخذ منه ابن داود[3].

٩. عليّ بن الحسن بن فضّال (عين): «عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال، أبو الحسن (جش)، كان فقيه أصحابنا بالكوفة ووجههم، وعارفهم بالحديث والمسموع قوله فيه، سُمع منه شيء كثير، ولم يعثر أحد على زلّة فيه ولا ما يشينه، وقلّما روى عن ضعيف، إلّا أنّه كان فطحيًّا»[4].

وقد اعتمد عليه ابن داود[5].

١٠. الفضل بن شاذان (فش): «الفضل بن شاذان النيسابوريّ أبو محمّد،(دي) (كر) (جخ) (ست) متكلّم فقيه جليل القدر (جش) كان أبوه من أصحاب يونس، وروى عن أبي جعفر الثانيﻹ، وقيل: عن الرضاﻹ أيضًا، وكان أحد أصحابنا الفقهاء العظام المتكلّمين، حاله أعظم من أن يشار إليها، قيل: إنّه دخل على أبي محمّد العسكريّﻹ فلمّا أراد أن يخرج سقط منه كتاب من تصنيفه، فتناوله أبو محمّدﻹ ونظر فيه وترحّم عليه، وذكر أنّه قال: أغبط أهل

---

(١) رجال ابن داود، ٣٢، و...

(٢) رجال ابن داود: ٢٦٠. ويُنظر: فهرست الشيخ الطوسيّ: ١٦٢، خلاصة الأقوال: ٣٦٥.

(٣) رجال ابن داود: ٦٧، ٧٠، ٨٣، ٨٦، ٨٩، ٩٠، ١٠١/ ٢، ١٠٧، ١١٠، ١٢٨/ ٢، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٩، ١٥٥، ١٧١، ١٩١، ١٩٥، ٢١٤، ٢٦٠، ٢٨٢، ٣١٢.

(٤) رجال ابن داود: ٢٦١. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٢٥٧-٢٥٩، رجال ابن الغضائريّ: ١٢٤، خلاصة الأقوال: ١٧٧، التحرير الطاووسيّ: ١٨٦.

(٥) رجال ابن داود: ١٧٨.

خراسان لمكان الفضل وكونه بين أظهرهم. وكفاه بذلك فخرًا، وروى الكشّيّ ما ينافي ذلك، ولا التفات إليه»[1].

وقد اعتمده ابن داود[2].

١١. ابـن بطّة (بط)[3]: «محمّد بن جعفر بن أحمد بن بطّة المؤدّب القمّيّ(لم) (جش) كبـير المنزلة بقم، كثـير الأدب والفضل والعلم، يتسـاهل في الحديث، ويعلّق الأسـانيد بالإجازات، وفي فهرست ما رواه غلط كثير، كان ابن الوليد يقول: كان مخلّطًا ضعيفًا»[4].

واعتمده ابن داود[5].

١٢. ابـن الوليد: «محمّد بن الحسـن بن الوليـد أبو جعفر، شـيخ القمّيّين وفقيههم ومتقدّمهم (لم) (جش) يقال: إنّه نزيل قم ولم يكن أصله منها، ثقة، عين»[6].

وقد اعتمده ابن داود في كتابه الرجال[7].

---

(١) رجال ابن داود: ١٥١. ويُنظر: رجال النجاشـيّ: ٣٠٦-٣٠٧، فهرسـت الشـيخ الطوسيّ: ١٩٧-١٩٩، خلاصة الأقوال: ٢٢٩، التحرير الطاووسيّ: ٢١٤-٢١٨.

(٢) رجال ابن داود: ٩٩، ١٠٣، ١٧١، ٢٢٦، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٧٤، ٢٨٣، ٣١٣.

(٣) «محمّـد بـن جعفر بن أحمد بن بطّة المـؤدّب أبو جعفر القمّيّ، كان كبـير المنزلة بقم كثير الأدب والفضـل والعلـم... له كتب، منهـا: كتاب الواحد، كتـاب الاثنين، كتاب الثلاثـة... وأجازنا ببغداد في النوبختية وقد سكنها». رجال النجاشيّ: ٣٧٢-٣٧٣.

(٤) رجـال ابـن داود: ١٦٧ و٢٧١، لأنّ بعض الأصحاب غمز به فترجم في القسـمين مع الثقات ومع المجروحين، يُنظر: رجال النجاشيّ: ٣٧٢-٣٧٣، خلاصة الأقوال: ٢٦٤.

(٥) رجال ابن داود: ١٣٢، ١٣٦، ١٤١/ ٢، ١٤٢، ١٤٦، ١٥٩، ١٩٤، ١٩٩.

(٦) رجال ابن داود: ١٦٨. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٣٨٣، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢٣٧ و٢٢٦، خلاصة الأقوال: ٢٤٧-٢٤٨.

(٧) رجال ابن داود: ١٦٧، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٥.

١٣. الطوسيّ (جخ) (ست): «محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسيّ أبو جعفر شيخنا شيخ الطائفة وعمدتها قدّس الله روحه (لم) أوضح من أن يوضح حاله، ولد في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وقدم العراق سنة ثمان وأربعمائة، وتوفّي ليلة الاثنين ثاني عشر المحرّم من سنة ستّين وأربعمائة بالمشهد الشريف الغرويّ ودفن بداره»[1].

وقد أشار ابن داود في المقدّمة إلى اعتماده على كتابيه في الرجال: (جخ) والفهرست (ست) ووضع لهنّ مختصرًا[2]. ولم يشر إلى كتابيَ الغيبة والاستبصار على الرغم من أنّه أي ابن داود اعتمد على الأخيرين[3] فضلًا عن الرجال[4] والفهرست[5].

١٤. ابن بابويه (يه): «محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه (لم) (جخ) (ست) (جش) أبو جعفر، جليل القدر، حفظة، بصير بالفقه والأخبار، شيخ الطائفة وفقيهها ووجهها بخراسان، كان ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، سمع منه شيوخ الطائفة وهو حديث السنّ، له مصنّفات كثيرة، لم يُرَ في القمّيّين مثله في الحفظ وفي كثرة علمه، له نحو من ثلاثمائة مصنّف، مات بالريّ سنة إحدى

(١) رجال ابن داود: ١٦٩. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٤٠٣، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢٤٠-٢٤٢، خلاصة الأقوال: ٢١٩.

(٢) رجال ابن داود: ٢٦.

(٣) رجال ابن داود. ويُنظر: ١٧٨، ١٩٦، ٢٧٤، ٢٧٩ بالنسبة لكتاب الغيبة، ويُنظر: ٢٦٠ بالنسبة لكتاب الاستبصار.

(٤) رجال ابن داود: ٢٩، ٣٠، ٣١/ ٢، ٣٢/ ٣، ٣٣/ ٤، ٣٤/ ٤، ٣٥/ ٤، ٥٣٦، ٣٧/ ٢، ٣٨، ٣٩، ٤٠/ ٤، ٤١/ ٢، ٤٢/ ٢، ٤٣/ ٤، و...

(٥) رجال ابن داود: ٣٠، ٣١/ ٢، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥/ ٢، ٣٦/ ٢، ٣٧/ ٤، ٣٨/ ٧، ٣٩/ ٢، ٤٠/ ٤، ٤١/ ٢، ٤٢، و...

وثمانين وثلاثمائة(١).

وقد أفاد منه ابن داود في رجاله(٢).

١٥. الكشّيّ (كش): «محمّد بن عمر بالضمّ بن عبد العزيز الكشّيّ أبو عَمرو بالفتح، له كتاب الرجال (لم) (جخ) (ست) هو من غلمان العيّاشيّ، ثقة، بصير بالرجال والأخبار، مستقيم الطريقة (جش) روى عن الضعفاء كثيرًا، وصحب العيّاشيّ وأخذ عنه وتخرّج عليه في داره التي كانت مرتعًا للشيعة وأهل العلم، له كتاب الرجال كثير العلم وفيه أغلاط كثيرة»(٣).

وقد اعتمد عليه ابن داود(٤).

١٦. ابن عيّاش: «محمّد بن مسعود بن محمّد بن عيّاش بالياء المثنّاة تحت والشين المعجمة السلميّ السمرقنديّ أبو النضر بالضاد المعجمة المعروف بالعيّاشيّ (لم) (جخ) (جش) ثقة صدوق غير أنّه يروي عن الضعفاء، كان عاميًّا فاستبصر، قيل: إنّه أنفق في العلم تركة أبيه وهي ثلاثمائة ألف دينار وكانت داره كالمدرسة للمشتغلين، صنّف أكثر من مائتي كتاب»(٥).

---

(١) رجال ابن داود: ١٧٩. يُنظر: رجال النجاشيّ: ٣٨٩-٣٩٢، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢٣٧-٢٣٨، خلاصة الأقوال: ٢٤٨.

(٢) رجال ابن داود: ٧٢، ٨٣، ٢٠٧، ٢٣٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٨٥.

(٣) رجال ابن داود: ١٨٠. يُنظر: رجال النجاشيّ: ٣٧٢، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢١٧، الخلاصة: ٢٤٧.

(٤) رجال ابن داود: ٢٩، ٣٠/ ٢، ٣١، ٣٢، ٣٣/ ٢، ٣٤/ ٣، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٤٧/ ٢، ٤٨/ ٢، ٥٠/ ٣، ٥١/ ٢، و....

(٥) رجال ابن داود: ١٨٤. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٣٥٠-٣٥٤، فهرست الشيخ الطوسيّ: ٢١٢-٢١٥، الخلاصة: ٢٤٦.

وقد أفاد منه ابن داود في رجاله[1].

١٧. نصر: «نصر بن الصباح أبو القاسم من أهل بلخ (لم) (كش) (غض) غالٍ»[2].

اعتمد عليه ابن داود[3].

أمّا عن المصادر التي لم يترجم لها ابن داود أو التي جاء قسم منها بألفاظ مختصرة يصعب تتبّعها في المصادر الأخرى فسنأتي بها حسب أسبقيَّة ورودها في رجال ابن داود الحلّي، كقوله: «... وهو أيضًا عند الجمهور وجه ذكره الدارقطنيّ في المؤتلف والمختلف...»[4]، وفي مورد آخر: «.. ذكره سعد بن عبد الله، له كتاب»[5]، وقوله: «وقد ذكره الجاحظ في كتابه في فخر قحطان على عدنان بذلك..»[6]، «وقد ذكره ابن سعد في طبقات الشيعة»[7]، و«ذكره سعد...»[8]، و« في كتاب سعد أنّه كان من الغلمان...»[9]، وقوله: «قال محمّد بن شهرآشوب: إنّه عاميّ»[10].

---

(١) رجال ابن داود: ١٠٥، ١٣٩، ١٥٤.

(٢) رجال ابن داود: ٢٨٢. ويُنظر: رجال النجاشيّ: ٤٢٨، رجال ابن الغضائريّ: ١٢٠، اختيار الكشّيّ: ٥٨٤، الخلاصة: ٤١٣.

(٣) رجال ابن داود: ٤٤، ١٥٤، ٢٦٧، ٢٧٢.

(٤) رجال ابن داود: ٥٥ و١٢٨.

(٥) رجال ابن داود: ١٠٨. وتُنظر الصفحات: ١٢٣ و٢٢٦.

(٦) رجال ابن داود: ١٥٩.

(٧) رجال ابن داود: ١٨٦-١٨٧، وتنظر: ٢٠٦.

(٨) رجال ابن داود: ١٩٨.

(٩) رجال ابن داود: ٢٠٠، وتنظر: ٢٤٨.

(١٠) رجال ابن داود: ٢٢٨/ ٢.

المبحث الثالث

منهج ابن داود في الرجال

المطلب الأوَّل

وصف منهجيَّة التأليف

أبـان ابـن داود الحلِّيّ في مقدّمة كتابه رجال ابن داود أنّه سـعى إلى رصد فتاوى من سـبقه وبيان مدى صوابها من خـلال الاطّلاع على أحاديث الإماميَّـة ورجالها المرضية وغير المرضية[1].

فـكان تصنيف هذا المختصر كما سـمّاه هـو ليجمع كتاب الرجال للشـيخ الطوسيّ وكتاب الفهرست للطوسيّ أيضًا، وما كتبه الكشّيّ والنجاشيّ والبرقيّ والغضائريّ[2].

وأشار ابن داود على تقسيم كتابه إلى قسمين: تناول القسم الأوّل الموثّقين وفي الثاني المجروحـين[3]، ورتّبـه على حروف المعجـم في الأوائل والثواني فالآباء[4] حتّى يسـهل

(١) رجال ابن داود: ٢٥.

(٢) رجال ابن داود: ٢٥.

(٣) رجال ابن داود: ٢٥.

(٤) رجال ابن داود: ٢٥.

الوصول إلى الرواة.

وعمد إلى طريقة لم يسبقه سابق في موضوعها وأشار لها في مقدّمة الكتاب، إذ استعمل رموزًا تعبّر عن موارده التي استقى منها معلوماته، وهي ما يأتي: الكشّيّ (كش)، النجاشيّ (جش)، كتاب الرجال للشيخ الطوسيّ (جخ) والفهرست (ست)، البرقيّ (قي) عليّ بن أحمد العقيقيّ (عق)، وابن عقدة (قد)، والفضل بن شاذان (فش)، وابن عبدون (عب)، والغضائريّ (غض)، ومحمّد بن بابويه (يه)، وابن فضال (فض)[1].

كما أشار في منهجيّته في التأليف إلى أنّه جعل للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمّة الأطهار عليهم السلام رموزًا تدلّ عليهم، وهي على النحو الآتي:

الرسول محمّد صلى الله عليه وآله (ل)، عليّ عليه السلام (ي)، الحسن عليه السلام (ن)، الحسين عليه السلام (سين)، عليّ بن الحسين عليه السلام (ين)، محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام (قر)، جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام (ق)، موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام (م)، عليّ بن موسى الرضا عليه السلام (ضا)، محمّد بن عليّ الجواد عليه السلام (د)، علي بن محمّد الهادي عليه السلام (دي)، والحسن بن عليّ العسكريّ عليه السلام (كر)[2].

وبذلك أخذ يشير إلى الرواة الذين رووا عن واحد أو أكثر من الأئمّة بهذه الرموز إزاء أسمائهم لتكون الإشارات دليلًا على المصاحبة أو الرواية عنهم[3]، ومن لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام فقد جعل له الرمز (لم) يوضع عند ترجمة اسمه إشارة إلى أنّه لم يروِ عن الأئمّة عليهم السلام [4]، وقبل أن يدخل عرض تراجم رجاله قدّم موجزًا بطرقه إلى شيوخه

(١) رجال ابن داود: ٢٥-٢٦.

(٢) رجال ابن داود: ٢٦.

(٣) يُنظر: رجال ابن داود متن الكتاب

(٤) رجال ابن داود: ٢٦.

وإلى قسم من الموارد التي اعتمدها في معلوماته لتأليف الكتاب[1].

وقد استهلّ بداية القسم الأوّل بعبارة: «في ذكر الممدوحين ومن لم يضعّفهم الأصحاب فيما علمته»[2]، وختمه بعبارة: «تمّ الجزء الأوّل من الكتاب ويتلوه الجزء الثاني منه المختصّ بالمجروحين والمجهولين»[3].

حوى القسم الأوّل من الكتاب ثماني وعشرين بابًا[4]، وزاد عليه باب الكنى فأصبح تسعًا وعشرين بابًا[5]، وقد تناول في كلّ باب من الأبواب الثماني والعشرين أحد حروف العربيّة، وتفاوتت أعداد الرواة بين تلك الأبواب، فمثلًا في باب الهمزة ترجم لمائتين وأربعة وعشرين راويًا[6]، وفي باب الياء ستّة وأربعين راويًا[7]... إلخ، كما حرص على وصف عناوين الحروف ولاسيّما التي تتعرّض للتصحيف، فيقول: «باب السين المهملة»[8] و: «باب العين المهملة»[9]... إلخ.

وشمل القسم الأوّل ترجمة ألف وسبعمائة وأربعة وأربعين راويًا ما عدا باب الكنى الذي حوى مئة وراويين[10]. ثمّ بعد ذلك أشار إلى جماعة ذكرهم النجاشيّ وقال عنهم: «ثقة ثقة» وعددهم أربعة وثلاثون، وأضاف لهم خمسة قال عنهم الغضائريّ مثل قول

(١) رجال ابن داود: ٢٦ ٢٧.

(٢) رجال ابن داود: ٢٩.

(٣) رجال ابن داود: ٢٢٤.

(٤) رجال ابن داود: ٢٩-٢٠٧.

(٥) رجال ابن داود: ٢١٤ و٢٢٣.

(٦) رجال ابن داود: ٢٩-٥٤.

(٧) رجال ابن داود: ٢٠١-٢٠٧.

(٨) رجال ابن داود: ١٠٠-١٠٨.

(٩) رجال ابن داود: ١١٣-١٥٠.

(١٠) رجال ابن داود: ٢١٤-٢٢٣.

النجاشيّ: «ثقة ثقة»، وهؤلاء مذكورون في أبوابهم[1]. وألحق ابن داود القسم الأوّل بستّة فصول، جاء الفصل الأوّل لذكر ثمانية عشر رجلًا أجمعت العصابة على تعظيمهم ولم يختلفوا فيهم، وقسّمهم على ثلاث درجات: العليا، الوسطى، الثالثة[2].

أمّا الفصل الثاني فقد جاء في ذكر جماعة قال فيهم النجاشيّ: إنّهم ثقات في رواياتهم، مع أنّ رواياتهم مضطربة غير صحيحة[3]، وعددهم خمسة عشر رجلاً.

وعقد الفصل الثالث لذكر جماعة قال النجاشيّ في كلّ واحد منهم إمّا: «ليس بذاك» أو: «لا بأس به» أو: «قريب الأمر»[4]، وعددهم خمسة عشر رجلاً.

أمّا الفصل الرابع فقد جاء في ذكر جماعة ضبطت رواياتهم بالعدد[5]، وعددهم ثمانية رجال.

والفصل الخامس كان في ترجمة جماعة اشتهرت كناهم وخفيت أسماؤهم[6]، وعددهم سبعة وعشرون راويًا.

والفصل السادس ذكر فيه أسماء النساء اللواتي لهنّ روايات غير مقفّيات[7]. وها نحن نذكرهنّ جميعًا حسب تسلسلهنّ في الكتاب لفضلهنّ، ولأنّه لم يكن لهنّ النصيب الأوفر من الذكر في متن الكتاب:

---

(١) رجال ابن داود: ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) رجال ابن داود: ٢٠٩.

(٣) رجال ابن داود: ٢٨-٢١٠.

(٤) رجال ابن داود: ٢١١.

(٥) رجال ابن داود: ٢١٢.

(٦) رجال ابن داود: ٢١٢-٢١٤.

(٧) رجال ابن داود: ٢٢٣.

١. فاطمة بنت رسول الله ﷺ، ل.

٢. عائشة بنت أبي بكر، ل.

٣. حفصة بنت عمر، ل.

٤. أم حبيبة، ل.

٥. ميمونة، ل.

٦. جريرة بنت الحارث، ل.

٧. زينب بنت جحش، ل.

٨. صفية بنت حيي، ل.

٩. سودة بنت زمعة، ل.

١٠. أسماء بنت أبي بكر، ل.

١١. أم هاني بنت أبي طالب، اسمها فاختة، ل.

١٢. أم الفضل، اسمها لبابة، ل.

١٣. زينب بنت أبي سلمة، ل.

١٤. نضرة الأزدية، روت عن (ي) أنّه قال: «ما رمدت عيني مذ تفل فيها رسول الله ﷺ».

١٥. فاطمة بنت حبابة الوالبية (ن)، (سين) على ما قال سعد بن عبد الله.

١٦. خديجة بنت محمّد بن عليّ بن الحسين الباقر عليه السلام أبيها.

١٧. أمّ الخير بنت عبد الله ابن الإمام الباقر عليه السلام. لم يشر عمّن وردت.

١٨. سالمة مولاة أبي عبد الله عليه السلام، ق.

١٩. مغيرة مولاة أبي عبد الله ، ق.

٢٠. جوهرة جارية أبي عبد الله ، ق.

٢١. كلثم الكرخيّة (دي) روى عنها أبو عبد الرحمن الشعيريّ، وهو أبوعبد الرحمن أحمد بن داود البغداديّ.

٢٢. فاطمة بنت هارون بن موسى بن الفرات، روى عنها التلعكبريّ، قال: «سمعت جدّي موسى بن الفرات يقول: حدّثني محمّد بن أبي عميرة بكتاب عبيد الله (بن عليّ) الحلبيّ، لم يسمع منها غير هذا»(١).

وجاء القسم الثاني من الكتاب والمخصّص للمجروحين والمجهولين(٢) في سبعة وعشرين بابًا(٣)، وزاد عليها باب الكنى(٤)، وهي بذلك أقلّ من القسم الأوّل بباب واحد وهو باب الذال المعجمة، إذ لا يوجد رواة بهذا الحرف في القسم الثاني.

وتناول في كلّ باب حرفًا من حروف اللغة العربية، كما حرص عند ذكره لهذه الأبواب ولاسيّما الأحرف التي تتعرّض للتصحيف والتحريف على أن يضبطها بالشكل، فيقول: (الثاء المثلّثة)(٥)، (الحاء المهملة)(٦)، (الدال المهملة)(٧).

شمل القسم الثاني ترجمة خمسمائة وخمسة وستّين راويًا(٨) ما عدا باب الكنى الذي

---

(١) رجال ابن داود: ٢٢٣-٢٢٤.

(٢) رجال ابن داود: ٢٢٥.

(٣) رجال ابن داود: ٢٢٥-٢٨٥.

(٤) رجال ابن داود: ٣١٢-٣١٤.

(٥) رجال ابن داود: ٢٣٤.

(٦) رجال ابن داود: ٢٣٦.

(٧) رجال ابن داود: ٢٤٤.

(٨) رجال ابن داود: ٢٢٥-٢٨٥.

حوى ترجمة خمسة وثلاثين راويًا[1]، وألحق ابن داود القسم الثاني سبعة عشر فصلًا[2]، جاء الفصل الأوّل ليشير إلى جماعة من الواقفة[3] وعددهم ستّة وستّون راويًا، والفصل الثاني في ذكر جماعة من الفطحيّة[4] وعددهم ستّة عشر راويًا، والفصل الثالث في ذكر جماعة من الزيديّة[5] وعددهم سبعة وعشرون راويًا، والفصل الرابع في ذكر جماعة من العامّة[6] وعددهم تسعة وثلاثون راويًا والفصل الخامس في ذكر جماعة من الكيسانيّة[7] وعددهم ستة، وفي الفصل السادس ذكر جماعة من الناووسيّة[8] وعددهم ستة، وفي الفصل السابع ذكر جماعة من الغلاة[9] وعددهم خمسة وستّون راويًا، والفصل الثامن ذكر جماعة أطلق عليهم الضعف[10] عددهم خمسة وخمسون راويًا، والفصل التاسع ذكر جماعة قيل بحقّهم: «مخلّط» أو «مضطرب»[11] وعددهم تسعة عشر راويًا، والفصل العاشر ذكر فيه من قيل فيه: «يعرف حديثه تارة وينكر أخرى»[12] وعددهم ستّة رواة، والفصل الحادي عشر من طعن عليه لفساد مذهبه[13] وعددهم اثنا عشر راويًا، والفصل

(١) رجال ابن داود: ٣١٢-٣١٤.
(٢) رجال ابن داود: ٢٨٦-٣٠٦.
(٣) رجال ابن داود: ٢٨٦-٢٨٩.
(٤) رجال ابن داود: ٢٨٩.
(٥) رجال ابن داود: ٢٩٠-٢٩١.
(٦) رجال ابن داود: ٢٩١-٢٩٣.
(٧) رجال ابن داود: ٢٩٣.
(٨) رجال ابن داود: ٢٩٣.
(٩) رجال ابن داود: ٢٩٣-٢٩٦.
(١٠) رجال ابن داود: ٢٩٧-٢٩٩.
(١١) رجال ابن داود: ٢٩٩-٣٠٠.
(١٢) رجال ابن داود: ٣٠٠-٣٠١.
(١٣) رجال ابن داود: ٣٠١.

الثاني عشر فيمن قيل عنه: «ثقة لكنّه يروي عن الضعفاء»[1] وعددهم ثمانية رواة، والفصل الثالث عشر ذكر فيه من قيل عنه: «يضع الحديث» وعددهم تسعة رواة، ومن أُطلق عليه الكذب[2] وعددهم أربعة، والفصل الرابع عشر فيمن وردت فيه اللعنة[3] وعددهم خمسة عشر راويًا، والفصل الخامس عشر ذكر من دعا عليه الإمام عليه السلام[4] وعددهم ثلاثة رواة والفصل السادس عشر في من قيل عنه: «ليس بشيء»[5] وعددهم ستّة رواة، والفصل السابع عشر في ذكر من أطلق عليه مجهول[6] وعددهم ثمانية وثلاثون راويًا.

ثمّ بعد ذلك أشار إلى تسعة تنبيهات، وهي:

- الأولى: في بيان ضعف الرواية القادمة من الكلينيّ عن طريق محمّد ابن إسماعيل بلا واسطة.
- الثانية: في بيان قول الأصحاب صحّة رواية موسى بن القاسم عن عبدالرحمن، لأنّ عبد الرحمن متعيّن أن يكون ابن أبي نجران وهو ثقة.
- الثالثة: في عدم توهّم كون رواية حمّاد عن موسى بن القاسم مرسلة؛ لأنّه من رجال الصادق عليه السلام[7].
- الرابعة: في بيان عدم التوهّم بين حمّاد بن عثمان وحمّاد بن عيسى.
- الخامسة: في بيان صحّة الروايات التي يرويها الكلينيّ والصدوق عن جميل بن

(١) رجال ابن داود: ٣٠١-٣٠٢.

(٢) رجال ابن داود: ٣٠٢-٣٠٣.

(٣) رجال ابن داود: ٣٠٣.

(٤) رجال ابن داود: ٣٠٤.

(٥) رجال ابن داود: ٣٠٤.

(٦) رجال ابن داود: ٣٠٤-٣٠٦.

(٧) رجال ابن داود: ٣٠٦.

درّاج أو جميـل بن صالح أو معاويــة بن عمّار، إذا كان ما بعد ذلك من الرجال مستقيمين.

- السادســة: في بيان أنّ طريق الشـيخ الطوسيّ واحـد في روايته عن ابن محبوب أو محمّــد بن عـليّ بن محبوب أو أحمد بن محمّد بن الحسـين أو عليّ بن جعفر أو محمّد بن أبي عمير.
- السابعة: في بيان أنّ كلّ رواية يرويها سعد بن عبدالله عن أبي جعفر، فالمراد بأبي جعفر هذا أحمد بن محمّد بن عيسى.
- الثامنة: في بيان أنّ كلّ رواية يرويها الحســن بن محبوب عن أبي القاســم فالمراد بأبي القاسم هذا معاوية بن عمّار[١].
- التاسـعة: في بيــان أنّ الشـيخ الطوسيّ والشـيخ الصدوق رَوَيا عـن رجال لم يَلْقَياهــم، لكــن بينهــما وبينهم رجــال منهم ثقــات مسـتقيمون مذهبيًّا فذاك السـند صحيح، ومنهم الموثّقون مع فسـاد مذهبهم فـذاك عنده قويّ، ومنهم المجروحون فذاك السـند ضعيف[٢]، وقـد أورد كلاًّ من الأنواع الثلاثة إجمالًا ليضبطوا ويراعوا[٣].

أمّــا عــن تاريخ تأليف رجال ابــن داود فذكر الطهرانيّ أنّه ألّفه في سـنة ٧٠٧هـ[٤]، وقال في موضع آخر: «فرغ من كتاب الرجال سنة ٧٠٧هـ»[٥].

(١) رجال ابن داود: ٣٠٧.

(٢) رجال ابن داود: ٣٠٨.

(٣) رجال ابن داود: ٣٠٨-٣١٢.

(٤) الذريعة: ٢/ ٨٧.

(٥) مصفى المقال: ٢٠.

المطلب الثاني

التعامل مع عناصر الترجمة

تعامل ابن داود مع تراجمه من خلال استعراض اسم الراوي وكنيته ولقبه ونسبه وغيرها من المفردات المتعلّقة بالراوي، وكان قد حرص على ضبط أحرف هذه المفردات بالشكل خشية التصحيف والتحريف، وهناك أمثلة كقوله: «أبان بن تغلب: بنقطتين فوق فمعجمة. ابن رباح: بنقطة تحت الباء. أبو سعيد البكريّ الجريريّ: بالجيم المضمومة والمهملتين، مولى بني جرير...»[1]، وقوله: «إدريس بن زياد الكفرتوثيّ: بالكاف المفتوحة والفاء المفتوحة وقيل: الساكنة والراء والتاء المثنّاة فوق المضمومة والثاء المثلثة، منسوب إلى (كفر توثا)... قرية بخرسان»[2].

كما تابع ابن داود سنة ولادة الراوي ووفاته وعمره وفي أيّ مكان ماتوا أين دفن، مثل قوله: «... وتوفّي ليلة الاثنين ثاني عشر المحرم من سنة ستين وأربعمائة بالمشهد الشريف الغرويّ ودفن بداره»[3]، وقوله: «.. مات بالريّ سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة»[4]، وقوله: «مات بعد السبعين والمائة وهو ابن نيف وسبعين سنة...»[5]، وقوله: «... وكان

(١) رجال ابن داود: ٢٩.

(٢) رجال ابن داود: ٤٧، تُنظر الصفحات: ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٤٠، ١٤١.

(٣) رجال ابن داود: ١٣٠.

(٤) رجال ابن داود: ١٧٩.

(٥) رجال ابن داود: ٣٤.

مولده سادس ذي الحجّة سنة ثمان وخمسين ومائتين»[1].

وأشار ابن داود في تعرّضه لوفاة بعض رواته بأنّه: «مات في الخزيميّة»[2]، أو: «مات في السنة التي تناثرت فيها النجوم»[3].

ويربط ابن داود أحيانًا وفاة أو ولادة رواته المترجم لهم في رجاله بأحد الأئمّة عليهم السلام أو الحكّام والسلاطين أو حادثة تاريخية معيّنة، نحو قوله: «تابعيّ مات في حياة الصادق عليه السلام»[4]، أو قوله: «مات في زمن عثمان بالربذة...»[5]، أو قوله: «... ولد عام أُحد»[6]، وقوله: «... ولد في حجّة الوداع وقتل بمصر سنة ثمان وثلاثين من الهجرة في خلافة عليّ عليه السلام»[7].

وحقّق ابن داود في نسب الرواة وبيان من هو مولى أو غير عربيّ ومن يوالي، كقوله: «مولى بني جرير...»[8]، وقوله: «... مولى خداش ابن صمّة»[9]وقوله: «مولى بني

---

(١) رجال ابن داود: ١٨٦، تُنظر الصفحات: ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٦، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٥٥، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٧، ٨٠، ٨٤، ٩٣، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٨، ١١٢، ١١٤، ١٣٧، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٨، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٨، ١٩٠، ١٩١، ١٩٤، ٢٠٧، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٦٤.

(٢) رجال ابن داود: ١٣٦.

(٣) رجال ابن داود: ١٣٧ و١٨٧.

(٤) رجال ابن داود: ٥٠.

(٥) رجال ابن داود: ٦٧.

(٦) رجال ابن داود: ١١٢.

(٧) رجال ابن داود: ١٥٨. تُنظر الصفحات: ٦٨، ٦٩، ٧١، ٩٩، ١٢٤، ١٤٣، ١٥٨، ٢٠٠، ٢٠٧.

(٨) رجال ابن داود: ٢٤.

(٩) رجال ابن داود: ٥٩.

أسد...»[1]، وقوله: «... عربّي صميم...»[2].

كما ذكر ابن داود المدن التي ينتمي إليها الرواة أو من نسب إلى هذه المدن، كقوله: «إبراهيم بن أبي محمود الخراسانيّ...»[3]، وقوله: «... الصيمريّ... والصَّيمر بفتح الميم بلدة من أرض مهرجان على خمس مراحل من الدينور، والصَّيمر أيضًا في البصرة على فم نهر المعقل...»[4]، وقوله: «... من أهل اليمن»[5].

وحرص ابن داود على بيان الأسماء المتشابهة من رواته وتبيان ذلك التشابه خشية الالتباس، كقوله: «... هو غير الحسن بن حبيس: بالحاء المهملة والباء المفردة...»[6]، وقوله: «محمّد بن جرير... الطبريّ،... هو غير صاحب التاريخ، ذاك عاميّ»[7].

وأشار ابن داود على طول خطّ التأليف في رجاله إلى من روى عن الأئمّة عليهم السلام ومن لم يروِ، كقوله: «... آدم بن إسحاق...(لم) جش»[8]، وقوله: «إبراهيم بن الحكم... (لم) (جخ) صنّف كتبًا»[9]، وقوله: «أبان بن عبدالملك (ق)

(1) رجال ابن داود: ٦٠، تُنظر الصفحات: ٦٧، ٧١، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٨٢، ٩٦، ٩٩، ١١٠، ١٠٩، ١٠٦، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٤، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٧١، ١٩٦، ١٩٤، ٧٠٦، ٢٠٧، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٤٧، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٧٢.

(2) رجال ابن داود: ١٨٤.

(3) رجال ابن داود: ٣١.

(4) رجال ابن داود: ٣٥.

(5) رجال ابن داود: ١١٥. تُنظر الصفحات: ٣٦، ٥٦، ٦٦، ٩٥، ١١٥، ١٣٠، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٩، ٢٠٣، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٧٥، ٢٨٢.

(6) رجال ابن داود: ٧٣.

(7) رجال ابن داود: ١٦٧، وتُنظر الصفحات: ٣٧، ١٠١، ١٧٠، ١٧١، ٢٣٨، ٢٧٠، ٢٧١.

(8) رجال ابن داود: ٢٩، (لم) (جش) ويعني ذكر النجاشيّ أنّ الرجل لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام.

(9) رجال ابن داود: ٣١، (لم) (جخ) ويعني ذكر الطوسيّ في رجاله أنّ الرجل لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام.

(جش)...»[1]، وقوله: «إبراهيم بن سلام (ضا) نيشابوريّ...»[2].

وأشار ابن داود إلى من روى من رواته عن العلماء المشهورين آنذاك أوعن أقربائهم أي الرواة كقوله: «... لم يرو عنه إلَّا عبيس بن هشام الناشريّ»[3]، وقوله: «روى عن المفيد رحمه الله...»[4]، وقوله: «روى عنه محمّد بن مسعود العياشيّ...»[5]، وقوله: «... روى عن أبيه وعن جدّه»[6].

ودعم ابن داود معلوماته عن رواته ببعض الحوادث التاريخية التي لها علاقة بالرواة، كقوله: «شهد بدرًا والعقبة الثانية...»[7]، وقوله: «... صلىّ معه القبلتين»[8]، وقوله: «قتل جدّه عامر مع الحسين عليه السلام»[9]، وقوله: «آخى رسول الله بينه وبين زيد بن حارثة...»[10].

(1) رجال ابن داود: ٣٠. و: (ق) (جش). يعني ذكر النجاشيّ أنّ الرجل من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

(2) رجال ابن داود: ٣١، وتُنظر الصفحات: ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٤، ٥٨، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٧٢، ٧٣، ٧٩، ٨٥، ١١٣، ١٤٤، ١٣٧، ١٤٩، ١٥٤، ١٥٩، ١٦١، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٣، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢١٦، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٥١، ٢٧٣، ٢٥٤، ٢٨٣، ٢٨٥.

(3) رجال ابن داود: ٣٠.

(4) رجال ابن داود: ٤٢.

(5) رجال ابن داود: ٦٢.

(6) رجال ابن داود: ٢٢١، وتُنظر الصفحات: ٦٣، ٦٧، ٨٠، ٨١، ٨٦، ١٠١، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٥، ١٥٧.

(7) رجال ابن داود: ٣٥.

(8) رجال ابن داود: ٣٥.

(9) رجال ابن داود: ٣٨.

(10) رجال ابن داود: ٤٩. وتُنظر الصفحات: ٤٣، ٥٤، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٧، ٦٤، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٥، ٧٦، ٨٦، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١١٦، ١١٧، ١١٨، =

وأشار ابن داود إلى من لقي الأئمّة عليهم السلام ومن لم يلقهم، كقوله: «... لقي الهادي عليه السلام»[(١)]، وقوله: «... لم يلق أبا عبد الله عليه السلام...»[(٢)].

ومن باب الشيء بالشيء يذكر دأب ابن داود على ذكر قسم من أمّهات الرواة المترجَم لهم في رجاله، وهذا يساعد القارئ على الاطّلاع على العلاقات العائليّة بين الرواة التي قد يجهلها في بادى الأمر، كقوله: «أمّه أمّ أيمن اسمها بركة... مولاة رسول الله...»[(٣)]، وقوله: «... قتل مع أخيه الحسين عليه السلام، أمّه أمّ البنين»[(٤)]، وقوله: «... أمّهم فاطمة بنت الحسين عليه السلام»[(٥)].

وأشار ابن داود في معرض ترجمته للرواة إلى مصنّفاتهم، وقد تفاوتت هذه الإشارات بين الموجزة جدًّا وبين الشروحات وتباين مضامين هذه الكتب، فمثلًا يقول: «... صنّف كتبًا...»[(٦)]، وقال: «له كتاب الغيبة»[(٧)]، وقال: «... له كتاب المصابيح في ذكر ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام»[(٨)]، وقوله: «... وله كتاب...»[(٩)]، وقوله:

=١٢٢، ١٢٤، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٦، ١٤٨، ١٥١، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٨٨، ١٩٦، ٢٠٥، ٢٥٤.

(١) رجال ابن داود: ٥٤.

(٢) رجال ابن داود: ١٥٤، وتُنظر الصفحات: ١٥٦، ١٦٠، ١٨٤، ٢٠١، ٢٦٧.

(٣) رجال ابن داود: ٤٧.

(٤) رجال ابن داود: ٦٤.

(٥) رجال ابن داود: ٧٢. تُنظر الصفحات: ١١٤، ١٢٢، ١٥٥، ١٥٩، ١٩٩، ٢٠٢، ٢١٥، ٢٢٦، ٢٨٣، ٢٨٤.

(٦) رجال ابن داود: ٣١.

(٧) رجال ابن داود: ٣٢.

(٨) رجال ابن داود: ٣٦.

(٩) رجال ابن داود: ٣٧.

«... صاحب كتاب النوادر»[1].

وأشار ابن داود إلى أعداد الكتب التي صنّفها الرواة في أثناء الترجمة لهم، كقوله: «... يقال: إنّ للحسن خمسين مصنّفًا»[2]، وقوله: «... له ثلاثة وثلاثون كتابًا»[3]، وقوله: «... إنّها أربعة وتسعون كتابًا»[4].

وأشار ابن داود إلى مَن كاتَبَ الأئمّة عليهم السلام مِن الرواة، كقوله: «أحمد... له مكاتبة»[5]، وقوله: «الحسين... له مكاتبة»[6]، وقوله: «... له إلى مولانا أبي محمّد عليه السلام مسائل وجوابات...»[7].

وذكر ابن داود مهن رواته التي اشتهروا بها، فضلًا عن إشارته إلى المناصب السياسيّة والإداريّة التي تقلّدوها في حياتهم في الدولة المعاصرة لهم، فمثلًا يقول: «... أبو بكر الورّاق...»[8]، «أحمد بن عمر الخلّال... كان يبيع الخلّ...»[9]، وقوله: «وكان شاعرًا أديبًا»[10].

(١) رجال ابن داود: ٤٣. تُنظر الصفحات: ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٥٠، ٥١،٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٨٠، ٨٨، ٩٠، ٩٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ١١٣، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٨، ١٦٨، ١٧٢، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٠، ١٩٠، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٢٨، ٢٥٨، ٢٧١، ٢٨٥.

(٢) رجال ابن داود: ٧٤.

(٣) رجال ابن داود: ١٤٢.

(٤) رجال ابن داود: ١٥٩، تنظر الصفحات، ٨٦، ١٧٩، ١٩٣.

(٥) رجال ابن داود: ٣٩.

(٦) رجال ابن داود: ٨١.

(٧) رجال ابن داود: ١٧٣.

(٨) رجال ابن داود: ٣٩.

(٩) رجال ابن داود: ٤١.

(١٠) رجال ابن داود: ٧٨، تُنظر الصفحات: ٤٨، ٤٩، ٨٧، ١٠١، ١١٠، ١١١، ١١٤، ١١٦،=

أمّا عن المناصب الإداريّة والسياسيّة التي تقلّدها الرواة فيقول: «... الذي ولي الأهواز...»[1]، وقوله: «... (ي) (جخ) عامله على المدينة»[2]، وقوله: «... قاضيًا بالريّ»[3].

وذكر ابن داود المُعَمَّرين من رواته بقوله: «... ثقة، عُمِّر طويلًا»[4]، «...سمع فأكثر وعمّر نيفًا وتسعين سنة...»[5]، «... عمّر طويلاً»[6]، «... عمّر إلى سنة أربعين ومائتين»[7].

وتقصّى ابن داود من غيّر أو بدّل في مذهبه أو عقيدته من رواته، كقوله: «كان زيديًّا ثمّ رجع...»[8]، «...كان فطحيًّا فرجع قبل موته...»[9].

وأشار ابن داود في ترجمته لقسم من الرواة إلى أنّ لهم الريادة في بعض الأعمال بقوله:

= ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٦، ١٥٩، ١٦٥، ١٦٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٥، ١٩٣، ١٩٨، ٢١٨، ٢٥٢، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٨٠.

(١) رجال ابن داود: ٤٠.

(٢) رجال ابن داود: ٥٩. ي (جخ) وتعني قول الطوسّي في رجاله أنّ هذا الرجل هو عامل الإمام عليّ عليه السلام على المدينة.

(٣) رجال ابن داود: ٦٦، تُنظر الصفحات: ٩٩، ١٠٤، ١٢٠، ١٣٤، ١٧١، ١٧٣، ١٦٨، ١٧٩، ١٩٦، ٢٠٣، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٨٣.

(٤) رجال ابن داود: ٣٤.

(٥) رجال ابن داود: ٦٥.

(٦) رجال ابن داود: ١٠٣.

(٧) رجال ابن داود: ١١٩، تُنظر الصفحات: ١٢١، ١٣٦، ١٧٨، ١٨٢، ١٩١، ٢٤٣، ٢٧٢، ٢٧٦.

(٨) رجال ابن داود: ٣٣.

(٩) رجال ابن داود: ٧٦، تُنظر الصفحات: ٣٧، ٧٠، ١٠٨، ١٧٣، ١٧٩، ١٨٤، ٢١٧، ٢١٩، ٢٦٤.

«... هــو أوّل من نشر حديث الكوفيّين بقمّ»[1]، «... هو أوّل من قصّ في المســجد»[2]، «... أوّل من ألقى التشيّع في بني أود»[3].

كــما أشــار إلى تخصّص قســم من الــرواة بعلوم معيّنة واشــتهارهم بذلــك كقوله: «... شــيخ أهل اللغة...»[4]، وقوله: «... غلب عليه علم الأدب والشعر»[5]،«... عالمًا منجّمًا مصنّفًا في النجوم»[6].

وحاول ابن داود وإن كانت محاولة خجولة رصد النســاء من الراويات، مثل قوله: «حبّابــة الوالبيّة... ممدوحة»[7]، «ســعيدة مولاة جعفر ﵇»[8]، «أمّ الأســود بنت أعين عارفة...»[9].

وأشــار ابن داود إلى العاهات الجســديّة التي اتصفت بها بعض الرواة، نحو قوله: «... الحارث الأعور...»[10]، «...أبي جعفر الأحول...»[11]. وهناك إشــارة لا تدلّ على

(١) رجال ابن داود: ٣٤.
(٢) رجال ابن داود: ٥٢.
(٣) رجــال ابن داود: ٦٧، تُنظر الصفحات: ١٢٥، ١٣٥، ١٦٥، ١٩٥، ٢١٨، ويقصد بذلك بأنّه نشر التشــيّع بين أبناء قبيلته لكونه أوديًا، وهذا يدلّ على علوّ شــأنه ومكانته بين أفرادقبيلته حتّى انصاعوا لما سمعوا منه.
(٤) رجال ابن داود: ٣٥.
(٥) رجال ابن داود: ٨٢.
(٦) رجال ابن داود: ١٩٣، تُنظر الصفحات:٣٥، ٤٣، ٨٢، ٨٩، ١٦٨، ٢٠٦.
(٧) رجال ابن داود: ٦٩.
(٨) رجال ابن داود: ١٠٢.
(٩) رجــال ابــن داود: ٢١٤. وقد عقد فصلاً في نهاية كتابه ضمّ اثنتين وعشرين امرأةً ذكرناها نحن في بداية الفصل. يُنظر: رجال ابن داود: ٢٢٣-٢٢٤.
(١٠) رجال ابن داود: ٦٧.
(١١) رجال ابن داود: ١٨٠، تُنظر الصفحات: ٧٩، ١٨٤، ٢١٥، ٢٣٢، ٢٤٦، ٢٥٠.

عاهة تفرّد بذكرها ابن داود بقوله: «...كان طوله ستّة أذرع...»[1].

وفي سياق ترجمته لرواته أشار إلى أنّه سوف يذكرهم في باب الكنى[2] أو يشير عند ترجمته لبعض الرواة بأنّه سوف يذكرهم في قسم الضعفاء والمجروحين، مبيّنًا السبب أحيانًا[3]، وأحيانًا أخرى من دون ذكر السبب[4].

وذكر ابن داود أحاديث قسم من الرواة بالعدد، مثل: «روى عن الصادق عليه السلام ثلاثين ألف حديث...»[5]، وقوله: «... روى حديثًا واحدًا...»[6].

وأشار ضمنًا إلى الوشائج العائليّة بين الرواة، فعندما كان يترجم لأحد الرواة يشير إلى أنّ ابن عمّه فلان أو خاله فلان أو أخاه فلان أو والده فلان، وهذه الإشارة تعتمد على عظمة المشار إليه أو شيوع اسمه، فمثلًا «... جدّه عمر بن يزيد...»[7]، وقوله: «... وله أخوان: عثمان وسعد ابنا زرارة...»[8]، وقوله: «... وأخوه جميل بن...»[9]، وقوله: «... له ستّة أولاد ذكور، عبد الله و...»[10]، وقوله: «... ابن أخي عبد الله بن... وأخوه الحسين...»[11].

---

(١) رجال ابن داود: ٦١.

(٢) رجال ابن داود: ١٥٧ و١٨٠.

(٣) رجال ابن داود: ٦٠، ٦١، ٧١، ٧٧، ٨٦، ٢٠٠.

(٤) رجال ابن داود: ١١٢، ٢٠٠، ٢٠٧.

(٥) رجال ابن داود: ٢٩.

(٦) رجال ابن داود: ٣٠. وتُنظر الصفحات: ٤٧، ٦٨، ٢١٢.

(٧) رجال ابن داود: ٣٧.

(٨) رجال ابن داود: ٤٩.

(٩) رجال ابن داود: ٥٤.

(١٠) رجال ابن داود: ٥٧.

(١١) رجال ابن داود: ٦٣. وتُنظر الصفحات: ٧٣، ٧٩، ٨١، ٨٣، ٩٠، ٩١، ١٢٨، ١٣٨،=

وذَيَّل ابنُ داود ترجمةَ قسم من رواته بعبارة «قليل الحديث»[1]، أو «كثير الحديث»[2].
كما ذكر تسمية قسم من الرواة وبيّن سبب التسمية، كقوله: «... الأوديّ، وأود بفتح الهمزة اسم رجل، وإليه ينسب الأفوه الأوديّ»[3]، وقوله: «سمّي الرحّال لأنّه رحل خمسين رحلة من حجٍّ إلى غزوة...»[4]. لكنّه أحيانًا أخرى لا يبينّ سبب التسمية، كقوله: «... كان ملقّبًا بقفّة العلم»[5]، وقوله: «... لقبه أبو الأكراد...»[6].

وقد ترجم ابن داود لنفسه مبيّنًا مولده[7] وذاكرًا عددًا من الكتب في شتّى صنوف المعرفة حتّى بلغ ما ذكره تسعة وعشرين كتابًا[8] مشيرًا إلى من لم يكمله بعد[9]، فضلًا عن إشارته إلى قسم من الكتب التي ألّفت نظمًا[10] على شكل قصيدة، وعلى ما يبدو فإنّ ابن داود كان بارعًا بالشعر والأدب من خلال ما ألّفه نظمًا أو ما كتبه من قصائد في الفقه والعقائد وغيرها[11].

= ١٥٠، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٨، ٢٠٥، ٢٣٠، ٢٦٧.

(١) رجال ابن داود: ٥٠، ٦٦، ٨٣، ٩٤، ٩٥، ١٠٨، ١٣١، ١٤٠، ١٤٨، ١٥١، ١٦٠، ١٦٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٣، ١٨٥، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦.

(٢) رجال ابن داود: ٨٥، ١٣٤، ١٥٨.

(٣) رجال ابن داود: ٣٧.

(٤) رجال ابن داود: ٤٠. وتُنظر الصفحات: ٤١، ٦٩، ٩٣، ١٠٦، ١١٢، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٤، ١٣٩، ١٣٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٧٦، ١٧٩، ١٩٢، ١٩٩، ٢٠٤.

(٥) رجال ابن داود: ٦٢.

(٦) رجال ابن داود: ١٤٢، تُنظر الصفحات: ٨٨، ١٥٢، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٩، ٢٠٥، ٢١٧.

(٧) رجال ابن داود: ٧٥.

(٨) رجال ابن داود: ٧٥ ٧٦.

(٩) رجال ابن داود: ٧٥.

(١٠) رجال ابن داود: ٧٥-٧٦.

(١١) يُنظر: أعيان الشيعة: ٢٢/ ٣٢٣ وما بعدها.

كما حرص ابن داود على ذكر الأسماء التي تشترك في اللفظ وإن كثر العدد، كقوله: «سُكَين بضمّ السين وفتح الكاف مشترك بين جماعة، منهم:

- سكين بن إسحاق النخعيّ.
- سكين بن عمارة أبو محمّد النخعيّ الرحّال مولاهم الكوفيّ.
- سكين بن عبد العزيز البصريّ.
- سكين بن أبي فاطمة الجعفيّ.

وكلّهم رووا عن الصادقعليه السلام»[1].

(١) رجال ابن داود: ١٠٤.

المطلب الثالث

ألفاظ التعديل والتجريح

أوّلاً: ألفاظ التعديل

لقد وسم ابن داود رواته بألفاظ تفيد التعديل أو عدم الجرح وبشكل واضح، نحو قوله لقسم منهم: «ثقة»[1]، «ثقة ثقة»[2]، «مهمل»[3]، «ثقة جليل

(١) رجال ابن داود: ٢٩، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١١٣، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢١.

(٢) رجال ابن داود: ٣٨، ٤٨، ٦١، ٧٠، ٧١، ٧٦، ٧٩، ٨٧، ٨٨، ٧٩، ١٠٠، ١٠٨، ١١٢، ١١٦، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٦٨، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٢٢.

(٣) رجال ابن داود: ٢٩، ٣٦، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٨، ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٥، ٦٧،٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٧، ٩١، ٩٢، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١٢، ١١٧، ١٢٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٠، ١٥١، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٩، ١٩٣، ٢١٧.

والمهمل هو من لم يحكم عليه بمدح ولا ذمّ وإن عرف حاله وبان أمره، وهو غير المجهول الذي=

القدر»[1]، «ثقة وجيه»[2]، «قويّ الإيمان»[3]، «ثقة ممدوح»[4]، «مرضّي»[5]، «خير»[6].

ومن الألفاظ الأخرى قوله: «ثقة وجه»[7]، «ممدوح»[8]، «وجه من أصحابنا»[9]، «ثقة في حديثه»[10]، «ثقة ثبت»[11]، «من خواصّه»[12]، «لا بأس

=حكم عليه بالجهالة، يُنظر: دروس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٩٥. وقد صدر ابن داود فصله الأوّل بعبارة في ذكر الممدوحين ومن لم يضعّفهم الأصحاب فيما علمته، وبهذا يقع المهمل تحت العنوان الثاني، يُنظر: رجال ابن داود: ٢٩، وإن كان هناك من يرى أنّه لفظ جارح، يُنظر: الرواشح السماوية: ١٠٣.

(١) رجال ابن داود: ٢٩، ٤٤، ٧٧، ٨٥، ١٣٨، ١٧٠، ١٨٥، ١٩١.

(٢) رجال ابن داود: ٣٠، ٦٧، ٨٥.

(٣) رجال ابن داود: ١٣١.

(٤) رجال ابن داود: ٣١، ٤١، ٤٨، ٥٠، ١٠٥.

(٥) رجال ابن داود: ١٣٠. ويُنظر: منتهى المقال: ١٠٣، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٥٥.

(٦) رجال ابن داود: ٣١ و١١١. ويُنظر: وصول الأخيار: ١٩٢، فائق المقال في الحديث والرجال: ٣٤، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ٦١.

(٧) رجال ابن داود: ٧٠.

(٨) رجال ابن داود: ٣١، ٣٥، ٤٧، ٤٩، ٥٤، ٥٦، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٨، ٦٩، ممدوحة، ٧١، ٧٦، ٨٠، ٨٥، ٩٥، ٩٨، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١٢١، ١٢٩، ١٣٤، ١٤٤، ١٤٨، ١٥١، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٩، ١٦١، ١٦٥، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٨، ٢١٦، ٢١٧، يُنظر: فائق المقال: ٣٤، منتهى المقال: ٩٨، درس موجزة في علمي الرجال والدراية: ١٥١، دروس في علم الدراية: ١٣٨.

(٩) رجال ابن داود: ٤٤، ٦٠، ٧٢، ٧٧، ٧٨، ٨٥، ١٠٧، ١١٥، ١٢١، ١٤٠، ١٤١، ١٦٤، ١٧٨، ١٩١، يُنظر: درس في علم الدراية: ١٥١، دروس في علم الدارية: ١٣٨.

(١٠) رجال ابن داود: ٣٢، ٤٢، ١٣٥.

(١١) رجال ابن داود: ١٢٢. ويُنظر: وصول الأخيار: ١٩٢، فائق المقال في الحديث والرجال: ٣٤، دروس موجزة في علمي الرجال والدارية: ١٥٣.

(١٢) رجال ابن داود: ٣٤ و١٩٧.

به»[1]، «ثقة ثقة عين»[2]، «له أصل»[3]، «ثقة عين»[4]، «ثقة مأمون»[5].

كما وصف ابن داود قسمًا من رواته بقوله: «... مسكونًا إلى روايته»[6]، «لا يطعن عليه»[7]، «من أصحاب العيّاشي»[8]، «ثقة صحيح السماع»[9]، «ثقة في نفسه»[10]، «من ثقات أصحابنا الكوفيّين»[11]، «وكيل»[12]، «ليس به بأس»[13]، «وجه جليل»[14]، «وجهًا»[15]، «خيّرا فاضلًا»[16]، «خاصّة الخاصّة»[17]، «من ثقات أصحابنا

---

(١) رجال ابن داود: ٣٣، ٣٦، ٨٨، ١٠٥، ١٠٧، ١٣٦، ١٥٨، ١٦١، ١٨٧، ٢٠١.

(٢) رجال ابن داود: ١١١.

(٣) رجال ابن داود: ٣٣، ٥١، ٨٦، ٩٣، ١٣٨، ٢٢١. ويُنظر: منتهى المقال: ١٠٤.

(٤) رجال ابن داود: ١١٠، ١٣٢، ١٤٠، ١٤٥، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٣،١٦٩، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٨.

(٥) رجال ابن داود: ٣٤.

(٦) رجال ابن داود: ٤٢، ومسكون إليه: ١٦٦، يُنظر: منتهى المقال: ١٠٢، دروس موجزة في علمي الرجال والدارية: ١٥٣، معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٥٨.

(٧) رجال ابن داود: ٤٢ و٢٠٦.

(٨) رجال ابن داود: ٤٢، ١٣٥، ١٣٨، من تلاميذ العيّاشي: ٢٢٠، العيّاشي ترجم له ابن داود: ١٨٤، وهو احد موارده.

(٩) رجال ابن داود: ٤٢.

(١٠) رجال ابن داود: ٤٣ و٢٢٩.

(١١) رجال ابن داود: ٤٦، ٦٤، ٦٦، ١٧٩.

(١٢) رجال ابن داود: ٤٨، ٥٦، ٧٨، ١٣٧، ١٤٠، ١٦١. ويُنظر: منتهى المقال: ٩٩، دروس في الدراية: ١٤٠.

(١٣) رجال ابن داود: ٥٦ و١٣٨.

(١٤) رجال ابن داود: ٥٨ و١٥٥.

(١٥) رجال ابن داود: ٥٨، ٩٢، ١١٢.

(١٦) رجال ابن داود: ٦٣.

(١٧) رجال ابن داود: ٨٤.

القمّيّين»[1]، «من ثقات أصحابنا البصريّين»[2].

ومن الألفاظ التي استعملها ابن داود: «قريب الأمر»[3]، «ثقة جليل»[4]، «ثقة صدوق»[5].

كما أنّ دعاء الأئمّة عليهم السلام أو ترحّمهم على قسم من الرواة هو مصدر من مصادر التوثيق[6].

وهناك ألفاظ تبدو مطلقة، إلّا أنّ مدلولها التوثيقيّ ظاهر، كان قد استعملها ابن داود في رجاله مثل: «أحد الأركان الأربعة»[7]، «أحد أئمّة الحديث»[8]، «من الأبدال»[9]، «كان أحد الأبواب»[10]، «صاحب النبيّ صلى الله عليه وآله»[11]، «صاحب أمير المؤمنين عليه السلام»[12]، «... صاحب جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام»[13]، «من السابقين الذين

---

(١) رجال ابن داود: ٦٣، ٧٤، ١٤٦.

(٢) رجال ابن داود: ١٤٦.

تنبيه: إنّ الألفاظ التي لم تسند في الهامش بمصادر توضيحيّة سبق أن وضّحت بالفصل الخاصّ بالعلاّمة الحلّيّ.

(٣) رجال ابن داود: ١٥٥، ١٧١، ١٨٩، ١٩٣، ٢٠١، ٢١١. ويُنظر: فائق المقال: ٣٤.

(٤) رجال ابن داود: ١٢٠، ١٤٦، ٢١٨.

(٥) رجال ابن داود: ٣٦، ٣٧، ٥٣، ١٦٠.

(٦) يُنظر: رجال ابن داود: ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٤٨، ٥٧، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠٨، ١٠٣، ١١٠، ١١٥، قول رسول الله صلى الله عليه وآله: ١٤٣، ١٤٩، ١٥٢، ١٨٠، ٢٠٥، ٢١٧، ٢٢٢.

(٧) رجال ابن داود: ٦٧، ٧١، ١٠٥، ١٩٢. وينظر معناه في الفصل الخاصّ بالعلّامة الحلّيّ.

(٨) رجال ابن داود: ١٨٨، ٢٠٣، والكلام هنا عن مسلم بن شهاب الزهريّ.

(٩) رجال ابن داود: ١٠٠. ينظر معناه في الفصل الخاصّ بالعلّامة الحلّيّ.

(١٠) رجال ابن داود: ١٦٧، ويقصد بهم العلماء الذين كانوا يراسلون الإمام الحجّة بن الحسن عليه السلام وهم ثقاته ولهم علاقات وطيدة مع سفرائه الذين عن طريقهم يتّصلون به ويراسلونه، يُنظر: الفوائد الرجاليّة: ١٢٨.

(١١) رجال ابن داود: ٥٧ و١٣٣.

(١٢) رجال ابن داود: ٣١ و٩٥.

(١٣) رجال ابن داود: ١٧٢.

رجعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام»[1]، «وليس له ثالث في الأرض»[2].

كما أنّ ابن داود وثّق ضمناً قسماً من الرواة في أثناء تعرّضه لترجمة رواة آخرين ولاسيّما إذا كانت هناك روابط عائليّة أو علميّة بين من يترجم لهم وبين من يوثّقهم ضمناً، مثل «... ثقة هو وإخوته...»[3]، «...ثقة هو وأبوه...»[4]، «... هو وعمومته شهاب وعبد الرحمن ووهب وأبوه عبد الخالق كلّهم ثقات»[5].

ثانيًا: ألفاظ الجرح

عبّر ابن داود عن قدحه أو جرحه لرواته من خلال استعمال عدّة ألفاظ جارحة تدلّ على الجرح الصريح في الراوي أو تغمز في جهة من جهاته كأن تكون مذهبه أو روايته أو نفسه.

وهذه الألفاظ هي:

«في مذهبه ارتفاع»[6]، «ضعيف الحديث»[7]، «ضعيف»[8]، «ليس من

(١) رجال ابن داود: ٥٥ و١٣٣.
(٢) رجال ابن داود: ١٣١.
(٣) رجال ابن داود: ٤٨.
(٤) رجال ابن داود: ٤٩.
(٥) رجال ابن داود: ٥٠.
(٦) رجال ابن داود: ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٤٤، ٢٥٣، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨٤. والمراد به أنّه من أهل الارتفاع والغلوّ وهو من ألفاظ الجرح، يُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٥٤.
(٧) رجال ابن داود: ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٨١.
(٨) رجال ابن داود: ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٣، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣١٣.

أصحابنا»[1]، «مخلط»[2]، «مشكوك فيه»[3]، «يعرف وينكر»[4]، «ملعون»[5]، «غالٍ لا شيء»[6]، «أمره مظلم»[7]، «ضعيف جدًّا»[8]، «غالي»[9]، «ليس من أصحابنا ولا من عدادنا»[10].

ومن ألفاظه في الجرح أيضًا: «ما يسند إليه إلَّا الفاسد المتهافت»[11]، «حديثه ليس بذلك النقيّ»[12]، «لم يكن بذاك»[13]، «فاسد المذهب»[14]، «كذّاب وضّاع للحديث»[15]،

---

(١) رجال ابن داود: ٢٤٨.

(٢) رجال ابن داود: ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٨٤، ٢٩٩، ٣٠٠. ويُنظر: وصول الأخيار: ١٩٣.

(٣) رجال ابن داود: ٢٣٦.

(٤) رجال ابن داود: ٢٤٩ و٢٦٠.

(٥) رجال ابن داود: ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٨٢، ٢٨٣، ٣١٣. يُنظر: منتهى المقال: ١٠٧.

(٦) رجال ابن داود: ٢٢٧ و٢٤٢.

(٧) رجال ابن داود: ٢٢٧.

(٨) رجال ابن داود: ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٦١، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٨٢، ٢٩٨.

(٩) رجال ابن داود: ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦.

(١٠) رجال ابن داود: ٢٤٨.

(١١) رجال ابن داود: ٢٧١.

(١٢) رجال ابن داود: ٣٥ و٢٢٧.

(١٣) رجال ابن داود: ٨٦، ١٥١، ١٨٩، ٢١١، ٢٢٨، ٢٤٤، ٢٦٥، ٢٦٦.

(١٤) رجال ابن داود: ٢٣١، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٦٢، ٢٧١، ٣٠١.

(١٥) رجال ابن داود: ٢٣١، ٢٣٩، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٧٣، ٢٧٤، ٣٠٢.

«ضعيف في مذهبه»[1]، «مجهول»[2]، «عدوّ»[3]،«عدوّ الله»[4]، «ليس بشيء»[5]، «يروي المناكير»[6]، «لا يعبأ به»[7]، «يعرف وينكر»[8]، «كذّاب»[9]، «مذموم»[10]، «يروي عن الضعفاء»[11]، «لا يلتفت إلى حديثه»[12]، «طعن عليه»[13]، «شاذّ الحديث»[14].

كما اعتمد كلام الأئمّة عليهم السلام بحقّ الرواة من ناحية الذمّ أو الدعاء عليهم[15].

---

(١) رجال ابن داود: ٢٣١، ٢٤٤، ٢٥١.

(٢) رجال ابن داود: ٢٧٣. ويُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٤٧.

(٣) رجال ابن داود: ٢٦٣.

(٤) رجال ابن داود: ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٧٨، ٣٠٤.

(٥) رجال ابن داود: ٢٣١.

(٦) رجال ابن داود: ٢٣١.

(٧) رجال ابن داود: ٢٨٠.

(٨) رجال ابن داود: ٢٣١، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٧٩، ٣٠٠، ٣٠١.

(٩) رجال ابن داود: ٣١، ٣٥، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٧٥، ٢٨٣، ٢٨٥، ٣٠٢، ٣٠٣.

(١٠) رجال ابن داود: ٦٩ و٣١٣.

(١١) رجال ابن داود: ٤٢، ٤٣، ٢٥٩، ٢٨٢، ٣٠٣.

(١٢) رجال ابن داود: ٢٦٥.

(١٣) رجال ابن داود: ٢٧٣ و٢٨٣.

(١٤) رجال ابن داود: ١٥٠.

(١٥) يُنظر: رجال ابن داود: ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٧٩، ٢٨٥، ٣٠٣، ويُنظر: فصل من دعا عليه الإمام عليه السلام: ٣٠٤.

المطلب الرابع

فِرَقُ الرواة المترجَم لهم في رجال ابن داود ومذاهبُهم

حرص ابن داود على معرفة مذاهب الرواة الذين ترجم لهم وعقائدهم، فأخذ يلحق هذه المذاهب بهم طالما حصل على معلومة تفيد ذلك، فتراه يقول: «.. قد ذكر أصحابنا أنّه كان ناووسيًّا..»[1]، «كان زيديًّا ثمّ رجع...»[2]، «أحمد ابن الحسن... خاصّي»[3]، «كان عاميًّا...»[4]، «إسحاق بن عمار... فطحيّ...»[5]، وقوله: «الخليل بن أحمد... كان إماميّ المذهب...»[6]، «حبيب السجستانيّ... كان شاريًا...»[7]، «الحسن بن بشّار... كان واقفيًّا...»[8]، «أشعث بن قيس... ثمّ صار

(١) رجال ابن داود: ٣٠، وتُنظر الصفحات: ١٠٢، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٩٣.

(٢) رجال ابن داود: ٣٣، وتُنظر الصفحات: ٣٨، ١٦١، ١٨٠، ٢١٠، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٧١، ٢٥٢، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٢، ٢٨٤، ٢٩٠، ٢٩١، ٣١٣، ٣١٤.

(٣) رجال ابن داود: ٣٦، يُنظر: ٨٦، ١١٧، ١٢٣، ١٣٧، ١٦٤، ٢١٩.

(٤) رجال ابن داود: ١٨٤، تُنظر الصفحات: ٣٧، ٢١٠، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣١٣، ٣١٤.

(٥) رجال ابن داود: ٤٨، تُنظر الصفحات: ١١٧، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٩، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٩.

(٦) رجال ابن داود: ٨٩، وتُنظر الصفحات: ٦٩، ١٣٠، ١٦١، ١٧٢.

(٧) رجال ابن داود: ٧٠.

(٨) رجال ابن داود: ٧٢، وتُنظر الصفحات: ٨٦، ١٠٠، ١٢٤، ١٦٥، ٢٠٩، ٢١٠،=

خارجيًّا...»[1]، «...الحِمْيَرِيّ... كان كيسانيًّا فرجع...»[2]، «... كان شيعيًّا...»[3]، «عليّ بن محمّد بن العبّاس... كان معتزليًّا...»[4]، «محمّد ابن إبراهيم... يتفقّه على مذهب الشافعيّ»[5].

ومن ألفاظه المستعملة في الجرح قوله: «مسعدة بن صدقة... بتريّ...»[6]، «... كان يرى رأي الجهميّة...»[7]، «لقد كان من العليائية...»[8]، «الحكم بن عتيبة... زيديّ بتريّ...»[9]، «زياد بن المنذر الجارود... زيدي ينسب إليه الزيدية الجارودية»[10]، «... كان من فقهاء العامّة، وقيل: كان مرجئًا»[11]، «المفضّل بن عمر... وقيل: كان خطّابيًّا...»[12].

=٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٨، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٥.

(١) رجال ابن داود: ٢٣٢.

(٢) رجال ابن داود: ١٠٨، تُنظر الصفحات: ١٢٨، ٢١٧، ٢٤٤، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٧٨، ٢٩٣.

(٣) رجال ابن داود: ١١٣.

(٤) رجال ابن داود: ١٤١.

(٥) رجال ابن داود: ١٦١.

(٦) رجال ابن داود: ١٨٨، تُنظر الصفحات: ٢٣٤، ٢٥١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٨٠، ٢٨١.

(٧) رجال ابن داود: ٢٠٠.

(٨) رجال ابن داود: ٢٣٨، وهم مَن يقولون بربوبيّة علي عليه السلام وعبوديّة محمّد صلى الله عليه وآله له، يُنظر: معجم مصطلحات الرجال والدراية: ١٠٦.

(٩) رجال ابن داود: ٢٤٣.

(١٠) رجال ابن داود: ٢٤٦، تُنظر الصفحات: ٢١٠ و٢٢٩.

(١١) رجال ابن داود: ٢٤٦، وتنظر: ٣٠١.

(١٢) رجال ابن داود: ٢٨٠.

كـما أنّ ابـن داود اسـتعمل إشـارات تعـبّر عـن قسـم مـن عقائد تلـك المذاهب والفِـرَق التـي يعتقد بها الرواة، كقولـه: «كان له مذهب في الجبر والتشـبيه»[1]، وقوله: «يقـول بالتفويـض...»[2]، «... كان يقـول بالتناسـخ»[3]، «...حكـي عنـه مذاهـب فاسـدة في الأصول مثـل القول بالرؤية»[4]، «... من أهل الظاهـر...»[5]، «يقول بالجبر والتشـبيه...»[6]، «إليه ينسـب النصيريّـة... »[7]، «يرمى بالتفويـض...»[8]، «من دعاة زيد...»[9]، «مات متحيّرًا...»[10].

(١) رجال ابن داود: ٢١٠، ويُنظر: ٢٨٣.
(٢) رجال ابن داود: ٢٢٥.
(٣) رجال ابن داود: ٢٢٩.
(٤) رجال ابن داود: ٢٣٠.
(٥) رجال ابن داود: ٢٦٣.
(٦) رجال ابن داود: ٢٧١.
(٧) رجال ابن داود: ٢٧٦.
(٨) رجال ابن داود: ٢٧٧. ويُنظر في معنى التفويض: بحوث في مباني علم الرجال: ٣١٧-٣١٩، كلّيات علم الرجال: ٤١٩-٤٢٩.
(٩) رجال ابن داود: ٢٧٩.
(١٠) رجال ابن داود: ٢٨٢.

المطلب الخامس

اجتهادات ابن داود في نقض الروايات أو إثباتها

بعد أن ذكرنا الألفاظ العامّة التي استعملها في مدح أو قدح رواته نستعرض الآن الألفاظ التي استعملها، بعد أن يناقش آراء الرجاليّين الأوائل ويعرضها مع الموارد الأخرى التي اعتمدها أو يجتهد أمام نصوصهم حسب ما يراه هو، وهي على النحو الآتي: «إبراهيم بن سلام.. من أصحابنا من ذكر أنّه سلامة، والحقّ الأوّل، ومنهم من قال: إنّه من أصحاب الكاظم عليه السلام، ومنهم من أورده في رجال الجواد عليه السلام، والحقّ إنّه من أصحاب الرضا عليه السلام»[1].

وقوله: «إبراهيم بن سليمان بن داحة المزني... ومنهم من يقول: ابن أبي داحة، والحقّ الأوّل»[2].

وقوله: «فالظاهر أنّهما رجلان: فابن الخلّال بالمعجمة (ضا) والذي بالمهملة (لم)»[3].

وقوله: «... إنّه كوفيّ رديء الأصل، ثقة... أقول: لا يضرّ رداءة أصله مع ثبوت ثقته»[4].

---

(١) رجال ابن داود: ٣١-٣٢.

(٢) رجال ابن داود: ٣٢.

(٣) رجال ابن داود: ٤١، (ضا) تعني أنّه من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام وقد روى عنه، و(لم) تدلّ على أنّه من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام ولكن لم يروِ عنه.

(٤) رجال ابن داود: ٤١.

وقوله: «أقول: وذكرته في الضعفاء لطعن (غض) فيه، ويقوّي عندي ثقته مشي أحمد بن محمّد بن عيسى في جنازته حاسرًا تنصّلًا ممّا قذفه به»[1].

وقوله: «أقول: هو أحد الخمسة المخبتين الذين اتفقت العصابة على توثيقهم وفقههم، وهو أيضًا عند الجمهور وجه...»[2].

وقوله: «بسطام بن سابور الزيّات، ومنهم من يقول: ابن الزيّات، والحقّ الأوّل... ومنهم من يقول: أبو الحسين، والحقّ الأوّل»[3].

وقوله: «جبير بن مطعم (كش) إنّه من حواري (ين)، ولم أره في كتب الشيخ رحمه الله»[4].

وقوله: «... مات سنة ثمان وستّين وثلاثمائة، وذكره الشيخ في كتاب الرجال، وبعض أصحابنا قال: مات سنة تسع وستّين، والأظهر الأوّل»[5].

وقوله: «الحسين بن حمزة الليثي... كذا رأيته بخطّ الشيخ أبي جعفر الطوسيّ... وقال الكشّيّ: الحسن بن أبي حمزة، والأوّل أظهر»[6].

وقوله: «زيد بن محمّد بن يونس... أثبته الشيخ في رجال الباقر عليه السلام كذا، وأثبته في رجال الصادق عليه السلام: زيد بن يونس، فحذف اسم أبيه، وأثبته في الفهرست: زيد الشحّام،

(١) رجال ابن داود: ٤٣، (غض) هي اختصار للرجاليّ الكبير الغضائري وكتابه في الرجال فورودها في النصّ يدلّ على رأيه في الأمر، وقد مرّ التعريف بهذه الاختصارات في بداية الفصل وبين ثناياه أينما وردت.

(٢) رجال ابن داود: ٥٥.

(٣) رجال ابن داود: ٥٦.

(٤) رجال ابن داود: ٦١، (كش) تدلّ على كتاب رجال الكشيّ ورأيه بالرجل المترجم له، و(ين) تدلّ على أنّ الرجل من أصحاب الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام المقرّبين.

(٥) رجال ابن داود: ٦٥.

(٦) رجال ابن داود: ٨٠.

والجميع واحد. وقال بعض أصحابنا: وقيل: ابن موسى، وذلك غيره واقفيّ»[1].

وقوله: «الحسن بن محمّد بن الجمهور... لكن لروايته عن الضعفاء ذكرته فيهم»[2].

وقوله: «حمّاد بن السمندريّ... ولم أرَ في رجال الصادق عليه السلام إلّا حمّاد بن عبد العزيز السمندليّ باللام بخطّ الشيخ رحمه الله»[3].

وقوله: «عبد الله بن طاهر النقّار... ومنهم من أثبته (النقاب) وهو غلط، بل هو النقّار»[4].

وقوله: «عبد الرحمن بن عمر العائذيّ من عائذة قريش كوفي، والكوفيّون: يقولون: العيذيّ، وهو عائذ الله بن سعد العشيرة من مذحج... وربّما كان هذا النسب أصحّ، لأنّ عائذة قريش ليس لها بالكوفة خطّة والخطّة لعائذة اليمن»[5].

وقوله: «عليّ بن يحيى بن الحسن مولى عليّ بن الحسين عليه السلام (ضا) (جخ)، ومنهم من اثبته: عليّ بن يحيى بن الحسين، والحقّ الأوّل»[6].

وقوله: «عمران بن عليّ بن أبي شعبة أبو الفضل... لا مطعن عليه»[7].

وقوله: «الفيض بن المختار الجعفيّ الكوفيّ... وبعض أصحابنا أثبته: الخثعميّ، والأوّل أثبت»[8].

---

(١) رجال ابن داود: ١٠٠.

(٢) رجال ابن داود: ٧٧.

(٣) رجال ابن داود: ٨٣.

(٤) رجال ابن داود: ١٢١.

(٥) رجال ابن داود: ١٢٩.

(٦) رجال ابن داود: ١٤٢، (ضا) تدلّ على الإمام الرضا عليه السلام، و(جخ) تدلّ على كتاب الرجال للشيخ الطوسيّ.

(٧) رجال ابن داود: ١٤٧.

(٨) رجال ابن داود: ١٥٢.

وقوله: «... فالظاهر أنّه غيره، والأخير ثقة»[1].

وقوله: «... ضعّفه الغضائريّ، والثقة أرجح...»[2].

وقوله: «... وبعض أصحابنا أثبته: الرازيّ، وهو غلط إنّما هو الزراريّ»[3].

وقوله: «... أورد الكشّي فيه مدحًا وقدحًا، وثقته أصحّ»[4].

وقوله: «وردان أبو خالد الكابليّ الأصغر، والأكبر كنكر،... ورأيته بخطّ الشيخ أبي جعفر رحمه الله، وقال بعض الأصحاب: وردان أبو خالد الكابليّ ولقبه كنكر، والحقّ الأوّل...»[5].

وقوله: «يعقوب السرّاج (م) (جش) كوفي ثقة (غض) ضعيف، وثقته أصحّ»[6].

وقوله: «إبراهيم بن أبي بكر بن أبي سمال باللام وتخفيف الميم، ومنهم من كان يشدّدها ويفتح السين، والأوّل أصحّ»[7].

وقوله: «... رمي بالكيسانيّة... ورجع إلى الحقّ ولقي الرضا عليه السلام... أقول: الأقوى عندي ثقته»[8].

---

(١) رجال ابن داود: ١٥٤.
(٢) رجال ابن داود: ١٦٥.
(٣) رجال ابن داود: ١٧٣.
(٤) رجال ابن داود: ١٩٠.
(٥) رجال ابن داود: ١٩٧، (م) تدلّ على الإمام الكاظم عليه السلام، و(جش) تدلّ على كتاب الرجال للنجاشيّ، و(غض) تدلّ على أحد كتب الغضائريّ في الرجال.
(٦) رجال ابن داود: ٢٠٦.
(٧) رجال ابن داود: ٢٢٦.
(٨) رجال ابن داود: ٢٥٦.

وقوله: «عمارة بن زيد الخيواني... بالخاء المعجمة والياء المثنّاة تحت الساكنة، وقيل: الخيزرانيّ بالراء، والأوّل أصحّ»[1].

وقوله: «القاسم بن الحسن... كان ضعيفًا... غاليًا... حديثه يعرف وينكر، وذكر القمّيون أنّ في مذهبه ارتفاعًا، والأغلب عليه الخير»[2].

وقوله: «محمّد بن بكر بن جناح... واقفي، وبعض أصحابنا أثبته: محمّد بن بكران، والحقّ الأوّل»[3].

وقوله: «هشام بن إبراهيم... طعن عليه، والطعن عندي في مذهبه لا في ثقته»[4].

ولم يقتصر أسلوب ابن داود على ترجيح الروايات الواردة بحقّ الرواة المترجَم لهم بل أخذ يجتهد أمام النصوص الواردة بحقّ الرواة في النصوص الرجاليّة الأولى، مثل قوله: «البراء بن معرور... ومنهم من اشتبه عليه اسم أبيه فقال: ابن معروف، وهو غلط»[5].

وقوله: «في قول النجاشيّ نظر، لأنّ الذي أسلم على يده عليه السلام برية النصرانيّ، وهو غير العباديّ، وقد ذكرهما الشيخ في الفهرست»[6].

وقوله: «وهذا ليس جرحًا لجواز أن يكون المانع من اعتداده تاريخًا ينافي الرواية عنه أو غير ذلك»[7].

---

(١) رجال ابن داود: ٢٦٣.

(٢) رجال ابن داود: ٢٦٦.

(٣) رجال ابن داود: ٢٧٠.

(٤) رجال ابن داود: ٢٨٣.

(٥) رجال ابن داود: ٥٤.

(٦) رجال ابن داود: ٥٥.

(٧) رجال ابن داود: ٥٩.

وقوله: «تميم بن حذلم... ورأيت هذا المصنّف قد أثبت هذا الاسم بعينه...: تميم بن خزيم... وهو وهم»[1].

وقوله: «...وعندي أنّهما اثنان: صفوان الجمّال الكاهليّ أسديّ، والآخر مولى...»[2].

وقوله: «الحسين بن مالك...اشتبه على بعض أصحابنا فأثبته في باب الحسن، وليس كذلك»[3].

وقوله: «خالد بن نجيح الجوّان... ورأيت في تصنيف بعض الأصحاب: خالد الحوار، وهو غلط»[4].

وقوله: «عمرو بن أذينة... هرب من المهدي ومات في اليمن، فلذلك لم يروِ عنه كثيرًا»[5].

وقوله: «هشام بن الحكم... مع أنّي لا أستثبت ما قاله البرقيّ قدحًا فيه، لأنّ حال عقيدته معلومة وثناء الأصحاب عليه متواتر، وكونه تلميذ الزنديق لا يستلزم اتّباعه في ذلك فإنّ الحكمة تؤخذ حيث وجدت، وقوله: وهو جسمي ردئ، يحتمل عودته إلى أبي شاكر لا إليه»[6].

وقوله: «والأشهر ما قاله النجاشيّ، لأنّ ذلك شاع بين أصحابنا وذاع،

(١) رجال ابن داود: ٥٩.
(٢) رجال ابن داود: ٧١.
(٣) رجال ابن داود: ٨١.
(٤) رجال ابن داود: ٨٧.
(٥) رجال ابن داود: ١٤٤.
(٦) رجال ابن داود: ٢٠٠.

فلا يجوز بعد ذلك الحكم بأنّه مات على المذاهب الأولى، والله أعلم بحقيقة الأمر»[1].

وقوله: «... أمّا نسبة الكيسانيّة إلى المختار، لأنّ ذلك لقبه، وقد روي أنّهم نسبوا إلى كيسان مولى عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ولو سلّمنا أنّ ذلك لقبه وأنّهم بالخروج معه سمّوا الكيسانيّة فلا يلزم أن يكون كيسانيًّا»[2].

كما أشار ابن داود في معرض ترجمته للرواة ودراسته للروايات المتضاربة في حقّ الرواة إلى بعض الألفاظ الجامدة، مثل قوله: «محمّد بن زرقان...كذا وجدت»[3]، «عبد الله بن أيّوب... ذكره الغلاة ورووا عنه، لا نعرفه»[4]، «عمر بن المختار... ذكره الغلاة لا يعرف»[5]، «قيل في مذهبه ارتفاع وحديثه قريب من السلامة ولا أدري من أين قيل ذلك»[6]، «...لم يذكر بثناء أو ذمّ»[7]، «لم أقف له على ثناء أو ذمّ»[8].

(١) رجال ابن داود: ٢٦٠.
(٢) رجال ابن داود: ٢٧٨.
(٣) رجال ابن داود: ١٧٢.
(٤) رجال ابن داود: ٢٥٢.
(٥) رجال ابن داود: ٢٦٤.
(٦) رجال ابن داود: ٢٧٠.
(٧) رجال ابن داود: ١٣٤.
(٨) رجال ابن داود: ١٣٥.

الفصل الثاني

نقد منهجيَّة ابن داود

نحاول في هذا الفصل رصد الهفوات التي وقع فيها ابن داود في رجاله التي خرج بها عن ما ألزم نفسه به من السير على منهجيّة معيّنة تفيد المتلقّي، وها نحن نستعرض مواطن الخروج من خلال الملاحظات الآتية:

١. كان ابن داود قد أشار في مقدّمة كتابه الرجال إلى أنّه عمد إلى طريقة لم يسبقه إليها سابق من خلال وضع مختصرات لموارده تعبّر عنهم، مثل (كش) للكشّي، (جش) للنجاشيّ، و(جخ) لرجال الطوسيّ، و(ست) لفهرست الطوسيّ، و(غض) للغضائريّ... إلخ[١]. إلاّ أنّنا نجده قد خرج عن هذا الترتيب من خلال ذكر هذه المصادر بصورة علنيّة بدون الإشارة إلى رمز المصدر في مرّات عدّة بلغت ستًّا وخمسين مرّة[٢]، فمثلاً يقول: «ذكرته هنا لثناء الكشّيّ عليه»[٣]، و«... قال ابن عقدة...»[٤]، و«... في قول

(١) رجال ابن داود: ٢٥-٢٦.

(٢) رجال ابن داود، تُنظر الصفحات: ٥٩، ٦١، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٦، ٨٣، ٨٩، ٩٢، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٠، ١٥٠، ١٥١، ١٥٤، ١٥٩، ١٦٥، ١٦٨، ١٩٠، ١٩٧، ١٩٩، ٢١٠، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨١، ٢٨٣.

(٣) رجال ابن داود: ٣٠.

(٤) رجال ابن داود: ٣٤.

النجاشيّ...»[1].

٢. ذكر ابن داود مختصرات في المتن بدون أن تذكر مع المصادر في مقدّمة الكتاب، مثـل (بط)[2] وهي تشـير إلى ابن بطّة، (عين)[3] ولا أعرف إلى من تشـير لأنّي تتبّعت سلسـلة الرواية فلم أصل إلى اسـم صاحبها الصريح، أمّا ابن بطّة فقد ترجم له ابن داود[4]، فضلاً عن أنّ تفرّد الاسم دلّ عليه.

٣. هنـاك كثيرٌ من المصادر التي اعتمدها ابن داود في رجاله لم يُشرْ إليها في مقدّمة كتابه وكان قد ترجم لهم ضمنًا مع الرواة، مثل محمّد ابن مسـعود العيّاشيّ[5]، ونصر بن الصباح[6]، وابن نوح السيرافي[7]، وابن الوليد[8]... وغيرهم.

٤. هنـاك مصـادر بَـيّنَ طُرُقَه إليها في مقدّمتـه ولم يعمل لهم مختـصرًا، ولم يُشِر إلى اسـتعمالها في متن الكتاب، مثل الشـيخ المفيد، سـلّار بن عبد العزيز، السـيّد المرتضى (علم الهدى)[9].

٥. اسـتعمل ابـن داود في الإشـارة إلى بعـض مصـادره عبـارة: «ذكـره بعـض

(١) رجال ابن داود: ٥٥.

(٢) رجال ابن داود: ١٤٨.

(٣) رجال ابن داود: ١٧٨. إلّا أنّ السيّد المحقّق أشار في هامش ص١٧٨ من كتاب رجال ابن داود أنّه أي (عين) رمزٌ لعليّ بن الحسن بن فضال، وقد ترجم له ابن داود في رجاله: ٢٦١، كما أنّ أبيه الحسن بن عليّ بن فضّال (فض) أحد مصادر ابن داود وقد ترجم له في رجاله: ٨٦.

(٤) رجال ابن داود: ١٦٧ و٢٧١.

(٥) رجال ابن داود: ١٨٤.

(٦) رجال ابن داود: ٢٨٢.

(٧) رجال ابن داود: ٢٣٠.

(٨) رجال ابن داود: ١٦٨.

(٩) رجال ابن داود: ٢٦ ٢٨.

الأصحاب، ما أثبته الأصحاب»[1]، ومن إحصاء هذه العبارة في الكتاب ومراجعة الكتب الرجاليّة الأولى مثل الكشّيّ والنجاشيّ، فضلًا عن الخلاصة، وجدت أنّ نسبة كبيرة مستقاة من خلاصة الأقوال للعلّامة الحلّيّ[2]، ولا أعلم لماذا لم يُشر إليه ابن داود صراحةً، والباقي من مصادره لم يشرِ إليها صراحةً وباتت لنا مجهولة.

٦. أخذ ابن داود على نفسه مناقشة الروايات الواردة بحقّ الراوي ثمّ نجده يرجّح رأيه بدون أن يذكر سبب الترجيح، كقوله في ابن داحة: «...و(داحة) اسم أمّه، قيل: جارية أبيه، ومنهم من يقول: ابن أبي داحة، والحقّ الأوّل»[3]، وقوله: «إبراهيم بن... هلال، ومنهم من يقول: بن هليل...والحقّ الأوّل»[4]. وأحيانًا يجتهد ويذكر السبب كقوله: «والأشهر ما قاله النجاشيّ، لأنّ ذلك شاع بين الأصحاب وذاع، فلا يجوز بعد ذلك الحكم بأنّه مات على المذهب الأوّل، والله أعلم بحقيقة الأمر»[5].

٧. أحيانًا نلاحظ أنّ ابن داود يستعرض الروايات الواردة ولاسيّما المتضاربة عن أحد رواته لكنّه يسكت ولا يعلّق بشيء، كقوله: «أحمد ابن...مصنّف كتاب تعبير الرؤيا... ومنهم من ينسب كتابه إلى الكلينيّ»[6]، «...لم يذكر بثناء أو ذمّ»[7]،

(١) رجال ابن داود: ٣٠، ٣١، ٥٩، ٨١...

(٢) رجال ابن داود: ٣٠، ٨٤، ٨٥، ٨٩، ٩٤...

(٣) رجال ابن داود: ٣٢.

(٤) رجال ابن داود: ٣٥.

(٥) رجال ابن داود: ٢٦٠.

(٦) رجال ابن داود: ٣٦.

(٧) رجال ابن داود: ١٣٤.

«لم أقف له على ثناء أو ذمّ»[1]، «إسماعيل...يضطرب تارة في حديثه ويصلح أخرى ويروي عنه الضعفاء كثيرًا، وحكى الكشّيّ... أنّ عليّ بن الحسين رماه بالغلوّ، ورد عليه محمّد ابن مسعود وقال: كان ثقة خيرًا فاضلًا»[2]، ولم يرجّح ابن داود بعد هذه التناقضات رأيًا معيّنًا.

٨. يوجد تكرار لترجمة الرواة في القسم الواحد نفسه، فمثلًا «أحمد ابن إسماعيل بن سمكة...»[3] نراه في موضع آخر «أحمد بن إسماعيل بن سمكة...»[4]، «أحمد بن عبد الواحد... المعروف بابن الحاشر...»[5] نراه مرّة أخرى بعبارة «أحمد بن عبدون يعرف بابن الحاشر...»[6]، و«أحمد بن حمزة...»[7] نراه مرّة أخرى: «أحمد بن حمرة...»[8]. وقد أحصيت جميع الإشارات حول هذه النقطة في الكتاب[9].

٩. ذكر ابن داود قسمًا من الضعفاء في القسم الأوّل وهو مخصّص للموثوقين والمهملين كما ذكر في مقدّمة كتابه، كقوله: «عبد الله بن أبي زيد... ضعيف»[10]،

---

(١) رجال ابن داود: ١٣٥.

(٢) رجال ابن داود: ٢٣٠.

(٣) رجال ابن داود: ٣٦.

(٤) رجال ابن داود: ٣٨.

(٥) رجال ابن داود: ٣٩.

(٦) رجال ابن داود: ٣٩.

(٧) رجال ابن داود: ٣٧.

(٨) رجال ابن داود: ٤١.

(٩) يُنظر: رجال ابن داود، الصفحات: ٥٨، ١٠٨، ١١٦، ١٢١، ١٢٢، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٠، ١٧١، ١٨٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٥، ٢٤٢.

(١٠) رجال ابن داود: ١١٥.

وذكر من هو مذموم في قسم الممدوحين أيضًا، كقوله: «محمّد بن عليّ بن بلال... إنّه من المذمومين...»[1]، كما ذكر من هو مجهول في القسم الأوّل المخصّص للمهملين والموثّقين، كقوله: «هارون الجبلي... مجهول»، «هاشم بن أبي هاشم... مجهول»[2]، «يحيى... الورق... مجهول»[3].

١٠. استعمل ابن داود لفظ (استشهد) بدلًا من لفظ (قُتِل) في معرض ترجمته لأحد الرواة، ثمّ رجع إلى استعمال لفظ (قُتِل) على طول خطّ الكتاب، فلماذا هذا التأرجح؟! كقوله: «عون بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب عليه السلام... استشهد معه عليه السلام»[4].

١١. ذكر ابن داود من تدلّ سيرته على أنّه من الثقات في قسم الضعفاء والمتروكين، مثل: «عمّار بن يزيد... قيل: إنّ أبا الحسن عليه السلام قال: قد استوهبته من ربّي فوهبه لي»[5]. وقد يكون ذكره في قسم الضعفاء بسبب قلّة ضبطه لا بسبب عدم عدالته.

١٢. عقد ابن داود فصلًا جاء في عنوانه ذكر من قيل بحقّه: «ليس بذلك، لا بأس به، قريب الأمر»[6]. لكنّه أورد فيه من قيل بحقّه: «ليس بالنقي، لم يكن بذاك»[7]، وبذلك خالف عنوان الفصل.

---

(١) رجال ابن داود: ١٧٨.

(٢) رجال ابن داود: ١٩٩.

(٣) رجال ابن داود: ٢٠٣، وتُنظر الصفحات: ٢١٧ و٢١٨.

(٤) رجال ابن داود: ١٤٨.

(٥) رجال ابن داود: ٢٦٣.

(٦) رجال ابن داود: ٢١١.

(٧) رجال ابن داود: ٢١١.

١٣. ترجم ابن داود لكلثوم بن سليم... بصفته رجلا[١]، فوجدته عند النجاشيّ مترجمًا له بكونه من النساء باسم كلثوم[٢]، وكان قد أشار ابن داود إلى أنّ كلثوم وقف على الإمام الرضا عليه السلام معتمّدًا بذلك على الكشّيّ، وبعد مراجعة رجال الكشّيّ لم أجد ترجمة لـ: (كلثوم)، ولعلّ هذا يعود إلى اختلاف كتاب رجال الكشّيّ الذي بين أيدينا اختيار الكشّيّ عن الذي اعتمده ابن داود آنذاك، وكان النجاشيّ قد ذكر أنّ كلثوم روت عن الإمام الرضا عليه السلام[٣] ولم يقل: إنّها وقفت. كما أنّ العلَّامة الحلِّيّ لم يترجم لها أوله أي كلثوم في خلاصته، لكن ترجم لها في الإيضاح وعدّها أنثى، ولم يقل: إنّها وقفت أو روت عن أحد الأئمّة عليهم السلام[٤].

١٤. ترجم ابن داود للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام[٥] والإمام جعفر ابن محمّد الصادق عليه السلام[٦] ولم يترجم لبقية الأئمّة عليهم السلام، ولم أجد للأمرين تفسيرًا أذكره.

١٥. اعتمد ابن داود في معلوماته جملةً من المصادر، فيها ابن عقدة[٧]، وابن العقيقي[٨]، وابن بطّة[٩]، وابن نوح[١٠]، ونصر بن صباح[١١]، وعلّي ابن الحسن

---

(١) رجال ابن داود: ٢٦٨.

(٢) رجال النجاشيّ: ٣١٩.

(٣) رجال ابن داود: ٢٦٨.

(٤) إيضاح الاشتباه عن أسماء الرواة: ٢٥٨.

(٥) رجال ابن داود: ١٠٥.

(٦) رجال ابن داود: ٦٥.

(٧) رجال ابن داود: ٢٢٩.

(٨) رجال ابن داود: ٢٦٠.

(٩) رجال ابن داود: ٢٧١.

(١٠) رجال ابن داود: ٢٣٠.

(١١) رجال ابن داود: ٢٨٢

ابن فضّال[1]، كان قد ترجم لهم في الضعفاء، وإن كان قد ترجم لابن بطّة مرّة أخرى في الموثوقين[2].

١٦. نلاحظ أنّ ابن داود عندما يحصل نزاع في الرأي بين الرجاليّين الأوائل فإنّه يميل كلّ الميل مع الشيخ الطوسيّ ويرجّح قوله ويعتمده، وحين لا يكون الشيخ الطوسيّ أحد أطرافه فإنّه يسكت ولا يقول شيئًا من ترجيح أو غيره، كقوله: «مبرور بن إسماعيل... وقيل: مسرور...، وبخطّ الشيخ الأوّل»[3]، أي الرأي الأوّل وجده ابن داود مكتوبًا بخطّ الشيخ الطوسيّ.

١٧. نلاحظ أنّ ابن داود عندما يعرض آراء مصادره من الرجاليّين الأوائل يترك غالبًا رأي النجاشيّ، فمثلًا: «الحارث بن المغيرة النصريّ بالنون (كش) ذمّه (جش) وثّقه»[4] وبما أنّه مذكور في القسم الثاني يكون قد اعتمد ابنُ داود رأيَ الكشّيّ.

وأيضًا: «حذيفة... (غض) حذيفة غير نقيّ... ولّي من قبل بني أميّة، والنجاشيّ وثّقه»[5]، وبهذا أخذ برأي الغضائريّ من دون النجاشيّ.

وكذا: «عليّ بن أبي السهل... جش، ثقة لكنّه يروي عن الضعفاء»[6] فذكره في قسم الضعفاء أيضًا، ولم تنفع توثيقات النجاشيّ معه.

---

(١) رجال ابن داود: ٢٦١.

(٢) رجال ابن داود: ١٦٧.

(٣) رجال ابن داود: و٢٦٨، الأمثلة كثيرة جدًّا في الكتاب.

(٤) رجال ابن داود: ٢٣٦، (كش) تدلّ على رجال الكشّيّ، و(جش) تدلّ على رجال النجاشيّ.

(٥) رجال ابن داود: ٢٣٧، (غض) تدلّ على أحد كتب الغضائريّ الرجاليّة.

(٦) رجال ابن داود: ٢٥٩، وتُنظر الصفحات: ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩.

١٨. استعمل ابن داود لفظة (عبد) بدلًا من (مولى) في ترجمة عمرو بن أذينة بقوله: «... وهو عبد لبني القيس»[1].

١٩. خالف ابن داود ما ألزم نفسه به من حيث الترتيب الهجائيّ، وقدّم الحسين على الحسن[2].

(١) رجال ابن داود: ١٤٤. وقد يكون تصحيفًا، والعبارة هي: مولى لبني عبد القيس، إذ إنّ قبيلة قيس تذكر في المصادر قيس عيلان، فضلًا عن أنّ كلمة (مولى) أفضل وأنسب وأقرب إلى روح الإسلام، كما قد يستعمل لفظة (عبد) من باب النقص أو العيب، لكن في هذا المحلّ لم تأتِ كذلك؛ لأنّ المترجم له في القسم الخاصّ بالثقاة ولم يورد بحقّه قدح.

(٢) رجال ابن داود: ١٦٩.

الفصل الثالث

موازنة بينَ نهجِ الحِلِّيَّيْنِ في الرجال

بعد الاطّلاع على نهج الحِلِّيَّيْنِ: ابن المطهّر وابن داود في الرجال، وبما أنّهما متزامنان في الدرس والدراسة، وقد أخذا من الشيوخ أنفسهم تقريبًا نجد أنّ هناك تقاربًا في منهجيهما في مواطن كثيرة، وهناك أيضًا مواضع افترقت بهما الطرق وأخذ كلّ منهما سبيلًا مختلفًا.

وعليه سنسوقُ مواطنَ الائتلاف أو التشابه ومواطنَ الاختلاف على عدّة مستويات، وهي: الموارد، وهيكليّة الكتاب التأليفيّة، ومتن الكتاب.

أوّلًا: دلائل التقارب والتشابه (الائتلاف)

١. في الموارد:

اعتمد ابن داود أغلبَ الموارد التي اعتمدَها العلّامة الحلّيّ، مثل الكشّيّ، النجاشيّ، الطوسيّ (الرجال، الفهرست، الغيبة، الاستبصار)، الفضل بن شاذان، محمّد بن مسعود العيّاشيّ، ابن الحاشر، كتاب سعد... إلخ.

واستعمل الاثنان عبارات غامضة تدلّ على مصادر اعتمدا عليها لكن لم يشيرا إليها بصراحة، مثل «ذكر أصحابنا»، «هذا ما أثبت الأصحاب»، «قال بعض الأصحاب»[1]... إلخ.

(١) يُنظر: مبحث الموارد الخاصّ بالعلّامة الحلّيّ خلاصة الأقوال وكذلك مبحث الموارد=

٢. منهج التأليف:

هناك تطابق في البناء الهيكلي لكتابَي العلَّامة وابن داود، فقد قسّما كتابيهما إلى فصول وحسب أحرف اللغة العربية، كلّ فصل يمثّل أحد الأحرف العربيّة، ثمّ زادا على آخر الكتابين فصلًا مستقلًّا للكنى لحصر الرواة الذين عرفوا بكناهم دون أسمائهم[1]، وقد تكرّر عدد من الأسماء التي ذكرت في المتن في هذا الفصل فصل الكنى في الكتابين.

وقسّم العلَّامة خلاصته على قسمين: الأوّل فيمن يعتمد روايته، والثاني فيمن يتوقّف في الاعتماد عليه[2]. وكذلك فعل ابن داود، إذ قسّم كتابه على قسمين: الأوّل في الموثوقين والمهملين، والثاني في الضعفاء والمجروحين[3].

وأضاف العلَّامة في نهاية الخلاصة عشرة فوائد مهمّة[4]، وكذلك فعل ابن داود، إذ أثبت تسع تنبيهات[5] في نهاية كتابه تتضمّن الموضوعات نفسها التي تضمّنتها فوائد العلَّامة العشر.

٣. متن الكتاب:

هناك تشابه كبير في متني الكتابين: الخلاصة ورجال ابن داود، وهذا يعود لوحدة أغلب الموارد التي استقى الحلّيّان منهما معلوماتهما، فضلًا عن قرب المدّة الزمنية التي

=الخاصّ بابن داود.

(١) يُنظر: أبواب الكنى في قسمي كتاب الخلاصة وابن داود.

(٢) يُنظر: خلاصة الأقوال في معرفة الرجال.

(٣) يُنظر: رجال ابن داود.

(٤) خلاصة الأقوال: ٤٢٧-٤٤٥.

(٥) رجال ابن داود: ٣٠٦-٣١٢.

ألّفا فيها خلاصة الأقوال سنة ٦٩٣هـ[١] وابن داود ألّف رجاله سنة ٧٠٧هـ[٢]، فطريقة العلّامة وابن داود واضحة في ضبط اسم الراوي من التصحيف، فمثلًا يقول العلّامة الحلّيّ في الخلاصة: «إبراهيم بن نصر بن القعقاع: بالقاف المفتوحة قبل العين غير المعجمة وبعدها والعين غير المعجمة أخيرًا، الجعفيّ الكوفيّ...»[٣]، وكذلك يقول ابن داود في رجاله: «أسيد: بالفتح فالكسر، ابن حضير: بالهاء المهملة المضمومة وقيل: المعجمة فالضاد المعجمة المفتوحة، ابن سماك: بالسين المهملة المكسورة والكاف، أبو يحيى، ويقال: أبو عتيك: بالعين المهملة المفتوحة والتاء المثنّاة فوق المكسورة...»[٤].

وأشار العلّامة الحلّيّ إلى الرواة من غير العرب (الموالي) وذكر من يوالون، كقوله: «أحمد بن يوسف مولى بني تيم الله...»[٥]، وقال ابن داود في الغرض نفسه: «أحمد بن محمّد بن عليّ... كان مولى آل سعد ابن أبي وقّاص...»[٦].

وحرص كلّ من العلّامة الحلّيّ وابن داود على ضبط وفاة الرواة عند الترجمة من خلال ذكر سنة الوفاة أو مناسبة معيّنة كأن تكون حادثة تاريخيّة أو ذكر سلطان من السلاطين أو أحد الأئمّة الأطهار عليهم السلام، كقول العلّامة: «...ومات في أيّام الصادق عليه السلام»[٧]، وقول ابن داود: «... مات في زمن أبي عبد الله عليه السلام»[٨].

(١) خلاصة الأقوال: ١١٠.

(٢) مصفى المقال: ١٢٦.

(٣) ص: ٥١.

(٤) ص: ٤٩.

(٥) خلاصة الأقوال: ٦٢.

(٦) رجال ابن داود: ٣٠.

(٧) خلاصة الأقوال: ٢٢٨.

(٨) رجال ابن داود: ٩٩.

وأشــار العلَّامــة الحلِّيّ وابن داود إلى قسـم مـن مصنّفات الرواة الذيـن ترجما لهم، كقـول العلاّمــة: «... له كتــاب كبير في الإمامــة»[١]، وقال ابــن داود: «... له تصانيف جامعــة للفوائـد، منهـا كتـاب الجامـع للشرائـع في الفقه، وكتـاب المدخـل في أصول الفقه...»[٢].

وأشــار الـحِلِّيَّان إلى مِهَــن الرواة والمناصب السياسـيّة والإداريّة التـي تقلّدوها، مثل: «الحسـين بن شاذويه... كان صحّافًا»[٣]، أمّا المناصب الإداريّة والسياسيّة فكقول العلّامــة: «... ولي الحسـبة بهـا...»[٤]. وقال ابــن داود في ذكر مهن الــرواة: «محمّد بن فضــل... الصـيرفيّ...»[٥]، وفي ذكر المناصب الإداريّة والسياسـيّة قال: «... كان وجهًا بقم وأميرًا عليها من قبل السلطان...»[٦].

وأشــار العلَّامة وابــن داود في متن كتابَيهما إلى من عُرف من الرواة بعاهة جسـديَّة معيّنــة[٧]، وإلى مــن عمّر طويــلًا[٨]، وإلى من تغـيّر في مذهبه[٩]، كما ترجما لأنفسـهما في كتابيهما[١٠].

(١) خلاصة الأقوال: ٩١.

(٢) رجال ابن داود: ٢٠٢.

(٣) خلاصة الأقوال: ١١٨.

(٤) خلاصة الأقوال: ٣١٦.

(٥) رجال ابن داود: ١٨١.

(٦) رجال ابن داود: ١٧٩.

(٧) يُنظر: خلاصة الأقوال: ٨٨، ١٢٢ وغيرها، رجال ابن داود: ٦٧، ٧٩، ١٨٤، ٢١٥، ٢٤٦.

(٨) يُنظـر: خلاصة الأقـوال: ٤٨، ١٠٥، ١٤٤، ١٨٢، ١٩٣، ٢٠٠، رجـال ابن داود: ٣٤، ٦٥، ١٠٣، ١١٩، ١٣٦، ١٧٨، ١٨٢، ١٩١، ٢٤٣، ٢٧٢.

(٩) يُنظـر: خلاصة الأقـوال: ٦٧، ١٨٨، ٢٦٥، ٣٠٤، ٢٤٦، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٨٣ وغيرها، رجال ابن داود: ٣٣، ٧٩-٨٠، ٨٠، ٧٦، ١٠٨، ١٧٣، ١٧٩، ١٨٤.

(١٠) يُنظر: خلاصة الأقوال: ١٠٩-١١٣، رجال ابن داود: ٧٥-٧٦.

أمّا عن ألفاظ التعديل العامّة فقد استعملا أغلب تلك الألفاظ، مثل: ثقة، ثقة ثقة، جليل القدر، ثقة وجيه، خير، وجه من أصحابنا، ثقة في الحديث، لا بأس به، ثقة ثقة عين، ثقة عين، له أصل، قريب الأمر، ثقة جليل، ثقة صدوق، من أصحاب العيّاشيّ، وكيل... إلخ. فضلًا عن الاعتماد على أقوال الأئمّة الأطهار عليهم السلام بحقّ الرواة من مدح أو ترحّم أو دعاء، فيدخل في باب التوثيق والتعديل. كما أنّ الحلّيّين اعتمدا على التوثيق الضمني أو الجماعي في معرض ترجمتهم للرواة من خلال العروج على من يقرب للراوي المراد الترجمة له كأن يكون أستاذه أو ابنه أو أخاه أو... وتوثيقه معهم[1].

أمّا ألفاظ الجرح فهي لا تختلف عند الحلّيّين كثيرًا، فهذه الألفاظ هي: في مذهبه ارتفاع، ضعيف الحديث، ضعيف، يروي المناكير، ليس من أصحابنا،مشكوك فيه، يعرف وينكر، ملعون، غال، لا شيء، ضعيف جدًّا، فاسد المذهب، كذّاب وضّاع للحديث، ضعيف في مذهبه، ليس بشيء، كذّاب. كما أنّ اللعن من لدن أحد الأئمّة عليهم السلام أو الدعاء على أحد الرواة كان بمثابة الجرح لذاك الراوي[2]، وقد اعتمد الحلّيّان على هذا المعيار في جرح الرواة.

وأغلب الفرق والمذاهب التي نسبا إليها الرواة هي عينها في الكتابين: الخلاصة ورجال ابن داود، مثل: ناووسيّ، زيديّ، زيديّ بتريّ، زيديّ جاروديّ، خاصّيّ، عامّيّ، فطحيّ، إماميّ، شاريّ، واقفيّ، خارجيّ، كيسانيّ، شيعيّ، معتزليّ، بتريّ، مرجىء[3].

وهناك خروقات في المناهج التي اختطّاها وأشارا إليها في مقدّمة كتابَيهما، أي إنّ

(١) يُنظر: المبحث الخاصّ بألفاظ التعديل والتجريح في فصلي العلاَّمة الخلاصة ورجال ابن داود.

(٢) يُنظر: المبحث الخاصّ بألفاظ الجرح والتعديل في فصلي العلّامة الحلِّيّ خلاصة الأقوال ورجال ابن داود.

(٣) يُنظر: المبحث الخاصّ بطرق ومذاهب الرواة المترجم لهم في خلاصة الأقوال ورجال ابن داود.

العلَّامة وابن داود كلاهما وقعا في إشكالات منهجيّة، وخرجا عن ما ألزَما أنفسهما به في مقدّمة كتابَيهما: الخلاصة ورجال ابن داود.

ثانيًا: دلائل الاختلاف

١. في الموارد:

هناك مصادر اعتمدها العلَّامة الحلِّيّ ولم يعتمدها ابن داود هي: الشيخ المفيد، والسيّد المرتضى، وابن عبدة الناسب أبو عليّ بن همّام، والكلينيّ، وكتاب الحيوان للجاحظ، وابن الغضائريّ، كما أنّ هناك مصادر اعتمد عليها ابن داود دون العلَّامة الحلِّيّ هي: الغضائريّ، وابن بطّة، والدارقطنيّ في كتابه المؤتلف والمختلف، والجاحظ في كتاب فخر قحطان على عدنان[١]، كما أنّ ابن داود اعتمد خلاصة الأقوال ولكن لم يصرّح بذلك، بل كان يعبّر عنها بقوله: «قال بعض الأصحاب»، و«أثبت الأصحاب»[٢] ...إلخ.

٢. في منهج التأليف:

لم يُشِر العلَّامة في مقدّمة كتابه إلى مصادره بصورة صريحة بل ترك الأمر للقارىء، أمّا ابن داود فقد أشار إلى مصادره بصورة جليّة وعدّدها في مقدّمة الكتاب، كما أنّ العلَّامة لم يفصح عن طُرقه إلى شيوخه، بينما ذكر ابن داود طُرقه في مقدّمة كتابه[٣].

---

(١) يُنظر: مبحث الموارد الخاصّ بالعلّامة الحلِّيّ الخلاصة ورجال ابن داود.

(٢) يُنظر: رجال ابن داود: ٣٠، ٣١، ٤٧، ٤٨، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٩، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٩، ١١٠، ١٢١، ١٢٦، ١٢٩، ١٥٢/ ٣، ١٧٣، ١٨١، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٧، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٨٤.

(٣) تنظر: مقدّمة خلاصة الأقوال: ٤٣-٤٤، ومقدّمة رجال ابن داود: ٢٣-٢٨.

وتفرّد ابن داود بطريقة كما عبّر هو: «وهذه لجّة لم يسبقني أحدٌ من أصحابنا رضي الله عنهم...»[1]، وذاك عندما عمل رموزًا تشير إلى مصادره، مثل (كش) الكشّيّ، (جش) النجاشيّ، (جخ) رجال الطوسيّ، (يه) ابن بابويه، (غض) الغضائريّ، (فض) ابن فضّال، (ست) فهرست الشيخ، (قي) البرقيّ، (عق) العقيقيّ، (قد) ابن عقدة، (فش) الفضل بن شاذان، (عب) ابن عبدون[2]، ولم يفعل العلاَّمة ذلك.

كما أنّ ابن داود رمز للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمّة الأطهار عليهم السلام برموز تدلّ عليهم في معرض الترجمة لرواته لمعرفة مَن صاحب أو روى عن الأئمّة، وهذه الرموز هي: الرسول صلى الله عليه وآله (ل)، عليّ عليه السلام (ي)، الحسن عليه السلام (ن)، الحسين عليه السلام (سين)، عليّ بن الحسين عليه السلام (ين)، محمّد بن عليّ الباقر عليه السلام (قر)، جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام (ق)، موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام (م)، عليّ بن موسى الرضا عليه السلام (ضا)، محمّد بن عليّ الجواد عليه السلام (د)، عليّ بن محمّد الهادي عليه السلام (دي)، والحسن بن عليّ العسكريّ عليه السلام (كر)[3]. إلّا أنّ العلاَّمة لم يفعل ذلك، بل اقتصر على ذكر الأئمّة عليهم السلام صراحة عند ورودهم في ترجمة الرواة[4]. كما أنّ ابن داود عمد إلى وضع رمز (لم) للتعبير عن الرواة الذين لم يرووا عن الأئمّة عليهم السلام[5]، لكن العلاَّمة كان يشير إلى ذلك بقوله: «لم يروِ»[6].

وكانت عدد أبواب القسم الأوّل من خلاصة الأقوال سبعة وعشرين فصلًا، والقسم الثاني سبعة وعشرين فصلًا من غير أبواب الكنى، وذلك لغياب باب حرف

(١) رجال ابن داود: ٢٦.
(٢) رجال ابن داود: ٢٦.
(٣) رجال ابن داود: ٢٦.
(٤) يُنظر: خلاصة الأقوال.
(٥) يُنظر: رجال ابن داود: ٢٦، وغيرها
(٦) يُنظر: خلاصة الأقوال: ٥٣، وغيرها

(الغين) في القسم الأوّل وحرف (الظاء) في القسم الثاني[1].

أمّا رجال ابن داود فقد كان عدد أبواب القسم الأوّل منه ثمانية وعشرين بابًا، والثاني سبعة وعشرين بابًا من غير أبواب الكنى وذلك لغياب باب حرف (الظاء) في القسم الثاني[2]. كما أنّ ابن داود ألحق القسم الأوّل من كتابه بذكر جماعة قال النجاشيّ فيهم: «ثقة ثقة»، عددهم أربعة وثلاثون راويًا، وزاد عليهم خمسة رواة قال فيهم الغضائري: «ثقة ثقة»[3].

ثمّ ذكر ستّة فصول: تناول الفصل الأوّل إجماع العصابة على ثمانية عشر رجلًا لم يختلفوا في تعظيمهم[4]، والفصل الثاني في ذكر جماعة قال النجاشيّ إنهّم ثقات في رواياتهم، مع أنّ مذاهبهم مضطربة غير صحيحة[5]، وعددهم خمسة عشر رجلاً، والفصل الثالث في ذكر جماعة قال النجاشيّ في كلّ واحد منهم إمّا: «ليس بذاك» أو «لا بأس به» أو «قريب الأمر»[6] وعددهم خمسة عشر رجلًا، والفصل الرابع في ذكر جماعة ضبطت رواياتهم بالعدد[7] وعددهم ثمانية رواة، والفصل الخامس في ذكر جماعة اشتهرت كناهم وخفيت أسماؤهم[8] وعددهم سبعة وعشرون رجلاً، والفصل السادس في ذكر أسماء النساء اللواتي لهنّ روايات[9]وعددهنّ اثنتان وعشرون راوية. أمّا العلاَّمة الحلِّيّ فلم

(١) العلاَّمة الحليّ: ٤٠٧-٤٤٥.

(٢) رجال ابن داود: ٢٣-٢٠٧ و٢٢٥-٣٠٠.

(٣) رجال ابن داود: ٢٠٧-٢٠٩.

(٤) رجال ابن داود: ٢٠٩.

(٥) رجال ابن داود: ٢٠٩-٢١٠.

(٦) رجال ابن داود: ٢١١.

(٧) رجال ابن داود: ٢١٢.

(٨) رجال ابن داود: ٢١٢-٢١٤.

(٩) رجال ابن داود: ٢٢٣-٢٢٤.

يجعل ملحقًا مثل ذلك للقسم الأوّل من الخلاصة[1].

أمّا القسم الثاني فقد ألحقه ابن داود بسبعة عشر فصلًا، جاء الفصل الأوّل ليشير إلى جماعة من الواقفة[2] وعددهم ستّة وستّون راويًا، والفصل الثاني في ذكر جماعة من الفطحيَّة[3] وعددهم ستّة عشر، والفصل الثالث في ذكر جماعة من الزيديَّة[4] وعددهم سبعة وعشرون، والفصل الرابع في ذكر جماعة من العامَّة[5] وعددهم تسعة وثلاثون، والفصل الخامس في ذكر جماعة من الكيسانيَّة[6] وعددهم ستّة، والفصل السادس في ذكر جماعة من الناووسيَّة[7] وعددهم ثلاثة، والفصل السابع في ذكر جماعة من الغلاة[8] وعددهم خمسة وستّون، والفصل الثامن في ذكر جماعة أطلق عليهم الضعف[9] وعددهم ستّة، والفصل التاسع في ذكر جماعة قيل بحقّهم: «مخلّط» أو: «مضطرب»[10] وعددهم تسعة عشر، وعقد الفصل العاشر فيمن قيل فيه: «يعرف حديثه تارة وينكر أخرى»[11] وعددهم ستّة، والفصل الحادي عشر فيمن طعن عليه لفساد مذهبه[12] وعددهم اثنا عشر، والفصل الثاني عشر فيمن قيل: «إنّه ثقة لكنّه يروي

(١) ينظر خلاصة الأقوال: ٣١٠، وما بعدها.

(٢) رجال ابن داود: ٢٨٦ ٢٨٩.

(٣) رجال ابن داود: ٢٨٩.

(٤) رجال ابن داود: ٢٩٠.

(٥) رجال ابن داود: ٢٩١-٢٩٣.

(٦) رجال ابن داود: ٢٩٣.

(٧) رجال ابن داود: ٢٩٣.

(٨) رجال ابن داود: ٢٩٣-٢٩٦.

(٩) رجال ابن داود: ٢٩٧-٢٩٩.

(١٠) رجال ابن داود: ٢٩٩-٣٠٠.

(١١) رجال ابن داود: ٣٠٠-٣٠١.

(١٢) رجال ابن داود: ٣٠١.

عن الضعفاء»[1] وعددهم ثمانية، والفصل الثالث عشر ذكر فيه من قيل فيه: «يضع الحديث»، وعددهم تسعة، ومن أطلق عليه الكذب[2] وعددهم أربعة، والفصل الرابع عشر فيمن وردت فيه اللعنة[3] وعددهم خمسة عشر، والفصل الخامس عشر ذكر من دعا عليه الإمام عليه السلام[4] وعددهم ثلاثة، والفصل السادس عشر فيمن قيل فيه: «إنّه ليس بشيء»[5] وعددهم ثمانية، والفصل السابع عشر ذكرمن أطلق عليه بأنّه مجهول[6] وعددهم ثمانية وثلاثون رجلًا.

أشار العلّامة الحلّي في خلاصته عند تقسيمه الفصول حسب الحروف إلى عدد الأبواب في كلّ فصل وعدد الرجال في كلّ باب، مثل «الفصل السادس والعشرون في الهاء وفيه خمسة أبواب.

الباب الأوّل: هشام، ثلاثة رجال، الباب الثاني: هاشم، رجلان[7]...»، وهكذا، في حين لم يفعل ابن داود ذلك بل اكتفى بالإشارة إلى اسم الباب من خلال الحرف الذي يمثّله، مثل «باب الهمزة»[8].

كما أنّ ابن داود حرص على ضبط عناوين الفصول بالنسبة للأحرف التي يمكن أن تصحّف أو تحرّف، مثل «باب الخاء المعجمة»[9] «باب العين

(١) رجال ابن داود: ٣٠١-٣٠٢.

(٢) رجال ابن داود: ٣٠٢-٣٠٣.

(٣) رجال ابن داود: ٣٠٣.

(٤) رجال ابن داود: ٣٠٤.

(٥) رجال ابن داود: ٣٠٤.

(٦) رجال ابن داود: ٣٠٤-٣٠٦.

(٧) خلاصة الأقوال: ٢٨٨-٢٩١.

(٨) رجال ابن داود: ٢٩.

(٩) رجال ابن داود: ٨٦-٨٩.

المهملة»[1]... وهكذا، ولم يفعل العلاّمة ذلك.

وأشار العلاّمة في مقدّمة كتابه إلى أنّه صنّف الخلاصة على حروف المعجم لكنّه لم يلتزم بها، فنراه يقدّم مثلًا سليمان على سعد[2]، وأيّوب على إدريس[3]... إلخ، بينما حرص ابن داود على تصنيف كتابه على الأحرف الأوائل فالثواني ثمّ الآباء[4]، فنراه نافعًا في القراءة وسهل الانتفاع منه في البحث، وقد عانيت من التعامل مع خلاصة الأقوال ما عانيت، فعندما أبحث عن اسم في باب معيّن قد اضطرّ إلى قراءة الباب بأكمله.

وأشار العلاّمة الحلّيّ في نهاية الخلاصة إلى عشر فوائد سمّاها بهذا الاسم[5]، واختلف الأمر مع ابن داود الذي سمّاها التنبيهات وعددها تسعة[6]، وهي تصبّ في الموضوع نفسه. وأشار العلاّمة إلى أنّه سوف يذكر قسمًا من مصنّفات من يترجم لهم[7] وفعل ذلك[8]، أمّا ابن داود فلم يُشِرِ إلى ذلك لكنّه لم يقصرّ في ذكر مصنّفات رواته[9].

---

(١) رجال ابن داود: ١١٣-١٥٠.

(٢) يُنظر: ١٥٣-١٥٥.

(٣) يُنظر: ٥٩.

(٤) رجال ابن داود: ٢٣.

(٥) يُنظر: ٤٢٧-٤٤٥.

(٦) رجال ابن داود: ٣٠٦-٣١٢.

(٧) رجال ابن داود: ٤٤.

(٨) خلاصة الأقوال: ٦٦، ٩١، ٨٧، ٨٩، ١٠١، ١٠٥، ١٢٠، ١٨٦، ٣٦٦، ٢٥٢، ٢٤٧، ٦٨، ١٣٨، ٣٣٠، ٢٠٠، ٢١١، ٢٠٣، ٣٠٥، ٣٢٢، ٣٩٥، ٤١٥... إلخ.

(٩) رجال ابن داود: ٣١، ٣٢، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٥٠، ٥١، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٨٠، ٨٨، ٩٠، ٩٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ١١٣، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٩، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٦، ١٥٠، ١٥٨، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٠، ١٩٠، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٢٨، ٢٥٨، ٢٧١، ٢٨٥.

٣. في المتن:

على الرغم من التشابه الكبير بين مادّتي الخلاصة ورجال ابن داود، إلَّا أنّ هناك محطّات افترق فيها الاثنان وتفرّد بها أحدهما دون الآخر، فضلًا عن وجود اختلافات في متن الكتاب من حيث الرؤى والاجتهادات الخاصّة بالحلّيين التي قمنا بإحصائها ورصدها للفائدة.

فبالنسبة للتفرّد في قسم من المعلومات نلاحظ أنّ ابن داود ترجم للإمام عليّ عليه السلام[١] والإمام جعفر الصادق[٢]، في حين لم يفعل العلّامة الحلّيّ ذلك.

وحرص ابن داود على الإشارة عند ترجمته قسمًا من الرواة إلى أنّه سوف يذكره في باب الكنى أو في قسم الضعفاء[٣]، وعليه سوف نعلم بتكرّر ذكره، في حين لم يفعل العلَّامة ذلك، وقد قاد هذا إلى تكرار عددٍ من الأسماء حتّى أنّ بعضها مذكور بجميع معلوماته في بابه دون الحاجة إلى تكرار ذكره في باب الكنى[٤].

وفيما يخصّ النساء الراويات فقد ترجم العلَّامة الحلِّيّ لامرأة واحدة وهي: أمّ الأسود بنت أعين...[٥]، في حين ترجم ابن داود لثلاث راويات[٦]، وألحقهن بفصل خاصّ بالنساء الراويات ضمّ اثنتين وعشرين امرأة[٧].

وبعد تتبّع عبارة «ذكر بعض أصحابنا» في رجال ابن داود وجدناها تدلّ في معظم

---

(١) رجال ابن داود: ٦٥.

(٢) رجال ابن داود: ١٥٧ و ١٨٠.

(٣) رجال ابن داود: ٦٠، ٦١، ٧١، ٧٧، ٨٦، ١١٢، ٢٠٠/ ٢، ٢٠٧.

(٤) يُنظر: خلاصة الأقوال: ٢٠٣، ٢٣١، ٣٠٧.

(٥) خلاصة الأقوال: ٣٠٦.

(٦) رجال ابن داود: ٦٩، ١٠٣، ٢١٤.

(٧) رجال ابن داود: ٢٢٣-٢٢٤.

الأحيان على خلاصة الأقوال، وعليه قمنا بإحصاء هذه العبارة ومقابلتها بين كتابي الخلاصة ورجال ابن داود، فلاحظنا وجود محطّات اتفاق ولقاء ومحطّات اختلاف بينهما في متن الكتابين، وهي على النحو الآتي:

- ذكر العلَّامة: «إبراهيم بن سلامة نيشابوريّ، وكيل...»[1]، وقال بن داود: «إبراهيم ابن سلام (ضا) نيشابوريّ وكيل، ومن أصحابنا من ذكر أنّه سلامة، والحقّ الأوّل»[2].

- قال العلَّامة: «إدريس بن زياد الكفرثوثانيّ: بالفاء بعد الكاف والراء بعدها والثاء المنقّطة فوقها ثلاث نقط وبعد الواو ثاء أيضًا...»[3]، وقال ابن داود: «إدريس بن زياد الكفرتوثيّ: بالكاف المفتوحة والفاء المفتوحة وقيل: الساكنة والراء والتاء المثنّاة فوق المضمونة والثاء المثلّثة... ومن أصحابنا من صحّفه فتوهّم أنّه بثاءين مثلّثين، والحقّ الأوّل»[4].

- قال العلَّامة: «حمّاد بن ضمخة: بالضاء المعجمة المفتوحة والخاء المعجمة بعد الميم، كوفيّ...»[5]، وقال ابن داود: «حمّاد بن صمحه: بالمهملة وتسكين الميم والحاء المهملة، الكوفيّ... وبعض أصحابنا ضبطه بالمعجمتين...»[6].

- قال العلَّامة: «داود بن أبي زيد اسمه زنكار: بالزاي أوّلًا والنون بعده والكاف بعد

(١) خلاصة الأقوال: ٤٨.

(٢) رجال ابن داود: ٣١.

(٣) خلاصة الأقوال: ٦٠.

(٤) رجال ابن داود: ٤٧.

(٥) خلاصة الأقوال: ١٢٤.

(٦) رجال ابن داود: ٨٤.

النـون والراء بعد الألف...»[1]، وقال ابن داود: «داود بن أبي يزيد اسـمه زنكان: بالـزاي والنون المفتوحتين،... واشـتبه اسـم أبي يزيد على بعـض أصحابنا فأثبته زنكار: بالراء، وهو غلط...»[2].

- ذكـر العلَّامة: «رشـيد بفتح الـراء بن زيد الجعفـيّ، كوفيّ...»[3]، وقـال ابن داود «رشـد: بفتح الراء والشـين المعجمة، ومن أصحابنا من أثبته بياء بعد شين، ورايته بخطّ الشيخ في عدة مواضع بغير ياء، والأقرب الأوّل...»[4].
- قـال العلَّامة: «رميلة، من أصحاب أمير المؤمنـين عليه السلام»[5]، وقال ابن داود «زميلة: بضـمّ الزاي وفتح الميم... والتبس على بعض أصحابنا فأثبته في الراء المهملة، وهو وهم....»[6].
- قـال العلَّامة: «زيد بن يونس، وقيل: ابن موسـى...»[7]، وقال ابن داود: «زيد بن محمّد بن يونس... وقال بعض أصحابنا: وقيل: ابن موسى، وذلك غيره»[8].
- قـال العلَّامـة: «سـعد بن سـعد بـن الأحـوص بن سـعد بـن مالك الأشـعريّ القمّيّ...»[9]، وقال ابن داود: «سـعد بن سعد الأحوص بالحاء والصاد المهملتين

(١) خلاصة الأقوال: ٢٤٢.

(٢) رجال ابن داود: ٨٩.

(٣) خلاصة الأقوال: ١٤٧.

(٤) رجال ابن داود: ٩٤.

(٥) خلاصة الأقوال: ١٤٦.

(٦) رجال ابن داود: ٩٨.

(٧) خلاصة الأقوال: ١٤٨.

(٨) رجال ابن داود: ١٠٠.

(٩) خلاصة الأقوال: ١٥٥.

ابن سعد بن مالك الأشعريّ القمّيّ، ومن أصحابنا من أثبته سعد بن سعد بن الأحوص، والأحوص أبوه لا جدّه...»[1].

- قال العلَّامة: «ستير: بضمّ السين المهملة والتاء المنقّطة فوقها نقطتين والياء المنقّطة تحتها نقطتين والراء»[2]، وابن داود يقول: «شتير: بضمّ الشين وفتح التاء المثنّاة فوق والياء المثنّاة تحت ساكنة... وبعض المصنّفين أثبت ستير: بالسين المهملة، وهو وهم...»[3].

- قال العلَّامة: «صالح بن موسى الخواربيّ من أصحاب الصادق عليه السلام...»[4]، وقال ابن داود: «صالح بن موسى الجواربيّ: بالجيم المفتوحة والراء والياء المفردة... ومن أصحابنا من توهّمه الخواربي: بالخاء، وهو تصحيف»[5].

- قال العلَّامة: «عبيد الله بن الوليد: بالياء بعد اللام، الوضافي: بالضاد المعجمة والفاء، يكنّى أبا سعيد...»[6]، وقال ابن داود: «عبيد الله بن الوليد الوصافي: بالصاد المهملة... ومن أصحابنا من التبس عليه فقال بالضاد المعجمة...»[7].

- قال العلَّامة: «عبد العزيز بن يحيى... الجلوديّ، وهو المنسوب إلى جلود: بالجيم المفتوحة واللام الساكنة والدال المهملة بعد الواو المفتوحة...»[8]، وقال ابن داود:

---

(١) رجال ابن داود: ١٠١.

(٢) خلاصة الأقوال: ٣٠٦.

(٣) رجال ابن داود: ١٠٩.

(٤) خلاصة الأقوال: ١٦٩.

(٥) رجال ابن داود: ١١٠.

(٦) خلاصة الأقوال: ٢٠٣.

(٧) رجال ابن داود: ١٢٦.

(٨) خلاصة الأقوال: ٢٠٨.

«عبد العزيز بن يحيى الجلوديّ... وهو منسـوب إلى جلود: بالجيم المفتوحة واللام المضمومـة والواو السـاكنة والدال المهملة، ومن أصحابنا مـن وهم في ذلك فقال باللام الساكنة والواو المفتوحة، والحقّ الأوّل»[١].

- قـال العلَّامـة: «فيض بن المختـار الخثعمـيّ...»[٢]، وابن داود قـال: «الفيض بن المختار الجعفيّ، وبعض أصحابنا أثبته الخثعميّ...»[٣].
- قـال العلَّامة: «وردان بالراء بعـد الواو قبل الدال المهملة أبـو خالد الكابليّ ولقبه كنكـر: بالنـون بين الكافـين والراء أخيرًا»[٤]، وقـال ابـن داود: «وردان أبو خالد الكابـليّ الأصغر، والأكبر كنكر: بالنون والراء المهملة... وقال بعض الأصحاب: وردان أبو خالد الكابلي ولقبه كنكر، والحقّ الأوّل»[٥].
- قال العلَّامة: «الحضين: بضمّ الحاء وفتح الضاد المعجمة، ابن المخارق السكونيّ»[٦]، وقال ابن داود: «الحصين بن مخارق... السلوليّ... ومن أصحابنا من أثبته السكونيّ»[٧].
- قال العلَّامة: «سـعيد الحدّاد من أصحاب الباقر عليه السلام...»[٨]، وقال ابن داود: «سعد الحدّاد... ورأيت بعض أصحابنا قد أثبته في باب سعيد»[٩].

(١) رجال ابن داود: ١٢٩.
(٢) خلاصة الأقوال: ٢٣٠.
(٣) رجال ابن داود: ١٥٢.
(٤) خلاصة الأقوال: ٢٨٧.
(٥) رجال ابن داود: ١٩٧.
(٦) خلاصة الأقوال: ٣٤٢.
(٧) رجال ابن داود: ٢٥٣.
(٨) خلاصة الأقوال: ٣٧٠.
(٩) رجال ابن داود: ٢٤٧.

- قـال العلَّامـة: «عبد الله بن عمر من أصحـاب الباقر عليه السلام...»[١]، وقـال ابن داود: «عبد الله بن عمرو... وبعض أصحابنا قال: عبد الله بن عمر، بضمّ العين»[٢].

- قـال العلَّامة: «عطاء بن أبي رياح من أصحاب الكاظـم عليه السلام...»[٣]، وقال ابن داود: «عطاء بن رياح: بالياء المثنّاة... ورأيته في تصنيف بعض أصحابنا: ابن أبي رياح»[٤].

- قـال العلَّامة: «محمّد بن بكران بن جناح من أصحـاب الإمام الكاظم عليه السلام...»[٥]، وقال ابن داود: «محمّد بن بكر بن جناح... وبعض أصحابنا أثبته محمّد بن بكران، والحقّ الأوّل»[٦].

- قال العلَّامة: «محمّد بن مقلاص...»[٧]، وقال ابن داود: «محمّد ابن مقلاس: بالسين، وبعض أصحابنا أثبته بالصاد المهملة، والأوّل اختاره شيخنا أبو جعفر رحمه الله...»[٨].

وهذا ما أحصيته من استعمال ابن داود لخلاصة الأقوال كمصدر لم يُشِر إليه، وهذه مواطن الاختلاف. أمّا مواطن التشابه في الرأي فكان عددها اثني عشر موطنًا.

وقـد ترجَمَ ابـن داود للعلاّمة الحلِّيّ في رجاله[٩]، في حـين لم يترجِم العلاَّمة الحلِّـيّ لابن داود في خلاصته، وهذا شيء عجيب لم أجد له تفسيرًا.

---

(١) خلاصة الأقوال: ٣٧٠.

(٢) رجال ابن داود: ٢٥٤.

(٣) خلاصة الأقوال: ٣٨٠.

(٤) رجال ابن داود: ٢٥٨.

(٥) خلاصة الأقوال: ٢٩٣.

(٦) رجال ابن داود: ٢٧٠.

(٧) خلاصة الأقوال: ٣٩٢.

(٨) رجال ابن داود: ٢٧٦.

(٩) رجال ابن داود: ٧٨.

أمّا ألفاظ الجرح والتعديل فقد استعملها الحلّيّان في كتابيهما: الخلاصة ورجال ابن داود، وقد أشرنا إلى ما تشابه، والآن سنسوق الألفاظ التي تفرّد كلّ منهما في استعمالها.

فبالنسبة لألفاظ التعديل تفرّد العلَّامة بألفاظ تدلّ على التعديل لم يستعملها ابن داود، وهي: «مشكور»(١)، «ثقة سليم»(٢)، «ثقة مستقيم»(٣)، أمّا ابن داود فقد ذكر قسمًا من ألفاظ التعديل التي لم يستعملها العلَّامة، وهي: «مهمل»(٤)، «ممدوح»(٥)، «ثقة صحيح السماع»(٦)، «خاصّة الخاصّة(٧)».

أمّا في ألفاظ الجرح فقد تفرّد العلَّامة في ذكر بعض الألفاظ الجارحة لرواته، وهي: «متروك الحديث»(٨)، «لا يعبأ بما رواه(٩)»، أمّا ابن داود فكان قد ذكر ألفاظًا جارحة لم يذكرها العلَّامة في خلاصته هي: «عدوّ الله»(١٠)، «مذموم»(١١)، «مشكوك فيه»(١٢) «ما يسند إليه إلَّا الفاسد المتهافت»(١٣).

أمّا عن ألفاظ الاجتهاد والترجيح الخاصّة بالحلِّيَّيْنِ فإنّ العلَّامة استعمل ألفاظ

(١) خلاصة الأقوال: ٧٧/ ٧.
(٢) خلاصة الأقوال: ١٤٩ و٢٥٩.
(٣) خلاصة الأقوال: ٢٥٨.
(٤) رجال ابن داود: ٢٩/ ٥٤.
(٥) رجال ابن داود: ٣١/ ٤٥.
(٦) رجال ابن داود: ٤٢.
(٧) رجال ابن داود: ٨٤.
(٨) خلاصة الأقوال: ٣٧٣.
(٩) خلاصة الأقوال: ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٤، ٤٠٦، ٤٠٧.
(١٠) رجال ابن داود: ٢٦٣.
(١١) رجال ابن داود: ٦٩ و٣١٣.
(١٢) رجال ابن داود: ٢٣٦.
(١٣) رجال ابن داود: ٢٧١.

القبـول، أو رَدّ الروايـات، أو التوقّـف مـن الأخـذ من الـرواة، مثل: «فأنـا في روايته متوقّفٌ...»[1]، و«الأرجح قبول رأيه...»[2].

أمّا ابن داود فقد استعمل ألفاظ الترجيح، فضلًا عن قيامه ببعض الاجتهادات إزاء النصـوص الرجاليّة الواردة بحقّ الرواة، ولذلك نراه يقوم بسرد الروايات من مواردها فيقول: «... والحقّ الأوّل...»[3]، كما اسـتعمل عبارات غامضة مثل: «لا نعرفه...»[4]، و«... كذا وجدت»[5]، واستعمل أيضًا ألفاظًا تدلّ على عدم إعطاء رأيه الخاصّ وتوقّفه إزاء الروايات أو عدم وجود دليل لديه، فيقول: «لم يُذكر بثناء أو ذمّ»[6].

أمّا عن مذاهب الرواة المترجَم لهم وفرقهم في الخلاصة ورجال ابن داود، فقد تفرّد العلّامة بذكر فرقة الإسحاقيّة واصفًا بها أحد رواته[7]، أمّا ابن داود فقد تفرّد بذكر فرقة الجهميّة[8].

أمّا ما تبقّى من فرق ومذاهب، فإنّها قد ذُكِرت في كلا الكتابَين[9].

---

(١) خلاصة الأقوال: ٧٩.

(٢) خلاصة الأقوال: ٤٩ و٥٠.

(٣) رجال ابن داود: ٣١ وغيرها.

(٤) رجال ابن داود: ٢٥٢.

(٥) رجال ابن داود: ١٧٢.

(٦) رجال ابن داود: ١٣٤.

(٧) خلاصة الأقوال: ٣١٨.

(٨) رجال ابن داود: ٢٠٠.

(٩) يُنظر: خلاصة الأقوال للعلّامة الحلّي ورجال ابن داود.

البَابُ الرَّابِعُ

التَّعْلِيقَاتُ وَالحَوَاشِي عَلَى مُصَنَّفَاتِ العَلَّامَةِ الحِلِّيِّ وَابْنِ دَاوُدَ الرِّجَالِيَّةِ

البَابُ الرَّابِعُ: التَّعْلِيقَاتُ وَالحَوَاشِي

نبذة عن التعليقات والحواشي

تعدُّ الحواشي والتعليقات من الأسفار المهمّة؛ لما لها من أهمّية في استكمال أخبار المظانّ المعلّق عليها، فضلًا عن بيان أهمّية تلك المظانّ، وعليه شرعت بجمع أغلب ما ذُكر من التعليقات والحواشي على مصنّفات العلّامة وابن داود الرجاليّة، ورحت أبحث في متون الكتب لعلّي أجد ضالّتي، فلم أحصل إلّا على ما طُبع منها، أمّا المخطوط فلا وجود له تقريبًا كما سنبيّن لاحقًا، فأشار عليّ أحد العلماء الأفاضل[1] بأن أعتمد على كتاب (مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال) للشيخ آقا بزرك الطهرانيّ[2].

وبعد الاطّلاع على هذا الكتاب وجدت أنّه لم يترك شاردة ولا واردة إلّا ذكرها فيما يخصّ كتب الرجال المصنّفة والحواشي والتعليقات عليها، فكانت حصّة العلّامة الحلّيّ ما يأتي:

- حسين بن عبد الصمد الجبعيّ الحارثيّ (٩١٨-٩٨٤هـ)، له تعليقات على الخلاصة[3].
- الشهيد الثاني زين الدين العامليّ (ت ٩٦٥هـ)، تعليقة على الخلاصة[4].

(١) هو الرجاليّ الكبير والمحقّق النحرير السيّد محمّد مهدي الخرسان، مِن مجتهدي النجف الأشرف وأحد تلاميذ مدرسة الإمام الخوئيّ ﷺ الرجاليّة، له مؤلّفاتٌ وتحقيقاتٌ عدّة.

(٢) وهو كتاب ببلوغرافي يضمّ بين دفّتيه أكثر من ألف عنوان من الكتب الرجاليّة الخاصّة بالإماميّة، والتي ألّفت منذ قرون خلت حتّى وفاة الطهرانيّ عام ١٣٨٩هـ، ويقع بـ:٦٢٦ صفحة.

(٣) مصفى المقال: ١٤٨.

(٤) مصفى المقال: ١٨٤، وجدتها مطبوعة، وسوف نتعرّض لها بالتفصيل لاحقًا.

- عزيـز الله المجلسيّ ابـن المـولى محمّد تقي ابـن مقصود عـليّ المجلسيّ (١٠٢٥-١٠٧٤هـ)، ترتيب خلاصة الأقوال[1].

- عـليّ بن حيدر عـليّ المنعل (من رجـال ق١٠هـ)، نهاية الآمـال في ترتيب خلاصة الأقوال[2].

- ماجد بن هاشم البحرانيّ (ت ١٠٢٨هـ)، له حواشٍ على خلاصة الأقوال[3].

- محمّد بن الحسـن، فخر الدين، أبو جعفر، محمّد بن أبي منصور جمال الدين الحسـن ابن زيد الدين الشهيد (٩٨٠-١٠٣٠هـ)، له حاشية وتعليقات على الخلاصة[4].

- الشيخ البهائيّ، محمّد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثيّ (ت ١٠٣١هـ)، له حاشية على خلاصة الأقوال[5].

- محمّـد بـن عـليّ الجبعـيّ الحسـينيّ (٩٤٦-١٠٠٩هـ)، لـه حواشٍ عـلى خلاصة الأقوال[6] [7].

---

(١) مصفى المقال: ٢٦٠-٢٦١.

(٢) مصفى المقال: ٢٧٩.

(٣) مصفى المقال: ٣٨٥.

(٤) مصفى المقال: ٤٠١.

(٥) مصفى المقال: ٤٠٤.

(٦) خلاصة الأقوال: ٤١٤.

(٧) ويُضاف إلى ما تقدّم:

١. ترتيب كتاب خلاصة الأقوال: للشيخ فخر الدين بن محمّد الطريحيّ (ت ١٠٨٧هـ).

٢. ترتيب خلاصة الأقوال: لمجهول.

٣. تبويب خلاصة الأقوال: لمجهول.

٤. ترجمة خلاصة الأقوال: لمحمّد باقر بن محمّد حسين التبريزيّ (ق١٢).=

البَابُ الرَّابِعُ: التَّعْلِيقَاتُ وَالحَوَاشِي

أمّا ما يخصّ الحواشي والتعليقات على كتاب إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة، فهي:

- جعفر الكبير ابن الحسين الخونساريّ (١٠٩٠-١١٥٨هـ)، تتميم الإفصاح في ترتيب الإيضاح[١].
- علم الهدى الكاشانيّ ابن المحدّث الفيض (ت ١١١٥هـ)، نضد الإيضاح، وهو ترتيب لكتاب إيضاح الاشتباه[٢].

أمّا فيما يخصّ التعليقات والحواشي على رجال ابن داود فهي ما يأتي:

- شمس الدين محمّد الكشميريّ تلميذ الشيخ البهائيّ، له حواشٍ وتعليقات على رجال ابن داود[٣].
- عبد الله التستريّ عزّ الدين ابن الحسين (ت ١٠٢١هـ)، الحاشية على رجال ابن داود[٤].

---

٥. حاشية خلاصة الأقوال: للشيخ حسن بن زين الدين العامليّ (ت ١٠١١هـ).

٦. مختصر خلاصة الأقوال: لمحمّد بن علي الشريف البغداديّ (ق١٠).

٧. نهاية الآمال في ترتيب خلاصة الأقوال: لعليّ بن عليّ القمّيّ (ق١٠).

يُنظر: فنخا: ١٣/ ٨١٢. (أحمد الحِلِّيّ).

(١) مصفى المقال: ١٠٤.

(٢) مصفى المقال: ٢٦٦-٢٧٦، وأشار الشيخ الطهراني إلى أنهّا طبعت في ليدن سنة ١٢٧١هـ في ذيل فهرست الشيخ الطوسيّ، وحصلت على هذه الطبعة وسوف نتعرّض لها بالتفصيل لاحقًا، علـمًا أنّه لا توجد إلّا نسخة واحدة من هذه الطبعة في مكتبة الإمام الحكيم العامّة في النجف الأشرف.

(٣) مصفى المقال: ١٩٦.

(٤) مصفى المقال: ٢٤٣.

- محمّد التنكابينيّ (١٢٣٠-١٣٠٢هـ)، الحواشي على رجال ابن داود[١].
- الشهيد الثاني زين الدين العامليّ (ت ٩٦٥هـ)، حاشية على رجال ابن داود[٢].

وبعد إحصاء هذه العنوانات شرعت في البحث عن مخطوطها ومطبوعها في المكتبات العامّة والخاصّة، وبعد مدَّة ليست بالقصيرة قضيتها بين أروقة هذه المكتبات لاسيّما في مدينة النجف الأشرف، وبعد أن تيقّنت مِن أنّ مكتبة الشيخ الطهرانيّ مصنّف كتاب مصفى المقال كانت قد نُهِبت بعد استباحة مدينة النجف الأشرف في عام ١٩٩١م إبّان الانتفاضة الشعبانيّة المباركة، ولا وجود للمخطوطات، فضلًا عن المطبوعات فيها، وعليه أخذت أتردّد على بعض هذه المكتبات فلم أجد أيّ مخطوط يحمل أو يشير إلى تلك العنوانات ما عدا ما أشير سلفًا إلى كونه مطبوعًا، وحصرًا حاشية الشهيد الثاني على خلاصة الأقوال وكتاب نضد الإيضاح، فقد وجدته مخطوطًا في أكثر من مكتبة، فاستغنيت عن المخطوط بالمطبوع ودرسته.

وبعد أن انتهيت من مراجعة هذه المكتبات العامّة والخاصّة في النجف الأشرف، التجأت إلى فهارس المخطوطات والمطبوعات في المكتبات والمراكز العامّة في إيران، فكان فهرس المخطوطات الخاصّ بمكتبة آية الله شهاب الدين المرعشيّ ﷺ المؤلّف من ثلاثين جزءًا[٣]، أوّل ما اطّلعت عليه، لكون هذه المكتبة من أعظم مكتبات العالم في التراث

(١) مصفى المقال: ٤٣٥.

(٢) حاشية على رجال ابن داود، طُبعت مع رسائل الشهيد الثاني بتحقيق الشيخ محمّد رضا المختاري، وهذه الحاشية لم يذكرها الطهرانيّ في مصفاه، وعلى ما يبدو من قصرها، إذ حوت على ٣٩ ترجمة تدلّ على أنّها جُمعت لاحقًا من متون الكتب الخاصّة بالشهيد الثاني وآرائه وفي وقت متأخّر عن الشيخ الطهرانيّ، وهي مطبوعة الآن وسوف نتعرّض لها بالتفصيل لاحقًا.

(٣) يُنظر: فهرست نسخة هاي خطّي كتابخانة آية الله المرعشّي، أحمد الحسينيّ ومحمود المرعشّي. وقد بلغَ هذا الفهرست (٤٧) جزءًا، مع ملحق ثلاثة أجزاء لتصحيح الأغلاط، وللاستدراكات والفهارس.

العربيّ والإسلاميّ، لاسيّما المخطوط منها، وبعد البحث في هذه الأجزاء الثلاثين لم أجد أيّ إشـارة للمخطوطات الخاصّة بالتعليقات والحواشي التي ذكرها الشيخ الطهرانيّ في مصفاه سوى واحدة فقط[١].

ثـمّ اطّلعت على فهـرس المخطوطات في مركز إحياء ميراث إسـلاميّ وهو يقع في سـبعة أجـزاء[٢]، وفهرس المطبـوع الخاصّ بمركـز إحياء ميراث إسـلاميّ المتكوّن من خمسـة أجزاء[٣]، فلم أجد فيها ما يشـير إلى تلك التعليقات والحـواشي، وأخيرًا فهرس المخطوطات العربيّة[٤] في مجلّدين.

(١) هي تعليقة عليّ بن حيدر المنعل، من رجال ق١٠هـ، والموسومة بـ(نهاية الآمال في ترتيب خلاصة الأقوال)، وذلك في الجزء ٢١، صفحة ٤٢ من الفهرس المذكور وتحمل الرقم ٢/ ٨٠٣٢.

(٢) يُنظر: فهرست نسخة خطّية، مركز إحياء ميراث إسلاميّ، أحمد الحسينيّ الأشكوريّ، ٧ أجزاء.

(٣) يُنظر: نسـخة مطبوعة، مركز إحياء ميراث إسـلاميّ، أحمد الحسـينيّ الأشكوريّ وآخرون، ٥ أجزاء.

(٤) يُنظر: المخطوطات العربيّة في مركز إحياء التراث الإسلاميّ، أحمد الحسينيّ.

البَـابُ الـرَّابِعُ: التَّعْلِيقَـاتُ وَالحَوَاشِي

الفصل الأوّل

حاشية الشهيد الثاني على خلاصة الأقوال في معرفة الرجال

تعرّض الشهيد الثاني[1] في حاشيته على الخلاصة- بعد حمدِ الله والصلاةِ على نبيّه وآله ولَعْنِ أعدائهم إلى يوم الدين- إلى مقدّمة الخلاصة، وما ذكره العلَّامة الحلِّيّ من كونه لا يطيل في الكتاب، وأنّه قسّمه على قسمين: الأوّل فيمن يعتمد على روايته، والثاني فيمن لا يعتمد على روايته. وعلّق الشهيد الثاني على ذلك مبيّنًا أنّ العلَّامة الحلِّيّ لم يلتزم بذلك في تفاصيل الرجال، بل ذكر في القسم الأوّل جماعة ممّن نتوقّف بحالهم... وذكر أيضًا فيه جماعة من الموثقين من الإماميَّة وغير الإماميَّة، وذكر أيضًا منهم جماعة في القسم الثاني[2]، ثمّ أخذ الشهيد الثاني بالتعليق على ترجمة الرجال حتّى بلغت ثلاثمائة وسبعة وثمانين رجلًا، ثلاثمائة واثنان وخمسون في القسم الأوّل، واثنان وثلاثون رجلًا في القسم الثاني من الخلاصة، وثلاثة رجال في فوائد الخلاصة.

وسنستقي منها بعض النماذج ولا نأتي بأجمعها حتّى لا يطول بنا المقام:

«قوله رحمه الله[3]: إبراهيم بن أبي البلاد، اسم أبي البلاد يحيى بن سليم وقيل: ابن

---

(١) هو الشيخ الأجلّ زين الدين بن عليّ بن محمّد بن جمال الدين بن تقي الدين بن صالح العامليّ الجبعيّ، الشهيد الثاني، قُتِلَ بسبب معتقده في القسطنطينيّة سنة ٩٦٥هـ، يُنظر: أمل الآمل: ١/ ٨٥ ٨٦.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال طبعت مع رسائل الشهيد الثاني: ٢/ ٣.

(٣) كلّما وردت هذه اللفظة (قوله رحمه الله) فهي إشارة إلى العلّامة الحلّيّ.

سليمان مولى بني عبد الله بن غطفان.

قلت[1]: المولى يُطلق على غير العربي الصريح وعلى الحليف وعلى المعتق، والأكثر في هذا الباب إرادة المعنى الأوّل»[2].

«قوله رحمه الله: إبراهيم بن محمّد بن سعيد بن هلال بن عاصم بن سعد ابن مسعود.

قلت: سعد بن مسعود هذا عمّ المختار، وهو الذي ولّاه عليّ عليه السلام على المدائن، وهو الذي لجأ إليه الحسن عليه السلام يوم ساباط المدائن»[3].

«قوله رحمه الله: إبراهيم بن عمرو اليمانيّ الصنعانيّ... قال ابن الغضائريّ: إنّه ضعيف جدًّا.. والأرجح عندي قبول روايته...

أقول: في ترجيح تعديله نظر، أمّا أوّلًا فلتعارض الجرح والتعديل والأوّل مرجّح، مع أنّ كلًّا من الجارح والمعدّل لم يذكرا مستندًا لينظر في أمره. وأمّا ثانيًا: فلأنّ النجاشيّ نقل توثيقه وما معه عن أبي العبّاس وغيره كما يظهر من كلامه، والمراد بأبي العبّاس هذا هو أحمد بن عقدة وهو زيديّ المذهب لا يعتمد على توثيقه، أو ابن نوح، ومع الاشتباه لا يفيد، وغيره مبهم لا يفيد فائدة يعتمد عليها. وأمّا غير هذين من مصنّفي الرجال كالشيخ الطوسيّ وغيره فلم ينصّوا عليه بجرح ولا تعديل، نعم قبول المصنّف روايته أعمّ من تعديله كما يعلم من قاعدته، ومع ذلك لا دليل على ما يوجبه»[4].

«قوله رحمه الله: إبراهيم بن مهزيار، روى الكشّيّ عن محمّد بن إبراهيم بن مهزيار أنّ أباه لـمّا حضره الموت دفع إليه مالًا وأعطاه علامة لمن يسلّم إليه المال، فدخل إليه شيخ

(١) كلّما وردت لفظة (قلت) أو (أقول) فهي إشارة إلى بداية كلام الشهيد الثاني وتعليقه.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ٥.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ٨.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ١٠.

فقال: أنا العمري، فأعطاه المال. وفي الطريق ضعف.

قلت: في هذا الطريق من هو مطعون ومجهول العدالة ومجهول الحال كما لا يخفى»(١).

«قوله: إسماعيل بن الفضل بن يعقوب... من أصحاب أبي جعفر عليه السلام.

قلت: والصادق عليه السلام»(٢).

«قوله رحمه الله: إسماعيل بن أبي زياد السلميّ...

قلت: بضمّ السين المهملة»(٣).

«قوله رحمه الله: إسماعيل بن الخطّاب، قال الكشّيّ: حدّثني محمّد بن قولويه شيخ الفقهاء عن سعد عن أيّوب بن نوح عن جعفر بن محمّد بن إسماعيل، قال: أخبرني معمر ابن خلاّد، قال: رفعت إلى الرضا عليه السلام... فقال: رحم الله إسماعيل بن الخطّاب... ولم يثبت عندي صحّة صدور هذا الخبر ولا بطلانه.

قلت: وجه عدم الثبوت أنّ جعفر بن محمّد الذي في طريقه مجهول، وأمّا غيره من رجال سنده فإنّهم ثقات، ومع ذلك كان ينبغي عدم ذكر إسماعيل في هذا الباب، لأنّه التزم فيما تقدّم أن لا يذكر فيه إلّا من يعمل على روايته»(٤).

«قوله رحمه الله: إسحاق بن جندب... أبو إسماعيل الفرائضيّ.

قلت: المعروف بين أهل العربية أن يقال في النسبة إلى الفرائض: الفرضيّ، بردّه إلى

---

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ١١.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ١٢-١٣.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ١٥.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ١٦ ١٧.

المفرد. وقال الجاربرديّ: فرائض خطأ»[١].

«قوله رحمه الله: إدريس بن زياد الكفرثوثائيّ... قال ابن الغضائريّ: إنّه خوزيّ الأمّ.

قلت: خوزيّ: بالخاء المعجمة والواو والزاي المعجمة والياء، نسبة إلى بلد»[٢].

«قوله رحمه الله: أحمد بن عمر الحلّال... كان يبيع الحلّ.

قلت: الحلّ: دهن السّمسم».

«قوله رحمه الله: أحمد بن إسماعيل بن سمكة... له كتب... فمن كتبه: كتاب العبّاسيّ، وهو كتاب عظيم نحو عشرة آلاف ورقة في أخبار الخلفاء والدولة العبَّاسيَّة...

قلت: ذكر ابن شهرآشوب في معالم العلماء أنّ الكتاب بالصفة المذكورة عشرون ألف ورقة، والظاهر أنّه هذا»[٣].

«قوله رحمه الله: أحمد بن حمزة، روى الكشّيّ عن حمدويه عن أشياخه، قال: كان في عداد الوزراء.

قلت: هذا لا يقتضي مدحًا فضلًا عن العدالة إن لم يكن إلى الذمّ أقرب، وحينئذ فلا وجه لإدراجه في هذا القسم»[٤].

«قوله رحمه الله: أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن البزّاز... قال الشيخ الطوسيّ رحمه الله: أحمد بن عبدون، ويعرف بابن الحاشر.

---

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ١٧.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ١٨.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ٢٢، ٢٣.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ٢٥.

قلت: الحاشر: بالحاء المهملة والشين المعجمة»[1].

«قولـه رحمه الله: أبان بن عثمان الأحمر... فالأقرب عندي قبول روايته وإن كان فاسد المذهب.

قلت: قال الإمام فخر المحقّقين ولد المصنّف رحمه الله: سألت والدي قدّس الله سرّه عنه، فقال: الأقرب عندي عدم قبول روايته لقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ ولا فسق أعظم من عدم الإيمان»[2].

«قوله رحمه الله: أبيّ بن ثابت... ابن المنذر بن حزام.

قلت: في بعض النسخ (حرام) بالمهملتين مخفّفًا مكسور الحاء، وفي بعضها بهما مشدّدًا مفتوح الحاء، وفي بعضها بالحاء المهملة والزاي المعجمة مخفّفًا، وفي الخلاصة كتب بهذه الصورة: حزام»[3].

«قوله رحمه الله: إياس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله... قتل هو وأنس وأبي ابن ثابت يوم بئر معونة.

قلت: في تهذيب الأسماء: بئر معونة: بالنون بعد الواو، وهي قبل نجد تنسب إليها غزوة، وبخطّ السيّد جمال الدين: معونة، بالميم»[4].

«قوله رحمه الله: أويس القرني بفتح الراء أحد الزهّاد الثمانية.

قلت: الثمانية المنتهي إليهم الزهد من التابعين هم: عامر بن عبد قيس، وأويس

---

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ٢٧.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ٢٧.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ٢٨.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ٢٨-٢٩.

القرنيّ هذا، وهرمز بن حيّان، والربيع بن خيثم، وأبو مسلم الخولانيّ، والأسود بن يزيد، ومسروق بن الأجدع، والحسن بن أبي الحسن.

قلت: وقد كان الإمام زين العابدين عليّ بن الحسين عليه السلام مقدّمًا على هؤلاء الثمانية كلّهم في ذلك، وكانت عبادته في ليلة واحدة تزيد على عبادة مجموع الثمانية»[1].

«قوله رحمه الله: البراء بن مالك الأنصاريّ... قتل يوم تستر.

قلت: في تهذيب الأسماء: تستر: بتاءين مثنّاتين من فوق الأولى مضمومة والثانية مفتوحة بينهما سين مهملة ساكنة، وهي مدينة مشهورة بخوزستان»[2].

«قوله رحمه الله: بشير النبّال، روى الكشّيّ حديثًا في طريقه محمّد بن سنان وصالح بن أبي حمّاد وليس صريحًا في تعديله، فأنا في روايته متوقّف.

قلت: المتن ليس بصريح والطريق ضعيف... ولم يثنِ عليه أحد فأيّ وجه للتوقّف؟!»[3].

«قوله رحمه الله: بشر بن طرخان النخّاس، روى الكشّي في كتابه حديثًا في طريقه محمّد ابن عيسى أنّ أبا عبد الله عليه السلام دعا له بكثرة المال والولد.

قلت: الطريق ضعيف، والدعاء لا يدلّ على توثيق، بل ربّما دلّ على مدح لو صحّ طريقه»[4].

«قوله: بريد بضمّ الباء وفتح الراء بن معاوية العجليّ... وهو وجه من وجوه أصحابنا، ثقة ثقة.

---

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ٢٩-٣٠.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ٣٠.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ٣١.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ٣١.

قلت: في نسخة شيخنا الشهيد: ثقة فقيه، وهو الصحيح، لأنّ من ضبط بالثقة مرّتين محصور العدد في كتاب ابن داود وغيره، والمصنّف كرّر، وليس هذا منه»(١).

«قوله رحمه الله: بكير بن أعين... إنّ الصادق عليه السلام قال فيه بعد موته: لقد أنزله الله بين رسوله وبين أمير المؤمنين.

قلت: قال الشيخ أبو جعفر بن بابويه في طرق كتاب من لا يحضره الفقيه: لمّا بلغ الصادق عليه السلام موت بكير بن أعين قال... وذكر الكلام الذي تضمّنه هذا الخبر»(٢).

«قوله رحمه الله: ثوير بن أبي فاختة... روى الكشّيّ عن محمّد بن قولويه عن محمّد بن عبّاد بن بشير عن ثوير، قال: أشفقت على أبي جعفر من مسائل هيّأها له عمرو بن ذر وابن قيس الماصر والصلت بن بهرام. وهذا لا يقتضي مدحًا ولا قدحًا، فنحن في روايته من المتوقّفين.

أقول: دلالة الخبر على القدح أظهر؛ لأنّه يدلّ على عدم علمه بحقيقة الإمام عليه السلام على ما ينبغي، ثمّ على تقدير تسليمه لا وجه للتوقّف فيه لذلك، بل لجهالة حاله كغيره من المجهولين، فلا وجه أيضًا لإدخاله في هذا القسم المختصّ بمن يعمل على روايته كما شرحه»(٣).

«قوله رحمه الله: جعفر بن أبي طالب، قتل بمؤتة (رضي الله عنه) وأرضاه.

قلت: مؤتة اسم أرض بالبلقاء من بلاد الشام قتل فيها جعفر بن أبي طالب»(٤).

---

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ٣٣-٣٤.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ٣٦-٣٧.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ٣٩.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ٣٩.

«قولـه رحمه الله: جميل بن عبد الله بن نافع الخثعميّ الخيّـاط الكوفيّ، لم أر فيه مدحًا من طـرق أصحابنـا، غير أنّ ابن عقـدة روى عن محمّد بـن عبد الله ابـن أبي حكيمة، قال: سألت ابن نمير عن محمّد بن جميل بن عبد الله بن نافع الخيّاط فقال: ثقة، قد رأيته، وأبوه ثقة. وهذه الرواية لا تقتضي عندي التعديل، لكنّها من المرجّحات.

قلت: لأنّ راويها ابن عقدة وهو زيديّ، عن محمّد بن عبد الله وهو مجهول»[1].

«قوله رحمه الله: جابر بن عبد الله من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله شهد بدرًا.

قلت: مات جابر بالمدينة سنة ثلاث وسبعين، وقيل: سنة ثمان وسبعين، وقيل: سنة ثمان وستّين، وسنّه أربع وتسعون سنة، وكان قد ذهب بصره»[2].

«قوله رحمه الله: جابر المكفوف الكوفيّ... روى ابن عقدة عن أبي الحسـن، قال: حدّثنا عبّـاس بن عامر عـن جابر المكفوف عـن أبي عبد الله عليه السلام ،قال: دخلت عليـه فقال: أما يصلونـك؟ فقلت: ربّما فعلوا، فوصلنـي بثلاثين دينارًا، ثمّ قال: يا جابر كم من عبد إن غاب لم يفقدوه وإن شهد لم يعرفوه في أطمار ولو أقسم على الله لأبرّ قسمه.

قلت: في هذه الرواية أمور: منها أنّ الشـهادة فيها لنفسـه فلا تسـمع، ومنها أنّ في الطريق ضعفًا أو جهالة المستند كما لا يخفى، وحينئذ فإلحاقه بهذا القسم مشكل»[3].

«قوله: جندب... بن جنادة... أحد الأركان الأربعة.

قلت: هم سلمان والمقداد وأبو ذر وحذيفة رضي الله عنهم»[4].

---

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ٤٢.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ٤٢-٤٣.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ٤٤.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ٤٤.

«قوله رحمه الله: جرير بن عبد الله البجليّ، قدم الشام برسالة أمير المؤمنين عليه السلام إلى معاوية.

أقول: إنّ إرسال أمير المؤمنين عليه السلام وإن دلّ على مدحه أوّلا لكن مفارقته له عليه السلام ولحوقه بمعاوية ثانيًا كما هو معلوم مشهور يدفع هذا المدح ويخرجه من هذا القسم، وسيرته وتخريب عليّ عليه السلام داره بالكوفة بعد لحوقه بمعاوية مشهور»[1].

«قوله رحمه الله: الحسن بن محبوب السرّاد... قال الكشّي: أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم وأقرّوا لهم بالفقه والعلم.

قلت: وهم ستّة: يونس بن عبد الرحمن، صفوان بن يحيى، محمّد ابن أبي عمير، عبد الله بن المغيرة، الحسن بن محبوب، وأحمد بن محمّد ابن أبي نصر»[2].

«قوله رحمه الله: الحسن بن حمزة بن عليّ... أبو محمّد الطبريّ يعرف بالمرعشيّ.

قلت: وجدت بخطّ الشهيد رحمه الله: قال النسّابة: مرعش هو عليّ بن عبد الله بن محمّد بن الحسن بن الحسين الأصغر، والمرعشيّة منسوبون إليه، وأكثرهم بالديلم وطبرستان»[3].

«قوله رحمه الله: الحسن بن عليّ...

قلت: الظاهر أنّ ذلك سهو، فإنّه لم يذكر أحد ممّن رأينا كلامه من علماء الرجال الحسن، وإنّما الموجود الحسين، وقد ذكره المصنّف في بابه، وذكر فيه قريبًا من هذه العبارة»[4].

---

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ٤٥.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ٤٦.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ٥١.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ٥٢.

«قوله رحمه الله: الحسن بن موفّق.

قلت: كتبه ابن داود في باب الحسين»[1].

«قوله رحمه الله: الحسن بن محمّد بن جمهور العمّيّ.

قلت: جمهور: بضمّ الجيم، والعمّيّ: بالعين المهملة والميم المشـدّدة منسوب إلى بني العمّ بتشديد الميم من بني تميم»[2].

«قوله رحمه الله: الحسـن بن سيف بن سليمان التمّار... الأولى التوقّف فيما ينفرد به حتّى تثبت عدالته.

قلـت: توقّفه فيـه حتّى تثبت عدالته يقتضي اشـتراط عدالة الـراوي، وهو الموافق لمذهبـه في كتب الأصـول، ولكنّه يخالف كثيرًا ممّا ذكره في رجال هذا القسـم. وعلى كلّ حال فلا وجه لإدخاله في هذا القسم وكذا ما بعده لمخالفته لما شرطه أوّلا»[3].

«قوله رحمه الله: الحسين بن سـعيد بن حمّاد بن مهران الأهوازيّ... أصله كوفي وانتقل مع أخيه الحسن إلى الأهواز ثمّ تحوّل إلى قم فنزل على الحسن بن أبان.

قلت: الحسن بن أبان غير مذكور في كتب الرجال، وما ذكر هنا يدلّ على أنّه جليل مشـهور، وابنه الحسـين كثير الرواية خصوصًا عن الحسين بن سعيد، وليس بمذكور في كتب الرجال أيضًا، ورأيت بعض أصحابنا يعدّ روايته في الحسن بسبب أنّه ممدوح، وفيه نظر واضح»[4].

---

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ٥٧.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ٥٨.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ٥٩.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ٦٢.

«قوله رحمه الله: الحسين بن بشّار... قال الكشّيّ: إنّه رجع عن القول بالوقف وقال بالحقّ.

قلت: في طريق حديث رجوعه أبو سعيد الآدميّ وهو ضعيف على ما ذكره السيّد جمال الدين بن طاووس لكنّه لم يذكر هنا في البابين وخلف ابن حمّاد وقد قال ابن الغضائريّ: إنّ أمره مختلط، ولكن وثّقه النجاشيّ»[1].

«قوله رحمه الله: الحسين بن المنذر، روى الكشّيّ عن الصادق عليه السلام أنّه من فراخ الشيعة... وهذه الرواية لا تثبت عندي عدالته.

قلت: لقصورها من حيث المتن والسند»[2].

«قوله رحمه الله: الحسين بن ثور.

قلت: في كتابي الشيخ: الرجال والفهرست: ثوير مصغّرًا»[3].

«قوله رحمه الله: الحسين بن محمّد بن الفرزدق بن بجير.

قلت: بجير: بضم الباء المنقطة تحتها نقطة وإسكان الياء والراء أخيرًا»[4].

«قوله رحمه الله: حمّاد السمندريّ...

قلت: في كتاب الشيخ: السمندل، باللام بعد الدال، وسمّى أباه عبد العزيز»[5].

«قوله رحمه الله: حارثة بن النعمان الأنصاريّ، شهد بدرًا وأحدًا وما بعدهما، وذكر أنّه

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ٦٣.
(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ٦٥.
(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ٦٧.
(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ٦٧.
(٥) حاشية خلاصة الأقوال: ٧٢.

رأى جبرئيل عليه السلام في صورة دحية دفعتين.

قلت: من أدب الكاتب لابن قتيبة: دحية: بفتح الدال، وقال غيره بكسرها، والصحيح أنّهما فيه لغتان»[1].

«قوله رحمه الله: حميد بن زياد من أهل نينوى... قال النجاشيّ:... كان ثقة واقفًا،وجهًا فيهم... فالوجه عندي قبول روايته...

قلت: لا وجه لذكره في هذا القسم، لأنّ غايته أن يكون واقفيًّا ثقة وليس هذا القسم معقود لمثله، لكن قد اتّفق للمصنّف ذكر جماعة فيه كذلك»[2].

قوله رحمه الله: حبيب بن مظهر الأسديّ... قيل: مظاهر، مشكور رحمه الله...».

قلت: قال السيّد ابن طاووس إنّه وجدّه (مظاهر) بخطّ عميد الرؤساء، وهو ثبت»[3].

«قوله رحمه الله: حجّاج بن رفاعة أبو رفاعة وقيل: أبو عليّ الخشّاب، كوفيّ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ثقة ثقة، ذكره أبو العبّاس.

قلت: تكرير توثيقه مرّتين لم يذكره أحد من أصحاب الرجال غير المصنّف، والمعلوم من طريقة المصنّف أن ينقل في كتابه لفظ النجاشيّ في جميع الأبواب ويزيد عليه ما يقبل الزيادة. ولفظ النجاشيّ هنا بعينه جميع ما ذكره المصنّف في الحجّاج، أي إنّه اقتصر على توثيقه مرّة واحدة، والنسخة بخطّ السيّد ابن طاووس»[4].

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ٧٢.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ٧٤.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ٧٨.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ٧٩.

«قوله رحمه الله: خليل العبديّ، كوفيّ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ثقة.

قلت: لا وجه لذكر الخليل في الآحاد مع ذكره رجلين: خليل العبديّ والخليل بن أحمد»[1].

«قوله رحمه الله: داود بن كثير الرقّيّ... قال أحمد بن عبد الواحد: قلّما رأيت له حديثًا سديدًا.

قلت: هو ابن عبدون شيخ النجاشيّ»[2].

«قوله رحمه الله: داود بن القاسم بن إسحاق... شاهد أبا جعفر عليه السلام وأبا الحسن عليه السلام وأبا محمّد عليه السلام.

قلت: زاد الشيخ الطوسيّ أنّه روى أيضًا عن الرضا عليه السلام مضافًا إلى الثلاثة، وكذا ذكر ابن داود»[3].

«قوله رحمه الله: الربيع بن خثيم بالخاء المعجمة المضمومة والثاء المنقّطة فوقها ثلاث نقط قبل الياء المنقّطة تحتها نقطتين[4]، أحد الزهّاد الثمانية.

قلت: الربيع بن خثيم بن عائذ بن عبد الله بن مرهبة بن منقذ بن نصر ابن الحكم بن الحارث بن مالك بن ملكان بن ثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر الثوريّ الكوفيّ، سمع عبد الله بن مسعود وغيره، وروى عنه جماعة»[5].

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ٨٤.
(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ٨٦.
(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ٨٧.
(٤) كذا، والصواب: نقطتان.
(٥) حاشية خلاصة الأقوال: ٩٠.

«قوله رحمه الله: رشيد بضمّ الراء الهجريّ، مشكور.

قلت: قال ابن داود: (رشـد) بغير ياء وجعل ما هنا قولًا واستقرب الأوّل، وكذا ذكره الشيخ في الفهرست بغير ياء، وأمّا النجاشيّ فجعله بالياء كالمصنّف»[1].

«قوله رحمه الله: زرارة بن أعين بن سنسن... الشيبانيّ.

قلت: الشيبانيّ نسبته إلى شيبان بالولاء لا بالنسب، فإنّ أعين كان عبدًا روميًّا لرجل من بني شيبان علّمه القرآن وأعتقه فصار شيبانيًّا بالولاء، والله أعلم»[2].

«قوله رحمه الله: سعد بن سعد بن الأحوص بن سعد بن مالك الأشعريّ القمّيّ.

قلت: سعد هو الأحوص لا ابنه، وقد تقدّم في باب إسماعيل: إسماعيل بن سعد الأحوص، وهو أخو سعد هذا، وابن داود جعله سعد الأحوص كما ذكرنا ونسب زيادة (ابن) إلى المصنّف»[3].

«قوله رحمه الله: سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعريّ القمّيّ... قال النجاشيّ: ورأيت بعض أصحابنا يضعّفون لقاءه لأبي محمّد عليه السلام ويقولون: هذه الحكاية موضوعة عليه.

قلت: الحكاية ذكرها الصدوق في كمال الدين، وأمارات الوضع عليها لائحة»[4].

«قوله رحمه الله: سيق بن مصعب العبدي أبو محمّد، روى الكشّيّ من طريق ضعيف ذكرنا سنده في كتابنا الكبير عن الصادق عليه السلام أنّه قال: علّموا أولادكم شعر العبديّ. يشير إلى الشيعة».

---

(1) حاشية خلاصة الأقوال: ٩٢.

(2) حاشية خلاصة الأقوال: ٩٦.

(3) حاشية خلاصة الأقوال: ١٠٠.

(4) حاشية خلاصة الأقوال: ١٠١.

قلت: فيه نصر بن الصباح وإسحاق بن محمّد ومحمّد بن جمهور، والثلاثة غلاة»[1].

«قوله رحمه الله: سلمان الفارسيّ رضي الله عنه.

قلت: في الإكمال: أصله من أصفهان وقيل: من رامهرمز وتوفّي سنة سبع وثلاثين وقيل: سنة ستّ وثلاثين بالمدائن، ونقل أنّه عاش ثلاثمائة وخمسين،قال: وأمّا مائتين وخمسين فلا شكّ فيه»[2].

«قوله رحمه الله: شعيب العقرقوفي أبو يعقوب ابن أخت أبي بصير يحيى ابن القاسم.

قلت: ليس هذا أبا بصير المشهور بالفضل، فإنّ ذلك اسمه ليث وهذا (يحيى بن القاسم) مذكور في قسم الضعفاء»[3].

«قوله رحمه الله: شهاب بن عبد ربّه... وقد ذكرنا ما يتعلّق بذمّه ومدحه وبينّاه في كتابنا الكبير.

قلت: طرق الذمّ ضعيفة، والاعتماد في المدح على كلام الكشّيّ السابق الموجب لإدخاله في الحسن»[4].

«قوله رحمه الله: صالح بن ميثم، روى عليّ بن أحمد العقيقيّ عن أبيه عن محمّد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن يعقوب بن شعيب بن ميثم عن صالح، قال له أبو جعفر عليه السلام: إنّي أحبّك وأحبّ أباك حبًّا شديدًا.

قلت: فيه مع ضعف السند أنّه شهادة لنفسه».

---

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ١٠٨.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ١١٠.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ١١٦.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ١١٧.

«قوله رحمه الله: صباح أخو عمّار الساباطيّ ثقة.

قلت: لم يكن فطحيًّا كأخيه عمّار».

«قوله رحمه الله: عليّ بن جعفر أخو موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام من أصحاب الرضا عليه السلام.

قلت: لا وجه لجعله من أصحاب الرضا عليه السلام مقتصرًا عليه، لأنّ جلّ روايته عن أخيه موسى»[1].

«قوله رحمه الله: عليّ بن رئاب الكوفيّ، له أصل كبير، وهو ثقة جليل القدر.

قلت: ذكر المسعوديّ في مروج الذهب أنّ عليّ بن رئاب كان من عِلِّيَّة علماء الشيعة، وكان أخوه اليمان بن رئاب من علية علماء الخوارج، وكانا يجتمعان في كلّ سنة ثلاثة أيّام يتناظران فيها ثمّ يفترقان ولا يسلّم أحدهما على الآخر ولا يخاطبه»[2].

«قوله رحمه الله: عليّ بن الحسين بن موسى... أبو القاسم المرتضى ذو المجدين علم الهدى... وصلّى عليه ابنه في داره ودفن فيها.

قلت: ثمّ نُقِل بعد دفنه إلى جوار جدّه الحسين عليه السلام، ذكره صاحب تنزيه ذوي العقول في أنساب آل الرسول»[3].

«قوله رحمه الله: عليّ بن الحسين بن عليّ المسعوديّ أبو الحسن الهذليّ، له كتب في الإمامة وغيرها.

قلت: ذكر المسعوديّ في كتاب مروج الذهب أنّ له كتابًا اسمه الانتصار، وكتابًا

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ١٢١.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ١٢٣.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ١٢٤-١٢٥.

اسمه الاستبصار، وكتابًا اسمه أخبار الزمان كبير، وكتابًا آخر أكبر من مروج الذهب اسمه الأوسط، وكتاب المقالات في أصول الديانات، وكتاب القضايا والتجارب، وكتاب النصرة، وكتاب مزاهر الأخبار وطرائف الآثار، وكتاب حدائق الأزهار في أخبار آل محمّد، وكتاب الواجب في الأحكام اللوازب.

قلت: نقل النجاشيّ أنّ المسعوديّ بقي إلى سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة.

قلت: قد ذكر في مروج الذهب أنّ تاريخ تصنيفه كان سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، ولم أقف على تاريخ وفاته، وكلام النجاشيّ لا يدلّ على وفاته في تلك السنة كما لا يخفى»[١].

«قوله رحمه الله: عليّ بن حمزة بن الحسن.

قلت: في بعض نسخ الكتاب عليّ بن أبي حمزة، وهو غلط صريح، والصواب ابن حمزة كما صحّحناه في كتاب الرجال والنسب»[٢].

«قوله رحمه الله: عبد الله بن العبّاس، من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله.

قلت: ولد عبد الله بن العباس في الشعب قبل الهجرة بثلاث سنين، ومات النبيّ صلى الله عليه وآله وهو ابن ثلاث عشرة سنة. وروي عنه أنّه قال: توفّي رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا ابن خمس عشرة سنة، ومات بالطائف سنة ثمان وستّين وهو ابن إحدى وسبعين سنة وقيل: اثنتين وسبعين، وقيل: سنة تسع وستّين، وقيل: سنة سبعين وصلّى عليه محمّد بن الحنفيّة»[٣].

«قوله رحمه الله: عبد الله بن يقطر... رضيع الحسين بن عليّ عليه السلام، قتل بالكوفة.

---

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ١٣٠-١٣١.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ١٣٣.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ١٣٣ ١٣٤.

قلت: رمي به من فوق القصر، وكان رسوله عليه السلام»[1].

«قوله رحمه الله: عبد الله بن جندب... وقال فيه أبو الحسن عليه السلام: إنّ عبد الله بن جندب لمن المخبتين.

قلت: من الخاشعين»[2].

«قوله رحمه الله: عبد الله بن يحيى الكاهليّ، أبو محمّد، عربيّ، أخو إسحاق.

قلت: لم يذكر إسحاق في القسمين، ولعلّه اكتفى بها هنا لأنّها عبارة النجاشيّ»[3].

«قوله رحمه الله: عبيد الله بن عليّ بن أبي شعبة الحلبيّ، مولى بني تيم الله ابن ثعلبة، أبو عليّ، كوفيّ، كان يتّجر هو وأبوه وأخوته إلى حلب...

قلت: أخوته محمّد وعمران وعبد الأعلى».

«قوله رحمه الله: عبد العزيز بن المهتدي بن محمّد بن عبد العزيز الأشعريّ القمّيّ، روى عن الرضا عليه السلام. قال الكشّيّ: قال عليّ بن محمّد القتيبيّ، قال: حدّثني الفضل، قال: حدّثنا عبد العزيز وكان خيرَ قمّيٍّ رأيته، وكان وكيلًا للرضا عليه السلام.

قلت: لفظ (قال) الثانية زائدة، ولفظ كتاب الكشّيّ: عليّ بن محمّد القتيبيّ قال: حدّثني الفضل... إلخ، فأسقط الأولى، وهو جيّد، لكن المصنّف تصرّف بإثبات الأولى وتبع الكشّيّ في الثانية، فتكرّر على غير الصحّة»[4].

«قوله رحمه الله: العبّاس بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام من أصحاب أخيه الحسين عليه السلام، قتل

---

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ١٣٤.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ١٣٥.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ١٣٩.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ١٤٨.

معه بكربلاء، قتله حكيم بن الطفيل.

قلت: وفي كتاب الشيخ: (حكم) بغير ياء»[1].

«قوله رحمه الله: العبّاس بن معروف، مولى جعفر بن عمران بن عبد الله الأشعريّ، قمّيّ، ثقة، صحيح.

قلت: لفظ (صحيح) زيادة على كتاب النجاشيّ، وتركه أجود»[2].

«قوله رحمه الله: عمر بن محمّد بن سليم البراء.

قلت: في بعض نسخ الكتاب وفي بعض نسخ الفهرست: مسلم»[3].

«قوله رحمه الله: عمرو بن الحمق بالحاء المهملة والقاف بعد الميم.

قلت: قال صاحب الإكمال: إنّه بايع النبيّ صلى الله عليه وآله في حجّة الوداع وصحبه بعد ذلك وشهد المشاهد مع عليّ عليه السلام ثمّ قتل بالحرّة، قتله عبد الرحمن بن أمّ الحكم، وقيل: بل قتله عبد الرحمن بن عثمان الثقفيّ عم عبد الرحمن بن أمّ الحكم سنة خمسين. قال الشعبي: أوّل رأس حمل في الإسلام رأس عمرو بن الحمق»[4].

«قوله رحمه الله: عامر بن عبد الله بن جدعة: روى الكشّيّ عن محمّد بن قولويه، عن سعد، عن عليّ بن سليمان بن داود الرازي، عن عليّ بن أسباط، عن أبيه أسباط، عن أبي الحسن موسى عليه السلام: أنّ عامر بن عبد الله ابن جداعة من حواريي أبي جعفر محمّد بن عليّ وحواريّي جعفر بن محمّد عليهما السلام، وروى حديثًا مرسلًا ينافي ذلك، والتعديل أرجح.

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ١٥١.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ١٥١.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ١٥٣.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ١٥٤.

قلت: في كون التعديل أرجح نظر، لأنّ في طريق حديث المدح عليّ بن سليمان وأسباط بن سالم، وهما مجهولا العدالة. وحديث الجرح الذي تضمّن دعاء الصادق عليه السلام عليه بعدم المغفرة مرسلة الحسين بن سعيد، وهو لا يقصر عن مقاومة التعديل إن لم يرجّح كما لا يخفى. وبالجملة فحال الرجل مجهول لعدم صحّة الخبرين»[1].

«قوله رحمه الله: عبد العظيم بن عبد الله بن عليّ بن الحسين بن زيد بن الحسن بن عليّ ابن أبي طالب عليه السلام.

قلت: هذا هو عبد العظيم المدفون في مسجد الشجرة في الريّ، وقبره يزار، وقد نصّ على زيارته الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام، قال: من زار قبره وجبت له الجنّة، ذكر ذلك بعض النسّابين»[2].

«قوله رحمه الله: الفضل بن عثمان المراديّ.

قلت: ابن أخت عليّ بن ميمون المعروف بأبي الأكراد».

«قوله رحمه الله: محمّد بن يعقوب بن إسحاق... مات ببغداد... قاله الشيخ الطبرسيّ، وقال النجاشيّ: في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة سنة تناثر النجوم، وصلّى عليه محمّد بن جعفر الحسنيّ.

قلت: الحسينيّ»[3].

«قوله رحمه الله: محمّد بن بشير وأخوه عليّ ثقتان من رواة الحديث، مات بقم، وقد ذكرنا في القسم الثاني أنّ محمّد بن بشير ضعيف.

---

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ١٥٩.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ١٦٢.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ١٦٨.

قلت: ذاك غال وهذا ثقة، ولا مائز بينهما حيث يطلقان، فهو من قبيل المشترك»[1].

«قوله رحمه الله: محمّد بن عبد العزيز الزهريّ، قال ابن عقدة، عن عبد الرحمن بن يوسف، عن محمّد بن إسماعيل البخاريّ، قال: محمّد بن عبد العزيز الزهريّ منكر الحديث.

قلت: لا وجه لإدخال هذا الرجل في هذا القسم لأنّه مجهول الحال إن لم يكن مردود المقال»[2].

«قوله رحمه الله: المقداد بن الأسود واسم أبيه عمرو البهرانيّ.

قلت: البهراني نسبته إلى بهر بن إلحاف بن قضاعة، وبهر السابع عشر جدّ المقداد»[3].

«قوله رحمه الله: معاذ بن مسلم النحوي، ثقة.

قلت: ما وقفت على موافق للمصنّف في توثيق معاذ بعد تصفّح وإمعان نظر»[4].

«قوله رحمه الله: مسمع بن مالك وقيل: ابن عبد الملك أبو سيار بالسين المهملة بعدها الياء المنقّطة تحتها نقطتين والراء بعد الألف الملقّب كردين...

قلت: قيل: وجد بخطّ الشهيد عن يحيى بن سعيد: كردويه وكردين اسمان لمسمع»[5].

«قوله رحمه الله: نصر بن مزاحم المنقريّ العطّار أبو الفضل، كوفيّ، مستقيم الطريقة

---

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ١٧٤.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ١٧٦-١٧٧.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ١٧٨.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ١٧٩.

(٥) حاشية خلاصة الأقوال: ١٧٩-١٨٠.

صالح الأمر غير أنّه يروي عن الضعفاء، كتبه حسّان.

قلت: قال ابن أبي الحديد في شرح النهج عند بحثه واقعة صفّين ما صورته: ونحن نذكر ما أورده نصر بن مزاحم في كتاب صفّين في هذا المعنى، فهو ثقة ثبت صحيح النقل غير منسوب إلى هوى ولا إدغال، وهو من رجال أصحاب الحديث، انتهى. وهذا يشعر أنّه ليس إماميًّا»[1].

«قوله رحمه الله: نجم بن أعين، روى العقيقيّ عن أبيه، عن عمران بن أبان، عن عبد الله ابن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه يجاهد في الرجعة.

قلت: أي: يرجع بعد موته حيًّا مع القائم عليه السلام ويجاهد معه»[2].

«قوله رحمه الله: هشام بن الحكم أبو محمّد، مولى كندة، وكان ينزل ببني شيبان بالكوفة، وانتقل إلى بغداد سنة تسع وتسعين ومائة، ويقال: إنّ في هذه السنة مات... قال الكشّيّ بأنّه مولى كندة، مات سنة تسع وسبعين ومائة بالكوفة في أيّام الرشيد وترحّم عليه الرضا عليه السلام.

قلت: بخطّ السيّد ابن طاووس نقلًا عن كتاب الكشّيّ: إنّه مات سنة تسع وتسعين ومائة. ونقل عن كتاب النجاشيّ ما حكاه المصنّف أوّلا، وجعل تاريخ انتقاله إلى بغداد سنة تسع وسبعين عكس ما نقله المصنف»[3].

«قوله رحمه الله:... وكان يحيى بن وثّاب مستقيمًا، ذكره الأعمش.

قلت: عجبًا من المصنّف ينقل عن الأعمش استقامة يحيى بن وثّاب ثمّ لا يذكر الأعمش في كتابه أصلًا! ولقد كان حريًّا بالذكر لاستقامته وفضله، وقد ذكره العامّة في

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ١٨٢.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ١٨٢.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ١٨٣.

كتبهم وأثنوا عليه مع اعترافهم بتشيّعه رَحِمَهُ اللهُ، وغير المصنّف من أصحابنا الذين صنّفوا في الرجال تركوا ذكره أيضًا، واسمه سليمان بن مهران»[1].

«قوله رَحِمَهُ اللهُ: يحيى بن خلف الوابشيّ.

قلت: منسوب إلى وابش بن زيد بن غزوان بطن من منصور الهمدانيّ»[2].

«قوله رَحِمَهُ اللهُ: أبو عبد الرحمن وعبد الله بن حبيب السلميّ.

قلت: بخطّ السيّد جمال الدين بن طاووس (عبد الله) بغير واو، وهو أجود»[3].

«قوله: أبو ماوية... بن أسد.

قلت: بخطّ السيّد جمال الدين: بن راشد»[4].

«قوله رَحِمَهُ اللهُ: أحمد بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن فضّال بن عمر بن أيمن مولى عكرمة بن ربعي الفيّاض أبو عبد الله، وقيل: أبو الحسين، كان فطحيًّا غير أنّه ثقة في الحديث، ومات سنة ستّين ومائتين. وأنا أتوقّف في روايته.

قلت: قد تقدّم من المصنّف الحكم على أخيه عليّ وعلى جماعة كعليّ بن أسباط وعبد الله بن بكير أنّهم فطحيّون لكنّهم ثقات، فأدخلهم في القسم الأوّل وعمل على رواياتهم، فلا وجه لإخراج أحمد بن فضّال من بينهم مع مشاركته لهم في الوصف والمذهب»[5].

«قوله رَحِمَهُ اللهُ: الحكم بن عتيبة...

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ١٨٤-١٨٥.
(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ١٨٥.
(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ١٨٧.
(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ١٨٧.
(٥) حاشية خلاصة الأقوال: ١٨٩-١٩٠.

قلت: مات الحكم بن عتيبة سنة خمس عشرة ومائة، وقال الواقديّ: سنة أربع عشرة ومائة»[1].

«قوله رحمه الله: سعيد الحدّاد، من أصحاب الباقر عليه السلام.

قلت: قال ابن داود: إنّه سعد الحدّاد بغير ياء ونقله عن الشيخ الطوسيّ وحكى ما هنا عن المصنّف قولًا»[2].

«قوله رحمه الله: سلمة بن حيّان...

قلت: في نسختين: حنّان، بالنون، وفي نسخة بالياء»[3].

«قوله رحمه الله: محمّد بن أحمد النطنزيّ...

قلت: قرية بين قاشان وإصفهان»[4].

«قوله رحمه الله: محمّد بن عليّ بن بلال.

قلت: ذكر المصنّف محمّد بن عليّ بن بلال في القسم الأوّل ووثّقه، ثمّ توقّف»[5].

«قوله رحمه الله: أبو الربيع الشاميّ اسمه خليد بن أوفى.

قلت: أعرب عن اسمه هنا ولم يذكره في القسمين في شهرته وكثرة روايته»[6].

«قوله رحمه الله: «ولد المهدي محمّد بن الحسن عليه أفضل الصّلاة والسلام يوم الجمعة

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ١٩٣.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ١٩٤.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ١٩٤.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ١٩٩.

(٥) حاشية خلاصة الأقوال: ١٩٩.

(٦) حاشية خلاصة الأقوال: ٢٠١.

لثمان خلون من شعبان سنة ستّ وخمسين ومائتين...

قلــت: وقال الشــهيد في الدروس: إنّه ولد يوم الجمعة ليــلًا وقيل: ضحى خامس عشر شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين»(١).

«قوله رحمه الله: الحســن بن علــوان الكلبيّ، مولاهــم، كوفيّ، ثقــة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام هو وأخوه الحسين.

قلت: هكذا في كتاب ابن داود، وذكر الحسن والحسين كلًّا في باب»(٢).

«قوله رحمه الله: الحسن بن محمّد بن هارون بن عمران الهمدانيّ.

قلت: في كتاب ابن داود: الحسين بن محمّد»(٣).

«قوله رحمه الله: الحسن بن خالد بن عليّ البرقيّ.

قلت: خالد بن عبد الرحمن بن محمّد، كما ذكر في نسب أخيه محمّد وابنه أحمد»(٤).

«قوله رحمه الله: الحسن بن أحمد بن ريذويه: بالذال المعجمة المفتوحة.

قلت: في الإيضاح جعلها مضمومة»(٥).

«قوله رحمه الله: الحســن بــن أحمد بن ريذويه القمّــيّ، ثقة، من أصحابنــا القمّيّين، وله كتاب المزار».

قلت: كذا في كتاب النجاشيّ بخطّ ابن طاووس، وفي كتاب ابن داود ذكر الحســن

---

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ٢٠٢.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ٥٦.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ٥٧.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ٥٧.

(٥) حاشية خلاصة الأقوال: ٥٨.

والحسين كلاً في بابه»[1].

«قوله رحمه الله: الحسن بن عليّ بن عبد الله بن المغيرة البجليّ مولى جندب بن عبد الله أبو محمّد، من أصحابنا الكوفيّين، ثقة ثقة.

قلت: هكذا حكى السيّد جمال الدين بن طاووس في كتابه توثيق هذا الرجل عن كتاب النجاشيّ، وليس في نسخة الكتاب إلَّا كلمة (ثقة)، واحتمال السهو في الزيادة قريب جدًّا»[2].

«قوله رحمه الله: الحسن بن أبي عبد الله محمّد بن خالد بن نجم الطيالسيّ أبو العبّاس التميميّ... ثقة.

قلت: اقتصر ابن داود من الكنيتين على أبي العبّاس، وهو أجود»[3].

«قوله رحمه الله: «الحسن بن صدقة المدائنيّ، قال ابن عقدة: أخبرنا عليّ ابن الحسن قال: الحسن بن صدقة المدائني أحسبه أزديًّا، وأخوه مصدّق، رويا عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام وكانوا ثقات. وفي تعديله نظر، والأولى التوقّف.

قلت: ضمير (كانوا) لا مرجع له إلَّا رجلان الحسن ومصدّق، فكأنّه تجوّز في الجمع. والإشارة بقوله: (بذلك) ترجع إلى قول ابن عقدة. ووجه النظر ما سيأتي من عدّه في قسم الضعفاء إن كان من الأجلاّء، ومع ذلك لا ينبغي النظر ولا التوقّف كما لا يخفى. ولا يجوز تعلّق الإشارة بمجرّد قوله: وكانوا ثقات، لأنّ ذلك تصريح بالتوثيق لا مجال للنظر فيه، بل النظر من جهة الموثّق كما ذكرناه»[4].

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ٥٨.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ٥٨-٥٩.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ٥٩.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ٦٠.

«قوله رحمه الله: الحسن بن يوسف بن عليّ بن مطهّر.

قلت: بخطّ الشهيد قدس سره نقل من خطّ العلّامة مصنّف الكتاب: وجدت بخطّ والدي رحمه الله ما صورته: ولد الولد البارّ، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر ليلة الجمعة في الثلث الأخير من الليل رابع عشرين رمضان من سنة ثمان وأربعين وستمائة، ومولد محمّد كان قريبًا من نصف الليل ليلة العشرين من جمادى الأولى سنة اثنتين وثمانين وستمائة، أطال الله عمره ورزقه الله تعالى العمر المزيد والعيش الرغيد.

توفي قدس سره في العشرين من المحرّم الحرام سنة ستّ وعشرين وسبعمائة. قال الإمام فخر الدين ولد المصنّف: قرأت التهذيب في الحديث على والدي الإمام مرّتين: إحداهما بالمشهد المقدّس الغروي، والأخرى بطريق الحجاز، وحصل الفراغ منه وختمه في المسجد الحرام»[1].

«قوله رحمه الله: الحسين بن عمر بن يزيد، من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام، ثقة».

قلت: ذكره الشيخ ووثّقه أيضًا، وأهمله ابن داود وكثير. وفي كتاب الكشّيّ رواية في الحسين بن عمر تدلّ على خلاف التوثيق»[2].

«قوله رحمه الله: الحسين بن أسد بالسين غير المعجمة من أصحاب أبي جعفر الثاني الجواد عليه السلام.

قلت: هكذا ذكره الشيخ أيضًا في كتابه. وأمّا ابن داود فذكره من رجال الهادي ووثّقه، ثمّ نقل عن ابن الغضائريّ ما يقتضي تضعيفه بعبارة مخصوصة، وتلك العبارة ما ذكرها ابن الغضائريّ، إلّا عن الحسن بن أسد لا عن الحسين. والظاهر أنّ ابن داود

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ٦٠-٦١.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ٦٢.

سـها هنا في موضعين: جعله من رجال الهادي عليه السلام، ونقله عن ابن الغضائريّ تضعيفه، فتأمّل»[1].

«قوله رحمه الله: الحسين بن اشكيب.

قلت: قد اختلف كلام الجماعة في الحسين بن اشكيب، فالمصنّف جعله بالشين المعجمة ومن أصحاب العسكريّ عليه السلام وجعله مرزويًّا ونقل عن الكشّيّ أنّه قمّيّ خادم القبر، وقريب من كلام المصنّف عبارة النجاشيّ فيه فإنّه جعله خراسانيًّا ونقل عن الكشّيّ أنّه من أصحاب العسكريّ عليه السلام، وأمّا الشيخ أبو جعفر فذكره بنحو عبارة المصنّف في باب من لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام وفي باب من يروي عن العسكريّ عليه السلام، وذكر في باب من يروي عن الهادي عليه السلام الحسين بن إشكيب القمّيّ خادم القبر.

وابن داود ذكر أنّ القمّيّ خادم القبر الحسين بن اسكيب بالسين المهملة، وإنّ ابن اشكيب بالمعجمة هو الفاضل المذكور الخراسانيّ. ونقل عبارة عن الكشّيّ كما نقله المصنّف: إنّه القمّيّ خادم القبر، ونقل عن فهرست الشيخ أنّه ممّن لم يرو عن الأئمّة عليهم السلام، وأنّه قال فيه: إنّه عالم فاضل مصنّف متكلّم. ونحن اطلعنا على نسختين من الفهرست لم نجده أصلًا»[2].

«قوله رحمه الله: الحسين بن أبي حمزة... قال ابن عقدة: حسين ابن بنت أبي حمزة الثماليّ خال محمّد بن أبي حمزة.

قلت: كذا في نسخ الكتاب: خال محمّد... إلى آخره. وفي كتاب ابن داود: خاله محمّد بن أبي حمزة. وهو أجود، لما تقدّم من أنّ أبا حمزة له ولد اسمه محمّد، وهذا الحسين

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ٦٢-٦٣.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ٦٣-٦٤.

ابن بنت أبي حمزة، فيكون محمّد خاله»[١].

«قوله رحمه الله: حمزة بن القاسم بن عليّ بن حمزة بن الحسن بن عبيد الله ابن العبّاس بن أبي طالب، أبو يعلى....

قلت: صوابه: العبّاس كابن عليّ بن أبي طالب، كما ذكره في باب العلييّن وفي باب المحمّدين، وكأنّه من سهو القلم، وفي النسخة المقروءة ساقط أيضًا، وكذا في نسخة الشهيد رحمه الله، وهو موجود على الصحّة في كتاب السيّد جمال الدين بن طاووس بخطّه نقلًا عن النجاشيّ رحمه الله، والذي ذكره المصنّف هنا من كتابه كما دلّ عليه الاختبار»[٢].

«قوله رحمه الله: حمزة بن بزيع من صالحي هذه الطائفة وثقاتهم، كثير العمل، قال الكشّيّ: روى أصحابنا... عن الحسن بن الحسين الخثعمي قال: ذكر بين يدي أبي الحسن الرضا عليه السلام حمزة بن بزيع فترحّم عليه، فقيل: إنّه كان يقول بموسى؟! فترحّم عليه ساعة ثمّ قال: من جحد حقّي كان كمن جحد حقّ آبائي. وهذا الطريق لم يثبت صحّته عندي.

قلت: وذلك لإرساله وضعف بعض رجاله، ومع ذكر ذلك كلّه فهو من حيث المتن غير دالّ على جرح، لأنّ القائل لذلك غير معلوم، ولم يعلم منه عليه السلام تقريره لذلك، بل ترحّم عليه مع كون الجاحد حقّه كالجاحد حقّ آبائه يقتضي ردّ ذلك والإنكار عليه»[٣].

«قوله رحمه الله: حمّاد بن عثمان الناب، قال الكشّيّ عن حمدويه عن أشياخه، قال: حماد ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه.

قلت: العِصابة بكسر العين...»[٤].

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ٦٥.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ٦٩.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ٦٩.

(٤) حاشية خلاصة الأقوال: ٧١.

«قولـه رحمه الله: حجـر بـن زائـدة وحمـران بـن أعـين. روى الكـشّيّ عن محمّـد ابن قولويـه، قـال: حدّثني سـعد بن عبـد الله بن أبي خلف، قـال: حدّثني عليّ بن سـليمان ابـن داود الـرازي، قـال: حدّثني عليّ بن أسـباط، عن أبيه أسـباط بن سـالم، قال: قال أبـو الحسـن موسـى بـن جعفـر عليه السلام: إنّهـما مـن حواريـي محمّـد بن عـليّ وجعفـر بن محمّد عليهما السلام.

قلت: وفي الطريق عليّ بن سـليمان بن داود وهو مجهول الحال، وحديث القدح فيه مرسل، فيبقى الاعتماد على توثيق النجاشيّ له»[١].

«قولـه رحمه الله: الحكـم بن عيـص، روى الكشّيّ عن محمّد بن الحسـن الـرازي، عن إسماعيل بن محمّد بن موسى بن سلام، عن الحكم بن عيص ابن خالة سليمان بن خالد، قال لأبي عبد الله عليه السلام: إنّه يعرف هذا الأمر.

قلـت: في طريقه إسـماعيل المذكور وهو مجهول، ومع ذلـك لا دلالة فيه على مدح يوجب قبول الرواية كما لا يخفى»[٢].

«قولـه رحمه الله: خالد بن زياد... قيل: ابـن باد: بغير زاء وعوض الياء باء منقّطة تحتها نقطة واحدة.

قلـت: في الإيضاح: ابن ماد: بالميم أوّلا والدال المشـدّدة آخرًا، وفي كتاب السـيّد: ابـن زياد، نقلًا عـن النجاشيّ، وكذلك في كتاب الشـيخ الطوسيّ قـدّس سرّه كما ذكره المصنّـف هنا، وابن داود اختار الميم كما في الإيضاح ونقل عن الشـيخ ما يوافقه، وليس كذلك»[٣].

---

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ٧٥.

(٢) حاشية خلاصة الأقوال: ٧٦.

(٣) حاشية خلاصة الأقوال: ٨٣.

«قوله رحمه الله: خزيمة بضمّ الخاء وفتح الزاي بن ثابت، من السابقين الذي رجعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام.

قلت: في الإكمال: خزيمة شهد بدرًا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وجعل شهادته كشهادة رجلين، فكان يسمّى ذا الشهادتين. شهد صفّين مع عليٍّ عليه السلام، وقتل يومئذ سنة سبع وثلاثين»[1].

تقييم أهل الاختصاص لجهد العلَّامة الحلِّيّ في كتابه خلاصة الأقوال في معرفة الرجال

للعلّامة الحلِّيّ تصنيفات عدّة في علم الرجال، فممّا وصل إلينا كتاب **خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**، وكتاب **إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة** الذي سنتعرّض إليه لاحقًا، وفُقد منها أكبرها وأهمّها وهو كتاب **كشف المقال في معرفة الرجال**، وتكمن أهمّية الأخير في كون العلَّامة الحلِّيّ طالما أحال عليه في مصنّفاته الرجاليّة المذكورة سلفًا معبّرًا عنه بـ«كتابنا الكبير»، وهذا يدلّ على سعة هذا الكتاب الذي حُرمنا من الإفادة منه، وعليه سنستعرض آراء أهل الاختصاص لأحد التصنيفات الرجاليّة للعلَّامة الحلِّيّ الموجودة بين أيدينا، وهي: **خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**:

- قال صاحب الروضات مقيّمًا: «إنّ كتاب الخلاصة مختصر من كتاب رجاله الكبير الذي يحيل الأمر إليه كثيرًا»[2].
- وقال آخر: «وكتاب خلاصة الأقوال وهو المشهور بين أرباب الرجال، ورتّبه إلى

(١) حاشية خلاصة الأقوال: ٨٣.

(٢) الخونساريّ: ٢/ ٢٧٤.

قسمين... ولكن التتبّع فيه يشهد بصدور ما ينافيه...»[1].

- وقال البحراني: «إنّ العلّامة لاستعجاله في التصنيف كان يرسم كلّ ماخطر بباله الشريف لا يراجع ما تقدّم له من الأقوال، ومن أجل ذلك طعن عليه جماعة وجعلوا ذلك طعنًا في الاجتهاد»[2].

- وقيل أيضًا: «خلاصة الأقوال في معرفة الرجال للحسن بن يوسف ابن عليّ بن المطهّر المعروف بالعلّامة الحلّيّ ٦٤٨هـ-٧٢٦هـ، رتّب كتابه هذا إلى قسمين... والظاهر أنّه أوّل من سلك هذا المنهج في الترتيب»[3]. وقد نقل موجزًا من مقدّمة الخلاصة[4].

- وقال آخر: «ومن أهمّ الكتب المتأخّرة رجال العلّامة الحلّيّ المعروف بخلاصة الأقوال، وقسّمه إلى قسمين: القسم الأوّل لمن يعتمد على روايته، والقسم الثاني للضعفاء الذين لا يعتمد على روايتهم، وغالبًا ما يعتمد العلّامة الحلّيّ في كتابه على الكتب الأربعة»[5].

وإنّ ما ينقله العلّامة من رجال الكشّيّ والشيخ الطوسيّ والنجاشيّ مع وجود المنقول في هذه الكتب غير مفيد، وإنّما يفيد في ما لم نقف على مستنده، كما في ما ينقل من جزء من رجال العقيقيّ، وجزء من رجال ابن عقدة، وجزء من ثقات كتاب ابن الغضائريّ، ومن كتاب آخر له في المذمومين لم يصل إلينا[6].

(١) سماء المقال في علم الرجال: ١/ ٣١.
(٢) لؤلؤة البحرين: ٢٦٤.
(٣) منهج المقال في أحوال الرجال: ١/ ٢٣.
(٤) يُنظر: منهج المقال في أحوال الرجال: ١/ ٢٤.
(٥) دروس تمهيديّة في القواعد الرجاليّة: ٢/ ٣٣٤.
(٦) قاموس الرجال: ١/ ١٥.

وبـما أنّ العلاَّمة قد اعتمد في كتابه على الرجاليّين القدامى لذا لا يمكن لنا الاعتماد عليه كما عرفت[1]، لأنّ العلاّمة قد يخطئ في الإفادة من القدامى، أو قد يخطئ في الاستنباط كاعتماده على كلّ إمامي لم يرد فيه قدح[2].

(١) منتهى المقال في الدراية والرجال: ١٨٣.

(٢) معجم رجال الحديث: ١/ ٤٥.

الفصل الثاني

كتاب نضد الإيضاح

تعليقة على كتاب إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة

يُعدّ كتاب نضد الإيضاح من الكتب المهمّة في الرجال؛ لأنّه شذّب ورتّب وأضاف على أصل مهمّ من الأصول الرجاليّة عند الإماميَّة وهو إيضاح الاشتباه في أسماء الرواة للعلَّامة الحلّيّ، ومؤلّف نضد الإيضاح هو الشيخ علم الهدى ابن الفيض الكاشانيّ المتوفّى قبل ١١٢٣هـ[1].

واتّفقت المصادر على أنّ كتاب نضد الإيضاح هو الكتاب الوحيد في الرجال لعلم الهدى ابن الفيض الكاشانيّ[2].

وكان منهج الشيخ الكاشانيّ في نضده كما عبّر هو في مقدّمة الكتاب أنّه رتّب الأسماء حسب حروف المعجم الأوّل فالأول ثمّ الثاني وهكذا خشية من اللبس وسهولة الوصول إلى الاسم من قبل الطالبين، كما أنّه لم يزد حرفًا ولا حركة على الأصل بل

---

(١) هو علم الهدى محمّد بن محمّد بن محسن الفيض، توفيّ بين سنتي ١١١٢هـ و١١٢٣هـ، ويقدّر عمره بها يتراوح بين السبعين والثمانين، يُنظر: أمل الآمل: ٢/ ٣٠٥، الغدير: ١١/ ٣٦٣، مصفى المقال: ٢٦٦.

(٢) يُنظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٢/ ٣٦٨، الذريعة: ٢/ ٤٩٣ و١٠/ ١٣٣ و٢٤/ ١٨٦.

اقتـصر على الترتيب، ويضيف ما يريد بعد أن يفرز قوله بلفظ «أقول» عن أصل الكلام في إيضاح الاشتباه حتّى لا يشتبه على الناظرين، كما أنّه لم يتعرّض إلى جرح الرواة وتعديلهم لقوله بأنّه خارج الغرض المقصود من هذا الكتاب[1] وأوكل ذلك إلى الكتب الرجاليّة الأخرى، كما أنّه يذكر كتب الرجال المؤلّفة من قبلهم[2] أي الرواة المترجم لهم ويذكر أسماء من روى عنهم[3] أو رووا عنه[4]، وعليه فإنّ منهجيّة ابن الفيض الكاشانيّ لا تختلف كثيرًا عن منهجية العلّامة رحمهما الله إلّا في موارد بيّنها علم الهدى في المقدّمة، وهي عن منهجه في تأليفه نضد الإيضاح[5].

وكتاب إيضاح الاشتباه حوى سبعمائة وتسعًا وتسعين ترجمة، وضمّ نضد الإيضاح بين دفّتيه سبعمائة وخمسًا وثمانين ترجمة علّق ابن الفيض الكاشاني على ستمائة وخمس وخمسين ترجمة وأبقى مائة وثلاثين ترجمة على حالها.

ونسوق قسمًا من هذه التعليقات، وهي على النحو الآتي:

«إبراهيم بن أبي البلاد: بكسر الموحّدة وتخفيف اللام ثمّ المهملة، واسم أبي البلاد يحيى بن سليم مصغّرًا، وقيل: ابن سليمان.

أقول: ما ذكره العلاّمة رحمه الله في الخلاصة أنّ أبي البلاد يكنّى أبا الحسن سهوًا، والحقّ أنّه يكنّى أبا إسماعيل كما صرّح به غير واحد من مشايخنا كالصدوق في كتاب مَن لا يحضره الفقيه، وقيل إنّه يكنّى أبا يحيى»[6].

(١) يُنظر: نضد الإيضاح، طبع بهامش فهرست الشيخ الطوسيّ، ليدن، ١٢٧١هـ.
(٢) نضد الإيضاح: ٢٤٩ وغيرها.
(٣) نضد الإيضاح: ٢٥٠ وغيرها.
(٤) نضد الإيضاح: ٢٤٩ وغيرها.
(٥) نضد الإيضاح: المقدّمة.
(٦) نضد الإيضاح: ١٠.

«إبراهيم بن إسحاق النِّهاونديّ: بكسر النون الأولى.

أقول: هو أبو إسحاق الأحمريّ بالميم بين المهملتين الذي تكرّر ذكره في أسانيد الأخبار سيّما في أصولنا التي عليها المدار، ونهاوند مثلثة النون الأوّل بلد من بلاد الجبل، وما ذكره بعض أهل اللغة من أصله نوح آوند؛ لأنّه بناها نوح على تقدير صحّته، وإن كان بالضمّ أربط، إلّا أنّ الكسر كما ضبطه العلّامة أشهر»(١).

«إبراهيم بن رجاء المعروف بابن أبي هراسة: بكسر الهاء وإهمال السين.

أقول: هو أبو إسحاق الشيبانيّ الذي يعرف بابن هِراسة، وهراسة أمّه، ورجاء بالراء والجيم أبوه، وما ذكره العلّامة من أنّه بابن أبي كأنّه سهو، فإنّ المعروف بابن أبي هراسة هو أحمد بن نصر بن سعيد الباهليّ لا إبراهيم هذا، وما قلناه أنسب بكون هراسة أم إبراهيم كما ذهب إليه بعض المحقّقين ولا يخفى على المحصّلين. ثمّ أنّ ابن أبي رجاء هذا غير إبراهيم ابن رجاء الجحدريّ بفتح الجيم أوّلًا وسكون المهملة وإهمال الدال المفتوحة ثمّ الراء الذي هو منسوب إلى جحدر اسم رجل من بني قيس بن ثعلبة، فإنّ ذلك ثقة من أصحابنا البصريّين والشيبانيّ هذا كان عاميًّا»(٢).

«إبراهيم بن عيسى أبو أيّوب الخرّاز بالمهملة بين المعجمتين.

أقول: وضبطه بعضهم بالمعجمات، والعلاّمة في الخلاصة ذكر الاحتمالين. ثمّ اعلم أنّ في اسم أبيه خلافًا بين علماء الفنّ، فبعضهم ذهب إلى أنّه عيسى كما في أصل هذا الكتاب، وبعضهم ذكر أنّه ابن عثمان، وبعضهم جعله ابن زياد. والحسن بن عليّ بن داود أثبته في كتاب واحد تارة بهذه العبارة: إبراهيم بن زياد أبو أيّوب بالخاء المعجمة والراء

---

(١) نضد الإيضاح: ١٠-١١.
(٢) نضد الإيضاح: ١٢.

المهملة والزاي، وقيل: ابن عيسى، وقيل: ابن عثمان. وأخرى بهذه العبارة: إبراهيم بن عثمان الخرّاز بالراء والزاي المكنّى بأبي أيّوب. وظاهر كلامه يعطي التعدُّد، وأظنّه وهمًا.

والذي اعتمد عليه أنّ أبا أيّوب هذا هو ابن عثمان كما هو مصرّح به في باب القول عند الإصباح والإمساء من كتاب الدعاء من الكافي وفي باب حكم من نسي طواف النساء من الفقيه»[1].

«إبراهيم بن نصر بن القَعقَاع: بالمهملة بين القافين المفتوحين.

أقول: والعين المهملة أخيرًا، الجعفيّ، الكوفيّ»[2].

«أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن داود بن حمدون: بفتح الحاء المهملة.

أقول: الكاتب، النديم، أبو عبد الله، شيخ أهل اللغة ووجههم وأستاذ أبي العبّاس ثعلب، قرأ عليه قبل ابن الأعرابيّ وتخرج من يده، وكان خصّيصًا بأبي محمّد وأبي الحسن قبله»[3].

«أحمد بن عايذ: بالتحتيّة واعجام الذال، الأحمسي: بالمهملتين، كان حلّالًا: بالمهملة وتشديد اللام.

أقول: ابن عايذ بن حبيب البجليّ الكوفيّ، كان يسكن بغداد ويبيع الحلّ وهو دهن السّمسم بها، ولهذا يقال له: الحلّال، وكان صحب أبا خديجة سالم بن مكرم وأخذ عنه وعرف به، وما ذكره العلّامة في الخلاصة من أنّه أبو حبيب سهو»[4].

---

(١) نضد الإيضاح: ١٤-١٥.

(٢) نضد الإيضاح: ١٨-١٩.

(٣) نضد الإيضاح: ٢٠ ٢١.

(٤) نضد الإيضاح: ٣٠.

«أحمد بن عبد الله بن مهران المعروف بابن خانبة: بالمعجمة والنون المكسورة بعد الألف وفتح الموحّدة.

أقول: هو أبو جعفر الكرخيّ، كان من المعجم»(١).

«أحمد بن علوية الأصفهانيّ: بفتح العين المهملة وفتح اللام وكسر الواو وتشديد التحتانيّة، له كتاب الاعتقاد في الأدعية، وله النونية المسمّاة بالألفيّة والمحبّرة وهي ثمانمائة ونيف وثلاثون بيتًا، عرضت على أبي حاتم السجستانيّ فقال: يا أهل البصرة غلبكم والله شاعر أصفهان في هذه القصيدة في أحكامها وكثر فوائدها.

أقول: هو المعروف بابن الأسود الكاتب، ويقال له: الرحّال بالراء المهملة والمشدّدة، قيل: لأنّه رحل خمسين رحلة إلى الحجّ»(٢).

«أحمد بن محمّد بن سعيد بن عبد الرحمن بن زياد بن عبد الله بن زيادة بن عجلان مولى عبد الرحمن سعيد بن قيس السبيعيّ: بفتح المهملة وكسر الموحّدة واسكان الباء وإهمال العين، الهمدانيّ: بالمهملة، كان زيديًّا جاروديًّا عليه مات.

أقول: هو المعروف بابن عقدة، يكنّى أبا العبّاس، كان كوفيًّا، جليل القدر في أصحاب الحديث عظيم المنزلة، مشهور بالحفظ، وإنّما ذكره أصحابنا لكثرة روايته عنهم واختلاطه بهم وتصنيفه لهم ومداخلته إيّاهم وعظم محلّه ثقةً وأمانةً، حكي أنّ من جملة كتبه كتاب أسماء الرجال الذين رووا عن الصادق عليه السلام أربعة آلاف رجل، وأخرج فيه لكلّ رجل الحديث الذي رواه. قال شيخنا الطوسيّ: سمعت جماعة يحكون عنه أنّه قال: أحفظ مائةوعشرين ألف حديث بأسانيدها وأذاكر بثلاثمائة حديث، انتهى. وولد تسع

(١) نضد الإيضاح: ٣١.

(٢) نضد الإيضاح: ٣٢.

وأربعين ومائتين ومات ثلاث وثلاثين وثلاثمائة. ثمّ أنّ السبيعيّ نسبة إلى السبيع وهو بطن من همدان»[1].

«أحمد بن ميتم: بكسر الميم وإسكان الياء وفتح الفوقيّة، ابن أبي نعيم: بضمّ النون، لقبه دكين: بضمّ المهملة وفتح الكاف والنون بعد الياء.

أقول: ميتم جعله في الخلاصة بالتحتيّة الساكنة بعد الميم المفتوحة ثمّ المثلّثة، والظاهر أنّ العلّامة سها في كِلا الكتابين، والذي لاح من تتبّع أقاويلهم أنّه بكسر الميم وفتح الثاء المثلثة. ثمّ إنّ اسم أبي نعيم بفتح العين المهملة الفضل بن عمرو، ودكين لقب عمرو أبي الفضل لا الفضل أبي نعيم كما هو صريح عبارة الإيضاح وظاهر الخلاصة، فإنّ الفضل بن دكين رجل مشهور من علماء الحديث، وعمرو هو ابن حمّاد بن زهير مولى آل طلحة بن عبيد الله، وأحمد يكنّى أبا الحسين كان من ثقات أصحابنا الكوفيّين وفقهائهم»[2].

«أديم: بضمّ الهمزة وفتح المهملة وإسكان الياء، ابن الحرّ الجعفيّ.

أقول: مولاهم أبو الحرّ الحذّاء صاحب أبي عبد الله عليه السلام، كوفيّ، نقل الحسن بن داود عن الشيخ أنّه خثعميّ، وهذا القول لا ينافي كونه جعفيّ»[3].

«إسماعيل بن سهل مكبّرًا الدهقان: بكسر المهملة.

أقول: رأيت في بعض الكتب بخطّ جدّي مرتضى بن محمود رحمه الله أنّه اسم أعجميّ مركّب من: ده وقان، معناه سلطان القرية، لأنّ ده عندهم اسم القرية وقان اسم السلطان»[4].

---

(١) نضد الإيضاح: ٤٢-٤٣.

(٢) نضد الإيضاح: ٤٩-٥٠.

(٣) نضد الإيضاح: ٥٢.

(٤) نضد الإيضاح: ٥٦.

«إسماعيل بن عليّ العمـي: بفتح المهملة وكسر الميم المخفّفة، أبو عـليّ البصريّ: بالباء.

أقول: جعل الحسن بن داود الميم مشدّدة»[1].

«أميّـة: بضمّ الهمـزة، ابن عمرو: بالفتح، الشـغيريّ: بفتح الشـين المعجمة وكسر الغين المعجمة والراء قبل الياء وبعدها.

أقول: في كتب الرجال التي رأيتها الشـعيريّ بإهمال العين، والرجل من أصحاب الكاظم عليه السلام، واقفي»[2].

«أنـس بن عيـاض: بالعين المهملـة والياء ثمّ المعجمـة، أبو ضمـره: بفتح الضاد، الليثي: بالمثلّثة بين اليائين.

أقـول: عـربيّ مـن بني ليـث بكر بـن عبد منـاة بـن كنانة، مـدنيّ، ثقـة، صحيح الحديـث، وثقـة العامّـة أيضًـا. والعلاّمـة في الخلاصـة جعـل العـين في العيـاض مكسورة»[3].

«أيّوب بن نوح بن درّاج: بفتح المهملة وتشديد الراء ثمّ الجيم.

أقول: أبو الحسن الكوفي مولاهم، كان وكيلًا لأبي الحسن الثالث وأبي محمّد عليهما السلام عظيـم المنزلة عندهما مأمونًا شـديد الـورع كثير العبادة ثقة في رواياتـه، وأبوه نوح كان قاضيًـا بالكوفة وكان صحيـح الاعتقاد، وأخوه جميل بن درّاج، روى شـيخنا الطوسيّ في كتاب الغيبة عن عمرو بن سـعيد المدائنيّ عن أبي الحسـن العسكريّ عليه السلام أنّه قال: إن

(١) نضد الإيضاح: ٥٩.
(٢) نضد الإيضاح: ٦٤.
(٣) نضد الإيضاح: ٦٤.

أحببت أن تنظر إلى رجل من أهل الجنّة فانظر إلى هذا، يعني: أيّوب بن نوح»[١].

«بكر مكبّرًا بن محمّد بن حبيب بن بقية بالموحّدة أبو عثمان المازنيّ.

أقول: الشيبانيّ، كان من علمائنا، وكان سيّد أهل العلم بالنحو والعربية باللغة بالبصرة»[٢]

«تليد: بفتح الفوقيّة وكسر اللام وسكون التحتيّة وإهمال الدال، ابن سليمان أبو ادريس المحاربيّ.

أقول: كوفيّ، أعرج»[٣].

«ثابت بن جرير: بالجيم المهملتين.

أقول: هو الذي جعله بعضهم مولى جرير»[٤].

«جعفر بن أحمد بن أيّوب السمرقندي أبو سعيد، يقال له: ابن العاجز: بالمهملة والجيم والزاي.

أقول: كلام العلّامة في الخلاصة موافق لما ذكره هنا، إلّا أنّ بعض الفضلاء أثبت في كتابه مكان ابن العاجز ابن التاجر بالمثنّاة الفوقيّة والراء وذكر أنّه كذا رآه بخطّ الشيخ رحمه الله. ثمّ من الناس من بدّل أحمد بمحمّد في اسم ابن أيّوب والد جعفر السمرقنديّ الفاضل الأسترآباديّ لم يرجّح أحد الاحتمالين وكذا أورده في الموضوعين»[٥].

---

(١) نضد الإيضاح: ٦٤-٦٥.

(٢) نضد الإيضاح: ٧٠.

(٣) نضد الإيضاح: ٧١.

(٤) نضد الإيضاح: ٧١.

(٥) نضد الإيضاح: ٧٤.

«جفير بن الحكم: بفتح الجيم ثمّ الفاء ثمّ التحتيّة ثمّ الراء، وقيل: جعفر: بفتح الجيم وسكون التحتيّة والفاء والراء.

أقول: القول الأخير أحرى بالركون إليه كما آثره بعض من يوثق به ويعتمد عليه، والرجل أبو المنذر العبديّ، عربيّ، ثقة، روى عن الصادق عليه السلام، ثمّ إنّ العلّامة أثبت اسم أبيه في ترجمة ابنه المنذر بالياء قبل الميم كما يأتي، ولعلّه الصواب، وهو المثبت في عامّة كتب الأصحاب»[1].

«جندب بن عبد الله: بضمّ الجيم وإسكان النون وفتح المهملة وبعدها موحّدة.

أقول: مشترك بين جماعة: منهم الأزديّ، ومنهم البجليّ الذي يقال له: جندب الخير وجندب العارف»[2].

«الحسن بن راشد: بالراء أوّلًا، الطفاوي: بضمّ المهملة وبعدها فاء والواو المكسورة بعد الألف.

أقول: أبو محمّد، فاسد المذهب، يروي عن الضعفاء ويروون عنه، والطفاويّون منسوبون إلى حيّان بن منبه هو أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، ومسكنهم البصرة، وأمّهم الطفاوة بنت جرم بن ريّان كانت تحت حيّان، وابن الغضائريّ جعل الحسن الطفاويّ البصريّ وما استحسنه العلّامة وذكره في الخلاصة إنّ الظاهر أنّه ابن راشد، وإنّ الناسخ أسقط الراء من أوّل اسم أبيه، وابن داود مع ذلك اعتمد على كلام ابن الغضائريّ، فجعل الطفاويّ ابن أسد، وهو كما ترى. ثمّ أقول: الحسن هذا هو الذي روى عنه عليّ بن السنديّ»[3].

(١) نضد الإيضاح: ٧٩.
(٢) نضد الإيضاح: ٨١.
(٣) نضد الإيضاح: ٨٨-٨٩.

«الحسن بن عطية: بالمهملتين وتشديد التحتية، الحنّاط: بإهمال الحاء والنون، الدغشيّ: بالمهملة المضمومة والمعجمتين، المحاربيّ: بضمّ الميم وإهمال الحاء والراء والموحّدة، أبو ناب: بالنون ثمّ الموحّدة.

أقول: كوفيّ، مولًى ثقة، وأخواه أيضًا محمّد وعليّ، كلّهم رووا عن أبي عبدالله عليه السلام. ثمّ النجاشيّ نصّ على أنّ ابن عطية الحنّاط هو ابن عطية الدغشيّ تعريضًا بالشيخ حيث زعم التغاير وذكر الرجلين مختلفي الشخص وفصل بينهما، والعلّامة الحلّيّ اقتفى أثره في جعلهما واحدًا وجزمه به، إلّا أنّ ابن داود تبع الشيخ وضعّف وحدتهما واستدلّ على تعدُّدهما بكلام له، والعلم عند الله»(١).

«الحسن بن عليّ بن سبرة: بفتح المهملة وإسكان الموحّدة وفتح الراء.

أقول: بغداديّ»(٢).

«الحسن بن عمرو: بفتح العين، ابن منهال: بكسر الميم وإسكان النون واللام بعد الألف، ابن مقلاص: بكسر الميم وإسكان القاف ثمّ الصاد.

أقول: كوفي ثقة هو وأبوه أيضًا»(٣).

«الحسين بن أحمد بن المغيرة: بضمّ الميم وكسر الغين المعجمة، أبو عبد الله البوشنجيّ: بضمّ الباء وفتح الشين وإسكان النون والجيم المكسورة.

أقول: كان عراقيًّا مضطرب المذهب ثقة فيما يرويه»(٤).

---

(١) نضد الإيضاح: ٩١.
(٢) نضد الإيضاح: ٩٣.
(٣) نضد الإيضاح: ٩٥.
(٤) نضد الإيضاح: ١٠٠-١٠١.

«الحسين بن إشكيب: بكسر الهمزة والمعجمة الساكنة والكاف وسكون التحتيّة والموحّدة.

أقول: الكاف مكسورة. وقد اختلف فيها كلام الأصحاب، فبعضهم جعله بإعجام الشين وجعله مروزيًّا مقيمًا بسمرقند، وبعضهم جعله قيّمًا خادمًا للقبر يعني قبر العسكريّ عليه السلام وابن داود ذكر في كتابه رجلين: أحدهما ابن شكيب بإعجام الشين وجعله خراسانيًّا، والآخر ابن اسكيب بإهمالها وأهمل النسبة فيه، وذكر في ترجمة كلّ منهما: خادمًا للقبر. وبالجملة: الرجل ثَبتٌ متكلّم، فقيه مناظر، صاحب تصانيف عدّة، لطيف الكلام، جيّد النظر، روى عنه العيّاشيّ وأكثَرَ واعتمَدَ حديثه»[(١)].

«الحسين بن بسطام: بكسر الموحّدة وإسكان المهملة وإهمال الطاء، وأخو أبو عتّاب: بالمهملة وتشديد الفوقيّة ثمّ الموحّدة.

أقول: أخوه يسمّى عبد الله كما يأتي، وهما ابنا بسطام بن سابور الزيّات، ولهما كتاب جمعاه في الطبّ والأطعمة ومنافعها والرقى والعوذ كثير الفوائد والمنافع»[(٢)].

«الحسين بن عليّ بن الحسين بن محمّد بن يوسف الوزير أبو القاسم المغربيّ من ولد بلاس: بالموحّدة والمهملة، بن بهرام بجور: بالموحّدة وضمّ الجيم والراء أخيرًا، صاحب اختصار إصلاح المنطق.

أقول: أمّه فاطمة بنت أبي عبد الله محمّد بن إبراهيم بن جعفر النعمانيّ، توفي رحمه الله للنصف من شهر رمضان سنة ثمان عشرة وأربعمائة. ثمّ أقول: (بلاس) ضبطه غير واحد كالشهيد الثاني بإعجام الشين، و(بجور) أثبتوه بدون الموحّدة»[(٣)].

---

(١) نضد الإيضاح: ١٠١.

(٢) نضد الإيضاح: ١٠٢.

(٣) نضد الإيضاح: ١٠٧.

«الحسين بن محمّد بن جعفر الخالع: بالخاء المعجمة والعين المهملة.

أقول: أبو عبد الله الشاعر الأديب»[1].

«حفص بن غياث: بالمعجمة والتحتية والمثلّثة بعد الألف، ابن طلق: بفتح المهملة واللام والقاف، ابن معاوية بن مالك بن الحارث بن ثعلبة بن ربيعة بن عامر بن جشم: بضمّ الجيم وفتح المعجمة، ابن وهبيل: بفتح الواو وإسكان الهاء وكسر الموحّدة وإسكان التحتيّة واللام، ابن سعد ابن مالك بن النخع بن عمرو: بفتح العين، ابن علم: بضمّ المهملة وفتح اللام، ابن خالد بن مالك بن ادون: بفتح الهمزة وضمّ الدال المهملة.

أقول: ابن عمرو القاضي، كوفيّ، عامّي، ولّي القضاء بشرقي بغداد لهارون الرشيد، ثمّ ولّاه القضاء بالكوفة ومات بها سنة أربع وتسعين ومائة، روى عن الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام، له كتاب معتمد عليه»[2].

«الحكم بن سعد: بغير ياء، الأسديّ الناشريّ: بالنون والشين المعجمة والراء.

أقول: عربيّ، قليل الحديث، شارك أخاه مشمعلًا في كتاب الديات ومشمعل أكثر رواية منه، عنهما عبيس بن هشام»[3].

«حمدان بن المعافا: بضمّ الميم والمهملة والفاء، أبو جعفر الصبيحيّ: بفتح المهملة وكسر الموحّدة وإسكان التحتيّة وإهمال الحاء، من قصر صبيح، مولى جعفر بن محمّد.

أقول: روى عن الكاظم والرضا عليهما السلام، دعوا له، ممدوح»[4]

---

(١) نضد الإيضاح: ١٠٨.

(٢) نضد الإيضاح: ١١٣.

(٣) نضد الإيضاح: ١١٤.

(٤) نضد الإيضاح: ١١٧.

«حميـد مصغـّرًا ابن زياد بن حمّاد بن حمّاد مرّتين بغير تكرار بن زياد هوار: بفتح الهاء والواو بعدها والألف ثمّ الراء، الدهقان: بكسر المهملة، كان ثقة واقفيًّا وجهًا للواقفة.

أقول: أبو القاسـم، كوفيّ، سـكن سـورة وانتقل إلى نينوى ونُسـب إليها قرية على العلقميّ إلى جانب الحائر، على ساكنه السلام جليل، واسع العلم، كثير التصانيف، قال العلَّامة: الوجه عندي قبول روايته إذا خلت عن المعارض»[1].

«داود بن الحصين: بضمّ المهملة وفتح الصاد وإسكان التحتيّة، الأسديّ.

أقول: مولاهم، كوفيّ، واقفيّ، زوج خالة عليّ بن الحسـن بن فضّال، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام وكان يصحب أبا العبّاس البقباق، له كتاب، عنه العبّاس بن عامر والقاسم بن إسماعيل»[2].

«داود بن كثير: بالمثلثة بعد الكاف، الرقّيّ: بالراء المهملة المشدّدة والقاف، ضعيف جدًّا، يكنّى أبا خالد وأبا سـليمان، روى عنه الحمّانيّ: بالمهملة والميم المشدّدة والنون قبل الياء.

أقول: جعل العلَّامة الكنيتين جميعًا لداود سـهو منه الصواب أنّه يكنّى أبا سـليمان وأبـاه كثيرًا يكنّى أبا خالد كـما نصّ عليه هو في الخلاصة جريًا عـلى أثر النجاشيّ، وهو ابن كثير بن أبي خالدة الكوفي مولى بني أسـد، ومنهم من حذف الهاء فقال: كثير بن أبي خالد، وأظنّه ساهيًا، قيل: إنّ داود مات بعد المائتين بقليل بعد وفاة الرضا عليه السلام.

وأمّـا روايتـه فجعلها النجاشيّ عـن الكاظم والرضا عليهما السلام، والشـيخ جعلهما عن الصادق والكاظم عليهما السلام، والمسـتفاد من تتبّع كتب الأخبـار أنّه روى عن الأئمّة الثلاثة

(١) نضد الإيضاح: ١١٨.

(٢) نضد الإيضاح: ١٢٧-١٢٨.

الأطهار، ربّما سمع بإذنه عنهم عليهم السلام جميعًا حديثًا واحدًا بعينه، كحديث من أتى قبر الحسين بن عليّ صلوات الله عليهما بعرفة قلبه الله ثلج الصدر، رواه الشيخ الصدوق النبيه في باب ثواب زيارة النبيّ صلى الله عليه وآله والأئمّة المعصومين صلوات الله عليهم من الفقيه، وله أصل عن الحسن بن محبوب.

وما ذكره العلّامة هنا في حاله من التضعيف جدًّا فغير مجزوم به عنده لما أورده في الخلاصة من أقاويل أصحاب الفنّ ثمّ رجّح قبول روايته، إذ قال: قال الشيخ الطوسيّ: ثقة. وروى الكشّيّ من طريق يونس بن عبد الرحمن يروي عمّن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه أمر أصحابه بأن يُنزلوه منزلة المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله، وكذا بحديث آخر بهذا السند أنّه من أصحاب القائم. قال أبو عمرو الكشّيّ رحمه الله: ويذكره الغلاة أنّه من أركانهم وتروى عنه المناكير من الغلوّ وتنسب إليه أقاويلهم، ولم أسمع أحدًا من مشايخ العصابة يطعن فيه، وعاش إلى زمان الإمام الرضا عليه السلام. وقال النجاشيّ: إنّه ضعيف جدًّا والغلاة تروي عنه. وقال أحمد بن عبد الواحد: قلّما رأيت له حديثًا سديدًا. وقال الغضائريّ: إنّه كان فاسد المذهب ضعيف الرواية لا يلتفت إليه، وعندي في أمره توقّف، والأقوى قبول روايته لقول الشيخ الطوسيّ رحمه الله وقول الكشّيّ أيضًا. وقال أبو جعفر بن بابويه: روى عن الصادق وأنّه قال: أنزلوا داود الرقّيّ منّي بمنزلة المقداد من رسول الله صلى الله عليه وآله. هذا آخر كلام العلّامة في ترجمة الرجل هناك.

وأفاد الشهيد الثاني رحمه الله أنّ قوله الأقوى قبول روايته وتعليله بقول الشيخ فيه نظر بيّن، لأنّ الجرح مقدّم على التعديل فكيف في كون الجارح جماعة فضلاء ثقات أو إثبات»[1].

«رزيق: بضمّ الرّاء، ابن الزبير الخلقانيّ: بالمعجمة المفتوحة والقاف بعد اللام وبعد الألف نون.

---

(١) نضد الإيضاح: ١٣١-١٣٢.

أقول: ربّما يوجد في بعض نسخ الإيضاح: ابن المرزوق، مكان: ابن الزبير، وهو من أغلاط الكُتّاب وتحريفاتهم كما ينادي به كلمة النسبة، فإنّ الخلقاني هو أبو العبّاس بن الزبير بن أبي الزرقاء المكنّى بأبي العوام بته، وابن المرزوق هو الكوفيّ، ومن إثباتهما في باب الزاي زعما منه أنّ الزاي فيهما مقدّمة على الراء سها فيما أظن، إلّا أنّ الجزم ببطلان هذا الاحتمال في ابن المرزوق خاصّة لا يخلو من إشكال، لذهاب غير واحد من المحقّقين إليه كابن داود، فإنّه قال في كتابه بعد أن أورده في باب الزاي: وبعض أصحابنا التبس عليه حاله فتوهّم أنّه رزيق بتقديم المهملة وأثبته في باب الراء، وهو وهم، وقد ذكره الشيخ أبو جعفر في الفهرست في باب الزاي، انتهى كلامه. وهو تعريض بالعلّامة فيما أحسب، فإنّه أورد ابن المرزوق في باب الراء من الخلاصة، والفاضل الأسترآباديّ أورد كليهما في كليهما ولم يصرّح بترجيح أحد الاحتمالين على الآخر، والعلم عند الله»[1].

«زكريّا بن إدريس بن عبد الله بن سعد بغير ياء الأشعريّ القمّيّ، أبو جرير: بفتح الجيم والتحتانيّة بين المهملتين.

أقول: كان وجيهًا، يروي عن الرضا عليه السلام، وروي أنّه ترحّم عليه»[2].

«سالم بن مكرم: بضمّ الميم وإسكان الكاف وفتح الراء، ابن عبد الله أبو خديجة ويقال: أبو سلمة الكناسيّ: بضمّ الكاف والنون المهملة.

أقول: كان من أهل الكوفة، وكناسة بالضمّ موضع بها، وكان جمّالًا، مولى بني أسد ويقال له: صاحب الغنم، ومكرم أبوه كان يكنّى أبا سلمة، روي أنّ سالمًا حمل أبا عبد الله عليه السلام من مكّة إلى المدينة وكانت كنيته يومئذ أبا خديجة فنهاه عليه السلام، فقال له: فيم

(١) نضد الإيضاح: ١٣٨-١٣٩.
(٢) نضد الإيضاح: ١٤٤-١٤٥.

أكنى. فقال له ﷺ: بأبي سلمة، فتكنّى بها بعد ذلك، ثمّ اعلم أنّ هذا الرجل غير سالم أبي خديجة الراوجنيّ، فإنّ ذلك ابن سلمة وهذا ابن أبي سلمة، فلا تغفل»(١).

«سعدان بن مسلم، واسمه عبد الرحمن بن مسلم، أبو الحسين العامريّ، مولى أبي العلاء كُرُز: بضمّ الكاف والراء ثمّ الزاي، أبو حفيد: بالحاء المهملة المفتوحة والفاء والتحتيّة، العامريّ من عامر بن ربيعة.

أقول: روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام وعمّر عمرًا طويلًا، له أصل، عنه جماعة، منهم محمّد بن عذافر وصفوان بن يحيى، وبعض الأصحاب كنّاه بأبي الحسن العامريّ مكبّرًا، والظاهر أنّه سهو»(٢).

«سفيان بن إبراهيم بن مرثد: بالمثلّثة بعد الراء، الحارثيّ.

أقول: وأظنّه ابن إبراهيم بن مرثد: بالزاي والمثنّاة التحتيّة بعدها، الأزديّ الجريريّ الكوفيّ، وأنّه ممّا صحّف، والعلم عند الله»(٣).

«سلام: بتخفيف اللام، ابن أبو عبد الله الهاشميّ.

أقول: له كتاب صغير رواه أبو سمينة»(٤).

«سلامة بن أبي عمرة: بفتح العين والهاء بعد الراء، الخراسانيّ، ثقة.

أقول: سكن الكوفة، والصواب: سلام، بدون هاء بعد الميم كما ذكره غير واحد من الأصحاب تبعًا للشيخ كما نقلنا عنه في ترجمة سالم الحنّاط. ثمّ أقول: أثبته ابن داود: ابن

(١) نضد الإيضاح: ١٥٠-١٥١.
(٢) نضد الإيضاح: ١٥٣-١٥٤.
(٣) نضد الإيضاح: ١٥٦.
(٤) نضد الإيضاح: ١٥٧.

أبي عمر وبغير هاء بعد الراء، والظاهر أنّه سها»[1].

«سليمان بن سفيان أبو داود المسترقّ: بضمّ الميم وإسكان المهملة وفتح الفوقيّة وكسر الراء وتشديد القاف، المنشد، وسمّي المسترقّ، لأنّه كان يسترقّ الناس بشعر السيّد.

أقول: هو ابن سفيان بن السمط، كوفيّ، يروي عنه الفضل بن شاذان، مولى بني أعين، من كندة ثمّ بني عديّ منهم، روى عن سفيان بن مصعب عن أبي عبد الله عليه السلام، وما ذكره العلّامة هنا في كونه مسترقًّا بالكسر هو الذي تبعه ابن داود في كتابه، وفي الخلاصة ذكر على آخر فقال: إنّما سمّي المسترقّ، لأنّه كان راوية لشعر السيّد وكان يستخفّه الناس أي لإنشاده أي يرقّ على أفئدتهم، إلّا أنّه لم يصرّح هناك لا بالفتح ولا بالكسر، لكن شيخنا الشهيد رحمه الله أفاد في بعض ما علّق عليها أنّ هذه العلّة تدلّ على فتح الراء في المسترقّ، والذي عندي أنّها تحتمل كسر الراء أيضًا، فإنّ الرجل كان بإنشاده ما يسترقّه الناس، فكان يصير هو سببًا لأن يعدّه الناس رقيقًا على أفئدتهم خفيفًا على قلوبهم غير ثقيل عليهم، فصحّ أن يقال له المسترقّ بالكسر.

هذا، والسيّد الذي كان سليمان ينشد شعره كثيرًا حتّى صار ملقّبًا بالمنشد هو السيّد إسماعيل بن محمّد أبو عامر الحميريّ بالمهملة المكسورة والميم الساكنة والمثنّاة التحتانيّة والراء مادح أهل البيت عليهم السلام الذي ترحّم عليه أبو عبد الله، ورويت حكاية عجيبة فيه هي أنّه اسودّ وجهه عند الموت فقال: هكذا يُفعل بأوليائكم يا أمير المؤمنين؟! فابيضّ وجهه كأنّه القمر ليلة البدر، وكان كيسانيًّا ثمّ رجع وقال بأبي جعفر عليه السلام»[2].

«صبّاح: بتشديد الباء، ابن صبيح: بالياء، الحذّاء الفزاريّ: بالفاء والزاي، مولاهم.

---

(١) نضد الإيضاح: ١٥٧.

(٢) نضد الإيضاح: ١٦٠-١٦١.

أقول: إمام مسجد اللؤلؤ بالكوفة، وبعضهم قال: دار اللؤلؤة، كالعلّامة في الخلاصة فيما رأيته من نسخها، وليس بصواب، إنّما الصواب دار اللؤلؤ بغير هاء كما في كتاب النجاشيّ وكتاب الشيخ وغيرها، والرجل ثقة عين، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب، عنه جماعة، منهم عبي بن هشام»[1].

«طلحة بن زيد أبو الخزرج: بالمعجمة والزاي والراء والجيم، النهديّ: بالنون، الشاميّ، ويقال: الحزريّ: بالمهملة والزاي بعدها ثمّ الراء، عامّي.

أقول: زيديّ، قرشيّ، وربّما يقال مكان (الحزريّ) بالحاء المهملة: (الجزريّ) بالجيم والزاي ثمّ الراء، روى عن الصادق عليه السلام، عنه محمّد بن سنان والقاسم بن إسماعيل القرشيّ، قال الشيخ الطوسيّ رحمه الله في موضع: إنّه بتريّ، وفي آخر: إنّه عامّي المذهب، إلّا أنّ كتابه معتمد»[2].

«عامر بن واثلة: بكسر الثاء المثلّثة، أبو الطفيل.

أقول: ابن واثلة بن الأصقع الكنانيّ، أدرك ثماني سنين من حياة النبيّ صلى الله عليه وآله، وولد عام أحد، وكان كيسانيًّا ممّن يقول بحياة محمّد بن الحنفيّة وله في ذلك شعر، وخرج تحت راية المختار بن أبي عبيدة، وبعض الأصحاب عدّه من خواصّ عليّ عليه السلام»[3].

«عبد الله بن إبراهيم بن أبي عمرو بالواو الغفاريّ: بالمعجمة والفاء، سكنه مزين: بالزاي والنون بعد الياء، بالمدينة، فيقال تارة: الغفاريّ، وتارة: الأنصاريّ، وأخرى: المدنيّ.

(١) نضد الإيضاح: ١٦٩.

(٢) نضد الإيضاح: ١٧٣.

(٣) نضد الإيضاح: ١٧٥.

أقول: وفي بعض النسخ من الإيضاح: المزنيّ، بالزاي مكان الدال»[1].

«عبد الله بن سعيد بن حيّان: بالمهملة وتشديد الياء والنون بعد الألف، ابن أبجر: بالموحّدة والميم المفتوحة والراء، الكناني، أبو عمر بالضمّ الطبيب، شيخ من أصحابنا، ثقة، وبنو أبجر بالجيم بيت بالكوفة أطبّاء.

أقول: أخو عبد الملك بن سعيد»[2].

«عبد الله بن عبد الرحمن الأصمّ المسمعيّ: بكسر الميم وإسكان السين المهملة وفتح الميم وكسر المهملة، ضعيف، غال، روى عن مسمع كردين وغيره.

أقول: بصريّ ليس بشيء من كذّابة أهل البصرة، له كتاب في الزيارات يدلّ على خبث عظيم ومذهب متهافت»[3].

«عبد الله بن ميمون بن الأسود القدّاح: بالقاف والدال المهملة والمشدّدة والحاء المهملة، كان يبري القِدَاح.

أقول: معنى قوله: كان يبرئ القداح: كان ينحتها ويصلحها ويعمل لها ريشًا لتصير سهامًا يرمى بها، والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل أن يراش ويركب نصله، وقد يجمع أقداح وأقاديح. والرجل مكّيّ مولى بني مخزوم، روى أبوه عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وروى هو عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتب، عنه جعفر بن محمّد بن عبد الله»[4].

---

(١) نضد الإيضاح: ١٨٥-١٨٦.

(٢) نضد الإيضاح: ١٩١.

(٣) نضد الإيضاح: ١٩٢-١٩٣.

(٤) نضد الإيضاح: ١٩٧-١٩٨.

«عبد الله بن النجاشيّ: بالشين المعجمة، ابن عثيم: بالمهملة المضمومة والمثلَّثة والتحتيّة، ابن سمعان بن بجير: بالجيم والياء، الأسديّ النضريّ: بالضاد المعجمة.

أقول: أبو بجير بضمّ الموحّدة وفتح الجيم والراء بعد المثنّاة التحتيّة، وربّما يثبت اسم جدّه بالغين المعجمة مكان المهملة والنون مكان المثلّثة، والنضريّ ربّما يثبت بالموحّدة وإهمال الصاد. حكى بعضهم أنّ الرجل كان يرى رأي الزيديّة ثمّ رجع إلى القول بإمامة الصادق عليه السلام، وكان قد ولي الأهواز من قبل المنصور»(١).

«عبد الملك بن عتبة: بالتاء الفوقية المثنّاة بعد العين المضمومة والموحّدة، الهاشميّ اللهبيّ: بالهاء المفتوحة ثمّ الموحّدة.

أقول: فتح الهاء كما ذكره سهو منه والصواب إسكانها وكسر اللام، منسوب إلى لهب بن أحجن بن كعب بن الحارث قبيلة تعرف بالقيافة والزجر، والرجل غير عبد الملك بن عتبة الصيرفيّ الكوفيّ النخعيّ، وذاك الصيرفيّ له كتاب، واشتبه هذا على بعضِهِم، فزعم بعضُ الكُتّاب لهذا اللهبيّ فنسب إليه، وهو سهو، والتحقيق أنّ اللهبيّ ليس له كتاب، والكتاب إنّما هو للصيرفيّ»(٢).

«عليّ بن جعفر الهمانيّ: بالنون بعد الألف، البرمكيّ.

أقول: منسوب إلى همينا قرية من سواد بغداد»(٣).

«عليّ بن حديد بن حكيم: بفتح الحاء وإسكان الياء بعد الكاف، المدائنيّ الأزديّ الساباطيّ: بالسين المهملة والموحّدة والطاء المهملة.

(١) نضد الإيضاح: ١٩٨-١٩٩.
(٢) نضد الإيضاح: ٢٠٠.
(٣) نضد الإيضاح: ٢١٣.

أقول: كوفيّ، مولى الأزد، وكان منزله ومنشأه بالمدائن، روى عن أبي موسى عليه السلام، ضعّفه الشيخ في كتاب الأخبار، وقال الكشّيّ: قال نصر ابن الصباح: إنّه فطحيّ من أهل الكوفة، وكان أدرك الرضا عليه السلام»[1].

«عليّ بن الحسن بن محمّد بن الجرميّ: بالجيم، الطاطريّ: بفتح الطائين المهملتين، سمّي بذلك لبيعه ثياب يقال لها: الطاطريّة.

أقول: جرم بالراء بعد الجيم بطنان في العرب: أحدهما في قضاعة وهو جرم بن ربان، والآخر في طي، وكلاهما محتملان هنا. والرجل كوفيّ يكنّى أبا الحسن، كان فقيهًا ثقة في حديثه من أصحاب الكاظم عليه السلام واقفيًّا من وجوه الواقفة وشيوخها شديد العناد في مذهبه ضعف على من خالفه من الإماميَّة، له كتب في نصرة مذهبه، وهو أستاذ الحسن بن محمّد بن سماعة الحضرمي ومنه تعلّم»[2].

«عليّ بن عبد الرحمن بن عيسى بن عروة بن الجرّاح القنانيّ: بالقاف ثمّ النون قبل الألف وبعدها، وفي نسخة: الغنانيّ: بالغين المعجمة.

أقول: أبو الحسن الكاتب، كان سليم الاعتقاد وكثير الحديث، صحيح الرواية، مات سنة ثلاث عشرة وأربعمائة»[3].

«عليّ بن محمّد بن إبراهيم بن أبان الرازي الكلينيّ المعروف بعلاّن: بالعين المهملة المفتوحة واللام المشدّدة والنون.

أقول: أبو الحسن، ثقة عين، له كتاب أخبار القائم عليه السلام»[4].

(١) نضد الإيضاح: ٢١٤.

(٢) نضد الإيضاح: ٢١٦-٢١٧.

(٣) نضد الإيضاح: ٢٢٣-٢٢٤.

(٤) نضد الإيضاح: ٢٢٦.

«عليّ بن محمّد بن شيران: بالمعجمة والتحتية والراء والنون أخيرًا، الأبلي: بفتح الهمزة وضمّ الموحّدة وتشديد اللام، كان أصله من كازرون، سكن أبوه الأبلة.

أقول: الأبلة مدينة جنب البصرة من جانبها البحريّ، وبعض اللغويّين جعل الهمزة فيها مضمومة أيضًا، والرجل شيخ من أصحابنا ثقة صدوق يكنّى أبا الحسن»[1].

«عمرو بن جميع: بضمّ الجيم وإسكان الياء بعد الميم، الأزديّ البصريّ.

أقول: أبو عثمان، قاضي الريّ، من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام»[2].

«عمرو بن حريث: بضمّ الحاء المهملة والمثلّثة بعد الياء.

أقول: مشترك بين جماعة: منهم الذي ذكره الشيخ رحمه الله في أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وقال: إنّه عدوّ الله ملعون، ومنهم أبو خلاّد الكوفيّ، ومنهم أبو محمّد الأشجعيّ، ومنهم أبو أحمد الصيرفي الكوفيّ مولاهم، وهذا الأخير ثقة روى عن أبي عبد الله عليه السلام، له كتاب، عنه صفوان والحسن ابن محمّد بن سماعة»[3].

«فائد: بالفاء والتحتانية والدال المهملة.

أقول: مشترك بين جماعة كوفيّين كالجمّال والحنّاط والخثعميّ»[4].

«فضالة بن أيّوب: بفتح الفاء.

---

(١) نضد الإيضاح: ٢٢٨.

(٢) نضد الإيضاح: ٢٤٣.

(٣) نضد الإيضاح: ٢٤٣.

(٤) نضد الإيضاح: ٢٥٢.

أقول: الأزديّ، عربيّ صميم، سكن الأهواز»(١).

«القاسم بن محمّد بن عليّ بن إبراهيم الهمدانيّ: بالدال المهملة.

أقول: كان هو وأبواه وجدّاه عليّ وإبراهيم بن محمّد وكلاء الناحية. ثمّ الظاهر أنّ إهمال الدال في النسبة خطأ والصواب إعجامها كما صرّح به العلّامة في ترجمة أبيه محمّد بن عليّ في هذا الكتاب وفي الخلاصة أيضًا، وغيره من علماء الرجال إمّا نصّ على الإعجام أو سكت أو آثر الإهمال، والله عليم بحقيقة الحال»(٢).

«كلثوم: بضمّ الكاف، بنت سليم.

أقول: روت عن الرضا عليه السلام كتابًا، عنها محمّد بن إسماعيل بن بزيع»(٣).

«محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن إسماعيل الكاتب أبو بكر، يعرف بابن أبي الثلج بالثاء المثلّثة والجيم بعد اللام، وأبو الثلج هو عبد الله بن إسماعيل، ثقة، عين، كثير الحديث. وجدت بخطّ السيّد صفيّ الدين محمّد بن معد الموسويّ رحمه الله: هذا محمّد بن عبد الله بن إسماعيل بن أبي الثلج البغداديّ المشهور عند أصحاب الحديث، ويروي عن أبي الحراب وروح بن عبادة وخلف بن الوليد وغيرهم، وحدّث عنه محمّد بن إسماعيل البخاريّ، وكان يروي عنه ابنه محمّد المذكور في هذه الورقة، ويروي عن محمّد هذا أبو الحسن الدارقطنيّ عن جدّه محمّد بن إسماعيل، وكتب محمّد بن معد الموسويّ.

أقول: خاصّي، سمع منه التلعكبريّ سنة اثنتين وعشرين وثلث مائة إلى سنة خمس وعشرين وفيها مات، وله منه إجازة»(٤).

---

(١) نضد الإيضاح: ٢٥٣.

(٢) نضد الإيضاح: ٢٥٨.

(٣) نضد الإيضاح: ٢٦٠.

(٤) نضد الإيضاح: ٢٧٢-٢٧٣.

«محمّد بن بندار: بضمّ الموحّدة وإسكان النون والراء أخيرًا.

أقول: مشترك بين محمّد بن أبي القاسم ماجيلويه المتقدّم، وبين محمّد بن بندار بن عاصم الذهليّ المكنّى بأبي جعفر القمّيّ الذي عنه الحسين بن محمّد بن عامر»(١).

«محمّد بن تسنيم: بالفوقانيّة المفتوحة والمهملة الساكنة والنون المكسورة والتحتانيّة الساكنة، ويكنّى تسنيم أبا يونس بن الحسن بن يونس أبوطاهر الورّاق، كان ورّاق أبي نعيم بضمّ النون الفضل بن دكين: بالدال المضمومة والكاف المفتوحة والتحتانيّة والنون».

أقول: الحضرميّ الكوفيّ، ثقة، عين، صحيح الحديث، روى عنه العامّة والخاصّة، وقد كاتب أبا الحسن العسكريّ عليه السلام، له كتب»(٢).

«محمّد بن ثابت: بالثاء المثلّثة أوّلا، روى عن الكاظم عليه السلام.

أقول: مجهول الحال، وله نسخة يرويها عنه عليه السلام أحمد بن محمّد بن سعيد»(٣).

«محمّد بن جرير: بالجيم، أبو جعفر الطبريّ، عاميّ.

أقول: هذا هو صاحب التاريخ، وهو غير ابن جرير الطبريّ الآتي، ثمّ زعم صاحب القاموس أنّ صاحب التاريخ ابن خزر بالمعجمات بدون ياء، حيث قال في فصل الخاء من باب الزاي: ومحمّد بن خزر الطبرانيّ له تاريخ، وكأنّه سهو»(٤).

«محمّد بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين يلقّب ديباجة: بالدال المهملة والمثنّاة التحتانيّة والموحّدة والجيم.

---

(١) نضد الإيضاح: ٢٨٠.

(٢) نضد الإيضاح: ٢٨٠-٢٨١.

(٣) نضد الإيضاح: ٢٨١.

(٤) نضد الإيضاح: ٢٨١.

أقول: إنّما لقّب بديباجة لحسن وجهه، كذا قيل. وهو مدنيّ، وله نسخة يرويها عن أبيه، عنه أحمد بن الوليد. قال شيخنا المفيد رحمه الله في إرشاده: كان شجاعًا، وكان يصوم يومًا ويفطر يومًا، ويرى رأي الزيدية في الخروج بالسيف، وخرج على المأمون في سنة تسع وتسعين ومائة بمكّة وتبعه جماعة، فخرج لقتاله عيسى الجلوديّ ففرّق جمعه وأخذه فأنفذه إلى المأمون، فلمّا وصل إليه أكرمه المأمون وأدنى مجلسه منه ووصله وأحسن جائزته، وكان مقيمًا معه في خراسان، وكان المأمون يحتمل منه ما لا يحتمل سلطان من رعيّته، وتوفّي محمّد بخراسان»[1].

«محمّد بن الحسن بن شمّون: بالشين المعجمة والميم المشدّدة.

أقول: والنون بعد الواو، أبو جعفر، بغداديّ، وكان أصله بصريًّا، وقف ثمّ غلا، ضعيف جدًّا، لا يلتفت إليه ولا إلى مصنّفاته»[2].

«محمّد بن الحسين أبي الخطّاب زيد أبو جعفر الزيّات: بالزاي، الهمدانيّ: بالدال المهملة.

أقول: من أصحاب الجواد عليه السلام، جليل من أصحابنا، عظيم القدر، كثير الرواية، ثقة، عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، مات سنة اثنتين وستّين ومائتين»[3].

«محمّد بن حمران: بالحاء المهملة المضمومة.

أقول: مشترك بين جماعة: كأبي جعفر النهديّ، ومولى بني فهر الكوفيّ، وابن أعين الشيبانيّ»[4].

---

(١) نضد الإيضاح: ٢٨٣.

(٢) نضد الإيضاح: ٢٨٥.

(٣) نضد الإيضاح: ٢٨٩.

(٤) نضد الإيضاح: ٢٩٠-٢٩١.

«محمّـد بن العبّاس بن عليّ بن مروان بن الماهيـار: بالمثنّاة التحتية والراء أخيرًا، أبو عبد الله البزّاز: بالزائين المعجمتين، المعروف بابن الحجّام: بالجيم قبل الحاء والمهملة.

أقـول: ثقـة ثقة، من أصحابنا، عين، سـديد، كثـير الحديث، له كتـاب ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام، وهو كتاب جيّد»[1].

«محمّد بن عبد الله بن جعفر بن الحسين بن جامع بن مالك الحميري: بالحاء المهملة والتحتانية المفتوحة بعد الميم السـاكنة، أبو جعفر القمّيّ، كان ثقة وجهًا، كاتب صاحب الأمر، سـأله عن مسـائل في أبواب الشريعة، قال أحمد بن الحسـين: وقعت هذه المسائل التي في أصلها والتوقيعات بين السطور.

أقول: كان له أخوة: جعفر والحسين وأحمد، كلّهم كان له مكاتبة»[2].

«محمّد بن عبد الله بن عمرو بن سالم، وقيل: سليم: بضمّ السين والياء الساكنة بعد اللام، ابن لاحق أبو عبد الله اللاحقيّ الصفّار، وقيل: العطّار.

أقول: روى عن الرضا عليه السلام»[3].

«محمّد بن عليّ بن أبي شعبة: بضمّ الشين المعجمة وإسكان العين المهملة وفتح الباء الموحّدة.

أقـول: الحلبي، أبو جعفر، وجه أصحابنـا وفقيههم والثقة الذي لا يطعن عليه هو وأخوته عبد الله وعمران وعبد الأعلى»[4].

---

(١) نضد الإيضاح: ٢٩٦.

(٢) نضد الإيضاح: ٢٩٨.

(٣) نضد الإيضاح: ٢٩٩.

(٤) نضد الإيضاح: ٣٠٣.

«محمّد بن عليّ بن الفضل بن تمام بن سكين: بضمّ السين، ابن بنداذ: بالذال المعجمة بعد الألف، ابن داذمهز بن فرّخ زاذ: بالفاء والراء والخاء المعجمة والزاي والذال المعجمة بعد الألف، ابن مناذرماه: بالنون بعد الميم والذال المعجمة بعد الألف، ابن شهريار الأصغر.

أقول: سكين: بالسين المهملة والكاف والنون بعد التحتيّة والمثنّاة، وأبو بنداذ: بالنون الساكنة بعد الموحّدة المضمومة والدال المهملة قبل الألف، وأبوه داذمهز: بالدال المهملة قبل الألف والذال المعجمة بعدها الميم والهاء والزاي أخيرًا، وقيل: الفاء مكان الميم والدال المهملة مكان الزاي، ومياذرماه: بالمثنّاة التحتانيّة بعد الميم وقبل الألف الأوليّين كما ضبطه في الخلاصة لعلّه أصوب من النون كما جعله هنا، وشهريار بالشين المعجمة والهاء والراء قبل المثنّاة التحتانيّة وبعدها الألف ثمّ الراء أخيرًا، والرجل أبو الحسين الدهقان الكوفي، كان ثقة عينًا صحيح الاعتقاد وجيّد التصنيف عند التلعكبريّ»[1].

«محمّد بن عليّ بن النعمان: بضمّ النون، ابن أبي طريفة: بالطاء المهملة والفاء.

أقول: أبو جعفر الأحول، مولى بجيلة، من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام، كوفيّ صيرفيّ، وكان يلقّب بمؤمن الطاق، ويقال له: الطاقيّ وصاحب الطاق أيضًا، لأنّ دكّانه كان في طاق المحامل بالكوفة، وربّما يذكر له وجه آخر، والمخالفون يلقّبونه بشيطان الطاق، كان كثير العلم وافر الفضل ثقة، ورد فيه روايات تدلّ على جودة ذهنه وقوّة مناظرته، حكي أنّ أبا حنيفة قال له بعد موت مولانا أبي جعفر عليه السلام: إنّ إمامك قد مات، فقال له أبو جعفر: لكن إمامك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم»[2].

---

(١) نضد الإيضاح: ٣٠٦-٣٠٧.

(٢) نضد الإيضاح: ٣٠٨، ويشير بذلك إلى الشيطان الرجيم.

«محمّـد بن عمر: بضمّ العين، ابن محمّد بن سـالم بن البراء بن سـبرة: بفتح السـين المهملة وإسكان الموحّدة وفتح الراء، ابن سيّار: بفتح المهملة وتشديد الياء والراء أخيرًا، التميميّ المعروف بالجعابيّ: بالباء بعد الألف والجيم المكسورة وبعدها العين المهملة.

أقـول: أثبتـه في الخلاصة: ابن عمـر بن محمّد بن مسـلم، وكأنّه لّما رأى في كتاب النجاشيّ سـالمًا مكتوبًا بغير ألف كما يكتب على رسـم الخطّ زعمه سلمًا فاحتاط واحترز من أن يتوهّم فيتوهّم فيجعله مسلمًا بالميم بغير ميم قبل السين، ومنهم من أثبته ابن محمّد ابن سـلام بتقديم اللام على الألف، ثمّ ما أثبته العلّامة طاب ثراه في الكتابين جميعًا من كون جدّ الرجل سـيّار ليس بصحيح، والصواب أنّه يسـار بتقديـم المثنّاة التحتانيّة على الرجـل يكنّى أبابكر القاضي الحافـظ، كان يدعى بابن الجعابي بالباء المفردة بعد الألف، بغداديّ، وكان من حفّاظ الحديث الناقدين له العالمين به»[1].

«محمّـد بن محمّد بن النعمان بن عبد السـلام بن جابر بن النعمان بن سـعيد: بالياء، ابـن جبير: بالباء الموحّـدة بعد الجيم ثمّ المثنّـاة التحتانيّة، ابن وُهيب: بضـمّ الواو، ابن هـلال بن إدريس بن سـعيد: بالياء، ابن سـنان بن عبد الدار بن الريّـان بن فطر: بكسر الفاء وإسـكان الطـاء، ابن زياد بن الحارث بـن مالك بن ربيعة: بن كعيـب: بالياء، بن الحـارث بن كعـب بن علـة: بالعين المهملـة المضمومة والـلام المخفّفة، ابـن خالد بن مالـك بـن أدد: بضمّ الدال المهملة، ابن زيد بن يشـجب: بفتح المثنّاة التحتيّة وإسـكان الشـين المعجمة والجيم والموحّدة، ابن غريب بن زيد بن كهلان بن سـبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، شيخنا المفيد قدّس الله روحه ونوّر ضريحه.

أقـول: أبو عبـد الله يعرف بابن المعلّم، شـيخ متكلّمي الإماميّـة وفقهائها، انتهت رئاسـتهم إليه في عصره في العلـم والفقه، له قريب من مائتـي مصنّف، مات قدّس الله

(١) نضد الإيضاح: ٣٠٩-٣١٠.

روحه ليلة الجمعة لثلاث خلون من شـهر رمضان سـنة ثلاث عـشرة وأربعمائة، وكان مولـده الحـادي عشر من ذي القعدة سـنة سـتّة وثلاثـين وثلثمائة وقيل: ثـمان وثلاثين وصلّى عليه الشريف المرتضى أبو القاسـم عليّ بن الحسـين بميدان الأشنان، وضاق على الناس مع كبره، ودفن في داره سـنين ثمّ نقل إلى المشـهد الشريف الكاظميّ على مشرّفه السـلام، ودفن قريبًا من رجلي الجواد عليه السلام إلى جانب شـيخه أبي القاسـم جعفر بن محمّد ابن قولويه»[1].

«محمّد بن مسلم بن رباح: بفتح الراء الموحّدة، أبو جعفر الأوقص: بالقاف والصاد المهملة، الطحّان، وقيل: السمّان.

أقـول: الثقفي مولاهم، الأعور، وجه أصحابنا بالكوفـة، فقيه، ورع، صاحب أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام وروى عنهما، وكان من أفقه الناس، ورد في كبر شـأنه وعظم قدره روايات، وأروى الناس عنه العلاء بن رزين القلاّء»[2].

«ميثم: بكسر الميم، ابن يحيى.

أقول: التمّار، من أصحاب أمير المؤمنين والحسـن والحسـين عليهم السلام، مشـكور، وروى العقيقيّ أنّ أبا جعفر عليه السلام كان يحبّه حبًّا شديدًا وأنّه كان مؤمنًا شاكرًا في الرخاء صابرًا في البلاء.

وفي كتاب الإرشاد لشيخنا المفيد طاب ثراه أنّه كان عبدًا لامرأة من بني أسد فاشتراه أمير المؤمنين عليه السلام وقال له: ما اسـمك؟ قال: سـالم، قال: أخبرني رسـول الله صلى الله عليه وآله أنّ اسمك الذي سـمّاك به أبواك في العجم ميثم، قال: صدق الله ورسـوله صدقت أمير المؤمنين والله إنّه لإسـمي، قال: فارجع إلى اسمك الذي سمّاك رسول الله صلى الله عليه وآله ودع سالما، فرجع إلى ميثم

(١) نضد الإيضاح: ٣١٤-٣١٦.

(٢) نضد الإيضاح: ٣٢٠-٣٢١.

واكتنى بأبي سالم، فقال له عليه السلام ذات مرّة: إنّك تؤخذ بعدي وتصلب وتطعن بحربة فإذا كان اليـوم الثالث ابتدر منخراك وفمك دمًا فتخضب لحيتك فانتظر ذلك الخضاب، وتصلب عـلى دار عمرو بن حريث عاشر عشرة أنت أقصرهم خشـبة وأقربهم إلى المطهرة، فامض حتّـى أُريك النخلة التي تصلب على جذعها، فـأراه إيّاها، وكان ميثم يأتيها فيصلّي عندها ويقول: بوركت من نخلة لك خلقت ولي غذيت، فلم يزل يتعاهدها حتّى قطعت وحتّى عـرف الموضع الـذي يصلب عليه بالكوفـة... إلى أن قال الراوي: فقـدم ميثم إلى الكوفة فأخـذه عبيد الله فأدخل عليه فقيل: هذا كان مـن آثر الناس عند عليّ، فقال له عبيد الله بن زياد: أين ربّك؟ قال: بالمرصاد لكلّ ظالم وأنت أحد الظلمة، قال: إنّك على عجمتك لتبلغ الـذي تريد! ممّا أخبرك صاحبك أنّي فاعل بك؟ قال: أخبرني أنّك تصلبني عاشر عشرة أنا أقصرهم خشـبة وأقربهم إلى المطهرة، قال لنخالفنّه؟! قال كيـف تخالفه؟ فوالله ما أخبرني إلّا عن النبيّ صلى الله عليه وآله عن جبرائيل عن الله، وكيف تخالف هؤلاء؟! ولقد عرفت الموضع الذي أصلب عليه أين هو من الكوفة، وأنا أوّل خلق الله أُلجم في الإسـلام. فحبسه وحبس معه المختار بن أبي عبيدة. قال ميثم للمختار: إنّك تفلت وتخرج ثائرًا بدم الحسـين بن عليّ عليه السلام فتقتل هذا الذي يقتلنا، فلمّا دعا عبيد الله بالمختار ليقتله طلع بريد بكتاب يزيد إلى عبيد الله يأمره بتخلية سبيله فخلّاه، وأمر بميثم أن يصلب فأخرج، فقال رجل لقيه: ما كان أغناك عن هذا يا ميثم، فتبسّم وهو يومي إلى النخلة: لها خلقت ولي غذيت، فلمّا رفع على الخشبة اجتمـع الناس حوله على باب عمرو بن حريث فجعل يحدّث بفضائل بني هاشـم، فقيل لابن زياد: قد فضحكم هذا العبد، فقال: ألجموه، فكان أوّل خلق أُلجم في الإسلام. وكان مقتل ميثم رحمه الله قبل قدوم الإمام الحسـين بن عليّ عليهما السلام العراق بعشرة أيام، فلمّا كان اليوم الثالث من صلبه طُعن بحربة فكبّر ثمّ انبعث في آخر النهار فمه وأنفه دمًا، والله أعلم»[1].

---

(١) نضد الإيضاح: ٣٤٤-٣٤٦.

«هارون بن عبد العزيز أبو عليّ الأراجنيّ: بفتح الهمزة والراء والألف والجيم والنون.

أقول: الكاتب، مصري، كان وجهًا في زمانه، مدحه المتنبّي، وله ابن اسمه عليّ، وكان حسن التخصيص بمذهبنا، له كتاب الردّ على الواقفة[1].

«يحيى بن زكريّا الترماشيريّ: بالمثنّاة الفوقية والواو والشين المعجمة والتحتيّة والراء بعدها.

أقول: أبو الحسن، مضطربًا وفي مذهبه ارتفاع»[2].

«يعقوب بن شيبة: بالشين المعجمة والمثنّاة التحتيّة والموحّدة، من العامّة.

أقول: عن النجاشيّ أنّ الرجل صاحب حديث من العامّة غير أنّه صنّف مسند أمير المؤمنين عليه السلام»[3].

«يونس بن يعقوب بن قيس أبو عليّ الجلاب: بالجيم والباء، البجليّ الدهنيّ: بالدال المضمومة المهملة والنون، أمّه منيّة: بضم الميم وفتح النون وتشديد الياء، أخت معاوية بن عمّار.

أقول: كوفيّ، فطحيّ هو وأخوه يوسف كما قاله شيخنا الصدوق أبو جعفر بن بابويه طاب ثراه، والشيخ الطوسيّ رحمه الله وثّقه في عدّة مواضع، وربّما يقال: إنّه رجع عن القول بعبد الله، والعلم عند الله»[4].

---

(١) نضد الإيضاح: ٣٥٢.

(٢) نضد الإيضاح: ٣٦١.

(٣) نضد الإيضاح: ٣٦٥.

(٤) نضد الإيضاح: ٣٦٨.

الفصل الثالث

حاشية الشهيد الثاني على رجال ابن داود

قسّم الشهيد الثاني حاشيته على رجال ابن داود حسب أقسام الأخير، وعلّق على ثلاثة وثلاثين رجلًا من الجزء الأوّل الخاصّ بالممدوحين، وعلّق على خمسة رجال من الجزء الثاني الخاصّ بالمجروحين والمجهولين[1]. وأضاف رجلين إلى قسم الممدوحين لأنّ ابن داود لم يترجم لهما[2].

وسنأتي على القسم الأكبر من حاشية الشهيد الثاني على رجال ابن داود، وهي:

«قوله[3]: آدم بن الحسين النخّاس...

قلت[4]: فمن أثبته كذلك العلاّمة في الخلاصة، وأمّا في إيضاح الاشتباه فذكره النخّاس وضبطه بالأحرف»[5].

«قوله: أبان بن تغلب... قال أبو جعفر ﷺ: اجلس في مسجد الكوفة وَافْتِ الناسَ.

(١) حاشية رجال ابن داود:.

(٢) يُنظر: حاشية رجال ابن داود: ١٧، والرجل الأوّل هو محمّد بن عبد الجبّار، وهو ثقة جليل، والثاني هو الحسين بن عليّ البزوفريّ وسوف يأتي تفصيله، يُنظر: حاشية رجال ابن داود: ٩.

(٣) لفظة قوله في الحاشية تدلّ على بداية كلام ابن داود.

(٤) لفظة (قلت) تدلّ على بداية كلام الشهيد الثاني وتعليقه.

(٥) حاشية رجال ابن داود: ٣.

قلت: (مسجد المدينة) في الخلاصة وكتاب الشيخ»[1].

«قوله: إبراهيم بن عثمان.

قلت: ظاهر الحال أنّ إبراهيم بن عثمان هذا هو إبراهيم بن زياد السابق الذي نقل فيه قولًا أنّه ابن عثمان، وابن عيسى هذا هو الذي تقتضيه طبقته وكلام غيره من علماء الفنّ، والله أعلم»[2].

«قوله: إبراهيم بن مهزيار، أبو إسحاق الأهوازيّ...

قلت: نقله عن الكشّيّ مدحه يقتضي دخوله في الحسن، والحقّ أنّ الكشّيّ ما مدحه وإنّما نقل عنه رواية توهم المصنّف منها مدحه وليست دالّة عليه، مع ضعف طريقها جدًّا»[3].

«قوله: أسيد بالفتح فالكسر بن حضير بالحاء المهملة المضمومة، وقيل: بالمعجمة فالضاد المعجمة المفتوحة بن سماك أبو يحيى، ويقال: أبو عتيك.

قلت: في كتاب الشيخ: (عبيد)»[4].

«قوله: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حزام الأنصاريّ... مات سنة ثمان وسبعين.

قلت: وسنّه أربع وتسعون سنة، وكان قد ذهب بصره»[5].

«قوله: الحارث بن غضين... ورأيت في تصنيف بعض الأصحاب بالصاد المهملة...

(١) حاشية رجال ابن داود: ٣-٤.

(٢) حاشية رجال ابن داود: ٤.

(٣) حاشية رجال ابن داود: ٤-٥.

(٤) حاشية رجال ابن داود: ٥.

(٥) حاشية رجال ابن داود: ٥.

قلت: هو العلّامة في الخلاصة»[١].

«قوله: الحسن بن محمّد بن حمزة الحسينيّ الطبريّ.

قلت: كذا في كتاب الشيخ رحمه الله: الحسن بن محمّد بن حمزة، والموجود في كتب الرجال: الحسن بن حمزة، بغير توسّط محمّد بينهما، وهو الموافق لما في كتب النسب، والظاهر أنّ توسّط محمّد سهو، ولعلّ منشأه أنّ كنيته أبو محمّد فصحّف: ابن محمّد»[٢].

«قوله: الحسين بن اسكيب... الحسين بن إشكيب.

قلت: في الخلاصة جعلها واحدًا أعني هذا الذي بالمهملة والذي يأتي بالمعجمة وأنّه خادم القبر»[٣].

«قوله: الحسين بن أسد البصري (دي) (جخ): ثقة صحيح، إلّا أنّ (غض) قال: يروي عن الضعفاء...

قلت: جعل المصنّف الحسين بن أسد من رواة الهادي عليه السلام ونقل عن ابن الغاضريّ ما نقل من تضعيفه، وكلا الأمرين مشكل؛ لأنّ المعروف كونه من رجال الجواد عليه السلام، ذكر ذلك الشيخ الطوسيّ والعلاّمة في الخلاصة والسيّد جمال الدين بن طاووس في كتابه، وأمّا ما نقله عن ابن الغضائريّ فإنّما وقع عن الحسن بن أسد لا عن الحسين، ونقله جماعة عن ابن الغضائريّ كما نقلناه عنه»[٤].

«قوله: الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائريّ... عالم بالرجال، شيخنا، وروى

(١) حاشية رجال ابن داود: ٥-٦.

(٢) حاشية رجال ابن داود: ٦.

(٣) حاشية رجال ابن داود: ٨.

(٤) حاشية رجال ابن داود: ٨.

عنه الشيخ سماعًا وأجازه.

قلت: لم نجده في الفهرست أصلًا، وقد ذكر الشيخ أنّه ذكره في الفهرست، ولعلّ المصنّف قلّده فيه ولم يجد»(١).

«قوله: الحسين بن عليّ البزوفريّ.

قلت: بقي على المصنّف الحسين بن عليّ البزوفريّ، فإنّه ثقة جليل ولم يذكره، وذكر الشيخ في كتاب الرجال أنّ له مصنّفات ذكرها في الفهرست، مع أنّه لم يذكره أيضًا»(٢).

«قوله: حمّاد بن عثمان الناب... كان يسكن عرزم فنسب إليها... مات سنة تسعين ومائة بالكوفة.

قلت: قوله: كان يسكن... إلى قوله: مات سنة تسعين ومائة، لا محلّ له هنا، والصواب تأخيره إلى حكم حمّاد بن عثمان الفزاريّ الذي بعده، لأنّه عرزميّ، وأخوه عبد الملك كما ذكر المصنّف هنا، وأمّا حمّاد الناب فأخوه الحسين كما ذكره هو وغيره، وله أخ آخر اسمه جعفر، ولعلّ هذا الكلام كان مردودًا بخطّ المصنّف فاشتبه محلّه على الناقل، والصواب تأخيره كما ذكرناه»(٣).

«قوله: حمّاد بن عيسى أبو محمّد الجهنيّ... أصله كوفيّ... بقي إلى زمن الرضا عليه السلام.

قلت: صوابه: أبو عبد الله عليه السلام، لأنّ ذلك هو المذكور في كتاب الكشّيّ، وذلك سيأتي في آخر القسم الثاني: حمّاد بن عيسى روى عن الصادق عليه السلام عشرين حديثًا»(٤).

---

(١) حاشية رجال ابن داود: ٩.

(٢) حاشية رجال ابن داود: ٩ ١٠، وهو اضافة على رجال ابن داود.

(٣) حاشية رجال ابن داود: ١٠.

(٤) حاشية رجال ابن داود: ١٠-١١.

«قوله: حميد بضمّ الحاء بن حمّاد بن حوار بضمّ الحاء المهملة والراء التميميّ الكوفيّ (لم) (عق) ثقة.

قلت: كذا وجدناه (عق) في نسخة، وأمّا في الخلاصة فنسب توثيقه إلى ابن عقدة، وليس (عق) علامته بل علامة العقيقيّ»[1].

«قوله: خالد بن ماد بتشديد الدال المهملة القلانسيّ (ق) (م) ثقة. واشتبه على بعض الأصحاب فقال: خالد بن زياد، ثمّ رآه في نسخة أخرى بغير زاي فتوهّم الميم باء فقال: ابن باد، وكلاهما غلط، وقد ذكره الشيخ في كتابه كما قلنا.

قلت: هو العلّامة في الخلاصة ذكر فيها القولين معًا، وما ضبطه هنا صحّحه العلّامة في الخلاصة»[2].

قوله: عبد الله بن الحسين بن سعد القطربليّ: بضمّ القاف وسكون الطاء المهملة وضمّ الرّاء وتشديد الباء وضمّها...

قلت: في كتاب النجاشيّ وغيره: القطربلي، بغير تضعيف»[3].

«قوله: عبد الله بن العلاء المذاري أبو محمّد (جش) ثقة من وجوه أصحابنا.

قلت: الموجود في كتاب النجاشيّ: عبد الله بن أبي العلاء، وهو المتقدّم في أوّل باب عبد الله، والعبارة عن الرجل واحدة في كتاب النجاشي إلّا أنّه لم يذكر ابن العلاء بغير لفظ (أبي) ولا ذكره غيره من أصحاب الرجال، وما كان في نسخة من (كش) غلط أيضًا؛ لأنّه لم يوجد من الكشّيّ، وأيضًا فكتاب الكشّيّ لا يتعلّق بالتوثيق كما ذكره هنا،

(١) حاشية رجال ابن داود: ١١.

(٢) حاشية رجال ابن داود: ١١-١٢.

(٣) حاشية رجال ابن داود: ١٢.

فاللازم الاقتصار على (ابن أبي العلاء) المتقدّم وترك هذا، وكأنّ المصنّف وجده في بعض الكتب محذوف (أبي) سهوًا فظنّه مغايرًا للأوّل، وليس كذلك»[1].

«قوله: عبد الغفّار بن حبيب الطائيّ الجازيّ: بالجيم والزاي من أهل الجازية قرية بالنهرين، ورأيت بخطّ الشيخ أبي جعفر في كتاب الرجال: عبدالغفّار بن حبيب الحارثيّ...

قلت: الذي وجدناه في نسخة معتبرة لكتاب الشيخ: عبد الغفار بن حبيب الجازيّ الحارثيّ، فجمع بين الأمرين، ولا منافاة بينهما. ويظهر من المصنّف أنّ الشيخ اقتصر على الأوّل، وليس كذلك»[2].

«قوله: عبد الملك بن عمرو (كش) ثقة.

قلت: نقله عن الكشّيّ توثيقه ليس بسديد، وإنّما نقل عنه مدحًا ليس بالقويّ، ولم يذكره غير الكشّيّ من أصحاب الرجال ولا وثّقه أحد»[3].

«قوله: عليّ بن أبي شجرة: بالشين المعجمة والجيم... وأخوه الحسن بن شجرة، وكلّهم ثقات.

قلت: صوابه ابن شجرة كما ذكره غيره وذكره هو في باب الشين، وكان حقّه أن يؤخّره إلى باب الشين من الأب على عادته، وقد تقدّم في الكتاب ذكر أخيه الحسن بن شجرة على الصواب، وكذلك ذكره أخاه هنا على الصواب»[4].

(١) حاشية رجال ابن داود: ١٢-١٣.

(٢) حاشية رجال ابن داود: ١٢-١٣.

(٣) حاشية رجال ابن داود: ١٣-١٤.

(٤) حاشية رجال ابن داود: ١٤.

«قوله: عليّ بن عبد الله بن الحسين العطّار...

قلت: في كتاب النجاشيّ وأكثر نسخ الخلاصة: أبو الحسن»(١).

«قوله: عليّ بن يقطين بن موسى البغداديّ... مات في أيّام موسى عليه السلام سنة اثنتين وثمانين ومائة ببغداد في سجن هارون في مدّة أربع سنين...

قلت: صوابه: وموسى عليه السلام في سجن هارون الرشيد وبقي أربع سنين، كما سيأتي»(٢).

«قوله: عمر بن محمّد بن عبد الرحمن بن أذينة.

قلت: الذي يظهر بالاعتبار أنّ عمر بن محمّد بن أذينة هو عمر بن أذينة السابق ولكن الشيخ أبا جعفر الطوسيّ ذكر في كتابه عمر بن أذينة ولم يذكر عمر بن محمّد، وكذلك الكشّيّ. وأمّا النجاشيّ فذكر عمر بن محمّد ابن عبد الرحمن بن أذينة، ولم يذكر عمر بن أذينة، فجمع المصنّف بين الرجلين ظنًّا منه أنّهما اثنان، والظاهر أنّ الشيخ والكشّيّ نسباه إلى جدّه أذينة لكونه من الأسماء المختصّة وتركا الاسم المشترك، والشيخ جمال الدين في الخلاصة أيضًا جعلهما واحدًا، وهو أظهر. وفي كلام المصنّف أمر آخر، وهو أنّه ذكر أنّ عمر بن أذينة السابق لم يرو عن الأئمّة مع أنّ الشيخ في كتاب الرجال جعله من أصحاب الصادق عليه السلام، وفي الفهرست روى كتابه بإسناده عن ابن أبي عمير عنه، وهو يقتضي كونه من رجال الصادق عليه السلام أيضًا، والكشّيّ ذكر أنّه هرب من المهدي، وهو يناسب كونه من رجال الصادق عليه السلام أيضًا، فقوله: (لم) ينبغي تركه»(٣).

---

(١) حاشية رجال ابن داود: ١٤.

(٢) حاشية رجال ابن داود: ١٤-١٥.

(٣) حاشية رجال ابن داود: ١٥-١٦.

«قوله: عيسى بن عبد الله القمّيّ، ثقة.

قلت: في نقله التوثيق عن الكشّيّ نظر؛ لأنّ الكشّيّ لم يوثّقه بل اقتصر على نقل حديث التقبيل بين عينيه، وهو بمعزل عن الدلالة على التوثيق كما لا يخفى»[1].

«قوله: محمّد بن أحمد بن محمّد بن الحارث، أبو الحسن، الخطيب بساوة المعروف بالحارثي (لم) (جش)، وجه من أصحابنا، ثقة.

قلت: هذا هو الذي تقدّم في الترجمة السابقة، ونقل المصنّف فيما سبق عن الشيخ أنّ له كتابًا في الإمامة، وهنا نقل عن النجاشي توثيقه»[2].

«قوله: محمّد بن عبد الحميد بن سالم العطّار أبو جعفر (لم) (جش)روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السلام.

قلت: هذا الكلام مختبط، لأنّ محمّد بن عبد الحميد بن سالم الأوّل هو الذي ذكره ثانيًا ووثقه. وأيضًا قوله: روى عن أبي الحسن عليه السلام، ينافي قوله:(لم)»[3].

«قوله: محمّد بن عبد الحميد بن قبة الرازيّ.

قلت: في الخلاصة والإيضاح: عبد الرحمن»[4].

«قوله: وهيب بن حفص النخّاس (لم) (جش) له كتاب، ذكره سعد.

قلت: الذي ذكره النجاشيّ في وهيب بن حفص أنّه روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام ووقف عليه وكان ثقة، والمصنّف رحمه الله ذكر أنّه لم يرو عن الأئمّة، فخالف

(١) حاشية رجال ابن داود: ١٦.

(٢) حاشية رجال ابن داود: ١٧.

(٣) حاشية رجال ابن داود: ١٧-١٨.

(٤) حاشية رجال ابن داود: ١٨.

النجاشيّ في ذلك، وخالف في نقله عنه ما ذكره النجاشيّ.

ونسبته إلى سعد ما ذكر غريب أيضًا؛ لأنّ سعدًا ليس من أصحاب الرجال، وكان نسبة ما ذكره النجاشيّ إليه أولى»[١].

«قوله: يحيى بن الحجّاج الكرخيّ، بغدادي، (ق) (كش) ثقة هو وأخوه خالد.

قلت: ينبغي تأمّل ما ذكره في يحيى بن خالد؛ فإنّ الظاهر أنّه هو يحيى بن خلف الآتي؛ فإنّ النجاشيّ في كتابه لم يذكر غيره، وكذا غيره»[٢].

«قوله: الحسن بن أحمد بن أبي قاسم...

قلت: ليس في كتب النسب: أبي القاسم، بل اسمه القاسم»[٣].

«قوله: محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين... استثناه (يو) من رجال نوادر الحكمة وقال: لا أروي ما يختص بروايته...

قلت: المستثني له هو الصدوق ابن بابويه كما ذكره غيره، فكأنّ الرمز (يو) ينبغي أن يكون (بو) بالباء الموحّدة، وقد رمز له في أوّل الكتاب (يه)»[٤].

«قوله: يونس بن عبد الرحمن...كتب يونس التي هي بالروايات صحيحة معتمد عليها إلَّا ما يتفرّد به محمّد بن عيسى بن عبيد عن يونس ولم يروه غيره، فإنّه لا يعتمد عليه ولا يفتى به، (كش) فطحيّ.

(١) حاشية رجال ابن داود: ١٨-١٩.

(٢) حاشية رجال ابن داود: ١٩.

(٣) حاشية رجال ابن داود: ٢٠.

(٤) حاشية رجال ابن داود: ٢٠.

قلت: هنا غلط منه، والفطحي هو يونس[1] لا ابن عبد الرحمن، فكأنّه سها عن ابن يعقوب في النسخة»[2].

«قوله: عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضّال.

قلت: كان فقيه أصحابنا ووجههم والمسموع قوله، وسُمِعَ منه شيءٌ كثير، ولم يُعثَر منه على زلّة ولا ما يشينه[3].

قوله: بسر بن أرطاة وقيل: ابن أبي أرطاة القرشيّ... ست».

قلت: بضمّ الباء المفردة والسين المهملة، لعنه الله»[4].

تقييمات أهل الاختصاص لجهد ابن داود الحلّيّ الرجاليّ

على الرغم من المكانة التي احتلّها ابن داود الحلّيّ وكثرة تأليفاته نظمًا وشعرًا، إلّا أنّه لم يصل إلينا ولسوء الحظّ إلّا كتاب يتيم واحد هو رجال ابن داود[5]، وكان لأهل

(١) هنا بياض في المخطوط، ولعلّ المقصود (يونس بن يعقوب) بقرينة قوله فيما بعد: فكأنّه سها عن ابن يعقوب. هذا ما أفاده المحقّق.

(٢) حاشية رجال ابن داود: ٢١.

(٣) حاشية رجال ابن داود: ٢١.

(٤) حاشية رجال ابن داود: ٢١.

(٥) الموجود له من الكتب والرسائل خمسة، وهي:

- تحصيل المنافع (إيضاح المنافع)، نسخة منه في مكتبة العلّامة السيّد محمّد عليّ الروضاتيّ في أصفهان. يُنظر: فنخا: ٧/ ٢٤٧.
- الجوهرة في نظم التبصرة (تبصرة المتعلّمين للعلّامة الحلّيّ) منظومة، نُسَخها في مكتبة آية الله السيّد المرعشيّ في قمّ المقدّسة، الأُولى: ١٢٤٣١ كُتِبت في القرن الثامن، والثانية: ١/ ٥٠٩٠ كُتِبت في ٢٠ ربيع الأوّل سنة ١١٣٩هـ، والثالثة: ٥٦١٣ كُتِبت في ١٢ شعبان سنة ١١٨٧هـ، والرابعة: في الآستانة الرضويّة في مشهد: ٣١٩١٢ كُتِبت سنة ١٢٧٥هـ، والخامسة: في مكتبة مجلس الشورى بطهران: ٤/ ٨٢٦٢ كُتِبت سنة ١٢٩٧هـ. يُنظر: فنخا: ١١/ ١٧٠.=

الاختصاص آراء جمّة في هذا الكتاب، كما اتسمت هذه الآراء بالتباين والاختصار.

منهـا ما ذكره النـوريّ بقوله: «... صاحـب التصانيف الكثـيرة والتي منها كتاب الرجال»[1].

وقـال آخر متكلّمًا عن ابن داود: «رئيس أهـل الأدب ورأس الرتب العالم الفاضل الرجالي النبيل المعروف بابن داود صاحب كتاب الرجال»[2].

وقـال صاحب الكنـى: «... الفقيه المتبحّر صاحب كتاب الرجـال ونظم التبصرة وغيرهما ممّا ينوف على الثلاثين»[3].

=وقد طُبعت مع متن التبصرة بتحقيق حسين دركاهي، طهران، سنة ١٤١١هـ.

- عقد الجواهر في الأشباه والنظائر، منظومة، ثلاث نسخ، الأولى: في مكتبة السيّد المرعشيّ، ١/ ٦٧ كُتِبت في ١١ شعبان سنة ٩١٨هـ، والثانية: في مكتبة مجلس الشورى بطهران، ١٨٠٥٣ض، كُتِبـت في سـنة ١١٣٤هـ، والثالثة في مكتبة السـيّد المرعـشيّ، ٢/ ٥٠٩٠ كُتِبت في ١٧ ربيع الأوّل سـنة ١١٣٨هـ. يُنظر: فنخا: ٢٢/ ٧٣٨. وقـد طُبِعت مع اثنتين من أراجيزه بتحقيق وتعليق حسين دركاهي وحسن طارمي، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد، سنة ١٣٦٧ش.
- منظومة في الكلام، نسـخة واحدة منه موجودة في جامعة طهران، ١/ ١٧٩٥ كُتِبت بتاريخ ٨٥٢هـ. فنخـا: ٢٦/ ٥١٩. وقد طُبِعـت مع اثنتين مـن أراجيزه بتحقيق وتعليق حسـين دركاهي وحسن طارمي، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد، سنة ١٣٦٧ش.
- المنهج القويم في تسـليم التقديم، أرجوزة، نسـخة واحدة منه موجـودة في جامعة طهران، ٢/ ١٧٩٥، كُتِبـت بتاريـخ ٨٥٢هـ. وقـد طُبِعت بطهـران مع اثنتين مـن أراجيزه بتحقيق واهتمام حسين دركاهي زنجاني، سنة ١٤٠٧هـ. يُنظر: فنخا: ٣٢/ ٣٥١.

وفي فهرس المخطوطات الفقهيّة في مكتبة المتحف الوطني ببغداد ذِكرٌ لنسـخةٍ من كتابه (التحفة السعديّة) اطّلعتُ عليها، فظهر لي أنّها شرحٌ لكتاب (منهاج الطالبين) لأبي زكريا يحيى بن شرف النوويّ (ق٧)، فلاحظ. (أحمد الحِلِّيّ).

(١) مستدرك الوسائل: ٤٤٢.

(٢) رياض العلماء: ١/ ٢٥٧.

(٣) الكنى والألقاب: ١/ ٢٧١.

ويـدلّ الاقتصار على ذكر كتاب الرجـال من دون كتبه الأخرى عند التعريف بابن داود دلالـة واضحة عـلى عناية المختصّين بهـذا الكتاب وعدّه دالّة عـلى ابن داود، على الرغم من تصنيفاته الأخرى المذكورة في متون الكتب.

وذكر الحرّ العاملي قول الشهيد الثاني عند ذكره رجال ابن داود: «سلك فيه مسلكًا لم يسبقه أحد من الأصحاب»(١).

وجمع ما وصل إليه من كتب الرجال مع حسن الترتيب وزيادة التهذيب، فنقل ما في فهرسـت الشيخ والنجاشيّ ورجال الكشّيّ والشـيخ ابن الغضائريّ والبرقيّ والعقيقيّ وابن عقدة والفضل بن شـاذان وابـن عبدون(٢). وجعل لكلّ كتـاب علامة، ولم يذكر المتأخّرين عن الشيخ إلّا أسماء يسيرة(٣).

وجعل كتابه في جزأين: الأوّل يختصّ بذكر الموثّقين والمهملين، والثاني بالمجروحين والمجهولين(٤).

ورتّب الكتـاب على الحرف الأوّل فالأوّل من الأسـماء وأسـماء الآباء والأجداد، وجمع ما وصل إليه من كتب الرجال(٥)... وهو كتاب حسـن الترتيب إلّا أنّ فيه أغلاطًا كبيرة(٦). وقد أحصى المحقّق الكلباسيّ هذه الأغلاط(٧).

وأشـار صاحـب أمل الآمل إلى أنّ هـذه الأغلاط هي اعتراضاته عـلى العلّامة الحلّيّ

(١) تذكرة المتبحّرين: ١٩٦.

(٢) كلّيات علم الرجال: ١١٤.

(٣) أمل الآمل ٢/ ٧١، كلّيات علم الرجال: ١١٤.

(٤) منتهى المقال في أحوال الرجال: ٢/ ٢٥.

(٥) أمل الآمل: ٢/ ٧١.

(٦) نقد الرجال: ٩٢-٩٣.

(٧) يُنظر: سماء المقال في تحقيق الرجال: ١/ ٩٢ وما بعدها.

وتعريضاته[1]. وعلّل السيّد محسن الأمين هذه الأغلاط بسبب قلّة المراجعة وإمعان النظر[2].

أمّـا الحائـريّ فـيرى أنّ سـبب الأغلاط هـو الخبط وعـدم الضبط، فنـراه يقول: النجاشيّ، وهو يريد الكشّيّ... وكذلك قد يكون خطّه رديئًا[3].

إلاّ أنّ هذا الرأي مردود، إذ يذكر صاحب رياض العلماء عند ترجمة ابن داود: «... إني رأيـت خطّه الشريف ولا يخلو من جـودة»[4]، وتحدّث النـوري بقوله: «... وخطّه كاسمه حسن جيّد وقد قرأ عليه تاريخ الكتابة...»[5].

واعتـذر صاحـب رياض العلماء عنـه مبيّنًا أنّ اختلاف ما نقله ابـن داود من كتب الأصحاب ناتج عن اختلاف النسـخ وزيادة المؤلّفين في كتبهم، ولا سـيّما كتب الرجال التي يزيد أصحابها فيها يومًا بعد يوم[6].

وعارض السـيّد محسن الأمين هذا التسـويغ مبيّنًا أنّ اختلاف النسخ لم يبتلِ به ابن داود وحده، بل غيره من المصنّفين، فلماذا هذه الأغلاط عنده ولم تقع عند غيره[7]؟!

ومـن الآراء الأخـرى بحـقّ رجال ابن داود قـول أحدهم: «وكتـاب ابن داود في الرجال قد تكفّل بأكثر المهمّ»[8].

وقال آخر: «لا يمكن الاعتماد على هذا الكتاب بالنسـبة لنا، لأنّه اعتمد في توثيقاته

(١) أمل الآمل: ٢/ ٧٣.

(٢) أعيان الشيعة: ٢٢/ ٣٣٤.

(٣) منتهى المقال في أحوال الرجال: ٢/ ٤١٨.

(٤) رياض العلماء: ١/ ٢٥٩.

(٥) مستدرك الوسائل: ٤٤٢، الفوائد الرضويّة: ١٠٩.

(٦) رياض العلماء: ١/ ٢٥٨.

(٧) أعيان الشيعة: ٢٢/ ٣٣٤.

(٨) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ١٦٢.

على الأعلام القدامى ونقل عنهم ما وصل إليه إلّا أنّه وثّق عن حسّ»[1]. أي إنّ ابن داود اعتمد في توثيقاته واستنباطاته على ما استفاده من كلام النجاشيّ والشيخ في كتبهم وقليلًا ما يعتمد على كلام غيرهم، وقد يخطئ في الاستفادة أو في الاستنباط[2].

والناس في هذا الكتاب بين غال، ومفرط، ومقتصد[3].

---

(١) منتهى المقال في الدراية والرجال: ١٨٢ ١٢٩.

(٢) معجم رجال الحديث ١/ ٤٥.

(٣) مستدرك الوسائل: ٤٤٢.

الخاتمة

بعـد عرض أبـواب البحث خرجت بجملة اسـتنتاجات توزّعـت على الفصول، وهي على النحو الآتي:

١. ظهور مـدارس تاريخيّة متخصّصـة قامت بتقنين أثر الكتابـة التاريخيّة بعد أن كانت عبارة عن قصص أسـطوريّة تتناقل شـفاهًا، تحوّلت إلى استهداف العِبر واستنباط الدروس من الماضي والإفادة منها في الحاضر.

٢. ظهور مناهج واضحة في التصنيف متمثّلة بالمنهج الحوليّ والمنهج الموضوعيّ، فضلًا عن اتّسـاع دائرة التصنيف من خلال اتّخاذها مجالات كثيرة، فهناك من يصنّـف في تاريخ المدن، وآخر في تراجم الملوك والسـلاطين، وغيره في تاريخ الأمم والدول...إلخ.

٣. إنّ لفـظ (علم الرجال) يـدلّ على العلم الذي يدرس أحـوال الرواة فقط من دون غيرهم من أرباب العلوم الأخرى.

٤. إنّ تسـمية (علم أسماء الرجال) أصحّ من تسمية (علم الرجال)؛ لأنّ الأخيرة تـدلّ على القواعـد والضوابط التي يسـتخدمها الرجاليّ عندما يتناول أسـماء الرواة بالدراسة.

٥. إنّ البدايـات الأولى لعلـم الرجال تعـود إلى النصف الأوّل مـن القرن الأوّل الهجريّ، كما أنّ القرآن الكريم والسـيرة النبويّة يتضمّنان حالات من التقويم

والنقد وغيرها من أدوات علم الرجال.

٦. هنـاك ارتباط وثيق بين علم الرجال وعلم التأريخ حتّى قيل: إنّ علم الرجال هـو جزء من علم التاريخ، ولاسـيّما من خلال اتّباع مصنّفـي الرجال الطرق نفسها في البحث التاريخيّ.

٧. إنّ علم الجرح والتعديل هو فرع من فروع علم أسـماء الرواة (علم الرجال)، وليـس هناك مؤلّف مسـتقلّ بعلم الجـرح والتعديل، فلا بدّ للـذي يؤلّف في الرجال أن يطلق على رواته ألفاظًا جارحة أو معدّلة.

٨. هنـاك من لا يرى الحاجـة إلى علم الرجـال، وهؤلاء هـم الإخباريّون الذين يقولـون بصحّة جميـع الأخبار والآثار الواردة عن السـلف، وهناك من يقول بالحاجـة إلى هـذا العلـم في سـبيل تمحيـص رواة الأحاديث ومعرفـة الغثّ والسـمين وبالتالي التوصّل إلى استنباط حكم شرعي صحيح، ومن يرى ذلك الأصوليّون.

٩. إنّ مـن أهـمّ شروط الـراوي أن يكـون مسـلمًا عاقـلًا عـدلًا ضابطًـا بالغًا، ولا يشـترط فيه الذكورة أو البـصر أو التمكّن من اللغة العربية والفقه، فضلًا عن كونه حرًّا.

١٠. ومـن أهمّ صفـات الرجـاليّ أن يكـون يقظًـا ورعًا عـادلًا عارفًـا بالمقاييس التـي يجـرح أو يعـدّل بهـا الـراوي، فضـلًا عـن اتصافـه ببعده عـن الهوى والعصبية.

١١. هنـاك مناهـج كثيرة تتبـع في التأليـف في الرجـال، منهـا: المنهـج التحليليّ، والطبقات، وتجريد الأسانيد، وتراجم البيوت والأسر... إلخ.

١٢. من أهمّ الأخطاء التي يقع بها مصنّفو الرجال الخلط بين الرواة بسبب تشابه الأسماء، فضلًا عن الوهم في تاريخ ولادة الراوي أو وفاته، أو جعل الراوي الواحد اثنين أو بالعكس.

١٣. ومن الصعوبات التي تواجه مصنّفي الرجال عدم توافر معلومات عن أحد الرواة في الكتب التاريخيّة، أو سفر بعض الرواة إلى بلاد بعيدة ولا توجد بينها وبين حواضر العلم علاقة بيّنة، فضلًا عن تضارب الروايات حول الرواة.

١٤. إنّ للتأليف في الرجال أهمّية تكمن في رصد الحركة العلمية للعصر المترجم لرواته والتعرّف على حركة الرواة بين الأمصار، فضلًا عن أنّ كتب الرجال تعكس تراث الأمّة وعمق حضاراتها ونتاجها الفكري خلال المدّة المترجم لرواتها.

١٥. إنّ هناك تناقضًا في الترجمة لقسم من الرواة في أقسام الضعفاء وأقسام الثقات، وهذا يعود إلى مراتب الجرح والتعديل، فقد يكون ثقة لكنّه غير ضابط لحفظه، أو غيره من الأسباب، وبهذا تتكرّر ترجمته في القسمين، أي إنّ هناك صفات تابعة للضبط، مثل: ضابط، حافظ، متقن، وغيرها، وهناك صفات تابعة للعدالة، مثل: أصدق الناس، مأمون، من أصدق الناس، وغيرها.

١٦. إنّ التأليف في الرجال عند من تخصّص في فنٍّ واحد من فنون المعرفة يكون أكثر اتقانًا ممّن له باع في معارف كثيرة، ومثال ذلك نجد أنّ النجاشيّ أكثر اتقانًا من غيره في فنّ الرجال؛ لأنّه متخصّص في هذا الباب.

١٧. هناك كثيرٌ من الألفاظ الجارحة والمادحة اصطلح عليها أرباب الرجال، لكن بعضها يشير إشارة صريحة إلى القدح أو المدح والآخر عكس ذلك، وبذلك

فتح ذلك باب الاجتهادات الرجالية بين الرجاليّين وأثّر في إصدار الأحكام من قبل الأصوليّين (الفقهاء).

١٨. هناك توثيقات خاصّة وعامّة عند علماء الرجال الإماميَّة، وهي عبارة عن بعض الاصطلاحات التي تدلّ على هذه التوثيقات، مثل من ترحّم المعصوم عليه السلام عليه، أو مدح من قبل المتقدّمين، أو أن يكون من مشايخ الرجاليّين الأوائل كالنجاشيّ وغيره.

١٩. إنّ توثيقات المتأخّرين من الرجاليّين ومحلّ الأخذ بها محلّ خلاف عند أرباب الرجال من الإماميَّة، والرأي الغالب بعدم مشروعية هذه التوثيقات موازنة بالمتقدّمين.

٢٠. هناك كثيرٌ من التشابه بين موارد ابن المطهّر وابن داود الحلّيين، وهذا يعود لتزاملهما في الدرس، فضلًا عن كونهما في عصر واحد.

٢١. هناك تفاوت كبير عند ابن المطهّر وابن داود الحِلِّيَّيْنِ في الاعتماد على المصادر في كتابة كتبهم في الرجال: الخلاصة، رجال ابن داود، إذ نرى بعض المصادر يصل استعماله أكثر من مائتي مرّة.

٢٢. إنّ توثيقات المتأخّرين لاسيّما ابن المطهّر وابن داود الحِلِّيَّيْنِ هي معتمدة اعتمادًا كلّيًّا على الأصول الرجاليّة الأولى التي اعتمدها، مثل: رجال الطوسيّ، فهرست الطوسيّ، رجال الكشّيّ، وغيرها.

٢٣. حرص ابن المطهّر وابن داود الحلّيّين على ضبط أسماء رواتهم وأشكالها خشية التصحيف والتحريف، فضلًا عن ذكر من صاحب الأئمّة عليهم السلام من الرواة ومن لم يصاحبهم، ومن به عاهة، أو له كتاب، أو من هو مشهور بمهنة معيّنة أو لقب.

٢٤. كان ابـن المطهّـر الحلّي أشـدّ ضبطًا للأسـماء في كتابه إيضاح الاشـتباه منه في خلاصة الأقوال.

٢٥. يعدّ كتاب إيضاح الاشـتباه عن أسـماء الرواة مهمًّا جدًّا؛ لأنّه أوّل ما ألّف عند الشيعة الإماميَّة في هذا الباب: تشابه أسماء الرواة.

٢٦. اسـتعمل ابن داود أسـلوب الاختصارات في الإشارة إلى مصادره، فضلًا عن الرسـول الأكرمﷺ والأئمّة الأطهارعليهم السلام، وكان رائدًا في هذا الأسلوب، إذ اقتبس أغلب من ألّف بعده هذا الأسلوب منه.

٢٧. إنّ ابـن المطهّر وابـن داود الحلّيّين اسـتعملا ألفاظًا اجتهاديـة لتقويم رواتهم الذين ترجموا لهم، ولم يسـتعملوا عين الألفاظ الجارحة والمعدّلة المسـتعملة في كتب الرجال الأخرى.

٢٨. اسـتعمل ابن داود في رجاله ألفاظًا للترجيح بين الروايات، فضلًا عن ألفاظه الاجتهاديّة.

٢٩. هنـاك اكثيرٌ مـن التجـاوزات في منهجيّة ابن المطهّـر وابـن داود الحِلِّيَّيْنِ على ما ألزموا أنفسهم به في مقدّمة كتبهم.

٣٠. هناك كثيرٌ من التعليقات والحواشي على الكتب المدروسة: الخلاصة، الإيضاح، رجـال ابن داود، وهذا يدلّ على أهمّية هذه الكتـب وأثرها عند الرجاليّين من الإماميَّـة، فضلًا عن المادّة العلميّة التي نحصل عليها من أصحاب التعليقات والحواشي.

فِهرِسُ
المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.

٢. أبجد العلوم والوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم: القنوجيّ، صديق حسن (ت ١٣٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، (بيروت، ١٩٧٨).

٣. أجوبة المسائل المهنائية: العلّامة الحلّيّ، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الأسديّ (ت ٧٢٦هـ)، مطبعة الخيّام، (قم، ١٤٠١هـ).

٤. اختصار علوم الحديث: ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)، ط٣، مطبعة صبيح، (القاهرة، د.ت).

٥. اختيار رجال الكشّيّ: الطوسيّ، أبو جعفر محمّد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: حسن المصطفويّ، جامعة مشهد، (مشهد، ١٣٤٨هـ).

٦. أدب الكاتب: ابن قتيبة، أبو عبد الله محمّد بن مسلم الدينوريّ (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، (مصر، ١٣٢٨هـ/ ١٩٦٣م).

٧. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: المفيد، الشيخ محمّد بن محمّد بن النعمان (ت ٤١٣هـ)، مؤسّسة انتشارات محبّين، مطبعة سرور، ط١، (قم ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).

٨. إسهامات مؤرّخي البصرة في الكتابة التاريخية حتّى القرن الرابع الهجريّ: ناجي، عبد الجبّار، (بغداد، ١٩٩١).

٩. الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)، (بيروت، د.ت).

١٠. أصول الحديث التاريخي: ذنّون، عبد الواحد، ط٢، (بيروت، د.ت).

١١. أصول علم الرجال: الفضليّ، عبد الهادي، مؤسّسة أمّ القرى للتحقيق والنشر، ط٣، (بيروت، ١٤٢٠هـ).

١٢. أصول الكافي: الكلينيّ، محمّد بن يعقوب بن إسحاق (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاريّ، منشورات دار الأضواء، (بيروت، ١٤٠٥هـ).

١٣. الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ: السخاويّ، أبو الخير محمّد شمس الدين (ت ٩٠٢هـ)، طبع مع كتاب روزنثال، علم التاريخ عند المسلمين، (بغداد، ١٩٦٣).

١٤. أعيان الشيعة: الأمين، السيّد محسن العامليّ (ت ١٣٧١هـ)، تحقيق: السيّد حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، (بيروت، ١٤٠٣هـ).

١٥. الأعلام: الزركليّ، خير الدين (ت ١٩٧٦م)، ط٢، (بيروت، ١٩٦٩).

١٦. الأغاني: الأصفهانيّ، أبو الفرج عليّ بن الحسين بن محمّد (ت ٣٥٦هـ)، ط٣، (بيروت، ١٩٧٥م).

١٧. الألفين الفارق بين الصدق والمين المعروف باسم الألفين في إمامة أمير المؤمنين: العلّامة الحلّيّ، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الأسديّ (ت ٧٢٦هـ)، مطبعة صبح الصادق، ط١، (قم، ١٤٢٥هـ).

١٨. الأمّ: الشافعيّ، محمّد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)، نشر دار الشعب، (١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م).

١٩. الإمام الصادق حياته وعصره وآراؤه الفقهيّة: أبو زهرة، الإمام محمّد، دار الفكر العربيّ، (القاهرة، ١٩٩٣).

٢٠. الإمامة والتبصرة من الحيرة: ابن بابويه القمّيّ، محمّد بن عليّ الصدوق (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق: ونشر مدرسة الإمام المهديّ، (قم المقدّسة، د.ت).

٢١. أمل الآمل في ذكر رجال جبل عامل: الحرّ العامليّ، الشيخ محمّد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، مطبعة الآداب، (النجف الأشرف، د.ت).

٢٢. أيّام العرب في الجاهليّة: محمّد جاد المولى، وعلي محمّد البجاويّ، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت، ١٩٦١).

فِهرِسُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ

٢٣. إيضاح الاشتباه عن أسماء الرواة: العلّامة الحلّيّ، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الأسديّ (ت ٧٢٦هـ)، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ط٢، (قم، ١٤١٥هـ).

٢٤. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: إحياء التراث العربيّ، (بيروت، د.ت).

٢٥. البابليّات: اليعقوبيّ، محمّد عليّ (ت ١٣٨٥هـ)، مطبعة الزهراء، (النجف، ١٩٥١).

٢٦. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ابن كثير، اسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، ط٣ (١٩٥٨).

٢٧. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار: المجلسيّ، المولى محمّد باقر (ت ١١١٠هـ)، دار إحياء التراث، (بيروت، ١٤٠٣هـ).

٢٨. البداية والنهاية: ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)، دار الفكر، (بيروت، ١٤٠٢هـ).

٢٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة: السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، (مصر، ١٩٦٩).

٣٠. بلوغ الأرب في فنون الأدب: النويريّ، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهّاب (ت ٧٣٢هـ)، (القاهرة، ١٩٥٤هـ).

٣١. البيان والتبيين: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، (القاهرة، ١٩٧٥).

٣٢. تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيديّ، محمّد مرتضى الحسينيّ (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم الغرباويّ، (بيروت، ١٩٦٩).

٣٣. تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام: الذهبيّ، شمس الدين محمّد ابن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، (مصر، ١٣٦٨هـ).

٣٤. تاريخ الإماميَّة وأسلافهم من الشيعة حتّى القرن الرابع الهجريّ: فيّاض، عبد الله، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، (بيروت، ١٩٧٢هـ).

٣٥. تاريخ بغداد أو مدينة السلام: الخطيب البغداديّ، أبو بكر أحمد بن عليّ ابن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، (بيروت، د.ت).

٣٦. تاريخ التراث العربيّ: سزكين، فؤاد، ترجمة فهمي أبو الفضل، (القاهرة، ١٩٧١).

٣٧. تاريخ خليفة بن خيّاط: خليفة بن خيّاط بن شباب العصفريّ (ت ٢٤٠هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمريّ، (النجف الأشرف، ١٩٦٧).

٣٨. تاريخ الرسل والملوك: الطبريّ، أبو جعفر محمّد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط٥، (القاهرة، ١٩٨٧).

٣٩. التاريخ العربيّ والمؤرّخون: مصطفى، شاكر، ط٢، (بيروت، ١٩٧٩).

٤٠. تاريخ علم الرجال: العبد الله، حسين الراضيّ، طبع مؤسّسة البلاغ، (بيروت، د.ت).

٤١. التاريخ فكرة ومنهجًا: فيّاض، عبد الله، دراسة في التاريخ وأصول بحثه، مطبعة أسعد، (بغداد، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م).

٤٢. التاريخ والجغرافية في العصور الإسلاميّة: كحالة، عمر رضا، (دمشق، ١٩٧٢).

٤٣. التاريخ والمؤرّخون العرب: سالم، سيّد عبد العزيز، (بيروت، ١٩٨١).

٤٤. التاريخ والمؤرّخون في العراق ٣٣٤هـ-٤٤٧هـ: العزاويّ، عبد الرحمن حسين، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، (بغداد، ١٩٩٣).

٤٥. تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: الصدر، السيّد حسن هادي الكاظميّ (ت ١٣٥٤)، منشورات الأعلميّ، (طهران، د.ت).

٤٦. تبصرة المتعلّمين في أحكام الدين: العلّامة الحلّيّ، أبو منصور الحسن بن يوسف ابن المطهّر الأسديّ (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: أحمد الحسينيّ وهادي اليوسفيّ، (طهران، ١٣٦٨هـ).

٤٧. التحرير الطاووسيّ المستخرج من كتاب حلّ الإشكال في معرفة الرجال: أحمد ابن طاووس الحسنيّ، المتوفّى سنة ٦٦٤هـ، الشيخ حسن ابن زين الدين الشهيد

(ت ١٠١١ هـ)، حقّقه وعلّق عليه: السيّد محمّد حسن ترحيني، منشورات مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، ط١، (بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

٤٨. علم التاريخ عند العرب، حسن، محمّد عبد الغني (مصر، ١٩٦١).

٤٩. تدريب الراوي بشرح تقريب النوويّ: السيوطيّ، جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: عبد اللطيف عبد الوهّاب، ط٢، (القاهرة، ١٩٦٦).

٥٠. تذكرة الحفّاظ: الذهبيّ، شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، ط٤، (مكة ١٣٧٤هـ).

٥١. تذكرة المتبحّرين في العلماء المتأخّرين: الحر العامليّ، الشيخ محمّد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، مطبعة الآداب، (النجف الأشرف، د.ت).

٥٢. تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)، (مصر، ١٣٤٧هـ).

٥٣. تنقيح المقال في أحوال الرجال: المامقانيّ، الشيخ عبد الله (ت ١٣٥٩هـ)، المطبعة المرتضويّة، (النجف الأشرف، د.ت).

٥٤. تهذيب التهذيب: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن عليّ العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، (حيدر آباد الدكن، ١٣٢٥هـ).

٥٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المزّي، جمال الدين يوسف بن الزكي (ت ٧٢٤هـ). تحقيق: الدكتور بشّار عوّاد معروف، مؤسّسة الرسالة، (د.م، د.ت).

٥٦. الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، أبو محمّد عبد الرحمن (ت ٣٢٧هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة (بحيدر أباد الدكن، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م).

٥٧. جمع الجوامع: السبكيّ، تاج الدين عبد الوهّاب (ت ٧٧١هـ)، مطبعة البابي الحلبيّ وأولاده، ط٢، (مصر، ١٩٣٧م ١٣٥٦هـ)

٥٨. حاشية على خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: الشهيد الثاني، زين الدين ابن عليّ العامليّ (ت ٩٦٦هـ)، تحقيق: رضا المختاريّ، نشر بوستان قم، ط١، مطبعة مكتبة الإعلام الإسلاميّ، (قم، ١٤٢٢هـ).

٥٩. حاشية على رجال ابن داود: الشهيد الثاني، زين الدين بن عليّ العامليّ (ت ٩٦٦هـ)، تحقيق: رضا المختاريّ، نشر بوستان قم، ط١، مطبعة مكتبة الإعلام الإسلاميّ، (قم، ١٤٢٢هـ).

٦٠. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: البغداديّ، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)، (القاهرة، ١٢٩٩هـ).

٦١. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: العلّامة الحلّيّ، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الأسديّ (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: جواد القيّوميّ، ط٢، نشر مؤسّسة الفقاهة، مطبعة باقريّ، (قم، ١٤٢٢هـ).

٦٢. دراسات في كتب التراجم والسير: العمد، هاني، ط١، (عمان، ١٩٨١).

٦٣. دراسة في مصطلح الحديث: النعمة، إبراهيم، مطبعة الزهراء الحديثة، ط١، (نينوى، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م).

٦٤. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمّد سيّد جاد الحق، مطبعة المدني، (القاهرة، د.ت).

٦٥. دروس في علم الدراية: العاملي، الشيخ أكرم بركات، منشورات سعيد بن جبير، مطبعة حيدر، ط١، (قم، ١٤١٨هـ).

٦٦. دروس موجزة في علمَي الرجال والدراية: سبحانيّ، الشيخ جعفر، إصدارات المركز العالمي للدراسات الإسلاميّة، ط١، (قم، ١٤٢٢هـ).

٦٧. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الطهرانيّ، آقا بزرك (ت ١٣٨٩هـ)، دار الأضواء، ط٣، (بيروت، ١٤٠٣هـ).

٦٨. رجال ابن داود: ابن داود، تقيّ الدين الحسن بن عليّ الحلّيّ (ت بعد ٧٠٧هـ)، تحقيق: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، المطبعة الحيدريّة، (النجف ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م).

٦٩. الرجال: ابن الغضائريّ، أحمد بن الحسين بن عبد الله، (من رجال القرن الخامس الهجري)، تحقيق: السيّد محمّد رضا الحسينيّ الجلاليّ، ط١، نشر دار الحديث، مطبعة سرور، (قم، ١٤٢٢هـ).

فِهرسُ المَصادِرِ والمَراجِع

٧٠. الرسائل الرجاليّة: الكلباسيّ، أبو المعالي محمّد بن أبي إبراهيم (١٢٤٧هـ/ ١٣١٥هـ)، تحقيق: محمّد حسين درايتي، دار الحديث للنشر، ط١، (قم، ١٤٢٢هـ).

٧١. الرعاية لحالة البداية في علم الدراية: الشهيد الثاني، زين الدين بن عليّ العامليّ (ت ٩٦٦هـ)، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميّة، نشر بوستان كتاب قم، ط١، (قم، ١٤٢٣هـ).

٧٢. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: اللكهنوي، الإمام أبو الحسنات محمّد عبد الحيّ (١٣٠٤هـ)، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلاميّة، ط٣، (حلب، ١٣٨٨هـ/ ١٩٧٨م).

٧٣. الرواشح السماويّة: الأستراباديّ، الميرداماد محمّد باقر الحسينيّ (ت ١٠٤١هـ) تحقيق: غلام حسين قيصريه ها، ونعمة الله الجليليّ، طبع دار الحديث، (قم، ١٤٢٢هـ).

٧٤. روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات: الخونساريّ، الميرزا محمّد باقر الموسويّ الأصفهانيّ (ت ١٣١٣هـ)، الطبعة الحيدريّة، (طهران، ١٣٩٠هـ).

٧٥. روضة المتّقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المجلسيّ، محمّد تقي (ت ١٠٧٠هـ)، علّق عليه وأشرف على طبعه: السيّد حسن الموسويّ الكرمانيّ والشيخ عليّ بناه الأشتهارديّ، نشر بنياد فرهنك إسلامي، المطبعة العلميَّة، (قم، د.ت).

٧٦. رياض العلماء وحياض الفضلاء: الأصفهاني، الميرزا عبد الله افندي (١٠٦٧هـ حوالي ١١٣٤هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، نشر مكتبة آية الله المرعشيّ (قم، ١٤٠١هـ).

٧٧. سماء المقال في علم الرجال: الكلباسيّ، أبو الهدى (ت ١٣٥٦هـ)، تحقيق: محمّدالحسينيّ القزوينيّ، نشر مؤسّسة ولي العصر للدراسات الإسلاميّة، مطبعة أمير، (قم، ١٤١٩هـ).

٧٨. سير أعلام النبلاء: الذهبيّ، شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، مؤسّسة الرسالة، ط٣، (بيروت، ١٤٠٥هـ).

٧٩. سيرة الأئمّة الاثني عشر: الحسنيّ، هاشم معروف، دار التعارف للمطبوعات، (بيروت، ١٩٨٦).

٨٠. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحيّ الحنبليّ (ت ١٠٨٩هـ)، ط٢، (بيروت، ١٩٧٩).

٨١. شرح علل الترمذيّ: ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبليّ (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ط١، مكتبة المنار، (الأردن، الزرقاء، ١٩٧٨).

٨٢. الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل: صديق، يوسف حسن مكتبة ابن تيميّة، ط١، (الكويت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

٨٣. شعراء الحلّة أو البابليّات: الخاقانيّ، عليّ (ت ١٤٠٠هـ)، المطبعة الحيدريّة، (النجف، ١٩٧٢).

٨٤. الشيعة في أسانيد السنّة: الطبسيّ، محمّد جعفر، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، ط١، (قم، ١٤٢٠هـ).

٨٥. الصحاح: الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: عبد الغفور العطّار، (بيروت، ١٩٧٩م).

٨٦. الصلة في تاريخ أئمّة الأندلس وعلمائهم ومحدّثيهم وأدبائهم: ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك (ت ٥٧٨هـ)، مطابع عزّت العطّار الحسينيّ (د.م، ١٩٥٥).

٨٧. صورة الأرض: ابن حوقل، أبو القاسم محمّد بن عليّ النصيبيّ (ت ٣٦٧هـ)، (بيروت، ١٩٦٣).

٨٨. ضحى الإسلام: أمين أحمد، ط٥، (مصر، ١٩٣٥م).

٨٩. ضوابط الجرح والتعديل: العبد اللطيف، عبد العزيز بن أحمد بن إبراهيم، منشورات الجامعة الإسلاميّة، ط١، (المدينة المنوّرة، ١٤١٢هـ).

٩٠. ضوابط الرواية عند المحدّثين: نصر، الصديق بشير، (طرابلس، ١٩٩٢).

٩١. طبقات أعلام الشيعة (الحقائق الراهنة في المئة الثامنة): الطهرانيّ، آقا بزرك (ت ١٣٨٩هـ)، ط١، دار الكتاب العربيّ، (بيروت، ١٩٧٢).

٩٢. طبقات خليفة بن خيّاط: خليفة بن خيّاط، بن شباب العصفريّ (ت ٢٤٠هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمريّ، (مصر، د.ت).

٩٣. الطبقات الكبرى: ابن سعد، محمّد بن منيع البصريّ (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت، ١٩٧٩).

٩٤. طبقات المفسّرين: الداودي، شمس الدين محمّد بن عليّ بن أحمد (ت ٩٤٥هـ)، تحقيق: عليّ محمّد مطر، (مصر، ١٩٧٢).

٩٥. طرائف المقال في أحوال الرجال: الجابلقيّ، السيّد عليّ أصغر (ت ١٣١٣هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، ط١، نشر مكتبة آية الله المرعشيّ النجفيّ، المطبعة بهمن، (قم، ١٤١٠هـ).

٩٦. العرب والفكر التاريخيّ: العرويّ، عبد الله، ط٢، (بيروت، ١٩٨٥).

٩٧. علم التاريخ: جب هاملتون، ترجمة: ابراهيم خورشيد وآخرون، (بيروت، ١٩٨١).

٩٨. علم التاريخ عند المسلمين: روزنثال، فرانز، ترجمة صالح أحمد العليّ، مكتبة المثنّى، (بغداد، ١٩٦٣).

٩٩. علوم الحديث: ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوريّ (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عنتر، المكتبة العلمية، (المدينة المنوّرة، ١٣٨٦هـ).

١٠٠. علوم الحديث ومصطلحه: الصالح، صبحي، ط٢، (دمشق، ١٩٦٣).

١٠١. عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: مطبعة الصدر، ابن عنبة، جمال الدين بن أحمد بن عليّ الداودي الحسنيّ (ت٨٣٨هـ)، (قم، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م).

١٠٢. العين: الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزوميّ وإبراهيم السامرّائيّ، (بغداد، ١٩٨٢).

١٠٣. الغدير في الكتاب والسنَّة والأدب: الأمينيّ، عبد الحسين (ت١٣٩٢هـ)، دار الكتاب

العربيّ، ط٤، (بيروت، ١٣٩٧هـ).

١٠٤. فائق المقال في الحديث والرجال: البصريّ، أحمد بن عبد الرضا (ت١٠٨٥هـ)، تحقيق: غلام حسين قصريه ها، مدرسة دار الحديث الثقافيّة، ط١، (قم، ١٤٢٢هـ).

١٠٥. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: السخاويّ، أبو الخير محمّد شمس الدين (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، ط٢، المكتبة السلفيّة، (المدينة المنوّرة، ١٣٨٨هـ).

١٠٦. فتوح البلدان: البلاذريّ، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ)، مراجعة: رضوان محمّد رضوان، ط١، (بيروت، ١٩٧٨).

١٠٧. فجر الإسلام: أمين أحمد (ت ١٩٥٤م)، ط٩، (مصر، ١٩٦٤م).

١٠٨. الفرق الإسلاميّة: (ذيل كتاب شرح المواقف)، الكرمانيّ، محمّد بن يوسف (ت ٧٨٦هـ)، تحقيق: سليمة عبد الرسول، مطبعة الإرشاد، (بغداد، ١٩٧٣).

١٠٩. الفرق بين الفرق، البغداديّ: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، طبع دار التراث، (القاهرة، د.ت).

١١٠. فرق الشيعة: النوبختيّ، أبو محمّد الحسن بن موسى (من أعلام القرن الثالث للهجرة)، علّق عليه: محمّد صادق بحر العلوم، ط٤، المطبعة الحيدريّة، (النجف الأشرف، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م).

١١١. الفرق المفترقة بين أهل الزيغ والزندقة: العراقيّ، أبو محمّد عثمان بن عبد الله ابن الحسن الحنفيّ (ت ٥٦١هـ)، تحقيق: وتقديم الدكتور يشار قوتلو آي، (د.م، د.ت).

١١٢. الفصول المهمّة في معرفة الأئمّة: ابن الصبّاغ، عليّ بن محمّد بن أحمد المالكيّ (ت ٨٥٥هـ)، مجلّدين، تحقيق: سامي الغريريّ، دار الحديث للطباعة والنشر، مطبعة ستارة، (قم، ١٤٢٢هـ).

١١٣. الفوائد الرجالية: الصدر، السيّد عليّ الحسينيّ، نشر دار الغدير، ط١، مطبعة أمين، قم، (قم، ١٤٢٠هـ).

١١٤. الفوائد الرضويّة في أحوال علماء مذهب الإماميَّة: القمّيّ، عبّاس بن محمّد رضا (ت ١٣٥٩هـ)، (طهران، د.ت).

١١٥. فواتح الرحموت بشرح مُسَلَّم الثبوت: الأنصاريّ، محمّد بن نظام الدين محمّد السهالويّ (ت ١٢٢٥هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، مطبوع بذيل المستصفى للغزاليّ (بيروت، د.ت).

١١٦. الفهرست: الطوسيّ، أبو جعفر محمّد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، صحّحه وعلّق عليه: السيّد صادق آل بحر العلوم، ط: النجف.

١١٧. الفهرست: ابن النديم، أبو الفرج محمّد بن إسحاق الورّاق (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: رضا تجدّد، (طهران، ١٩٧١م).

١١٨. فهرست نسخه هاى خطّي: الأشكوريّ، أحمد الحسينيّ، مركز إحياء ميراث إسلامي، ٧ أجزاء، ط١، (قم، ١٤٢٦هـ).

١١٩. فهرست نسخه هاى مطبوع: الأشكوريّ، أحمد الحسينيّ وآخرون، مركز إحياء ميراث إسلامي، ٥ أجزاء، ط١، (قم، ١٤٢٢هـ).

١٢٠. فهرست نسخة هاى خطّي كتابخانة آية الله المرعشيّ: أحمد الحسينيّ، محمود المرعشيّ، تحقيق: المرعشيّ، جاب خيام، (قم، ١٣٦٠هـ).

١٢١. قادتنا كيف نعرفهم: الميلانيّ، آية الله العظمى السيّد محمّد هادي الحسينيّ (ت ١٣٩٥هـ)، تحقيق: السيّد محمّد عليّ الميلاني، ط٢، (قم، ١٤١٣هـ).

١٢٢. قاموس الرجال: التستريّ، محمّد تقي (ت ١٤١٤هـ)، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ط٢، (قم، ١٤١٠هـ).

١٢٣. القاموس المحيط والقابوس البسيط: الفيروزآباديّ، محمّد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، ط٤، (مصر، ١٩٣٨).

١٢٤. القواعد الرجاليَّة: الإيروانيّ، باقر، منشورات سعيد بن جبير، ط٢، (د.م، ١٤٢٢هـ).

١٢٥. الكامل في التاريخ: ابن الأثير، أبو الحسن عليّ بن محمّد بن أبي الكرام (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: نخبة من العلماء، ط٢، (بيروت، ١٩٦٧م).

١٢٦. كتاب الرجال: النجاشيّ، أبو العبّاس أحمد بن عليّ بن أحمد بن العبّاس الأسديّ الكوفيّ (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: الحجّة السيّد موسى الشبيريّ الزنجانيّ، ط٧، مؤسّسة

النشر الإسلاميّ، (قم، ١٤٢٤هـ).

١٢٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، عبد الله بن مصطفى (ت ١٠٦٧هـ)، (طهران، ١٩٦٧).

١٢٨. الكشكول: البحرانيّ، الشيخ يوسف بن أحمد (ت ١١٨٦هـ)، مطبعة النجف، (النجف، د.ت).

١٢٩. الكفاية في علم الدراية: الخطيب البغداديّ، أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، مطبعة السعادة، ط١، (القاهرة، د.ت).

١٣٠. كلّيّات في علم الرجال: سبحاني، الشيخ جعفر، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم المقدّسة، ط٢، (قم، ١٤١٥هـ).

١٣١. الكنى والألقاب التي يعبّر بها في الأخبار عن الرسول والأئمّة الأطهار صلوات الله عليهم أجمعين: المامقانيّ، الشيخ محمّد رضا، نشر مولود كعبه، مطبعة اعتماد، (قم، ١٤١٢هـ).

١٣٢. الكنى والألقاب: القمّيّ، عباس بن محمّد رضا (ت ١٣٥٩هـ)، مطبعة العرفان، (صيدا، ١٣٥٨هـ).

١٣٣. لسان العرب: ابن منظور، جمال الدين (ت ٧١١هـ)، مطابع الدار المصريّة للتأليف، (القاهرة، د.ت).

١٣٤. لسان الميزان: ط٢، ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)، (بيروت، ١٣٣٥هـ).

١٣٥. لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث: البحراني، الشيخ يوسف بن أحمد (ت ١١٨٦هـ)، تحقيق: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، نشر مدرسة آل البيت للطباعة والنشر، (قم، د.ت).

١٣٦. مباحث في علم الجرح والتعديل: سعد، قاسم عليّ، دار البشائر الإسلاميّة (لبنان، ١٤٠٧هـ).

١٣٧. متابعات تاريخيّة لحركة الفكر في الحلّة منذ تأسيسها ولأربعة قرون: آل ياسين، ط١،

المكتبة العصريّة، (بغداد، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).

١٣٨. المتكلّمون في الرجال: السخاويّ، أبو الخير محمّد شمس الدين (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدة، دار القرآن الكريم، ط١، (بيروت، ١٤٠٠هـ).

١٣٩. مجالس المؤمنين: نشر المكتبة الإسلاميّة، التستريّ، القاضي السيّد نور الله الشهيد (ت ١٠١٩هـ)، (طهران، ١٣٥٤هـ).

١٤٠. المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين: ابن حبّان، محمّد بن حبّان بن أحمد أبو حاتم التميميّ (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمّد زايد، دار الوعي، ط١، (حلب، ١٣٩٦هـ).

١٤١. المجمع العلميّ لأهل البيت عليهم السلام: أعلام الهداية: مركز الطباعة والنشر للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، ط٢، مطبعة ليلى، (قم، ١٤٢٥هـ).

١٤٢. محاضرات في تاريخ العرب: العلي، صالح أحمد، (بغداد، ١٩٦٤).

١٤٣. المحدّث الفاصل بين الراوي والسامع: الرامهرمزيّ، الحسن بن عبد الرحمن (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمّد عجاج الخطيب، ط١، دار الفكر، (بيروت، ١٣٩١هـ).

١٤٤. مختار الصحاح: الرازي، محمّد بن أبي بكر عبد القادر (ت ٦٦٥هـ)، (الكويت، ١٩٨٣).

١٤٥. المخطوطات العربيّة في مركز إحياء التراث الإسلاميّ: الحسينيّ، أحمد، ط١، (قم، ١٤٢٤هـ).

١٤٦. المدائنيّ: فهد، محمّد بدري، شيخ الإخباريّين، مطبعة القضاة، (النجف، ١٩٧٥).

١٤٧. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: اليافعيّ، عبد الله بن أسعد بن عليّ (ت ٧٦٨هـ)، (بيروت، ١٩٧٠).

١٤٨. مروج الذهب ومعادن الجوهر: المسعوديّ، أبو الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ (ت ٣٤٦هـ)، ط٥، (بيروت، ١٩٨٤).

١٤٩. المستجاد من كتاب الإرشاد: العلّامة الحلّيّ، أبو منصور الحسن بن يوسف ابن المطهّر

الأسديّ (ت ٧٢٦هـ)، (منسوب اليه)، تحقيق: محمّد البدريّ، نشر مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، ط١، (قم، ١٤١٧هـ).

١٥٠. مستدرك الوسائل: ط١، النوري، الحاج ميرزا حسين (ت ١٣٢٠هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، (قم، د.ت).

١٥١. مصادر التاريخ الإسلاميّ: كاشف، سيّد إسماعيل، ط٢، (القاهرة، ١٩٦٧).

١٥٢. مصفى المقال في مصنّفي الرجال: الطهرانيّ، آغا بزرك (ت ١٣٨٩هـ)، عني بتصحيحه ونشره ابن المؤلّف، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، (بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٧٨م).

١٥٣. معالم الحضارة العربيّة في القرن الثالث الهجري: أحمد عبد الباقي، ط١، (بيروت، ١٩٩١م).

١٥٤. معالم العلماء: ابن شهرآشوب، محمّد بن الحسن المازندرانيّ (ت ٥٥٨هـ)، (النجف الأشرف، د.ت).

١٥٥. معجم الأدباء: ياقوت الحموي، شهاب الدين بن عبد الله الحمويّ (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: مرجليوث، (الهند، ١٩٢٣).

١٥٦. معجم البلدان: ياقوت الحمويّ، شهاب الدين بن عبد الله الحمويّ (ت ٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، (بيروت، ١٩٩٥).

١٥٧. معجم رجال الحديث وطبقات الرواة: الخوئيّ، السيّد أبو القاسم الموسويّ (ت ١٤١٣هـ)، مطبعة الآداب، ط٢، (النجف الأشرف، ١٩٧٨).

١٥٨. معجم مصطلحات توثيق الحديث: زوين، عليّ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، ط١، (بيروت، ١٩٨٨).

١٥٩. معجم مصطلحات الرجال والدراية: نژاد، محمّد رضا جديدي، إشراف محمّد كاظم رحمان شايش، ط٢، دار الحديث للنشر، مطبعة دار الحديث، (قم، ١٤٢٤هـ).

١٦٠. معجم مصطلحات الصوفيّة: أبو خزام، الشيخ أنور فؤاد، مراجعة الدكتور جورج متري عبد المسيح، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، (لبنان، ١٩٩٣).

١٦١ . المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: عبد الباقي، محمّد فؤاد، توزيع آونددانش للطباعة والنشر، (طهران، د.ت).

١٦٢ . معرفة علوم الحديث: الحاكم النيسابوريّ، محمّد بن عبد الله (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: السيّد حسين معظم، دي. فل، اكسن، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط٣، (بيروت، ١٩٧٩هـ).

١٦٣ . المغازيّ: الواقديّ، محمّد بن عمر (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسون جانسون، (بيروت، د.ت).

١٦٤ . المغازي الأولى ومؤلّفوها: هورفتش، يوسف، ترجمة حسين نصّار، (القاهرة، ١٩٤١).

١٦٥ . مقاتل الطالبيّين: الأصفهانيّ، أبو الفرج عليّ بن الحسين بن محمّد (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق: أحمد صقر، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، ط٢، (١٤٠٨هـ/ ١٩٩٤م).

١٦٦ . المقدّمة: ابن خلدون، عبد الرحمن الحضرميّ (ت ٨٠٨هـ)، مطبعة دار الكتاب العربيّ، (بيروت، ١٩٧٢هـ).

١٦٧ . من تراثنا اللغويّ ما يسمّى في العربية الدخيل: باقر، طه، (بغداد، ١٩٨٠).

١٦٨ . منتهى المقال في أحوال الرجال: الحائريّ، أبو عليّ محمّد بن إسماعيل المازندرانيّ (ت ١٢١٦هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، (قم، ١٤٠٧هـ).

١٦٩ . منتهى المقال في الدراية والرجال: مرعي، الشيخ حسين عبد الله، مؤسّسة العروة الوثقى، ط١، (برج البراجنة، ١٩٩٦م/ ١٤١٧هـ).

١٧٠ . المنهج الرجالي والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية: لسيّد الطائفة الإمام البروجرديّ (١٢٩٢هـ/ ١٣٨٠هـ)، الجلاليّ، السيّد محمّد رضا الحسينيّ، مطبعة مركز الإعلام الإسلاميّ، ط١، (قم، ١٤١٨هـ).

١٧١ . منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال: الأستر آباديّ، الميرزا محمّد بن عليّ بن إبراهيم (ت ١٠٢٨هـ)، الطبعة الحجريّة، (طهران، د.ت).

١٧٢ . المنهجيّة التاريخيّة في العراق: العزاويّ، عبد الرحمن حسين، (بغداد، ١٩٨٨).

١٧٣. المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي: ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف بن بردي الأتابكي (ت ٨٧٤هـ)، دار الكتب المصرية، (القاهرة، ١٩٥٦هـ).

١٧٤. الموسوعة الرجالية الميسّرة، أو معجم رجال الوسائل: تحت إشراف آية الله الشيخ جعفر السبحانيّ ومراجعة السيّد محمود البغداديّ، إعداد عليّ أكبر الترابيّ والشيخ يحيى الرهائيّ. مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، ط١، (قم، ١٤١٩هـ).

١٧٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبيّ، شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عليّ البجاوي، (مصر، ١٩٦٣).

١٧٦. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: أبو المحاسن، يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، طبع وزارة الثقافة والإرشاد، (مصر، د.ت).

١٧٧. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)، المكتبة العلميّة، (المدينة المنوّرة، د.ت).

١٧٨. نزهة النظر بشرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن عليّ العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المكتبة العلمية، (المدينة المنوّرة، د.ت).

١٧٩. نضد الإيضاح: ابن الفيض الكاشانيّ، علم الهدى محمّد بن محمّد بن محسن (ت ١١١٥هـ)، (طبع بهامش فهرس الطوسيّ)، (ليدن، ١٢٧١هـ).

١٨٠. نقد الرجال: التفريشيّ، السيّد مصطفى بن الحسين الحسينيّ (من أعلام القرن الحادي عشر)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، (قم، د.ت).

١٨١. النهاية في غريب الحديث: ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمّد الجزريّ (ت ٦٠٦هـ). تحقيق: أحمد الزاويّ ومحمود محمّد الطناحيّ، المكتبة العلميّة، (بيروت، د.ت).

١٨٢. نهج الحقّ وكشف الصدق: العلّامة الحلّيّ، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الأسديّ (ت ٧٢٦هـ)، منشورات دار الهجرة، (إيران، ١٤٠٧هـ).

١٨٣. الوافي بالوفيات: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: ويررنغ، (دمشق، ١٩٥٣).

١٨٤. وجيزة في علم الرجال: المشكينيّ، أبو الحسن (ت ١٣٥٨هـ)، تحقيق: السيّد زهير الأعرجيّ، (قم، ١٤١٠هـ).

١٨٥. وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: ابن عبد الصمد العامليّ، الشيخ حسين (ت ٩٨٤هـ)، تحقيق: السيّد عبد اللطيف الكوهكمريّ، نشر مجمع الذخائر الإسلاميّة، مطبعة الخيان (قم، ١٠٤١هـ).

١٨٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلّكان، أبو العبّاس شمس الدين بن أحمد (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، (بيروت، ١٩٦٩م).

١٨٧. هدي الساري مقدّمة لشرح صحيح البخاريّ: ابن حجر، أبو الفضل أحمد ابن عليّ العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، (بيروت، ١٣٠١هـ).

١٨٨. هدية العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين: البغداديّ، إسماعيل باشا بن محمّد أمين البابانيّ (ت ١٣٣٩هـ)، (استنبول، ١٩٥١).

الرسائل والأطاريح والبحوث والدراسات

١٨٩. العلاَّمة الحلِّيّ (٦٤٨هـ ـ ٧٢٦هـ): آل ياسين، محمّد مفيد، رسالة ماجستير مقدّمة إلى جامعة بغداد، كلّية الآداب، ١٩٧١م، قيد الطبع.

١٩٠. العلاَّمة الحلِّيّ (٦٤٨هـ-٧٢٦هـ): آل ياسين، محمّد مفيد، أبان بن عثمان ودوره في بدايات كتابه السيرة النبويّة، بحث منشور في مجلّة المؤرّخ العربيّ، العدد ٥٧ لسنة ١٩٩٨م.

١٩١. بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب: الدوريّ، عبد العزيز، (بيروت، ١٩٦٩).

١٩٢. بحوث في فقه الرجال: محاضرات ألقاها سماحة آية الله العظمى السيّد عليّ العلاَّمة الفاني الأصفهانيّ، إعداد: العامليّ، السيّد عليّ حسين مكّي، مؤسّسة العروة الوثقى، ط٢، (برج البراجنة، ١٩٩٤ ١٣١٣هـ).

١٩٣. بحوث في مباني علم الرجال: محاضرات الشيخ محمّد السند، إعداد التبريزيّ، محمّد صالح، مؤسّسة انتشارات عصر الظهور، ط١، مطبعة سبهر، (د.م، ١٤٢٠هـ).

١٩٤. التدوين التاريخي ومدارسه حتّى منتصف القرن الخامس الهجري: الحاج جاسم،

سامي حمود، بحث منشور في مجلّة العرب والمستقبل، العدد ١١ لسنة ٢٠٠٥م.

١٩٥. سعيد بن جبير (دراسة تاريخية): الحاج جاسم، سامي حمود، رسالة ماجستير مقدّمة إلى كلّية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، غير منشورة.

١٩٦. موارد تاريخ الطبريّ: عليّ جواد، بحث منشور في مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، ١٩٥١م.

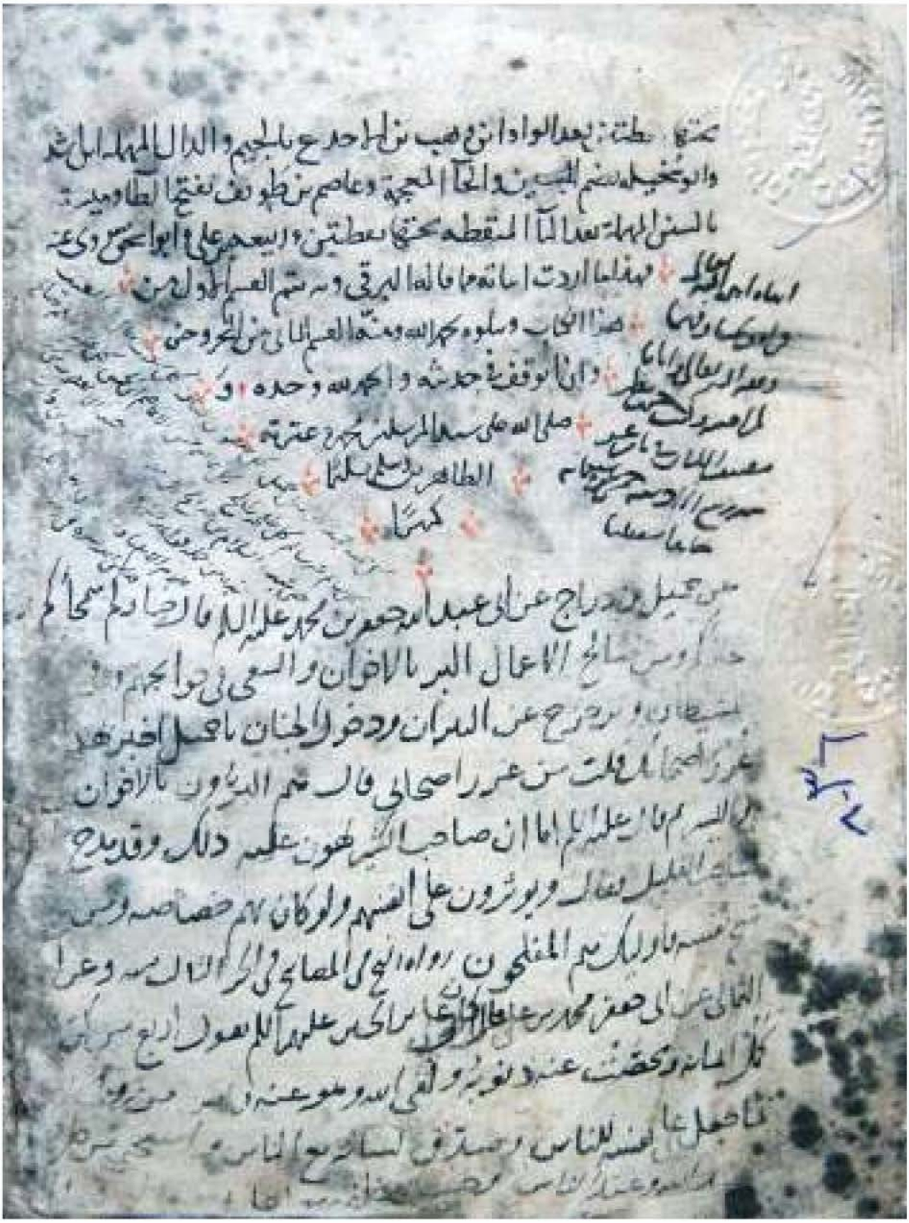
١٩٧. الرواية والأسانيد وأثرها في تطوّر الحركة الفكرية في صدر الإسلام: العليّ، صالح أحمد، مجلّة المجمع العلميّ، ١٩٨١.

١٩٨. مظاهر تأثير علم الحديث في التاريخ عند المسلمين: معروف، بشّار عوّاد، مجلّة الأقلام، العدد الخامس، السنة الأولى، ١٩٦٥.

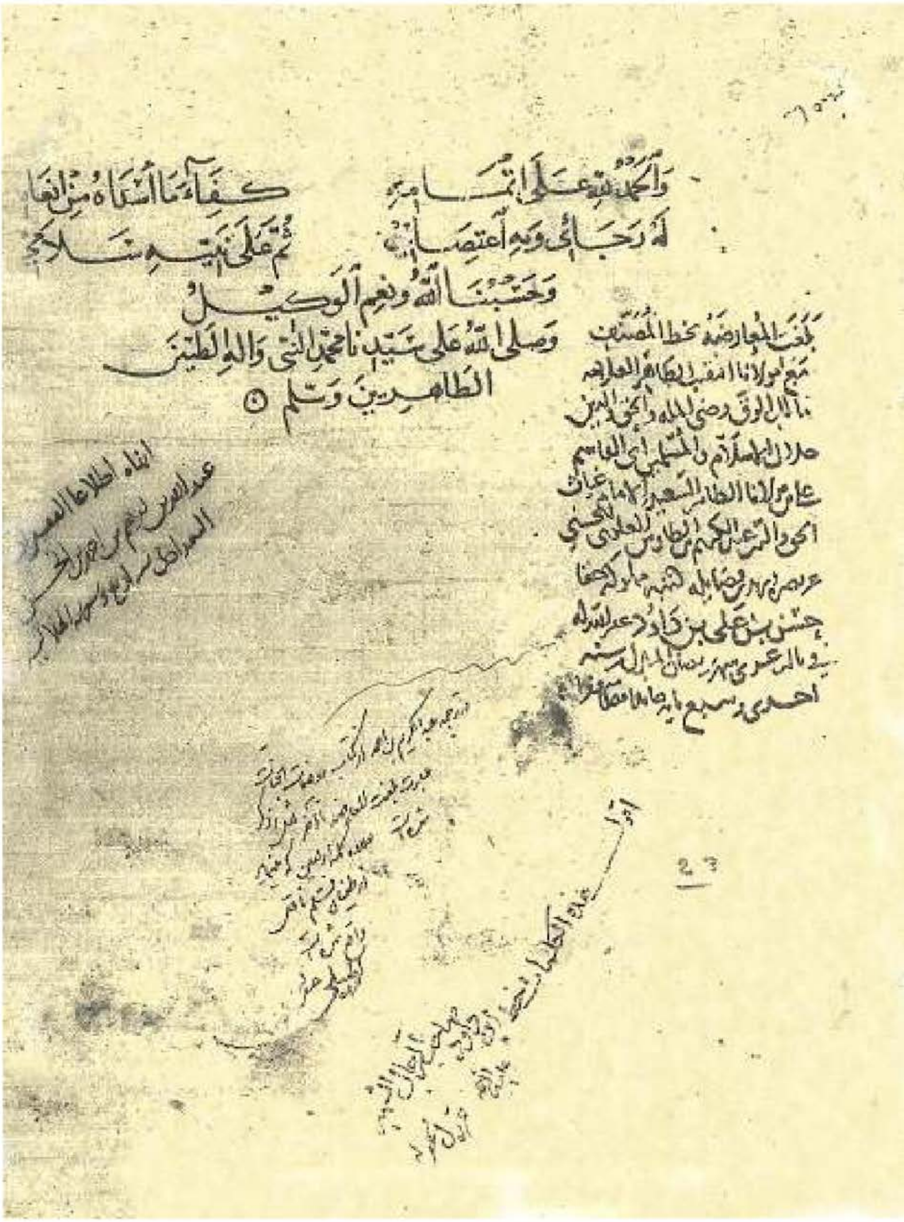
فهرس المحتويات

فِهرِسُ المُحتَوَيَاتِ

فِهرسُ المحتَويَاتِ



خلاصة الأقوال (القسم الأول) عليها خط العلّامة الحِلّيّ، والنسخة موجودة في مكتبة آية الله السيّد حسن الصدر قدس سره



إنهاء كتاب (الفصيح المنظوم) بخطّ الشيخ ابن داود الحلّيّ

بتاريخ ٢٣ شهر رمضان سنة ٧٠١هـ

منشوراتُنا

تشرّفَ مركزُ تراثِ الحِلّة التابع لقســم المعارف الإســلاميّة والإنســانيّة في العتبة العبّاسيّة المقدّسة بتحقيق ومراجعة ونشر الكتب الآتية:

١. التأصيل والتجديد في مدرسة الحِلَّة العلميَّة- دراسة تحليليَّة.

تأليف: الدكتور جبَّار كاظم الملَّا.

راجعه وضبطه: مركزُ تراثِ الحِلّة.

٢. مختصر المراسم العلويّة.

تأليف: المحقّق الحِلّيّ، جعفر بن الحسن الـهُذَليّ (ت ٦٧٦هـ).

تحقيق: أحمد عليّ مجيد الحِلّيّ.

٣. مدرسة الحِلّة وتراجم علمائها، مِن النشوء إلى القمّة.

تأليف: السيّد حيدر السيّد موسى وتوت الحسينيّ.

راجعه وضبطه: مركزُ تراثِ الحِلّة.

٤. معاني أفعال الصلاة وأقوالها.

تأليف: الشيخ أحمد ابن فهد الحِلّيّ (ت ٨٤١هـ).

تحقيق وتعليق وضبط: مركز تراث الحِلّة.

راجعه وأخرجه: مركزُ تراثِ الحِلّة.

٥. المنهج التاريخيّ في كتابَي العلّامة الحِلّيّ (ت ٧٢٦هـ) وابن داود (حيًّا سنة ٧٠٧هـ) في علم الرجال.

تأليف: الدكتور سامي حمود الحاج جاسم.

راجعه وضبطه: مركزُ تراثِ الحِلّة.

وسيصدرُ قريبًا

٦. التراث الحِلّيّ في مجلّة فقه أهل البيت عليهم السلام.

إعداد وإخراج: مركز تراث الحِلّة.

٧. موسوعة تراث الحلَّة المصوَّرة.

إعداد: وحدة الإعلام. مركز تراثِ الحِلَّة.

ومن الأعمال التي قيد التحقيق، بمراجعة وضبط مركز تراث الحِلَّة

٨. إجازات الحديث الحلّيّة.

جمع وتحقيق: أ. محمّد كاظم رحمتي.

٩. الإجازة الكبيرة.

تأليف: الحسن بن يوسف بن عليّ ابن المُطهَّر العلّامة الحِلّيّ (ت ٧٢٦ هـ).

تحقيق: المرحوم كاظم عبود الفتلاويّ.

١٠. تحصيل النجاة في أصول الدين.

تأليف: فخر المحقّقين محمَّد بن الحسن بن يوسف ابن المطهَّر الحِلِّيّ (ت٧٧١هـ).

تحقيق: الشيخ مصطفى الأحمدي.

١١. التحقيق المبين في شرح نهج المسترشدين.

تأليف: الشيخ خضر بن محمَّد الحبلروديّ الحِلِّيّ (ت٨٥٠هـ).

تحقيق: الشيخ مصطفى الأحمدي.

١٢. حاشية إرشاد الأذهان.

تأليف: الشيخ ظهير الدين عليّ بن يوسف النيليّ (حيًّا سنة ٧٧٧هـ).

تحقيق: السيّد حسين الموسويّ البروجرديّ.

١٣. درر الكلام ويواقيت النظام.

تأليف: السيّد حسين بن كمال الدين بن الأبزر الحسينيّ الحِلّيّ (بعد١٠٦٣هـ).

تحقيق: السيّد جعفر الحسينيّ الأشكوريّ.

١٤. العلّامة الحلّيّ (ت٧٢٦هـ).

تأليف: د. محمّد مفيد آل ياسين.

١٥. فقهاء الفيحاء، وتطوّر الحركة الفكريّة في الحلّة.

تأليف: السيّد هادي السيّد حمد كمال الدين (ت١٤٠٥هـ).

تحقيق: د. عليّ عبّاس الأعرجيّ.

١٦. الفوائد الحِلِّيّة.

تأليف: أحمد عليّ مجيد الحلّيّ.

١٧. كافية ذي الإرب في شرح الخطب.

تأليف: الشيخ ظهير الدين عليّ بن يوسف النيليّ (كان حيًّا سنة ٧٧٧هـ).

١٨. كشف الخفا في شرح الشفا.

تأليف: الحسن بن يوسف ابن المطهَّر، العلَّامة الحِلِّيّ (ت٧٢٦هـ).

تحقيق: الشيخ مجيد هادي زاده.

١٩. المختار من حديث المختار.

تأليف: أحمد بن محمّد ابن الحدّاد البجليّ الحلّيّ (بعد٧٤٥ هـ).

تحقيق: مركز تراث الحلّة.

٢٠. مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق.

تأليف: الحسن بن يوسف بن عليّ ابن المُطهَّر، العلّامة الحِلّيّ (ت ٧٢٦ هـ).

تحقيق: د. الشيخ محمّد غفوري نژاد.

٢١. مزارات الحلّة الفيحاء ومراقد علمائها.

تأليف: السيّد حيدر السيّد موسى وتوت.

٢٢. منتهى السؤول في شرح معرب الفصول.

تأليف: الشيخ ظهير الدين عليّ بن يوسف النيليّ (حيًّا سنة ٧٧٧هـ).

تحقيق: الدكتور حميد عطائي نظري.

٢٣. منهج القصّاد في شرح بانت سعاد.

تأليف: أحمد بن محمّد ابن الحدّاد البجليّ الحلّيّ (بعد٧٤٥ هـ).

تحقيق: د. عليّ عبّاس الأعرجيّ.

٢٤. الموسوعة الرجاليّة للعلّامة الحلّيّ (ت٧٢٦هـ).

وتشتمل: تحقيق كتاب (خلاصة الأقوال)، مع إضافة حواشي كلٍّ مِن: الشهيد الثاني‏ﷺ، والشيخ حسن صاحب المعالم‏ﷺ، والشيخ البهائي‏ﷺ، وتحقيق كتاب (إيضاح الاشتباه)، وتأليف كتاب بعنوان: (المباني الرجاليّة للعلّامة الحلّيّ في كتبه الأخرى).

تحقيق: الشيخ محمّد باقر ملكيان.

٢٥. موصل الطالبين إلى شرح نهج المسترشدين.

تأليف: الشيخ نصير الدين عليّ بن محمّد القاشي الحِلِّيّ (ت ٧٥٥هـ).

تحقيق: الشيخ مصطفى الأحمدي.

٢٦. نهج البلاغة، يُطبع بالفاكس ميل على نسخةٍ كتبها تلميذ العلّامة الحلّيّ سنة (٦٧٧هـ) في مقام صاحب الزمان‏عليه السلام في الحِلَّة.

٢٧. نهج المسترشدين.

تأليف: العلّامة الحلّيّ الحسن بن يوسف ابن المطهَّر الحِلِّيّ (ت٧٢٦هـ).

تحقيق: الشيخ مصطفى الأحمدي.

تحقيق: مركز تراث الحِلَّة.